

من أجل القضية الوطنية: محطات في الطريق

عنوان الكتاب : من أجل القضية الوطنية: محطات في
الطريق

اسم المؤلف : الدكتور يونس فنوش

سنة النشر 2020

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية : 101/2020

ردمك ISBN 978=9959-1-2204-9

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 – 9096379 – 9090509

بريد مصور: 9097073

بريد إلكتروني nat_lib_libya@hotmail.com

د.يونس عمر فنوش

من أجل القضية الوطنية
محطات في الطريق

المحطة الأولى
وثائق تاريخية

مرحلة العمل في إطار الجبهة الوطنية
لإنقاذ ليبيا
1982-1994

إهداء

إلى رفاق النضال .. الذين خضت وإياهم
مختلف المعارك السياسية من أجل القضية
الوطنية، في إطار الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا،
وخضت وإياهم معركة الدعوة لإصلاح الجبهة
وإعادة النظر في مسارها وبرامجها

تقديم

أحمد الله حمداً كثيراً طيباً، وأشكره على أن مَنَّ عليَّ بأن مدَّ في عمري حتى عشت هذه اللحظة، التي أتمكن فيها من جمع ونشر هذه الوريقات والبحوث المتفرقة، التي كتبتها خلال إحدى المحطات التي مرت بها في مسيرة حياتي، وهي المحطة التي عملت فيها في إطار الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في الفترة من 1982 وحتى 1994، وشهدت انفصالي وعدد من رفاقي المناضلين عن الجبهة، وشرع بعضنا في محاولة تأسيس تنظيم نضالي جديد، اتخذنا له اسم "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح".

وقد وجدت، وأيدني في ذلك كثير من الرفاق والأصدقاء، أن تلك الكتابات مثلت شهادة تاريخية مباشرة على محطة من أهم المحطات التي مرت بها مسيرة نضال شعبنا ضد نظام القذافي، وهي التي شهدت ذلك الحراك الفكري المهم داخل صفوف الجبهة، الذي أخذ ينبه إلى أهمية التوقف لإعادة النظر في مختلف البرامج النضالية للجبهة، بعد إعادة النظر في

بناء الجبهة نفسه، بما كان الكاتب ورفاقه الذين كانوا يشاركونه الرأي والموقف يحثون على الإقدام عليه وإنجازه.

وقد وجد الكاتب وكثير من رفاقه المتفقيين معه في الموقف والرأي أن توثيق هذه الكتابات ونشرها ووضعها في متناول القراء والتاريخ قد بات أمراً ضرورياً ولازماً، وبخاصة حينما أخذت أطراف من قياديي الجبهة تنشر وتذيع كتابات حول الأحداث والملابسات التي أحاطت بالجبهة ومسيرتها في تلك المرحلة، لم تتسم بالموضوعية العلمية والتاريخية، ونحت منحى غير نزيه في تصويرها وإشاعة أفكار مغلوطه عنها وعن المشاركين فيها.

ومن هنا أخذت هذه الكتابات التي تنشر في هذا الكتاب أهمية خاصة، لأنها كفيلة بتقديم صورة موضوعية عن الأحداث التي تتناولها وعن الملابسات التاريخية التي أحاطت بها، وعن دوافعها وأسبابها والأهداف المبتغاة من ورائها.

وها أنذا أقدمها إلى القراء، آملاً أن تمثل إضاءة
على صفحة من صفحات تاريخ نضال شعبنا ضد حكم
الاستبداد والقمع.

الكاتب

بنغازي 28/5/2011

أفكار وخواطر

حول الأزمة وملامح الحل

**[مقتطفات من رسائل أرسلها الكاتب إلى عدد من
رفاقه في الجبهة]**

بين 28/11/1992 م و 26/6/1993 م

الرسالة الأولى: 10/09/1992م
إلى الدكتور محمد المقرئف / الأمين العام للجبهة

أخي الكريم/الدكتور محمد

تحية طيبة، وبعد

فإنه لم يتح لي خلال هذه الزيارة لأمریکا فرصة كافية
للتحدث معك وإليك، بالقدر الذي كنت أتمناه من المصارحة
والتفصيل. ولم تكن المكالمات الهاتفية القصيرة مناسبة
للتطرق لكثير من القضايا والهموم التي كان يشغلني
التفكير فيها والرغبة في التحدث إليك بشأنها.

لا أخفي عليك أنني "أخذت على خاطري" منك، لأنك لم
تتصل بي، ولم تُبدِ حرصاً ولا رغبة في التحدث إلي
والتشاور معي. ومع أنني أحاول أن أجد لك العذر، إلا أنني
لم أستطع أن أمنع نفسي من الميل للظن بأنك لم تعد
بحاجة إلى رأيي، منذ اللحظة التي بدأت تلمس فيها أن
رأيي في عدد من القضايا صار يبتعد عن رأيك، وأنت يتّ
تتوقع مني مخالفة ومجادلة لا ترتاح إليها، وربما تسبب لك
قدرًا من التكدير أو التتغيص أو التشوبش أنت في غنى
عنه.

ومع كل ذلك فإنني حريص على أن أبذل لك الرأي المشورة، أداءً لواجب شرعي وخلقى، ووفاء للسنوات التي قضيناها معاً إخوة ورفاقاً في طريق النضال الصعبة، مجاهدين في سبيل قيم عظيمة سامية، ينبغي أن تظل هي العليا فوق أي اعتبارات شخصية أو فردية عابرة قد تتداخل معها.

أنا لا أدري إن كان قد بلغك، ولا استبعد أن يبلغك، أنني خلال إقامتي في أمريكا قد تحدثت كثيراً مع العديد من الأخوة في الجبهة، على مختلف الأصعدة، في القيادة وفي القاعدة. وعبرت في هذه الأحاديث عن آرائي وأفكاري وتصوراتي لوضع الجبهة الداخلي ولبرامج تحركها واستراتيجياتها، وللمتغيرات على ساحة الصراع المتعلقة بالقضية الليبية. وقد انتقدت أموراً كثيرة، حتى يت أعاني من صراع داخلي كبير، أتهم فيه نفسي بالوقوع في دائرة الخيانة أو النفاق أو ما شابه ذلك، إن لم أسارع إلى مصارحتك مباشرة بكل ما قلته وكررته في تلك الأحاديث.

أولاً- أوضاع الجبهة الداخلية:

لقد كان هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي ظلت مثار الاهتمام والحديث. وكان محور كل ذلك ملاحظة أن وضع الجبهة الداخلي سيئ جداً، وأن تماسكها التنظيمي يتعرض مع مرور الأيام لعملية تآكل وانهيار خطيرة، ولا أستطيع أن أقدر إن كنت تشاركني هذه الملاحظة وإلى أي مدى. ولكني لا أملك إلا أن أعبر عنها، لا باعتبارها تصدر مني فحسب، ولكن باعتبارها ملاحظة شاركني فيها العديد ممن تحدثت معهم، بمن في ذلك إخوة على مستويات قيادية متنوعة. كما أنني لا أستطيع أن أقدر إلى أي مدى تصل إليك أصداء من مثل تلك الأحاديث والملاحظات، فقد صار يراودني الكثير من الشك في أن الحديث الانتقادي الشديد الذي يدور في الأطر الخاصة الثنائية وغير الثنائية، هو غير الحديث الذي يحدثك به أصحابه حين يواجهونك.

أنا لا أقصد هنا أن أتهم أحداً، كما لا أقصد أن أبذر في نفسك بذرة الشك فيما تسمعه أو في من تسمعهم. وأنا أكاد أشعر بأني لا أختلف كثيراً عنهم، فحديثي هذا إليك يتم من وراء حجاب، هو هذه الأوراق التي أرميها بين يديك، وأنا في طريق الهروب إلى مكان بعيد. وأحاول أن

أجد لنفسى العذر فى أنى مصمم على أن أقول لك، ولو من وراء الورق، كل ما يدور فى نفسى مما عبرت أو لم أعبر عنه فى أحاديثى مع الآخريين.

وإذا أردت أن أركز ملاحظاتي حول وضع الجبهة التنظيمى فىمكن أن أشير إلى ما يلى:-

1- تعرض العلاقة التنظيمية بين الأعضاء وجسم الجبهة وقيادتها إلى الكثير من مظاهر الضعف والوهن، فالكثير من الأعضاء انشغلوا بالعمل لكسب العيش، وتفرقوا بين المناطق والمدن ومواقع العمل. ومن لم يستطع منهم العمل ظل عرضة لعوامل الضعف النفسى والاجتماعى، بسبب ثقل الأعباء المعيشية والعائلية، وهموم الأسر والأولاد، وبسبب اليأس والإحباط وفقدان الأمل فى الفرج القريب.

وفى هذه الأثناء لا تفلح قيادة التنظيم فى إيجاد الحد الأدنى من السبل والآليات الكفيلة بمتابعة أوضاع الأعضاء، والمشاركة فى حمل همومهم،

وربطهم بالتنظيم وبرامجه والمحافظة على انتمائهم إليه.

2- ازدياد مظاهر الضعف في قناعة الأعضاء بجدوى وفعالية تحرك الجبهة، وربما يعود ذلك إلى ما يلاحظونه من غياب الجبهة عن ساحات العمل المحتملة (العمل في الداخل- العمل السياسي- العمل الإعلامي) ومن فشل القيادة في إدامة القناعة والثقة في أن ثمة بالفعل برامج وأعمالاً يتم القيام بها.

3- ازدياد الإحساس بخيبة الأمل في التركيبة الحالية لهيئة القيادة، بسبب التقييم السلبي لعدد من الأخوة الذين أعيد انتخابهم فيها، بالرغم من ثبوت عجزهم وتقصيرهم طوال سنوات عدة، استلموا فيها مهام قيادية خطيرة، ولم يثبتوا فيها أي قدرة أو كفاءة. واستمرار عجز القيادة عن توسيع دوائر العمل الفعلي في اتجاه استثمار وتوظيف العناصر والكفاءات الجديدة. من خلال التكوين الفعلي لكوادر لهذه الدوائر والابتعاد عن أساليب العمل الفردي العشوائي وغير المنظم.

4- التأخير غير المبرر عند الكثيرين في مباشرة إعادة النظر في الوضع التنظيمي، تطبيقاً لتوصيات المجلس الوطني، من حيث ضبط العضوية والخروج بصورة أكثر وضوحاً عن عدد الأعضاء ونسبة تقسيمهم على مستويات العضوية، والبدء في برامج التكوين والتعبئة العملية.

هذه ملاحظات قد لا تكون شاملة، وهي بالتأكيد ليست جديدة، فطالما تحدثنا واعرّفنا بأن الوضع التنظيمي ضعيف ومهلهل، ويحتاج إلى عمل كثير. ولعل الكثيرين كانوا يعلقون الأمل على المجلس الوطني باعتباره المحطة الوحيدة التي تكتسب الشرعية الكافية لإصلاح الخطأ، وتعديل المسار، وتحكيم رأي القاعدة في القيادة وأشخاصها. غير أن تلك الآمال تبخرت جميعها بمجرد انتهاء انتخابات القيادة إلى نفس التركيبة السابقة تقريباً، بكل ما كان يؤخذ عليها، مما تعرفه أنت شخصياً كل المعرفة، وسبق أن شكوت منه أمام الكثيرين. وقد أتاح لك المجلس الوطني فرصة ثمينة، حاولنا أن نقنعك بانتهازها، لتخليص الجبهة من ذلك النفر الذي كان الجميع يشكون منه، ويحملونه مسؤولية العجز والتقصير طوال

السنوات السبع اللاحقة للمجلس الوطني الثاني. وتذكر كيف كنا نحاورك ونلج عليك في أن تقلص هيئة القيادة إلى أصغر دائرة ممكنة، وإعفاء الأشخاص الذين فشلوا، وإتاحة الفرصة لبروز جيل جديد من الشباب الذي ما زال قادراً على العطاء.

ولكنك للأسف الشديد لم تستمع لآرائنا، وأصررت على ترشيح نفس الوجوه، ما أدى بالضرورة إلى ما أشرت إليه من خيبة الأمل، وفقدان القناعة عند "الناس"، وما يؤدي حالياً إلى كافة مظاهر العجز والقصور وعدم القدرة على إثبات الوجود، من خلال تحرك مختلف ذي طبيعة جديدة. وهذه نتيجة لا تثير دهشة أحد، فليس متوقفاً ممن عجز طوال السنوات الماضية أن يتكشف عن قدرة غير مألوفة كانت كامنة ولم تظهر.

ولقد كنت أنا شخصياً أعلق قليلاً من الأمل على تبني فكرة الفصل بين الهيئة القيادية وما كنا نسميه الهيئة التنفيذية. ولكنكم أجهضتم هذه الفكرة حين وزعتم الاختصاصات في الهيئة القيادية وانتهيتم إلى نفس الصيغة القديمة، صيغة اللجنة التنفيذية والمفوضين، ولم تُبقوا لما

صار يسمى "المدير التنفيذي" سوي جزء من اختصاص المفوضية الإعلامية.

ما الحل الآن؟ ما يبدو هو أن الحل الجذري، أي تغيير تركيبة الهيئة القيادية، لم يعد متيسراً. ولا يبقى إلا إمكانية فعل ما يظل ممكناً وهو إنشاء هيئة تنفيذية على أساس جديد، تنظم تنظيمًا جيدًا، وتمنح صلاحيات فعلية لإدارة شؤون التنظيم الداخلية، بأسلوب عمل الفريق، وليس على طريقة العمل الفردي المؤقت.

القضية الثانية التي أود الحديث معك فيها هي قضية ترتيب الأولويات. فما يبدو لي من النظرة الخارجية للأمور أنك، أو أنكم في الهيئة القيادية، تولون كل اهتمامكم في الوقت الحاضر لمتابعة تطورات القضية والأزمة وتفاعلاتها، وتأخذكم بالكامل الآمال الطاغية في قرب النهاية. وهذا انعكس وينعكس على درجة الاهتمام التي تولونها للتنظيم وللأعضاء ولبرامج التكوين والتأهيل والتعبئة التنظيمية.

لا أريد أن أقول أنكم ينبغي أن تصرفوا النظر عن متابعة تطورات الأزمة، فهذا من صميم برنامج التحرك

السياسي. ولكني أقول إن من الملح والمهم أيضاً العمل على رعاية التنظيم والمحافظة عليه من التفكك والانهايار، والسعي لتدعيمه وتقويته وإعداده لمواجهة أي تطورات سياسية محتملة.

وإني أنطلق في هذا من فكرة أن الضمان الحقيقي الوحيد لأن يكون لنا دور في مستقبل ليبيا السياسي هو أن ندخل ذلك المستقبل ونحن قوة سياسية منظمة، ذات رؤية وبرنامج سياسي محدد الملامح، وذات قدرات تنظيمية فعالة، تستطيع أن تثبت وجودها في ساحة العمل السياسي في الشارع الليبي.

وفي هذا الصدد لا أملك إلا أن أصرحك برأيي فيما صار يعرف بـ"المشروع الحضاري"، وأنا لا أشك لحظة في أنه لا يغيب عنك أن هذا المشروع لا يصلح مطلقاً لأن يسمى مشروعاً، ناهيك عن أن يكون حضارياً. فهو عبارة عن خليط من الأفكار والنوايا، يجمع من كل صعيد فكرة، بحيث إنه يفقد ملامح الهوية الواضحة. ولا يصدق عليه وصف كما يصدق عليه قول "منصور الكيخيا" أنه يصلح أن يلتقي حوله الجميع. إذن فهو في الحقيقة لا يصلح لأحد.

لقد كان هدفنا عند بداية تفكيرنا في بلورة برنامج الجبهة السياسي هو تحديد ملامح هوية سياسية، نلتقي حولها، وتكون لنا منهاجاً في قيادة المجتمع الليبي نحو ما تتصوره الأفضل.

لكن مشروع البحث عن الهوية قتل بفضل أخينا إبراهيم. ولم يستطع بعد أكثر من ثلاث سنوات من البحث أن يقدم لنا سوى هذا المشروع الهزيل.

ومن هنا فإني ما زلت أقول إننا محتاجون إلى بداية البحث عن ملامح هويتنا السياسية. ولقد بادرت باتخاذ خطوة في هذه السبيل، وأعددت أوراقاً رأيت أنها يمكن أن تصلح كمنهج علمي لإدارة عملية حوار واسعة وشاملة، تكون محصلتها تحديد هذه الهوية التي نعنيها. ولكني لم ألمس منك شخصياً، ولا من الهيئة القيادية اهتماماً حقيقياً بهذا الموضوع، حتى راودني الشك في أنكم ربما لا ترغبون حقيقة في بحث هذا الموضوع والغوص فيه إلى المدى المطلوب. ربما خوفاً من أن يفجر خلافات في الرأي تنعكس سلباً على تماسك الجبهة والتفاف الأعضاء حولها.

لا أدري إن كان شكّي هذا له أساس من الحقيقة. ولكنني أعبر لك عن قناعاتي الراسخة بأنه سيكون من الأفضل لنا وللتنظيم وللمستقبل العمل السياسي في ليبيا أن نواجه الأمر الآن، ونحسم أية خلافات قد تكون حوله، ونمهد السبيل لبناء تنظيم متماسك قوي، قادر على الحركة الفعالة حال توفر المناخ السياسي المناسب، من أن نؤجل حسم الأمر ومواجهته إلى وقت لاحق، قد لا يتوفر لدينا فيه الفراغ اللازم للعكوف على مسائل الحوار والتنظيم.

وأنا مقتنع أن نجاح هذا الأمر مرهون بمساندتك الكاملة له ودعمك للجهود التي ينبغي أن تبذل في سبيله. ولك إن شئت البداية الصحيحة أن ترفع يدي الأستاذ إبراهيم عن الموضوع. وتسلمه لمن هم أقدر منه على معالجته. وإذا جاز لي أن اقترح شيئاً فهو التعجيل بتكوين هيئة مختصة، يرأسها الدكتور محمود، ويعمل فيها الإخوة الذين تعرف أن لهم اهتماماً حقيقياً بالأمر، وقدرات مشهودة للتعامل معه بطريقة علمية منهجية جادة.

إن خطورة وأهمية هذا الأمر تفرض أن نوفر له ما يستحقه من العناية والإمكانات والجهد المناسب.

القضية الثالثة هي قضية التعامل مع بقية المعارضين الليبيين. وهي قضية من الواضح أننا سنظل مختلفين حولها اختلافاً جذرياً. فنظرتك وتقييمك لهم تتحو بك إلى حالة اليأس الكامل منهم، ومن ثم العجز عن التعامل معهم. وأنا ما زلت أقول إن من المصلحة الاستراتيجية للجبهة وللقضية أن نجد، بل نخلق إطاراً مناسباً للعمل المشترك. وأنا مقتنع بأنك قادر، وأنا قادرون. إن أردنا وأحسننا التصرف، أن نفعل شيئاً في هذا السبيل. عموماً هذا رأيي في الموضوع، وليس لدي من الحجج أو الأدلة ما يمكن أن يقنعك. وستظل هذه النقطة معلقة إلى أن تثبت تطورات الأمور أي الرأيين كان الأقرب إلى الصواب.

أخيراً أمل أن يكون صدرك قد اتسع لقراءة هذه الكلمات وتقبلها، وثق أنها تصدر من نية صادقة مخلصه ترجو لك الخير كما ترجوه للجبهة وللقضية ولمستقبل الوطن.

والله الموفق لما فيه الخير

أخوك د. يونس فنوش

الرسالة الثانية 28/11/1992م

(...) وأول أمر أود الحديث عنه هو انطباعي المتزايد بأن التحليل الذي كنت في الستين الأخيرتين دائم التعبير عنه لأوضاع الجبهة وموقعها من قضية النضال، ومجمل استراتيجياتها وبرامجها، يكتسب مع الأيام مصداقية، وازداد، أنا على الأقل، قناعة بصحته. ومع أنني لم أتمكن من إقناع كثيرين غيري به، ولم أتمكن، عبر كل محاولاتي، من جعله، إن لم يكن كله فعلى الأقل جزءاً منه، ينعكس على أرض الواقع، إلا أنني ما زلت أرى أنه يحتوي قدرًا جيدًا من الصحة والانطباق الموضوعي على واقع الحال الذي تمر به الجبهة كتنظيم، وتمر به القضية الوطنية بصفة عامة.

ولعلك تذكر أن ذلك التحليل الذي أشير إليه يقوم في أساسه على فكرة أن الاختلاف الكلي للمعطيات المادية والمعنوية التي تتحرك خلالها، والاختلاف الكلي للمعطيات السياسية التي صارت تتحرك خلالها القضية الوطنية، داخل وخارج الوطن، بين فترة أوائل الثمانينات، عند تأسيس الجبهة و بروز المعارضة، وفي فترة أوائل التسعينيات حيث تتحرك الآن، يفرض إعادة

النظر في كل شيء، بدءاً من أسس ومفاهيم ومنطلقات العمل، مروراً بالأطر والهيكل التنظيمية، و انتهاء بالاستراتيجيات والبرامج.

ومنذ (...) بدأت أطرح فكرة الحاجة إلى مثل هذه المراجعة الشاملة، ودعوت إلى إجراء مواجهة صريحة وشجاعة لأنفسنا، تعتمد على مراجعة مسيرتنا طوال السنوات الاثنتي عشرة التي مضت، واستخلاص الدروس والعبر اللازمة، ثم إجراء التعديلات والإصلاحات المناسبة، التي تبني على قراءة واقعية موضوعية لمعطيات الصراع التي تواجهنا، ولقدراتنا الحقيقية على خوضه بما يوفر بعض الأمل في إنجاز شيء فعلي.

وكانت الفرضية الأساسية التي أعتمد عليها في تحليلي هي فكرة أن تجربتنا الماضية، بكل ما حفلت به من عطاء وجهد وتضحيات، تثبت أننا غير قادرين على إنجاز هدفنا الأول الذي نرفعه، وهو "إسقاط النظام" بالقوة، وأن الاعتماد على هذه الفرضية يقود بالضرورة إلى نتيجة محددة، هي أن استمرارنا في التركيز على إنجاز هذا الهدف، وتوجيه قدراتنا وطاقاتنا ووقتنا نحوه،

سوف يكون مضيعة للوقت، وإهداراً للجهد، وتفويتاً لفرص ثمينة ربما نستطيع استثمارها في محاولة إنجاز أهداف أخرى، قد لا تصل إلى إسقاط النظام، ولكنها تمكننا من الوجود على ساحة المعركة سياسياً ومعنويًا، وتعيننا على إعادة بناء أنفسنا من منظور جديد، يساعدنا على البقاء كقوة منظمة، طالما بقينا خارج الوطن، وبهئنا للتعامل مع أي متغيرات سياسية قد تنشأ في ظل وجود النظام القائم أو عدم وجوده.

وكنت أبنى على التسليم بهذه الفرضية الأولية فكرة أن المجال الذي يبقى أمامنا لمواصلة الصراع مع النظام، عند استبعاد الصراع العسكري والمواجهة المسلحة أو مواجهة القوة، هو مجال المواجهة السياسية والفكرية، وأن هذا النوع من المواجهة أو التحرك يتطلب أشكالاً مختلفة من الصيغ التنظيمية، وأنماطاً مختلفة من التفكير والبرامج العملية.

ولقد قادني ذلك التفكير إلى أن من أولى الخطوات الضرورية، بعد تحديد المنطلقات الجديدة للعمل، إعادة النظر في الشكل التنظيمي، ثم إعادة بناء التنظيم على

نحو يستجيب لمتطلبات العمل والصراع السياسي والفكري. وهذا استدعى بالضرورة طرح قضية الحاجة إلى بناء الجبهة لتكون قوة سياسية منظمة، ذات هوية سياسية واضحة ومحددة، وذات برنامج سياسي وحضاري واضح، يقدم كأحد الطروحات السياسية لقيادة عملية بناء البديل للنظام الحاكم الآن.

(...) وبالرغم من كل الإحباط الناجم عن نتائج المجلس الوطني، فقد حاولت ألا أفقد الأمل، وتحولت باهتمامي وجهدي إلى ما كنت قد وصلت بقناعتي إلى أنه صار في مقدمة المهام اللازم إنجازها، وأنه أول خطوة يجب القيام بها على الطريق الصحيح، وهو طريق إعادة البناء. وهكذا ركزت على مسألة البحث في "الهوية السياسية" أو ما صار يعرف بـ"المشروع الحضاري"، وراهننت على أنني قد أستطيع أن أنجز شيئاً على هذا الصعيد، أي صعيد البحث الفكري والسياسي، وفتح المجال أمام نوع جديد من الحيوية الفكرية والتنظيمية، من خلال تنشيط دورة التفكير والحوار في قواعد الجبهة وتنظيماتها.

إلا أن هذه المحاولة باءت هي أيضاً بقدر من
الفشل، وواجهت قدراً غير قليل من المقاومة. (...) غير
أن ذلك كله لا يمنع من أن الحاجة تظل ماسة وملحة
لأن توجد مثل هذه المبادرات والمواجهات الجريئة
الجديدة. وهذا ما أظن أننا مطالبون بعمله والإصرار
عليه، مهما كانت الظروف والمصاعب والعراقيل.

إنني أعرف جيداً أن الظروف الشخصية لكثير من
الإخوة صارت صعبة وحافلة بهموم السعي لتأمين
العيش، ولكنني أنطلق أيضاً من فكرة أننا إذا انتهينا إلى
مجرد ساعين لتأمين لقمة العيش، على أي نحو كان،
فإن ذلك سيكون مصيراً بائساً، وسيكون كفيلاً بأن
يسلب بقاءنا في الخارج وانتسابنا الشكلي إلى ما
يسمى المعارضة والعمل الوطني أي معنى أو محتوى.
ومن هنا فإن إصرارنا على أن نجد لأنفسنا دوراً معنوياً
نقوم به هو وحده الكفيل بأن يعطي لبقائنا معنى،
ويخفف عنا من مرارة الإحساس بأننا أهدرنا أكثر من
اثني عشر عاماً من حياتنا عبثاً وهباءً. ولعل هذا
الإحساس بالمرارة هو الإحساس السائد لدى الغالبية
من إخوتنا ورفاقنا في الجبهة، الذي يراجعون حساب

هذه السنوات، وما بقي منها مما يمكن أن يحسب في رصيد الإنجازات الثابتة، فيكتشفون أنه لم يبق شيء، وأنهم باقون يراوون في ذات النقطة التي بدؤوا منها.

ومن هذا المنظور صرت أفكر بأننا لن نحس بأننا أنجزنا شيئاً إذا لم تتمكن من بلورة ذلك الطرح الذي كنا نأمل أن تتمكن من إسقاط النظام لكي نقدمه إلى الشعب الليبي، ونقود معركة التغيير على أساسه.

إننا نكتشف عند النظر إلى إنجازنا على هذا الصعيد أننا لم نفعل أي شيء، فما زالت رؤانا لأهم المسائل الفكرية غائمة وهائمة وغير واضحة، وما زلنا لم نضع أيدينا على أهم ملامح البديل الفكري السياسي الذي تتفق عليه ونقترحه لمستقبل ليبيا. ونكتشف إلى أي مدى نفتقر إلى المعرفة العلمية الصحيحة بواقع الأوضاع في ليبيا، وبالتغيرات التي طرأت على ذلك الواقع خلال ربع القرن الذي خضع فيه لحكم القذافي وطروحاته وممارساته، ونكتشف أننا لم نقم حتى بأبسط الدراسات العلمية لتاريخ بلادنا الحديث، ولم نجر أي تحليل علمي فلسفي لطروحات القذافي السياسية،

لنتبين، لأنفسنا أولاً، ولنبين للآخرين من بعد، لماذا نرفضها، وماذا نقدم بديلاً لها. ونكتشف كذلك ما هو أخطر من ذلك، وهو أننا لم تتمكن من التحول إلى تنظيم له الحد الأدنى من مقومات التنظيم السياسي، ونكتشف أننا ظللنا، وما زلنا، عبارة عن مجموعة تلتقي حول هدف عملي محدود، وبدوافع مختلطة: شخصية وعاطفية وظرفية، ليس من بينها دافع القناعة بطرح سياسي فكري محدد، لا يتأثر بالعلاقات الشخصية والظروف الطارئة، وله مقومات البقاء في ذاته، ونكتشف، بناء على ذلك، أن التقاءنا وعملاً سوباً طوال السنوات التي مضت، لن يشفع ولن يفيد فيما لو حدث تغيير في ليبيا، وعدنا إليها، فسنواجه على الفور خطر التشتت والتفرق، كل إلى سبيل، لأننا لم تتمكن من وضع أسس متينة تظل صالحة وقابلة لأن تلتقي حولها الآن وغداً.

وهكذا فإنني صرت لا أجد بديلاً لنا من العكوف على محاولة وضع هذه الأسس لبناء تنظيم سياسي له هوية محددة، وفكر واضح، وطروحات علمية عملية مناسبة.

(...) وهكذا صار الواحد منا يجد تلك الصعوبة البالغة في إعادة توازنه، بعد أن اختل من تحت أقدامه ذلك الأساس القوي من الثقة في النفس، والأمل في المستقبل الذي كان يرتكز عليه.

أنا لا أدري إلى أي مدى يمكن لكلامي هذا أن يصدمك، أو يسبب لك بدوره قدرًا من الإزعاج وخيبة الأمل، فلعلك لم يسبق أن سمعت مني مثل هذا الكلام من قبل (...). وحين افترقنا منذ آخر لقاء بيننا، وكان ذلك منذ سنوات، لم تكن الحال هي الحال، ولا الأوضاع هي الأوضاع، ولا النفوس والمشاعر والأفكار هي النفوس والمشاعر والأفكار. وبين تلك اللحظة وهذه اللحظة التي أكتب إليك فيها، مرت سنوات، ووقعت أحداث، واستجدت تطورات، جعلت كل شيء لا يعود هو هو، وجعلت كل شيء يبدو مختلفًا عما كان عليه كل الاختلاف.

وهكذا تجدني أتحدث معك الآن بغير اللغة التي كانت تميز أحاديثنا في الماضي، تلك اللغة التي لم تكن تعرف بين مفرداتها كلمات من عالم اليأس والإحباط

وخيبة الأمل وما شابه ذلك، بل كانت تزخر بمعاني القوة والثقة في النفس والأمل الواسع العريض في المستقبل.

عبر السنوات الثلاث الأخيرة سمع مني إخوة كثيرون هذه اللغة الجديدة، وهي لغة صارت تفرضها على نفسي ولساني الأحوال غير السارة التي صرت أشاهدها وأعايشها، سواء على صعيد القضية الوطنية وحركة المعارضين المناضلين في سبيلها، أو على صعيد الجبهة كتنظيم ننتمي إليه، وراهننا بالكثير من وقتنا وجهدنا وعرقنا وآلامنا وعذاباتنا على قدرته على استيعاب طموحاتنا النضالية المرحلية والسياسية المستقبلية.

ولقد راقبت حركتنا داخل التنظيم، وبخاصة منذ "الخروج" من تشاد، ونهاية مرحلة "المشروع العسكري"، ولم أجد في هذه الحركة ما يسرني، أو يحفزني على الاطمئنان إلى أننا نسير في الطريق الصحيح، بل على العكس من ذلك، وجدت عجزاً رهيباً عن رؤية الحقائق الموضوعية بعين النقد والمكاشفة والرغبة في الإصلاح،

ووجدت إصراراً، لم أستطع فهمه أو تبريره، على مواصلة السير في ذات الطريق التي يفترض أنه تبين لنا جميعاً أنها مسدودة، ولن تؤدي إلا إلى المزيد من الضياع والخسارة، ووجدت إصراراً عجيباً على المحافظة على كل شيء كما هو، والحيلولة دون أية مبادرات أو توجهات للتغيير والإصلاح، والسعي للخروج من المأزق، بل لقد وجدت أن قلة فقط، سواء في قاعدة الجبهة أو قياداتها، هي التي شعرت وتشعر بأننا نعيش أزمة، وأتانا نواجه مأزقاً، وأنه لا أمل لنا إلا في البحث عن مخرج يضع خطانا على بداية طريق جديدة قد تعود إلى شيء.

ولقد بدأت منذ (...) صيف عام 1990م أبحث على القيام بعملية نقد معمقة وعملية مراجعة شاملة لكل مسارات ومنعرجات المرحلة التي انقضت، منذ تأسيس الجبهة وحتى الخروج من تشاد، والخلوص بما ينبغي الخلوص به من نتائج وأفكار، ثم القيام بعملية بناء جديدة للجبهة تستند على الدروس المستفادة من تجارب الماضي، وتستلهم وتستجيب للمتغيرات والمعطيات الجديدة التي صارت تحوط وتكيف المعركة من حيث طبيعتها وساحاتها وأدواتها وأبعادها.

وكنت أنطلق في كل ذلك من قناعة، تكونت لديّ
وكانت تترسخ مع الوقت، بأن المتغيرات والمعطيات
التي صارت تتوفر لدينا وتحكم طبيعة المعركة، سواء
في ذلك معطيات الساحة الداخلية في الوطن، أو
معطيات المعترك السياسي الدولي، أو معطيات الجبهة
كتنظيم، من حيث القدرات البشرية والإمكانات المادية؛
إن هذه المعطيات تفرض منطقيًا إحداث مراجعة كاملة
لكل شيء، وإعادة بناء التنظيم على أسس ومنطلقات
ومفاهيم جديدة، تستجيب للمرحلة، وتواجه تحدياتها
المختلفة نوعيًا بأساليب وهياكل وأسلحة مختلفة، والأهم
من ذلك، بعقلية مختلفة، تحسن التخلص من قيود
وأوهام الماضي، وتحسن فهم ظروف الحاضر
ومتطلبات الحركة فيه.

(...) ولكنني وجدت أن حواجز المحافظة والتقليد،
وتراكمات الأفكار المتبلدة التي نجحنا في تكبيل عقولنا
بها، كانت أكثف وأصلب وأقوى مما كنت أتصور. ولذا فلم
أستطع أن أحقق الكثير، بالرغم من أنني قد أكون
نجحت في جعل كثيرين يفكرون ويتأملون ويراجعون،
وينجحون، على الأقل، في الإحساس بالأزمة وفي رؤية

المأزق، وإن ظلوا عاجزين عن تخطي ذلك إلى حد الجراءة على رؤية الحل، أو الاعتراف بضرورة إعادة النظر وإعادة البناء، ولو أدى ذلك إلى هدم ما هو قائم بالكامل.

(...) ومع ذلك فإنني لا أريد أن أفقد الأمل، إذ يصعب على أن أحكم على ما يزيد على اثني عشر عاماً من عمري، راهنت خلالها على الجبهة، بأنها قد ضاعت هباء، وأنا لم أستطع خلالها أن أعمل شيئاً له قدر من الثبات والدوام والبقاء. وما زلت مصراً على استمرار العمل والمحاولة، لعلي أتمكن من إقناع آخرين من الإخوة الكرام الذين عرفتهم ورافقهم وعانيت معهم آلام ومرارات السنوات الماضية، بأننا لم نفقد بعد كل الأمل، وبأننا قادرين، لو أخلصنا السعي، أن نعمل سوياً، وأن نجد صيغة جديدة لمواصلة المسيرة النضالية، بما يعطينا على الأقل سبباً سامياً ونيلاً للبقاء كمناضلين من أجل قضية، وليس كمجرد مهاجرين ساعين للبحث عن الملجأ الآمن ولقمة العيش.

ومن هذا المنطلق فإنني لم أتوقف عن المحاولة. وكنت قد وصلت إلى قناعة بأن الخطوة الأولى في سبيل أي محاولة للمراجعة والإصلاح تبدأ من الاعتراف بأن الأسس والمنطلقات والمفاهيم التي أقيم عليها بناء الجبهة عند تأسيسها عام 1981، قد اختلفت وتغيرت بشكل شبه كامل، وأن النتيجة المنطقية التي ينبغي أن تترتب على هذا الاعتراف هي التسليم بالحاجة إلى إعادة بناء الجبهة، أو بالأحرى "إعادة تأسيسها" على ضوء المتغيرات والمعطيات المختلفة التي تتحرك فيها الآن. وكنت أقول إن أول أساس يحتاج إلى المراجعة هو مفهوم الجبهة كتنظيم يقوم على "برامج نضال" وليس "برامج حكم"، وهو من ثم مفتوح لكل المناضلين الليبيين بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية. وصرت أنادي بأن هذه الصيغة لم تعد تتناسب والمرحلة الجديدة، وأن الحاجة صارت تدعو إلى إعادة بناء الجبهة كتنظيم سياسي ذي "هوية" سياسية وفكرية محددة، وذي برنامج حضاري يبنى على "رؤية" واضحة للبدل السياسي الذي نسعى لإقامته في ليبيا ما بعد

القذافي، بالتعاون أو بالتنافس مع سائر القوى السياسية التي سيقوم عليها أي بديل ديمقراطي تعددي في ليبيا.

(...) وإلى جانب هذا السعي لإعادة بناء الجبهة، كنت أدعو إلى ضرورة إيجاد تغيير جذري في استراتيجية تحركنا السياسي، يتناسب ومعطيات المعركة التي صارت معركة سياسية بالدرجة الأولى، وربما الوحيدة. وكنت أدعو إلى ضرورة إحداث هذا التغيير، ولو أدى الأمر إلى مراجعة مفاهيمنا ومنطلقاتنا الأساسية، فالتشبث العاطفي الأعمى بمفاهيم ومنطلقات الماضي، لا يجدي، بل إنه قد يكون ضاراً أشد الضرر. وكنت في دعوتي هذه أدرك أن تحركاً سياسياً مختلفاً سيتطلب عقلية مختلفة، وخطاباً سياسياً مختلفاً، وسيتطلب أيضاً صيغاً وهياكل مختلفة. وسيتطلب كذلك جرأة غير معتادة على فتح قنوات جديدة، وطرق سبل لم نطرقها من قبل، واستخدام لغة ربما لم نكن نتصور يوماً أننا نستطيع استخدامها. وقد يأتي في مقدمة هذا فتح القنوات مع الداخل، وأعني مع القوى والفئات التي لم نفكر يوماً في مخاطبتها أو الاتصال بها، بما فيها النظام وأركانه، وكذلك فتح القنوات مع الخارج، وأعني مع بقية

فصائل المعارضة ورموزها والبحث معها عن صيغ
وأساليب للعمل المشترك.

(...) وإذا كنا ما زلنا نود لهذا الكيان الذي صار يسري
في دمننا، وبلتحم مع لحمنا وعظمننا، وهو الجبهة، أن
يستمر على قيد الحياة، فلا مفر من أن نعمل بجد على
إجراء عملية تبادل دم شاملة، تحل دمًا جديدًا متدفقًا
بالحيوية والنشاط، بدل الدماء التي فسدت وأصابتها
شتى الأمراض والعلل. ونبغى أن يسعى كل من
يحرص على الجبهة، ويحرص من ثم على وجوده
السياسي والنضالي، وعلى مستقبله الحضاري، إلى
العمل على إنجاز عملية تبادل الدم هذه، وأن يكون
من بين المتطوعين للتبرع بالدم الجديد.

الرسالة الرابعة 16/2/1993م

(...) ولكني بالرغم من إدراكي لحساسية الأمر
وصعوبة المعركة، فإني أؤيد بقوة مواصلة السعي
لحسم هذه القضايا كلها، والقيام بالوقفة التاريخية
اللازمة لمراجعة كل شيء وإعادة بناء الجبهة، لا
كفصيل معارض مناضل وحسب، ولكن كقوة سياسية

منظمة لها فكر سياسي واضح محدد، ولها برنامج
معلن، ولها رؤيتها لقيادة البديل السياسي في ليبيا
المستقبل، حالما يتاح لها مجال العمل السياسي داخل
ليبيا.

(...) وهكذا فإنني أرى أن أمامنا في المرحلة القادمة
عدة مهام مستعصية ينبغي إنجازها:

- 1- إعادة النظر في مسألة العلاقة بأمريكا.
- 2- إعادة النظر في استراتيجية التحرك السياسي.
وفي هذا الخصوص تعرض على النظر النقاط التالية:
 - إعادة النظر في الأهداف المعلنة للتحرك، والتوجه
نحو تقليل التركيز على هدف "إسقاط النظام"، مع
تشديد التركيز على معاني وأبعاد البديل السياسي
وأركانه الأساسية، وهي: الشرعية والديمقراطية.
 - إعادة النظر في أساليب التحرك السياسي،
وتتضمن:
 - التركيز على فتح قنوات مع شعبنا في الداخل،
بكل شرائحه وفئاته، وعدم وضع "فيتو" على أي

أحد أو طرف يستعد للالتقاء معنا على حد أدنى من الأهداف.

- إعادة النظر في "اللاءات" الشهيرة، والاستعداد للتفاوض، إن أتيحت فرص لذلك، دون أن يعني هذا بالضرورة التنازل عن المبادئ والحد الأدنى من الأهداف.

▪ إعادة النظر في قضية العلاقة مع فصائل المعارضة، باعتبارها مسألة حيوية ضرورية لضمان قدر من الفعالية والنجاح لأي تحرك سياسي، وباعتبارها تمهيداً ضرورياً لإثبات حقيقة إيماننا بالديمقراطية، ومدى قدرتنا الفعلية على ممارستها مع غيرنا ممن يختلفون معنا في الرأي والاجتهاد السياسي.

(...) هذه في تقديري هي المحاور الرئيسة التي ينبغي أن نسعى للتحرك عليها (...) حتى يمكن الخروج من المأزق الذي نتخبط فيه، وتتمكن من وضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيحة التي ستوصلنا إلى تحقيق الأهداف المرجوة بإذن الله.

الرسالة الخامسة 9/3/1993م

(...) وأول ما لفت نظري في تقييمك تلك النظرة السلبية غير المتفائلة لهؤلاء الذين يتصدرون العمل المعارض، والذين فرضوا أنفسهم، وفرضتهم الظروف، ليكونوا في مواقع القيادة والريادة، وليصبحوا، بحكم الواقع، هم الرؤوس والرموز. والحقيقة أنني صرت أتفق معك في هذا التقييم اتفاقاً كاملاً. ولقد بات يتأكد لي صدق وصحة هذا التقييم من خلال تأملي الطويل في مسيرة فصائل المعارضة وطبيعة علاقاتها فيما بينها، ومن خلال النظر إلى الأسباب والعوامل والملابسات التي كانت تؤدي دائماً إلى تعرقل وفشل محاولات التجميع والتنسيق والتوحيد، ومساعي البحث عن حد أدنى من اللقاء حول هدف لا يختلف عليه، ومن القدرة على استيعاب وتحمل فكرة اختلاف الرأي حول الاجتهادات العملية التي قد تظهر فيما يخص مناهج وأساليب العمل لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

وقد كان هذا النظر يؤدي دائماً إلى الخلوص بنتيجة مفادها أن ليس ثمة في الحقيقة أية عوامل موضوعية

معقولة تحول دون ذلك الاتفاق، أو تجعله صعباً أو غير ممكن، وأن جل المصاعب والعراقيل كانت تعود إلى اعتبارات لا علاقة لها بالموضوعية، من نوع سوء الفهم والخصومة الشخصية والتطلعات الفردية نحو أوهام الزعامة والرياسة، والحرص المتضخم على الاحتفاظ بمواقع النفوذ والسلطة، وعدم الاستعداد للتنازل أو للتضحية في سبيل الغاية الأنبل، غاية الإصلاح، ولم الشمل، وتقوية الصف.

ولقد خضت أنا شخصياً طريقاً طويلة، حفلت بالكثير من الجهد والمحاولة، من أجل خلق موقف جديد داخل الجبهة، يبنى على إعادة النظر في جملة مواقفنا من حركة المعارضة الليبية، بشتى تنظيماتها واجتهاداتها وسائر رموزها وشخصياتها المستقلة، وينطلق من ممارسة عملية نقد ذاتي، يتم فيها تجاوز تلك العقبة الكأداء، وهي عملية الاعتراف بالخطأ، ويتم من بعد إجراء تقييم جديد يعطي للآخرين حقاً متساوياً في الاجتهاد والاختلاف في الرأي، ومن ثم حصة متساوية من الجدارة بالانتماء للعمل الوطني وللقضية الوطنية، ويفسح بذلك المجال واسعاً أمام شتى احتمالات العمل

المشترك والتعاون والتنسيق من أجل خوض المعركة
الواحدة.

(...) أما أنا فلست متفائلاً بأن عدداً من القيادات
التقليدية يمكن أن تكون قد نضجت واستوعبت عبر
ودروس التجارب الماضية، واستوعبت حركة المتغيرات
خلال السنوات الأخيرة. إن البديل الحقيقي هو في بروز
قوة جديدة، سمها تنظيمًا أو فصيلاً أو جماعة أو تياراً،
تتجاوز كل الأطر والهياكل الموجودة حالياً، وتبلور موقفاً
مختلفاً من جملة القضايا التي تمثل مفهوم المعارضة
الوطنية، ، يستند إلى قراءة موضوعية لمعطيات القضية،
واستيعاب شامل لأبعاد الصراع والأسلحة المناسبة
لخوضه.

إن المفردات التي يمكن أن تقوم عليها هذه القوة
الجديدة موجودة متفرقة مبعثرة في كل الأنحاء، وهي
موجودة في شكل أفراد ظلوا مستقلين منذ البداية،
وأفراد انضموا إلى فصائل، ثم اختلفوا معها وتركوها،
وهي موجودة كذلك في شكل أفراد ما زالوا محسوبين
وعاملين في إطار فصائل معينة، ولكنهم على غير

وفاق مع مناهج فصائلهم في التعامل مع هذا الموضوع بالذات.

(...) إن المراقب يستطيع أن يتلمس ملامح حركة "رفض" تتفاعل في أوساط المعارضة بأفرادها وتنظيماتها، حركة يجمعها عامل مشترك هو رفض الأوضاع التي انتهت إليها المعارضة بشكل عام.

(...) إلا أنه في انتظار بروز "قوة الرفض" التي أشرنا إليها، ثمة فرصة أخيرة لاختبار القيادات والقوى الموجودة حالياً في الساحة، والمضي معها إلى آخر الشوط، فثنا أم أبينا فإن هذه القيادات والرموز قد اكتسبت بحكم عدد من الظروف شرعية لا نستطيع أن تجاهلها أو نقفز عليها. وقد صار لها نوع من الرصيد المعنوي والسياسي الذي ارتبط بأشخاصها وأسمائها، بحيث قد يكون من المتعذر الآن تجاهله أو إهماله أو التنكر له، بل ربما يكون من الممكن استثماره وتوظيفه من أجل إنعاش النبض من جديد في أوصال حركة المعارضة التي توشك أن تلفظ أنفاسها الأخيرة، إن لم

يحدث وبسرعة ما يجدد فيها الحياة ويعطيها قوة جديدة على النهوض من وهبتها، ورفع صوتها الضعيف.

(...) ولعل أهم وأول خطوة تتمثل في العمل الجاد بلورة رؤية جديدة لاستراتيجية حركة المعارضة، تحدد مفهوما وموضوعها وموقعها الصحيح من حركة النضال الوطني، ثم تحدد ملامح برنامجها النضالي المتفق والمتفاعل مع جملة المعطيات الداخلية والخارجية، وتبني على كل ذلك تحديد مفردات خطابها السياسي الذي يتناسب وهذه المعطيات.

(...) إن إنجاز وبلورة ملامح ما يمكن أن يكون ويسمى "الميثاق الوطني" سيمثل خطوة حيوية، لا على صعيد إنضاج عمل المعارضة وحسب، ولكن على صعيد وضع الأسس الصالحة لإقامة البديل الديمقراطي التعددي في ليبيا المستقبل. وسيكون من المهم جداً تاريخياً أن تتمكن قوى المعارضة من وضع هذه الأسس، والبدء في ممارسة التعايش السياسي السلمي على ضوئها، فلعل ذلك يكون مؤشراً طيباً على قدرة

هذه القوى وعلى استعدادها وتقبلها لأساليب العمل
السياسي الديمقراطي.

الرسالة السادسة 13/3/1993

(...) ولكن لب المسألة يبقى هو هو، ويتلخص في
أن الجبهة كتنظيم تواجه أزمة خطيرة، هي بالفعل
مسألة حياة أو موت، مسألة تماسك وبقاء، أو تفكك
وانهيار وانفراط كلي، وأن حل هذه الأزمة لا يمكن أن
يوصل إليه عبر عمليات التهرب من المواجهة، وعمليات
تأجيل اتخاذ الخطوات الحاسمة والحلول الجذرية
العميقة، وأن جانباً مهماً من هذه الأزمة يتعلق بالفعل
بإشكالية الوفاق بين القاعدة والقيادة، وتصعد جدران
الثقة والقناعة بالمنطلقات والاستراتيجيات والسياسات
وأساليب العمل.

(...) وإني لا أرى بديلاً لهذا الأمر، أي الإقدام على
خطوة التغيير الجذري، وفتح الآفاق أمام إعادة بناء
وترتيب كل شيء من جديد، إلا مواصلة مسيرة التآكل
والانهيار، التي بدأت منذ سنوات عديدة، وربما صارت

تزداد سرعة في هذه السنة الأخيرة. إن الموقف الغالب على معظم أعضاء الجبهة والمنتسبين إليها هو في حقيقته أقرب جداً إلى موقف تجميد العضوية. أما مواقف القلة الباقية التي ما زالت متفرغة للعمل، أو تمارسه بشكل أو بآخر، فهي تتراوح بين موقف التذمر وعدم الرضا على الأوضاع، والتطلع نحو التغيير، وموقف القبول الصامت بالوضع، تجنباً أو خوفاً أو عجزاً عن التعبير عن المعارضة والنقد. ولعلك حين تراقب موقف هذه القلة فستكتشف أنها سائرة الواحد تلو الآخر، وبشكل حتمي لا مفر منه، في طريق التخلي والترك والانسحاب، سواء بتجميد العضوية أو بالاستقالة.

ومن هنا فإذا كنا بالفعل حريصين على بقاء هذا الكيان واستمراره على قيد الحياة، فلا بد من إعادة خلقه من جديد، أو بث دماء جديدة في عروقه. إن الحالة التي تعيشها الجبهة الآن هي أشبه بحالة المريض الذي يموت عملياً وفعلياً، ولكنه يواصل الحياة عبر الأجهزة، ولا تفعل الأجهزة سوى تأخير إعلان الوفاة لمدة معينة. وعلينا أن نواجه هذا الأمر بما يتطلبه من الشجاعة والصراحة والصدق، ونعترف بأن الجبهة

التي انتمينا إليها أوائل الثمانينيات، واحتضنت نشاطنا وفعاليتنا المختلفة عبر سنوات عدة، لم تعد قادرة على مواصلة الحياة، فقد شاخت وفقدت القدرة على التطور والنماء، ونهايتها صارت محتومة متى يحين أجلها. وعلينا أن نتخذ القرار المنطقي الوحيد الذي يترتب على ذلك وهو طي تلك الصفحة، وإيداعها خزانة التاريخ، وفتح صفحة جديدة نبدأ فيها، استناداً إلى المعطيات المتوفرة لدينا الآن، بناء شيء جديد يكون قادراً على مواكبة المتغيرات والاستجابة لمتطلبات التحرك، بما يلزم من الهياكل المختلفة والأطروحات الجديدة والخطاب السياسي المتطور. قد نحرص على تسمية هذا الشيء الجديد "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، وقد نرى تغيير الاسم، لكن ذلك لن يكون مهماً، فالمهم هو تغيير المحتوى والمضمون.

(...) إلا أن تغيير القيادة لا ينبغي أن يؤخذ على أنه مطلب شكلي، أي تغيير في الأشخاص والأسماء، أو تغيير في الأشكال والمسميات، مع بقاء المضمون والمحتوى كما هو، فالعلة الأصلية هي على صعيد المضمون، قبل أن تكون على صعيد الشكل. وبمعنى

ما فإن فشل القيادة أو عجزها وتخلفها، إنما هو انعكاس لعجزها وتخلفها عن استيعاب ومجاراة التغير النوعي الذي حدث على صعيد المضمون، وأعني بذلك جملة المتغيرات التي طرأت على مفردات القضية، وفي مقدمتها المتغير البشري، وما صار يحمل من أفكار وطروحات جديدة، لم تعد تجد استجابة لها في المفاهيم والطروحات القديمة، التي صلت لمرحلة معينة، ولكنها لم تواكب بالتطور والتجدد المرحلة التي نعيشها الآن، وبدأنا في الواقع نعيشها بدرجة أساسية منذ عام 1990، وبالتحديد منذ خروجنا من تشاد.

إذن فالمسألة هي على النحو التالي: مضمون جديد، يحتاج إلى شكل جديد، ويحتاج من ثم إلى قيادة جديدة، وإذا حاولنا أن نحدد ملامح هذا المضمون الجديد فإننا نحتاج كخطوة أولى في هذا البحث إلى تحديد أهم عناصر التغير في معطيات المعركة التي نخوضها من أجل القضية التي تظل ثابتة وهي قضية إنقاذ الوطن وإقامة البديل الديمقراطي.

(...) إن النتيجة التي تفرض نفسها، بناء على هذه المقدمات، هي أن الإصرار على مواصلة السعي لإسقاط النظام بالقوة، في ظل هذه المعطيات، هو إصرار على خوض معركة معروف مسبقاً أنها خاسرة، ببساطة لأن ميزان القوة ومعطيات السياسة والجغرافية، تميل على نحو صارخ لصالح العدو، ومن ثم فالحكمة والعقل والموضوعية والواقعية تقتضي التسليم بعدم القدرة على تحقيق الهدف الأساسي المعلن للصراع، وهو "إسقاط النظام" عن طريق "النضال المسلح" أي "بالقوة"، لكن التسليم بهذا لا يعني بالضرورة رفع راية الاستسلام المطلق، والتخلي الكامل عن الصراع، إنه يعني فقط التخلي عن استخدام أحد الأسلحة، وأعني سلاح القوة المسلح/العنف، لأننا لا نستطيع في هذا المجال أن نجاري تفوق الخصم، لكن المجال يظل متاحاً لاستخدام أسلحة أخرى، تختلف طبيعتها تماماً، ومن ثم تفترض تبني رؤية استراتيجية مختلفة، كما تفترض اختيار ساحات للنزال مختلفة وأسلحة مختلفة.

إن السلاح الذي أقصده بهذا الحديث الأخير هو سلاح "الصراع السياسي". وأريد أن أفترض أنه، وإن عجزنا عن إسقاط النظام بالقوة، إلا أننا ما زلنا نستطيع أن تناوشه ونصارعه سياسياً. (...) وعلى هذا النحو يحدث التغيير في المضمون الذي تحدثت عنه. فمن جهة هدفها الأساسي، وربما الوحيد في نظر كثيرين "إسقاط النظام" وأساس اللقاء فيها القناعة بهذا الهدف والاستعداد للتضحية في سبيله، إلى تنظيم سياسي هدفه إعادة الشرعية الدستورية للوطن وإقامة حكم ديمقراطي تعددي، وسلاحها الصراع السياسي السلمي.

وهذا التغيير في المضمون يستتبع بالضرورة تغييراً في الشكل، من جهة أساس اللقاء فيها وطني، ومفتوحة لكل مناضل، بصرف النظر عن الانتماء الفكري، إلى تنظيم سياسي ذي هوية وفكرية محددة، أساس اللقاء فيها القناعة بهذه الهوية، تصارع سياسياً، أي سلمياً، من أجل هدف إعادة الشرعية والديمقراطية إلى البلاد، ثم تواصل صراعها السياسي، بعد تحقق ذلك، من أجل إرساء معالم الحكم الديمقراطي

التعددي، وتطبيق البرنامج السياسي الذي يمثل هوية
التنظيم ومشروعه الحضاري.

الرسالة السابعة 17/3/1993م

(...) عموماً، إن الصورة البائسة التي انتهت إليها
الأمر كانت في تقديري نهاية محتومة ولا مفر منها،
وكنت أتحدث عن ذلك، وأحذر منه منذ عدة سنوات،
حين كنت أقول إن جمودنا على ما نحن عليه، بالرغم
من كل التطورات والمستجدات، وبالرغم من كل
الأحداث والحوادث، وكل المآسي والكوارث والسقطات
والتخبطات، هو العبث بعينه، وهو أشبه بمن يسير في
طريق، ويرى بعينه أنها منتهية به إلى هوة سحيقة،
ولكنه يصر على المضي فيها، حشية أن يقال عنه إنه
تخلى عن سبيله، أو تنازل عن هدفه ومبتغاه، وبصم
أذنيه عن يريده له النصح، فينصحه بأن يغير الطريق،
ويختار طريقاً غيره.

لقد بدأت أقول هذا الكلام منذ خروجنا من تشاد،
حيث مثلت تلك اللحظة التاريخية الحرجة بالنسبة لي
نهاية مرحلة، لا في عمر الجبهة فقط، ولكن في عمر

المعارضة اللببية كلها، وكنت أقول إن نهاية مشروعنا العسكري، بكل ما حفلت به من ظروف وملابسات وعبر ومعان ودروس، ينبغي أن تكون كافية لإيقاظنا من حلم أو وهم ركضنا خلفه سنوات طويلاً، وبذلنا في سبيله ثمنًا غاليًا من الوقت والجهد ومن المال والأرواح والتضحيات الجسام.

لم أكن أذهب إلى حد القول بأن كل ما فعلناه منذ البداية كان خطأ، بل على العكس، فخيارنا النضالي في أساسه كان صحيحًا، وقد أقدمنا عليه بوعي وإرادة وتصميم، وبناء على قراءة لمعطيات الصراع في تلك المرحلة. ولقد خضنا طريقًا طويلة تحت راية ذلك الخيار، وبذلنا جهودًا جبارة، كان كثير منها جيدًا وصادقًا ومخلصًا، وكان فيها قليل مما لا تخلو منه أي تجربة بشرية، معرضة لخطأ الاجتهاد، ومعرضة لشتى شوائب العمل البشري.

لكنني عقب التنبه من صدمة الخروج الدرامي من تشاد، بدأت أقول إنه قد يكون آن لنا أوان لأن نتوقف وقفة تاريخية، نعمل فيها العقل والمنطق، ونعكف فيها

على قراءة المتغيرات والمستجدات والمعطيات قراءة واعية موضوعية، ونستخلص الدروس والتائج المستفادة. وكانت قراءتي الخاصة لهذه المستجدات والمعطيات تقودني إلى الخلوص بنتيجة واحدة هي أن الإصرار على مواصلة انتهاج سبيل "النضال المسلح" والإصرار على استهداف "إسقاط النظام" كهدف أول وشبه وحيد، هو إصرار على التمادي فيما أثبت التجارب وأثبت الواقع أنه لا قدرة لنا عليه، ولا أمل يرجى من ورائه، وأن النظرة الواقعية للأمور تفرض أن نعيد النظر في برامجنا وسياساتنا، وفي ترتيب أهدافنا وأولوياتنا، وأن نعيد تشكيل وتركيب أنفسنا وهياكلنا التنظيمية بما يتناسب ونوع المعركة الجديدة، ويتفق وطبيعة الأرض التي ينبغي أن ننقل إليها النضال.

(...) إلا أن هذا الكلام، وذلك النصح، لم يلق آذاناً صاغية من أحد، بل لعله لقي الكثير من الهزاء والسخرية والرفض والاتهام (...) وها نحن نجني ثمار ذلك، تصدعاً وانهاراً في كيان الجبهة، يوشك أن يقضي عليها قضاء تاماً، ولا يبقى منها إلا أثراً يذكر من آثار التاريخ. فأعضاء الجبهة على كل المستويات، قاعدة

وقيادة، يتسربون الواحد تلو الآخر، وينفضون أيديهم واقعياً وعملياً منها، حتى وإن ظلوا يجدون صعوبة في اتخاذ مواقف حادة ومعلنة في شكل استقالة أو تجميد عضوية أو ما شابه ذلك.

(...) والآن..ماذا بقي بوسعنا أن نفعل؟

يمكن أن نقبل بالأمر كما هو، وتترك الأشياء تمضي إلى مصيرها المحتوم، وهو مصير النهاية المؤسفة، ويمكن كذلك ألا نقبل بذلك المصير، ونحاول أن نفعل شيئاً. وأنا شخصياً ما زلت أود القول بهذا الرأي الثاني، ذلك أنه من السهل أن نسلم بهذا الأمر الواقع المؤسف، ونحكم على أنفسنا بخسارة كل شيء، إلا أنه قد تكون ثمة فرصة باقية لمحاولة فعل شيء، يجنبنا على الأقل حالة الخسارة الكاملة، وقد يفتح لنا مجالاً للأمل في إنقاذ جزء من ذلك الرصيد الذي تكون لنا عبر هذه السنوات.

(...) إذن فأنا أتمنى أن نجد الدافع الكافي لأن نقرر محاولة فعل شيء، ونعكف على تأمل هذا الأمر، والتساؤل عما يمكن أن نفعل، فنحن في جميع الأحوال

لن نخسر أكثر مما نحن خاسرون، وربما يوفقنا الله
وبعينا على فعل شيء ما، وبذلك نكون قد حققنا مكسباً.
(...) فهل يجدر بنا، وبعد ذلك الكم الهائل من
التجربة والخبرة والتمرس بدخائل ومصاعب العمل
السياسي والنضالي الجماعي، أن نقف اليوم عاجزين
عن الرؤية، ومترددین إلى حد الشلل في اتخاذ المواقف
وحسم الاختيارات، والمبادرة إلى الفعل. إنه لا يليق بنا
على الإطلاق أن تنتهي إلى هذه الصورة البائسة. واني
منذ فترة صرت أتمنى أن أرى اللحظة التي نصل فيها
إلى ذلك القدر من النضج والاستعداد والجدارة الفكرية
والشخصية والعملية بحيث تثبت، لأنفسنا أولاً، وللآخرين
ثانياً، أننا نلتقي في هذه الجبهة، أو في أي إطار يمكن
أن يجمعنا، بناء على قرار تتخذه بإرادتنا الحرة، وبدوافع
يأتي في مقدمتها القناعة الفكرية والمبدئية، قبل
الاعتبارات العاطفية والشخصية وما في حكمها.

الرسالة الثامنة 4/4/1993

(...) كثير من الأطراف لعبت بورقتنا بما فيه الكفاية. وكانوا يحققون مصالح لهم، مقابل بعض الفتات الذي يلقونه إلينا، في شكل أموال أو تسهيلات أو معونات مادية، ثم ينفضون أيديهم منا حين يبلغون غاية مرادهم من اللعبة، ويضطرون القذافي للتسليم والخضوع والتنازل لهم.

ربما كان لنا، في مرحلة من المراحل، بعض العذر في اتباع هذا الاجتهاد، والسعي وراءه، فقد كنا نخوض هذه اللعبة الدولية من منطلق عاطفي حماسي، وبرصيد ضئيل جداً من الخبرة، وكانت تأخذنا الآمال في أن تتمكن من انتزاع بعض المكاسب لقضيتنا من بين براثن الوحوش التي نلعب معها. ولكننا صرنا نتعرض للضربات واحدة تلو الأخرى، وتفجؤنا الكوارث والزلازل متلاحقة متتابعة، ونحن نقول في كل مرة، لنحاول مرة أخرى، لعل المرة القادمة تكون أكثر حظاً في النجاح.

ولكني أقول إنه قد آن الأوان لكي تتوقف ونراجع الأمر برمته، فنستخلص العبر والدروس، ونحاول أن نختار لمعركتنا ساحة أخرى، وأسلحة بديلة، نعمل بقدر المستطاع ألا يكون للغير تأثير أو هيمنة عليها.

(...) ونبقى نحن باستمرار نمارس دور "الورقة" التي تستغلها الأطراف الأخرى في اللعب، لتحقيق بها فائدة أو مصلحة، ثم ترميها حين تنتهي منها، فهل آن الأوان لأن تتوقف عن ممارسة هذا الدور؟ وأن نفكر في لعب أوراقنا بأيدينا، ومن أجل مصالحنا وأهدافنا، بدل أن نترك هذه الأوراق ليستثمرها ويلعب بها الغير.

إذن فما السبيل وما المنهج المناسب لكي تتمكن من أن نلعب لعبتنا بما يمكن أن يكون قد بقي لدينا من أوراق بإرادتنا نحن، وبناء على تخطيطنا وأهدافنا وقرارنا المستقل؟

إنني أرى أن أول خطوة في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون حسم قضية الهدف الذي تتوخى تحقيقه من المعركة التي نخوضها مع نظام القذافي، أهو هدف

الإسقاط المادي الشامل للنظام، أم هو هدف إعادة
الشرعية إلى البلاد وإقامة الحكم الديمقراطي؟

(...) أما أنا فإنني لا أرى هدف الإسقاط المادي
والكامل للنظام هدفًا واقعيًا ومعقولًا، ففي تقديري أنه،
وبالنظر للقدرات الفعلية المتاحة وللمعطيات البشرية
والسياسية التي تتحرك في ظلها وفي إطارها، أبعد ما
يكون عن الواقعية، وأن إصرارنا في السابق على
الركض واللهث وراءه هو الذي أدى بنا إلى ما نحن فيه
الآن من إحباط وشلل وعجز وإحساس مدمر بالضياع
والحيرة وانعدام الرؤية. وإضافة إلى اعتباري أن الهدف
غير واقعي ولا معقول، فإنني صرت أفضل التخلي عنه،
حتى لو كان ممكنًا، إذا كان الوصول إليه لن يتم إلا
بتخطيط ودعم وإرادة الغير.

إذن فأنا أفضل أن نحسم هذا الأمر، ونقف وقفة
جادة وعاقلة لنضع أمام أعيننا بكل موضوعية وتواضع
ما لدينا حقيقة من إمكانيات، ثم نسأل أنفسنا: ما الهدف
الذي تسمح لنا هذه الإمكانيات بالأمل في إنجازه؟ وفي

ضوء الإجابة عن هذا السؤال نستطيع من بعد أن نحدد
ماذا يمكن أن نفعل، وأي منهج نختار للفعل والحركة

(...) فإذا كنا متفقيين على أن الحركة الوحيدة التي
يمكن أن تكون متاحة لنا في المرحلة الحاضرة
والمرحلة القادمة في المنظور القريب، هي حركة
سياسية، فإن من متطلبات هذه الحركة ما يلي:

1- تبني خطاب سياسي مختلف عن خطابنا النضالي
الثوري السابق، فإذا كان الخطاب النضالي يركز على
مفاهيم التغيير والإسقاط والثورة والعمل الفدائي
والعسكري، فإن الخطاب السياسي سيرفع شعارات
الشرعية والدستورية، وسيركز على مفاهيم الحرية
والديمقراطية وحقوق الإنسان. وإذا كان الخطاب
النضالي يرفض مناهج التكتيك والمناورة، ويرفض مبدأ
الحل السلمي والتفاوض والمصالحة، ويرفض التنازل
عن تحقيق كل الأهداف المعلنة دفعة واحدة، فإن
الخطاب السياسي ينتهج كل الأساليب الممكنة، ولا
يرفض الحلول الوسط القائمة على التفاوض والتصالح،
ولا يصر على تحقيق جميع الأهداف دفعة واحدة، بل

يضع في الاحتمال إمكانية القبول بالتدرج في تحقيقها على دفعات أو على مراحل.

2- السعي لتوسيع دائرة القبول لهذا الخطاب السياسي في كافة الساحات ذات العلاقة: الداخلية والخارجية.

3- السعي لمد الجسور مع قوى ورموز المعارضة الليبية، والتعامل معهم باعتبارهم حلفاء وشركاء في المعركة المشتركة ضد الخصم المشترك. ويتطلب هذا المسعى بالطبع التخلي الكامل عن الأساليب السابقة في التعامل معهم، من منطلق حسابات القوة والضعف، وحسابات كثرة وقلة العدد والإمكانات، وإعادة بناء هذا التعامل على أساس توظيف كل الطاقات، مهما صغرت، في خدمة الهدف المشترك في إطار استراتيجية نضالية متفق عليها.

ومن هذا المنظور لا تعلق الأهمية على كثرة عدد أعضاء الفصيل، ومدى إمكاناته المادية، بل على القدرة الحركية، وعلى الرصيد الفعلي المتوفر في شكل

علاقات شخصية أو دولية، داخلية أو خارجية، يمكن استثمارها لصالح القضية.

الرسالة التاسعة 11/4/1993

(...) ولقد بات واضحاً وملموساً لدى الأغلبية الساحقة من المنتمين للجبهة، عاملين وغير عاملين، وقياديين وغير قياديين، أن الأمور في الجبهة مستمرة في التدهور، وأنها، في تقييم البعض، تكاد تكون قد دخلت مرحلة الاحتضار، وأنه، إن لم يبادر أحد أو مجموعة لإنقاذها وإعادة نبض الحياة إليها، فهي منتهية لا محالة نهاية مؤسفة ومفجعة عما قريب.

وحيال هذه الحالة كأني بموسى عبد الحفيظ يحول كلامه الذي كان وجهه إلى الشعب الليبي، حافزاً إياه لنجدة الوطن إلى "شعب" الجبهة حافزاً إياه لنجدها وإنقاذها وانتشالها من وهدة الضعف والعجز التي انتهت إليها، قائلاً لهم:

فإلام السكوت قد ج وأشفق، على،
ومت، تفعلون بالله ليس يكفى الصراخ

ومن هذا المنطلق فإنني ظللت أدعو إلى ضرورة التوقف لإعادة النظر في كل شيء، وإعادة بناء الجبهة على أسس ومنطلقات جديدة، تستجيب وتتفاعل مع كافة المتغيرات والمستجدات التي طرأت على جملة معطيات الصراع والنضال، بين فترة التأسيس الأولى، وفترة إعادة النظر التي نعيشها الآن.

ولقد ظللت في كل الأحاديث واللقاءات والحوارات التي اشتركت فيها مع إخوة في الجبهة من مختلف المستويات، أدافع وأروج لفكرة أساسية مؤداها أن طبيعة المرحلة التي نعيشها وطبيعة المعطيات التي تتحكم في عملية النضال برمتها، تفرض أن تكون المعركة التي ما زال بوسعنا خوضها، أو على الأقل المساهمة فيها، هي معركة سياسية محضنة، وأن طبيعة ونوع التنظيم الذي يناسب هذه المعركة التي هي بحكم تعريفها معركة سياسية، ذات آفاق استراتيجية، تتجاوز مسألة سقوط النظام الحالي، إلى إقامة وقيادة البديل "الديمقراطي"، هو التنظيم الحزبي الملتئم حول "هوية" فكرية سياسية محددة، وحول "رؤية" حضارية للبديل، الذي يتكون من أعضاء ينتسبون إلى هذه

الهوية، ويؤمنون بتلك الرؤية، ويتعهدون على أن يعملوا سوياً، الآن ومستقبلاً، من أجل الدعوة للبديل الذي يرون صلاحه لإنقاذ الوطن، وترميم حاضره، ووضع أسس جديدة لمستقبله، ومن أجل محاولة إقامة ذلك البديل، إن حصلوا على ثقة وتفويض "أغلبية" الشعب.

ولعلك قد عايشت وتابعت محاولات دفع عملية التفكير والحوار حول مختلف شجون وشؤون "الهوية السياسية" لكي تشق طريقها في مختلف مستويات الجبهة، عليها تثمر ما نريده وتتوخاه من بلوغ الحد المطلوب من اتفاق الرؤى والتصورات والأفكار، ثم تؤدي إلى ما نصبو إليه من بلورة أسس طيبة وكافية لإقامة تنظيم سياسي بالمعنى المفهوم، أي بمعنى الكلمة، تكون له هويته المحددة، ورؤاه الواضحة، وبرامجه المعلنة.

(...) لكن عدم حدوث شيء في هذا الاتجاه زاد من قناعتني بأن "العلة" التي نحاول علاجها قد تكون أصعب وأعمق مما تصورنا، وأنها ربما كانت علة مستعصية على العلاج بالدواء، فلا يكون من ثم علاج لها إلا بالجراحة.

وهكذا فقد باتت تترسخ لديّ القناعة بأنه قد آن الأوان لأن تنفض أيدينا من محاولات الترقيع والإصلاح الجزئي الظاهري حتى (.....) (للأسف بقية النص مفقودة من الأصل)

الرسالة العاشرة 19/4/1993

(...) ركزت حديثي على مسألة الحاجة الحيوية التي نواجهها الآن في الجبهة للوقوف وقفة تاريخية حقيقية، من أجل النظر والتدبر فيما ينبغي أن نفعله لإنقاذ الجبهة من الوضع السيئ المتردي الذي تعانيه، والذي لم يعد أحد يجادل فيه أو ينكره.

(...) إنك توافقني الرأي والانطباع بأن الأمور متردية وسيئة، وأن ما يجري لا يبعث على أي نوع من التفاؤل، بل لعل العكس هو الصحيح، فكل ما يحدث يبعث على التشاؤم من أن النهاية آتية وبسرعة مخيفة، إن لم تحدث مبادرة قوية وشجاعة وجوهرية لانتشال هذا الجسم العزيز علينا من بين الأمواج التي تتقاذفه وتوشك أن تقضي عليه بالغرق الكامل.

(...) وأشرت إلى إلحاحي، منذ زمن، على ضرورة إعادة النظر في كل شيء، وإعادة تقييم المعطيات التي تتحرك في إطارها ومحيطها، وما يفرضه وبدفع إليه كل ذلك من ضرورة إعادة "بناء" الجبهة بما يتلاءم مع متطلبات وحاجات الصراع في المرحلة الحاضرة، التي يمكن أن نسميها مرحلة "ما بعد تشاد".

الرسالة الحادية عشرة 22/4/1993

(...) ومن هنا فقد صرت أقول إن مواصلة السير في نفس الطريق هو عبث ومضيعة للوقت والجهد وإهدار للطاقات، ومقاومة بالسمعة والرصيد الوطني. وصرت أقول إنه قد يكون من الحكمة والعقل أن نراجع أنفسنا، ونعيد صياغة خياراتنا، بما يتناسب مع قدراتنا، وما تتيحه لنا الظروف من إمكانيات ومجالات للتحرك.

ولم أعد أرى شيئاً تتيحه لنا قدراتنا والمعطيات السائدة من حولنا أكثر من تحرك "سياسي" يتبنى منطلقاً مختلفاً بالكامل، ومناهج وأساليب تنسجم معه، وتتأسق مع أهدافه، وتستجيب لمتطلباته (...). وبناء

على ذلك فإنني أتصور أنه سيكون من المفيد أن ينعكس ذلك على نوع "الخطاب" الذي تناوله (...). وفي تصوري أن المفردات الأساسية التي يحسن أن يتكون منها هذا الخطاب هي: الشرعية، الديمقراطية. ومن هنا فأتمنى أن نركز على أن مطالبنا، أو بالأحرى مطالب الشعب الليبي، هي أن تعود الشرعية إلى البلاد، وأن تبنى دولة تقوم على حكم المؤسسات وسيادة القانون، وأن يتأسس نظام ديمقراطي تعددي، يكفل حريات الرأي والتعبير والعمل المنظم.

وينبغي التركيز على أن هذا المطلب هو المطلب الاستراتيجي الذي لا تنازل عنه، وأنه ينبغي أن ترتفع كل الأصوات للمطالبة به، وأن تتكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة لتحقيقه، وأنه إن أمكن إقناع القذافي بالاستجابة لهذا المطلب بالطرق السلمية، فذلك من شأنه أن يعجل بحل الأزمة التي يعانيها الشعب والوطن من ناحية، ومن ناحية ثانية من شأنه أن يجنب البلاد والناس مخاطر وعواقب العمل العنيف الذي سيضطر لاستهداف إرغام القذافي على الاستجابة.

(...) ففي هذه الحالة نحن نحول الخصومة من المستوى الشخصي إلى المستوى السياسي، ونخاطب العالم كله، بما في ذلك الأشخاص الحاكمون الآن، بأن قضيتنا ليست بقاء أو زوال أشخاص بعينهم من الحكم، ولكنها قضية مبادئ سياسية ينبغي أن تتحقق بصرف النظر عن يحققها أو عن يتولى الحكم في إطارها، ونقول بمنتهاى الوضوح والبساطة. إننا نطالب فقط بأن تعود الشرعية الحقيقية للبلاد. والشرعية هي تحكيم إرادة الشعب، تحكيمياً حراً نزيهاً، ليقرر بإرادته التي لا معنى لها إلا كفالة الحقوق والحريات وضمان المساواة بين المواطنين أمام القانون، وتأسيس حكم المؤسسات ذات السلطات المستقلة.

فإذا تحققت هذه المبادئ، وضمنت هذه الشروط، فليس لنا قضية مع فرد بعينه أو أفراد بأعيانهم، وليتول الحكم من يختاره الشعب، ويخوله لذلك بإرادته الحرة، المعبر عنها في اقتراع حر تقرر من خلاله الأغلبية.

(...) فنجاحنا سيقاس بناء على المنظور "السياسي" بمقدار انتشار مفردات خطابنا السياسي داخل البلاد وفي مختلف الأوساط، وبمقدار اتساع دائرة المؤيدين له والمؤمنين بمبادئه وأهدافه، وسيقاس بمقدار انتشار وترسخ ثقافة الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وانتشار وترسخ القناعة بأن هذه هي الشروط الأساسية التي لا تنازل عنها، ولا تصور لأي بديل بدونها، وذلك لكي نحلها محل الرأي والروح السائدة في معظم الأوساط بأن الهدف الأساسي الآن هو اختفاء القذافي، وبعدها سيكون لكل حادث حديث، ونحلها محل الاستعداد المتخلف الشائع لدى الأغلبية بأن المهم هو أن يزول القذافي، فمهما كان من يحكم بعده، فلن يكون أسوأ منه.

إن نجاحنا سيقاس -كما قلت- بقدر ما نتجح في جذب الناس وربطهم إلى مبادئ الشرعية والديمقراطية، وبقدر ما نتجح في أن نزرع ونرسخ في نفوسهم رفض الاستبداد والدكتاتورية والنفور منها، وبقدر ما نجعلهم يتحولون بتعاملهم مع القضية من المستوى الفردي الشخصي، المرتبط والمتلبس بشخص القذافي ومن

حوله، إلى المستوى السياسي المبدئي، الذي ينظر بالأساس إلى المبادئ، بصرف النظر عن يجسدها أو ينفذها.

(...) ولقد صارت تترسخ لدي القناعة بأننا سنكون قد خنّا قضيتنا وقضية بلادنا، إذا لم نسارع إلى تدارك النقص الرهيب الذي شاب تحركنا طوال السنوات الماضية، وهو عجزنا أو عدم مسارعتنا إلى تكوين قوة سياسية منظمة تكون قادرة على التعامل مع معركة قيادة وبناء البديل في ليبيا المستقبل. وقد صارت تترسخ لدي هذه القناعة بناء على الإيمان المطلق والكامل بأن الخلاص الحقيقي الوحيد لوطننا وشعبنا هو في وجود قوى منظمة سياسياً، تنتظم فيها نخبة جماهير الشعب، وتكون قادرة على فرض وجودها في ساحة الصراع السياسي داخل الشارع الليبي، لترفع وتحمي مطالب وأهداف الشعب في الشرعية والديمقراطية، ضد أي توجهات أو نزعات للتفرد أو الاستبداد بالسلطة من أي جهة قد تتمكن من السيطرة على الأوضاع في حال غياب القذافي.

ولقد بت أشعر بالأسف والحزن، وأشعر بالتشاؤم وبالخوف من المستقبل، في حالة بلوغنا ذلك المستقبل ونحن على ما نحن عليه الآن من التفكك والتشرذم وانعدام الرؤية. وبت أعتبر أن علينا -نحن المؤمنین بهذا المفهوم للخلاص- مسؤولية تاريخية ينبغي أن نكون على مستوى تحملها والقيام بها، وهي مسؤولية المسارعة لانتزاع مبادرة الحركة الفعالة في هذا الاتجاه، وأعني اتجاه خلق القوة السياسية المنظمة المهيأة للتحرك السياسي الفعال في منظور أي صراع أو تحرك سياسي في مستقبل ليبيا، الذي نؤمن ونحرص على أن يكون مستقبلاً شرعياً ديمقراطياً.

الرسالة الثانية عشرة 23/5/1993

(...) وإن كتابتي إليكما تتم من هذا المنظور، وأعني حاجتنا جميعاً لأن نتعاون ونتكاتف من أجل بناء شيء جديد، قد لا يستطيع كل واحد منا بمفرده أن يقوم به، وإني حين أقدمت على مبادرة الكتابة في موضوع "المشروع الحضاري" لم يكن غائباً عني أن "المشروع"

أو "المهمة" أكبر وأضخم من طاقة وقدرة فرد واحد، واني لا أفعل أكثر من أن أقدم أفكارًا، أو أصوغ تصورات لها بالضرورة صفات وخصائص المادة الأولية التي تحتاج إلى الصقل والتصفية والتطويع والتعديل، حتى تنتهي إلى شكلها النهائي المتسق والمستجيب لمضمونها وغاية وجودها.

وقد كنت في الحقيقة أعول وأعتمد بشكل أساسي على مساهمات بعض الإخوة، وأتتما في مقدمتهم، لإنجاز هذه المهمة، وأعني عرض المادة الأولية التي قدمتها أنا، على "نيران" أفكاركما، وأفكار غيركما، حتى تُصَفَّى وتُنَقَّى وتُصَهَّر جيدًا، ثم يُصاغ منها الشيء النهائي الذي نسعى إليه.

ولقد كانت هذه فكريتي وهذا تصوري منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها قضية البحث عن "هوية" سياسية فكرية تصلح كأساس يلتقي حوله المناضلون في الجبهة الذين يرون أن مهمتهم النضالية لا تتوقف ولا تنتهي بإنجاز الهدف الأول المعلن، وهو "إسقاط النظام"، والذين يحرصون على أن يكون لهم دور وموقع في أي

عمل سياسي قد يتاح في مستقبل ليبيا، بعد سقوط نظام القذافي.

ولقد كنت أصر على أن عملية بلورة وتحديد ملامح هذه الهوية الفكرية هي عملية أكبر وأوسع وأضخم من أن يقوم بها أو يقدر عليها فرد واحد، مهما امتلك من الثقافة الواسعة والقدرة العقلية الفكرية، وأن هذه العملية هي نموذج المهام الكبرى، ذات الحجم والبعث التاريخي، بحيث إنها تتطلب تضافر العديد من الجهود والعديد من العقول، حتى تكتمل وتنضج وتستوي شكلاً ومضموناً.

ومن هنا فقد كنت أُلح على ضرورة أن يتم بحث هذا الموضوع بانتهاج أسلوب ومنهج البحث الجماعي والاستطلاعي الميداني، بحيث نبدأ باستشارة مختلف العقول للتفكير والتأمل في مختلف قضايا وجوانب الموضوع، وتتيح لها أكبر قدر ممكن من فرص الاحتكاك والتدافع والتقابل والتجاذب، حتى نتبين من خلال الحوار وتبادل الآراء والأفكار ملامح وسمات "الرؤية" المشتركة التي يمكن أن يلتقي حولها، إن لم يكن جميع

المنتسبين إلى الجبهة الآن، فعلى الأقل القسم الأعظم منهم، فينتفون من بعد على اتخاذ تلك "الرؤية" أساساً للقائم وتجمعهم في إطار تنظيم، لا يعود تنظيمًا نضاليًا، ذا مهمة مرحلية محدودة موقوتة بسقوط النظام، بل تنظيمًا "سياسيًا" ذا رؤية فكرية متميزة حول البديل السياسي الذي نسعى لرؤيته يتحقق في مستقبل ليبيا.

(...) وسيظل الحال على جموده إلى ما شاء الله ، وما شئنا له نحن، إن لم يتأصل لدينا الوعي بأهمية الأمر، والإدراك لمسؤوليتنا التاريخية، التي يرتبها علينا كوننا نحسب أنفسنا من النخبة والصفوة الثقافية للوطن، وما زلنا نمنى أنفسنا بأن يكون لنا نصيب في السعي لإنقاذه والإسهام في بناء مستقبله.

الرسالة الثالثة عشرة 26/6/1993م

(...) وهنا تأتي الخطوة التالية وهي محاولة الإجابة عن السؤال: ما هو محتوى وغاية التغيير؟ وإجابتي الخاصة عن هذا السؤال تبني وتتعلق من فكرة

أساسية مفادها أن التغيير الحقيقي الوحيد الذي يمكن أن يستجيب لقناعاتنا وطموحاتنا في ليبيا المستقبل هو التغيير الذي يتجاوز تغيير الأشكال والأشخاص إلى تغيير المحتوى ومنظومة القيم والظلم التي يقوم عليها الحكم، وأن الضمان الوحيد لبلوغ ذلك التغيير هو وجود قوى سياسية منظمة تستطيع أن تفرض وجود الشعب ورأيه وقراره على أي قوة قد تتمكن من السيطرة على الأوضاع بعد غياب القذافي أو هو ونظامه.

وقد صار يبدو لي أن حاجتنا وحاجة الشعب الليبي ككل في هذه المرحلة الحرجة والخطيرة هي إلى وجود وترسخ هذه القناعة عند أكبر قدر من الناس، فهذه القناعة هي حجر الأساس في منظور بناء البديل الذي نطمح إليه.

وقد نشأ لدي، انطلاقاً من هذه القناعة، الإيمان بأننا، أعني في الجبهة، لن نكون قد أنجزنا أي شيء على الإطلاق، لأنفسنا أو للوطن، إذا لم نتجح في تكوين قوة سياسية تلتقي وتتنظم حول فكر سياسي ورؤية حضارية، وتكون لها تصوراتها الواضحة المحددة،

واستعداداتها العملية الكاملة لمواجهة وخوض معركة بناء البديل السياسي حالما تتوفر الظروف التي تسمح بأي مجال للعمل السياسي داخل ليبيا.

ولقد بدأت، منذ عدة سنوات، تراودني وتسيطر علي المخاوف والهواجس عندما أفكر في أي احتمال لتغيير الأوضاع في ليبيا، سواء أكانت الجبهة وراء ذلك أم غيرها. وكنت أتساءل عما يمكن أن يحدث لنا كتنظيم في مواجهة ذلك الاحتمال، ولم أكن أجد إلا إجابة واحدة هي أننا سنواجه بكل تأكيد خطر الانحلال والتفريق والتشتت، حالما تتغير الأوضاع في ليبيا ويزول القذافي، وذلك لأننا نلتقي في الجبهة "لقاءً وطنياً بحتاً"، ولأننا نلتقي حول "برنامج نضال" يهدف أساساً، وربما في نظر كثيرين، يهدف فقط إلى "إسقاط النظام"، بمعنى "زوال القذافي"، فإذا تحقق هذا الهدف، فلا يعود ثمة أساس أو إطار لتجمعنا أو لقائنا.

وفي مواجهة هذا الاحتمال المرعب والمخيف، الذي صار يعني لديّ الحكم على كل ما فعلناه وبذلناه طوال سنوات النضال بالانتهاء والعدم، صارت تتأكد لدي

القناعة بأن أملنا الوحيد في ألا ننتهي إلى هذا المصير وإلى تلك النهاية، هو أن نحاول منذ الآن أن نكتشف لأنفسنا أساساً ومضموناً فكرياً وهوية سياسية نلتقي حولها، تتيح لنا أن نظل ملتقين ومتماسكين في منظور العمل السياسي في ليبيا المستقبل، الذي اتفقنا على ضرورة ترسخ قناعتنا وإصرارنا على أن يكون بديلاً ديمقراطياً تعددياً يقوم على العمل السياسي المنظم.

صفحات من تاريخ الدعوة للإصلاح

صفحة موجزة من تاريخ الدعوة للإصلاح
(ورقة أعدت للتقديم إلى اجتماع المكتب الدائم المنعقد بمدينة أتلانتا
بين 5-8/12/1993، كتبت في واشنطن يوم 4/12/1993)

تاريخ الدعوة لإعادة النظر في أمور الجبهة والبحث
عن سبل ومناهج إصلاحها، لم تبدأ منذ شهرين أو ثلاثة،
ولم تكن نقطة الانطلاق فيها المذكرة التي صدرت في
الثامن والعشرين من أغسطس، فذلك فضل لم يدعه
لأنفسهم أصحاب تلك المذكرة، التي أشارت إلى مختلف
المحاولات والدعوات التي سبقتها في تاريخ الجبهة منذ
سنوات عديدة.

وإذا كان تاريخ هذه الدعوات للإصلاح لم يكتب بعد بما
ينبغي من الدقة والتدقيق، ولم يدرس بعد على نحو
علمي منهجي، بحيث يكون حاضرًا بين أيدينا فنأخذ منه
الدروس والعبر، ونستخلص النتائج المناسبة التي يمكن
أن نتخذها منطلقًا لأي خطة جديدة أو مسيرة تالية، فإني
أحب في هذه الصفحات أن أكتب صفحة واحدة من هذا
التاريخ، أتمنى أن يستفيد منها من يتصدى لهذه المهمة في
المستقبل.

ولغرض السعي إلى أكبر قدر من التركيز والاختصار فسوف أقتصر في حديثي على المحاولات أو المساهمات التي قمت بها في الستين الأخيرتين، لعلها تكون مفيدة لزملائي في المكتب الدائم، وهم يبحثون هذه المسألة في هذا الاجتماع.

وسأختار نقطة محددة أبدأ منها الحديث وهي أواخر شهر سبتمبر عام 1991، وذلك حين قدمت إلى اجتماع اللجنة التنفيذية في ذلك الحين ورقة صغيرة، احتوت مقترحاً بمنهج لدراسة موضوع إعادة النظر في استراتيجية الجبهة. وقد شمل ذلك المقترح من ضمن ما اشتمل عليه وجهة نظر تدعو إلى الاتفاق على أن نأخذ استراحة لمدة معينة (سنة كاملة على سبيل المثال) نعكف فيها بالكامل على إعادة بناء التنظيم، من أجل أن تتمكن من العودة إلى ساحة الصراع من أجل القضية، ونحن قوة متماسكة فاعلة، لها رؤية جديدة للقضية وبرامج النضال المرحلية والاستراتيجية، تستجيب للمعطيات المختلفة التي صرنا نتحرك خلالها، وبالذات منذ انتهاء مشروعنا النضالي العسكري في تشاد.

وعلى الرغم من أن ذلك المقترح كان ثمرة لحوار ونقاش دار بيني وبين الكثير من إخواني في الجبهة في مختلف المستويات، إلا أنه حين عرض على النقاش والتدارس في اللجنة التنفيذية لم يحظ بالقبول، وهزم بأسلوب ديمقراطي راق، كما عبرت عن ذلك فيما بعد. وكأي ديمقراطي، يؤمن حقيقة بالديمقراطية، قبلت تلك النتيجة، وخرجت من ذلك الاجتماع وأنا أقول لنفسي: لعل إخواني على صواب، وأنا على خطأ.

ولكني، في الوقت نفسه، احتفظت بحقي في أن أوصل التعبير عن رأيي، بكل ما أملك من أدوات، ليس من بينها بالطبع أداة العنف أو القوة أو الإرهاب، ربما فقط لأنني لا أملك منها شيئاً.

ولكني، للأسف الشديد، ظللت ألاحظ بمرارة بالغة كيف تسير الأمور في خط منحدر، وكيف أن قيادة التنظيم تواصل إيلاء اهتمامها الأول والوحيد لما يسمى لدينا التحرك السياسي، والبحث عن منافذ في سبيل العمل في الداخل، دون إعطاء أي قدر من ذلك الاهتمام للتنظيم وقضاياها ومشاكله.

ولقد كان معروضاً في ذلك الاجتماع الذي سلفت الإشارة إليه قضية إعادة النظر في استراتيجية الجبهة. وأذكر أنني عبرت حينئذ عن أن الوصول إلى نتائج مرضية وسليمة في كل المسائل التي كان من المزمع عرضها على المجلس الوطني في دورته الثالثة (الاستراتيجية - المشروع الحضاري- النظام الأساسي) ينبغي أن يمر بطريق طويلة، وأن يشهد أسلوباً مختلفاً في دراسة القضايا، غير أسلوب اللجان المصغرة المعتادة، وأن خطورة القضايا المطروحة للنقاش تستدعي العودة، بأسلوب علمي منهجي، لاستقراء واستطلاع آراء أعضاء الجبهة في مختلف قواعد التنظيم ومؤسساته، بحيث تكون الآراء والنتائج ثمرة حقيقية للحوار وتبادل الرأي، وتكون من ثم جديرة بأن توصف بأنها انعكاس للرأي العام داخل الجبهة، وانعكاس لقناعات أعضائها وتطلعاتهم.

ولكن العمل من أجل إعداد أوراق العمل المقدمة للمجلس الوطني، سلك نفس الطريق المعتادة، ومر بنفس القنوات، وأعني قنوات اللجان المصغرة التي لا تستطيع، مهما ادعت الاطلاع والقدرة الفكرية، أن تزعم أنها تعبر عن رأي "الناس" وقناعات الأعضاء.

ومررنا بالمجلس الوطني، وكان عدد من أعضاء المجلس، بينهم قياديون في مستويات مختلفة، يحاولون أن يدعوا إلى إحداث تغيير في النظام الأساسي، ظنوا، في ذلك الوقت، أنه ربما يكون خطوة أولى في اتجاه تصحيح ما كان يؤخذ على مؤسسة القيادة في الجبهة، من ترهل وفشل وعجز عن ممارسة منهج القيادة الجماعية. وكان ذلك التغيير المقترح يتجه إلى إحداث فصل بين مؤسستين في القيادة: إحداهما تتولى تطبيق السياسات العليا للتنظيم وإدارة علاقاته الخارجية والدولية وبرامج التحرك في الداخل، والأخرى تتولى إدارة شؤون التنظيم الداخلي، وفي مقدمتها بناء التنظيم وتأهيل الأعضاء ثقافياً وسياسياً، وإعداد البحوث والدراسات العلمية حول قضايا النضال وقضايا المستقبل.

وأذكر، وكنت عضواً في لجنة النظام الأساسي، أن اللجنة كانت قد وصلت إلى قناعة بجدوى ذلك المقترح، ومالت إلى ترجيح قبوله، على الأقل من أجل إعطائه فرصة للاختبار، بعد فشل الخيارات السابقة عبر السنوات. إلا أن الأخ الدكتور محمد، ولم يكن في تلك اللحظة قد انتخب بعد أميناً عاماً، جاء إلينا في الاجتماع ورجا أعضاء

اللجنة رجاء حاراً أن يوقفوا ذلك المقترح، الذي من شأنه أن يصعب عليه مهمته في قيادة التنظيم، ودعا أعضاء اللجنة إلى مراعاة العوامل والمعايير التي كان يراها ضرورية ولازمة في اختيار أعضاء القيادة، وهي، للأسف الشديد، معايير المجاملة والتوازنات القبلية والجهوية.

ومع أن المجلس أقر، من الناحية الشكلية، التغيير المقترح، وأدخل مفهوم الهيئة القيادية والهيئة التنفيذية، إلا أن المقترح أجهض من الناحية الموضوعية والفعلية حين أصر الدكتور محمد، بعد إعادة انتخابه، على ترشيح ذلك العدد الكبير من الأعضاء للهيئة القيادية، وأصر إصراراً، أوشك أن يوقع المجلس في مأزق حقيقي، على عدم إتاحة أي فرصة لممارسة اختيار فعلي، يعبر من خلاله الأعضاء عن قبولهم أو رفضهم لبعض الأسماء، ويتاح لهم به أن يضيفوا أسماء أخرى يرونها أكثر جدارة أو كفاءة.

واكتملت المأساة حين أعيد توزيع المهام والاختصاصات داخل الهيئة القيادية، بحيث عادت من جديد إلى نفس صورتها السابقة كأي لجنة تنفيذية من تلك التي عرفت الجبهة عبر تاريخها.

وأجهضت بذلك تلك المحاولة الخجولة للتقدم ولو خطوة صغيرة في اتجاه إحداث تغيير في أسلوب العمل، وفتح طاقة صغيرة للأمل في التغيير. وقد كان حجم الإحباط ثقيلًا على بعض النفوس. وأذهلني ما لمستته عند عدد من إخواني من رغبة قوية في نفض أيديهم من كل شيء، وتوجه طاع نحو الانسحاب والاستقالة. ويذكر عدد من هؤلاء الإخوة كيف قضينا الأيام والليالي في حوار لا ينقطع، كنت أدافع فيه باستماتة عن فكرة رفض مبدأ الانسحاب والتخلي. ذلك ليس هو الحل، بل هو هروب من مواجهة المشكلة، وتخل عن مسؤولية النضال. ويحمد الله تمكنا من شد أزر بعضنا البعض. وما زلنا باقين في أحضان الجبهة التي صارت لنا أمًا ووطنًا، وأعطت لوجودنا معنى، ولحياتنا غاية ورسالة.

وقد استخلصت من تلك التجربة أن الظروف ربما لم تكن قد نضجت بعد للتغيير والإصلاح. وبدأت تتكون لدي القناعة بأن فشل مختلف محاولات الإصلاح والتغيير من "فوق"، وبمبادرات من القيادة، قد يكون مؤشرًا إلى أن البداية الصحيحة ينبغي أن تكون من "تحت"، بمعنى أن التغيير ينبغي أن يحدث أولاً في النفوس والقناعات لدى

أعضاء التنظيم، لكي يأخذ من بعد طريقه الطبيعي، فيتدرج صعوداً حتى يضع القيادة أمام مسؤوليتها، فتضطر إلى أن تواكب وتعكس وتجسد ذلك التغيير، وإلا فقدت جدارتها بأن تمثل القاعدة وتجسد إرادتها.

وبدأت أفكر في محاولة وضع خطة منهجية تستهدف بدء دورة من الحوار والنقاش والحيوية الفكرية، في مختلف قواعد التنظيم، ربما تكون كفيلة بإحداث نقلة نوعية في مستوى الأعضاء الثقافي والفكري، وفي درجة اهتمامهم بالقضية واستيعابهم لأبعادها وإدراكهم لمعنى النضال من أجلها. وبعد التشاور مع كثير من الإخوة ومع الأخ الدكتور محمود، باعتباره نائب الأمين العام لشؤون التنظيم، بدأت في صياغة مجموعة من الأوراق، سميتها "قضايا للحوار". وظللت أوافي بها الدكتور محمود ورقة تلو الأخرى، بين كاليفورنيا وواشنطن ولندن، حتى اكتملت إحدى عشرة ورقة. أدون هنا للتاريخ أن الدكتور محمد لم يبدِ إزارها أي قدر من الاهتمام، ولم يحدثني بشأنها، لا سلباً ولا إيجاباً، حتى هذه اللحظة. وظللت أراقب وأنتظر أن تجد تلك الأوراق ولو حيزاً ضئيلاً في دائرة المشاغل التي تشغل القيادة وتصرفها عن هموم التنظيم وصرخات

أعضائه وشجونهم التي تتراكم، وتثقل على النفوس. وبصرف النظر عن أي كلام يمكن أن يقال في هذا الصدد فالحقيقة أن تلك الأوراق قد ضاعت في خضم المشاكل التي كانت تكبل حركة التنظيم، وتشل قدرته على الرؤية الصحيحة.

وأذكر أنني قبل مغادرتي أمريكا في صيف عام 1992، وهي إقامة دامت أكثر من شهرين، لم أتمكن خلالها من مقابلة الدكتور محمد، ليس لأنني لم أكن راغباً في ذلك، ولكن لأنني لم ألمس من جانبه رغبة أو حرصاً على مقابلتي والحديث معي. ومنعني نوع من الإحساس بعزة النفس أن أسعى أنا أو أستجدي تلك المقابلة. غير أن ضميري لم يطاوعني في أن أغادر أمريكا قبل أن أقول له كلمتي التي كنت أقولها وأرددها في أحاديثي مع إخواني، حرصاً على أن تصله تلك الكلمة مني أنا مباشرة، وكما أريدها، ولا تصله مشوهة أو محرفة من الآخرين الذين قد يتبرعون بنقلها إليه.

وأرسلت إليه رسالة بذلك المعنى بتاريخ 10/9/1992. أكرر مرة أخرى أنه حتى هذه اللحظة، للأسف، لم يتحدث

معي بشأنها، وكنت أتمنى لو أنه فعل ذلك، حتى لو كان يرفض كل ما جاء فيها.

وكان قد حدث قبل ذلك التاريخ بأسبوعين، وبالتحديد في أواخر أغسطس، موقف آخر شهد خلافاً في الرأي بيننا، وجسد لي، وإن لم يكن للمرة الأولى، جانباً من أزمة القيادة.

فقد وقعت في يدي بالصدفة مسودة البيان الذي كان يزعم إصداره باسم الجبهة، بمناسبة الأول من سبتمبر، وكان لي رأي مختلف في ذلك البيان، صياغة ومحتوى، ووجدت أن من واجبي أن أعبر عن وجهة نظري فيه، مع أن أحداً لم يطلبها مني. فأرسلت مذكرة إلى الأخ الأمين العام والإخوة أعضاء الهيئة القيادية. وكان قد تبين لي من أحاديثي مع عدد من أعضاء الهيئة القيادية أنهم لا علم لهم بذلك البيان، وأنهم لم يستشاروا فيه ولا في صياغته. وأذكر أن الأخ الدكتور محمد قد اتصل بي حين وصلته مذكرتي وأبدت له وجهة نظري فأبدى استحسانه لها، واقترح علي أن أصوغ بياناً ثانياً. وبعد إطلاعه عليه أبدى موافقته عليه مع تعديل كلمة واحدة. ولكنني فوجئت بعد

ذلك بيوم واحد بالبيان السابق، وكان مذكرة طويلة من عدة صفحات، يطبع ويوزع وينشر في الصحافة، على الرغم من أن عددًا من أعضاء الهيئة القيادية كانوا قد عبروا لي شفاهة وكتابة عن تأييدهم لوجهة نظري، وعن اعتراضهم على المذكرة التي صدرت، واحتجاجهم حتى على أسلوب إعدادها وإصدارها دون مشاورتهم وموافقتهم.

وقد جسد لي ذلك الموقف أن لدينا أزمة في القيادة تزداد مع الأيام حدة وتشابكًا، وباتت تنذر بخطر حقيقي.

في محطة تالية توقفت مسرة الإصلاح عند مشروع الملتقى القيادي، وقد شجعت فكرته ودعمتها، ورأيت فيها بصيصًا من الأمل في إمكانية فعل شيء. وساهمت في ذلك بورقة، ضمنتها رأبي في وضع الجبهة وأزمته ومنهج التعامل معها، من أجل الوصول إلى حل.

وأذكر مرة أخرى أن تلك الورقة لم تحظ بدورها بأي اهتمام من قبل عدد من الإخوة في قيادة التنظيم. وكان من دواعي أسفي أن لا الدكتور محمد ولا الدكتور محمود وجدا فيها ما يستحق الاهتمام، فلم يحدثني بشأنها منهما

أحد. وظلت الورقة تتداول بين الأيدي، حتى أوشكت أن تتحول إلى مادة للتندر والتعليق، وطفغت في التعامل معها عوامل التخلف التي نحملها جميعاً، بقدر أو بآخر. ولم يؤخذ من الورقة كلها إلا جزئية واحدة، تبرع الكثيرون بالتركيز عليها، وإشاعة فهم مغلوطة لها، هي تلك الجزئية المتعلقة بوجهة نظري في مفهوم إسقاط النظام، التي انتهت إلى أن تعتبر ترويحاً صغيراً وساذجاً لفكرة المصالحة، وهي كلمة وفكرة لم ترد على الإطلاق، لا لفظاً ولا معنى.

وجسدت لي تلك التجربة، التي تضافرت مع جملة الملابس التي أدت إلى تعثر، ثم إلغاء مشروع الملتقى القيادي، أن أزمنا في التنظيم أزمة مستفحلة، وعلّة توشك أن تكون مستعصية على العلاج.

ومع ذلك فلم أياس من المحاولة، وقلت مرة أخرى لعل الظرف لم يصل بعد إلى الدرجة المرجوة من النضج والملاءمة لمطلب الإصلاح والتغيير. وعدت للتفكير بأن الحاجة ما زالت تدعو لعمل منهجي دؤوب لإعادة بث

نبض الحياة في النفوس التي أثقلتها تراكمات اليأس والإحباط، وانغلاق آفاق الرؤية والأمل.

وفكرت أننا ربما كنا ما زلنا بحاجة إلى شيء ما أو صيغة ما تتيح للناس وتحفزهم على التفكير والعودة للاهتمام بالقضية، قضية الجبهة وقضية الوطن، وتتيح لهم فرصة الاستماع والاطلاع على الآراء ووجهات النظر، وفرصة التعبير عن قناعاتهم وآرائهم، لعل كل ذلك يفلح في نقلنا جميعاً من حالة الركود والعزوف والابتعاد، إلى حالة أخرى من اليقظة والاهتمام والشعور بالدافع للفعل والمساهمة.

وبعد التشاور مع عدد غير قليل من الإخوة الذين كانوا يشاركونني حينئذ القناعة بالحاجة الملحة للتغيير والإصلاح، برزت فكرة إصدار نشرة تتيح لكل الأعضاء في الجبهة فرصة التعبير عن آرائهم، وفرصة الاطلاع على آراء الآخرين والتحاور حولها، عليها تفيد في نقل عملية تفاعل الآراء في الجبهة من مستوى الحديث العابر، والشكوى والتذمر السلبي، إلى مستوى الرأي المسؤول والنقد البناء.

وحرصاً من كل الإخوة الذين كانوا وراء فكرة النشرة على عدم تجاوز الأطر الشرعية، فقد وجهت رسالة إلى الأخ الأمين العام، حدثته فيها عن الأمر، ودعوته لتأييد الفكرة والمساهمة فيها. وقد رد علينا برسالة رقيقة بالغة التهذيب، أثنى فيها على الفكرة، من حيث المبدأ، وأثنى فيها على أشخاص القائمين عليها، ولكنه زرع، للأسف، رسالته بجملة من الألغام المخفية بين السطور. وعلى الرغم من صعوبة المحاججة حول القراءة الصحيحة لتلك الرسالة، إلا أن كل الإخوة الذين كانوا يتبنون فكرة النشرة قد اتفقوا على قراءتها قراءة واحدة، هي أن الأخ الدكتور ما زال مصرّاً على إغلاق كافة الأبواب التي يمكن أن ينفذ منها الحديث عن أزمة الجبهة ومشاكلها ووضعها المتردي الذي انتهت إليه.

وكانت تلك، على الأقل بالنسبة لي أنا شخصياً، القشة التي قصمت ظهر البعير، فقد انتهت في تلك اللحظة من رمي آخر سهم كان في جعبتي في طريق محاولات الإصلاح، عبر الأساليب التي تمت تجربتها حتى ذلك الحين. وانتهت إلى قناعة راسخة بأن الوضع القائم في الجبهة، سواء على صعيد القاعدة أو القيادة، يحتاج إلى علاج

جذري، يتطلب عملية مراجعة شاملة، وإعادة نظر كلية في التنظيم الذي آل إلى حالة من الضعف والعجز، لا يؤمل معها بلوغ الحد الأدنى من القدرة على إنجاز الأهداف العظيمة التي قام من أجلها.

وكان الحوار حول الحاجة التي باتت ملحة وعاجلة للتغيير والإصلاح، بيني وعدد من الإخوة، قد أوصلنا إلى قناعة نهائية بأن الأمر لا يمكن أن يتم عبر المحاولات الفردية، ويحتاج إلى موقف جماعي قوي، يخرج الدعوة من كونها همًا لفرد أو لمجموعة محدودة من الأفراد، إلى أن تصبح همًا للجميع.

وكانت الفكرة في ذلك الوقت قد بلغت شوطًا مهمًا من الاختمار والنضج لدى عدد غير قليل من الإخوة في الجبهة، في القاعدة وفي القيادة، وتجسدت عبر المبادرة التي قام بها عدد من هؤلاء الإخوة للاجتماع وتدارس مختلف جوانب الأزمة، وسبل حلها، وعبروا عن وجهة نظرهم في المذكرة التي صدرت بتاريخ 28/8/1993، ووجهت إلى المكتب الدائم.

ولأسف كل الإخوة الذين شاركوا في تلك المبادرة، وغيرهم من الذين كانوا يشاركونهم الرأي والقناعة، ولم يتمكنوا من الحضور معهم للاجتماع، فإن أسلوب التعامل معها كان سلبياً جداً، وكان مؤلماً للغاية، فسرعان ما تحولت المسألة برمتها من كونها قضية اختلاف طبيعي ومشروع في الرأي والاجتهاد، إلى اعتبارها مسألة شخصية بحتة، موضوعها التنازع حول مواقع في القيادة، أو تصفية حسابات قديمة متراكمة.

ولم تغلح مؤسسات الجبهة، للأسف الشديد، في التعامل مع الأمر بالحكمة والموضوعية التي كانت مأمولة، وبالأسلوب الحضاري الذي كنا نظن أننا دعائه والمبشرون به.

وها نحن أولاء نواجه قضية الإصلاح، التي ستظل، على الرغم من كل الملابس المؤسفة التي أحاطتها وشوهتها وصرفت عنها الأنظار والعقول والنفوس، هي القضية الجوهرية، وهي الهم الأوحد. ونحن نعاني الكثير من المرارة والألم، ونكابد الكثير من الجهد والعناء، بعد أن بات همنا الأكبر، قبل قضية الإصلاح، وقضية النضال،

وقضية الوطن، أن نجد الوسيلة لتجاوز الأخطاء التي ارتكبتها بعضنا في حق بعض، في اللحظة التي خاتمتنا فيها الحكمة، وطغت العاطفة، والمصلحة الشخصية، وانزلنا إلى المعالجة غير الموضوعية، التي اتجهت إلى صرف الأنظار عن مبادرة الدعوة للإصلاح، باعتبارها رأياً واجتهاداً قابلاً للنقد، بالإضافة والتعديل، إلى التشكيك في أصحابها ونواياهم، واتهامهم بجملة من التهم، عكست، بشكل مفرج، الأزمة الثقافية والحضارية التي نعاني منها، من حيث أننا ننتمي إلى شعب من شعوب العالم الثالث المتخلفة حضارياً.

وليس أمامنا من مخرج إلا أن نحاول مجاهدة ما في أنفسنا من ذلك الموروث الثقافي الذي يكبل قدرتنا على استيعاب وممارسة المنهج الديمقراطي، والتعامل مع قضية الاختلاف في الرأي بأسلوب الحوار الموضوعي العلمي، البعيد عن العاطفة والانفعال والنوازع الشخصية. وفي تقديري أننا لن نثبت أننا جديرون وقادرون على إقامة ذلك البديل الديمقراطي، الذي تتمناه لمستقبل

بلادنا، إذا لم تتمكن من إثبات ذلك الآن، ونحن نواجه هذا الاختبار الديمقراطي على صعيد التنظيم.

وإذا فشلنا، لا قدر الله، في اجتياز هذا الاختبار، بقدر معقول من النجاح، فقد يكون من الأجدر بنا جميعاً أن نتوقف قليلاً مع أنفسنا، لنراجع أمرنا كله، علنا نكتشف أين يكمن الخطأ: أهو فينا أم في الظروف، أم فيهما معاً.

المرفقات:

- 1- ورقة (خطوات لتحديد ملامح رؤية جديدة) .. قدمت إلى اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ سبتمبر 1991.
- 2- أوراق (قضايا للحوار). أعدت خلال صيف عام 1992.
- 3- رسالة إلى الدكتور محمد بتاريخ 10/9/1992.
- 4- مذكرة إلى الأخ الأمين العام والإخوة أعضاء الهيئة القيادية بشأن البيان الخاص بمناسبة ذكرى انقلاب سبتمبر، بتاريخ 26/8/1992.
- 5- مشروع البيان البديل الذي أعدته بمناسبة الأول من سبتمبر.

- 6 ورقة مقارنة منهجية لمبحث إعادة البناء: أعدت للتقديم في الملتقى القيادي الذي كان مزمعاً عقده أوائل سبتمبر 1993.
- 7 نشرة (آراء حرة): صورة لمشروع النشرة، والمقال الافتتاحي للعدد الأول.
- 8 رسالة إلى الأخ الدكتور محمد حول نشرة (آراء حرة)، بتاريخ 30/7/1993.
- 9 رسالة الدكتور محمد حول نشرة آراء حرة، بتاريخ 1/8/1993.
- 10 مذكرة الإصلاح الصادرة في واشنطن بتاريخ 28/8/1993.

خطوات لتحديد ملامح رؤية جديدة

قدمت إلى اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ سبتمبر 1991

تبنى هذه الخطوات على خطوة أولى، تستند إلى فرضية تقول "إن الجبهة ليست قادرة على إنجاز إسقاط النظام بالقوة". هذه الفرضية يمكن اعتبارها نتيجة تترتب على جملة من المعطيات قد تكون كلها أو بعضها صحيحة، وربما يكون من بينها:

- 1- الفشل في الوصول إلى الهدف، في أفضل الظروف التي يمكن توفرها للجبهة، بشريا وماديا، وداخليا وخارجيا.
- 2- حالة الوهن المعنوي والتهلل التنظيمي التي عليها الجبهة الآن.
- 3- الأوضاع الداخلية غير المهيأة للاستجابة الفعالة مع أي عمل بالقوة.
- 4- الأوضاع الإقليمية التي قد تقبل في أفضل الاحتمالات تغيير النظام، ولكن ليست بأسلوب القوة.
- 5- الأوضاع الدولية التي يغلب عليها التوجه للحلول السلمية.

6- موقف الأطراف الدولية والإقليمية من الجبهة، وإلى أي مدى يمكن البناء على تأييدها التغيير السياسي في ليبيا بقيادة الجبهة.

إذا استبعدت هذه الفرضية من أساسها تلتغي بالتبعية بقية الخطوات، أما إذا قبلت فسينبني عليها نتيجة هي: "استبعاد برنامج النضال المسلح".

ويمكن التقدم بخطوات أخرى لبحث احتمالات النضال السياسي. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة اختيارات:

الأول: العمل السياسي في إطار الاستراتيجية المقررة والمبنية على هدفي:

إسقاط النظام إقامة البديل الديمقراطي
وتقف أمام هذا الخيار عقبة رئيسة تتمثل في التناقض أو الصعوبة العملية في "منطقة" و"تسويق" الخطاب السياسي، مع الاستمرار في رفع هدف "إسقاط النظام"، وهو تعبير يشتمل على فكرة القوة، وربما أيضاً فكرة التعنت وانعدام المرونة السياسية. ويترتب على ذلك عجز هذا الخطاب عن شق طريقه والحصول على الدعم والتأييد والالتفاف الشعبي والدولي حوله.

الثاني: العمل السياسي في إطار استراتيجية جديدة تقوم على:

- 1- هدف إسقاط النظام كهدف بعيد غير معلن.
- 2- هدف إقامة البديل الديمقراطي التعددي كهدف معلن، نكثف الجهود لاستقطاب كل القوى والإمكانات الليبية (في الداخل والخارج- في المعارضة وخارجها- في مختلف المستويات والشرائح، بما في ذلك أركان النظام والمحسوبون عليه) وكل الإمكانيات والفرص لتحريك السياسي دولياً وإقليمياً، وتوظف هذه الإمكانيات والفرص للترويج للخطاب السياسي والمطالبة به والسعي لتحقيقه بمختلف الوسائل:

- ا- السياسية: الاتصالات بالدول والهيئات الدولية والشخصيات الليبية والعربية والعالمية.
- ب- الإعلامية: البرامج الإذاعية، الصحف والمجلات، المنشورات ..إلخ.
- ج- الدعائية: ندوات ومؤتمرات صحفية ومظاهرات..إلخ.

ميزة هذا الخيار أنه يتبنى خطاباً سياسياً ربما يكون مقبولاً بالنظر للتطورات والتغيرات السائدة في العالم الآن، وربما يكون من ثم قابلاً للحصول على الدعم والتأييد. ولكن تقف أمام المضي في هذا الخيار إلى مداه عقبة القرار فيما إذا تعرض لمسألة التفاوض مع النظام بوجود القذافي على رأسه.

الثالث: استبعاد التحرك العسكري والسياسي لفترة محددة، تتجه الجبهة خلالها بالكامل إلى إعادة بناء التنظيم، من منظور التحضير للبديل السياسي، ويتركز الجهد في هذه الحالة على:

- 1- إعادة بناء هيكل التنظيم.
- 2- تفرغ مجموعة عمل متخصصة لإنجاز المشروع السياسي للجبهة.
- 3- توجيه بقية القيادات والكوادر لتنفيذ البرامج المعدة لتأهيل الأعضاء، وتنمية قدراتهم الفكرية والسياسية والحركية، بهدف إعدادهم لخوض المعركة السياسية في المستقبل.

ميزة هذا الخيار أنه يتيح الوقت ويركز الجهد على مسألة إعادة البناء التنظيمي والتحضير الجيد للمشاركة في المستقبل السياسي.
من سليات هذا الخيار:

أ- ترك المجال مفتوحاً لأية تحركات قد تستهدف إحداث التغيير السياسي في ليبيا، ربما بالاتفاق بين النظام وبين بقية العناصر والمجموعات المحسوبة على المعارضة، بإشراف أو مشاركة أو مباركة قوى إقليمية ودولية، ومن ثم تغامر الجبهة بحدوث تغيير قد لا يستجيب للتطلعات الوطنية المخلصة، وبفرغ البديل من محتواه، وربما لا يتيح للجبهة فرصة المشاركة.

ب- المخاطرة بعدم القدرة على المحافظة على بقاء التنظيم في الخارج، بسبب غياب خط نضالي يلتقي حوله الأعضاء، وتعرضهم بالتدريج لمؤثرات الضغوط المختلفة المتجهة لإقناعهم بالعودة الفردية إلى ليبيا.

قضايا للحوار

من أجل إثراء وإنضاج الرؤى حول القضايا والمعاني
المتضمنة في المشروع الحضاري للجبهة
هذه دعوة للحوار موجهة لكل أعضاء الجبهة

الدكتور: يونس فنوش

الورقة الأولى

الحاجة إلى عمل سياسي منظم

عند التفكير في مواجهة مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي/ نظام الاستبداد والدكتاتورية، وهي مرحلة ينبغي أن يكون ملمحها الأساسي عودة الشرعية الدستورية إلى البلاد، وتوفير حد معين من حرية ممارسة العمل السياسي، تبرز قضية الحاجة إلى العمل السياسي المنظم، المبني على التقاء مجموعة من الناس حول رؤية فكرية وسياسية مشتركة، تقود خطاهم، وتوجه تصوراتهم للحياة، بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحدد اتجاه المناهج والبرامج العملية الكفيلة بتحقيق تلك التصورات، على كافة مستويات تحققها مرحلياً واستراتيجياً.

اللقاء في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، عند تأسيسها سنة 1981، تم على أساس منطلقات معينة من أهمها:

- اللقاء على أساس وطني.
- اللقاء على أساس برامج نضال وليس برامج حكم.

وظلت هذه الأسس صالحة طوال مرحلة النضال، وستظل صالحة طالماً استمرت هذه المرحلة. لكن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: هل هذه الأسس صالحة للقاء في مرحلة الحكم؟ أي مرحلة العمل السياسي، وهي مرحلة ستتميز بالآتي:

- 1- اختلاف موضوع النضال وهدفه: حيث سيتهجه النضال إلى محاولة إقناع أكبر عدد من الناس بتبني رؤية فكرية وسياسية، يرى الفريق الذي يطرحها أنها الأصلح والأجدي لقيادة وتوجيه وتنمية الحياة في المجتمع والدولة.
- 2- اختلاف أطراف الصراع: حيث سيكون بين الأفكار والرؤى التي تتبناها التيارات الموجودة في المجتمع، أكثر من كونه صراعاً بين طرف مسيطر، وبقية الناس.
- 3- اختلاف أدوات الصراع: حيث يكون الصراع بالحوار وتقابل الآراء، وليس بأساليب القوة والعنف.
- 4- اختلاف مرجعية الحكم وأسلوب الفصل في الاختلاف: حيث سيكون الحكم بين الأفكار المتصارعة، عبر التجمعات والتيارات المنادية بها، هو

قرار الأغلبية المنظم والمقنن من خلال المؤسسات
والدستور.

إذا اتُّفق على أن أسس اللقاء في مرحلة النضال لن
تكون كافية للاستجابة لمتطلبات مرحلة العمل السياسي،
فإن السؤال التالي يكون: ما هي متطلبات أي عمل
سياسي منظم؟

يفرز الواقع أشكالاً مختلفة وأسساً متباينة للقاء بين أفراد
أي مجتمع، منها:

- 1- اللقاء حول قيادة أو زعامة قادرة على استقطاب
حب وولاء الناس.
- 2- اللقاء حول رابطة قبلية يتحدد الولاء فيها للانتماء
العرقي للعشيرة.
- 3- اللقاء حول عامل جهوي أو إقليمي أو جغرافي.
- 4- اللقاء حول مصالح مشتركة.
- 5- اللقاء حول فلسفة أو رؤية فكرية للحياة ولمكان
الإنسان فيها.

ولعل الأساس الأخير هو الأساس الذي ينبغي أن يتم
حوله أي عمل سياسي جدير بهذا الاسم. ذلك أن الأسس

الأخرى جميعها ستكون بالضرورة محدودة وقاصرة، من حيث إنها مرتبطة بعوامل ليس لها صفة الثبات والاستمرار، ومن حيث إنها محدودة بتحقيق مصالح جزئية فردية أو فئوية أو قبلية أو جهوية، لا تضع في الاعتبار المصلحة العامة الشاملة لكل أفراد المجتمع من حيث هم أعضاء في جماعة.

إذن فأهم متطلبات العمل السياسي المنظم وجود فلسفة ورؤية فكرية للحياة، تحدد فهماً معيناً لوظيفة الإنسان وأهداف وجوده على الأرض، وشروط وسبل بلوغ تلك الأهداف.

وبآتي لاحقاً لهذا الأساس وجود أفراد يؤمنون بهذه الفلسفة، ويفهمون فهماً عميقاً وشاملاً أبعادها ومتطلباتها، ويحرصون على جمع الناس حولها، وكسب التأييد لها، من أجل رؤيتها تتحقق في الواقع، وذلك عبر قنوات وأساليب العمل السياسي التي يتيحها ويقننها الدستور.

وهكذا فالأسئلة المطروحة علينا الآن هي:

- 1- هل نحن حريصون وراغبون في مواصلة النضال معاً حتى في مرحلة العمل السياسي؟
- 2- ما هو الشكل التنظيمي الذي سيناسب ذلك النوع من العمل؟
- 3- ما هي الفلسفة والرؤية الفكرية التي تتفق عليها، وستكون أساس عملنا السياسي المشترك؟

الورقة الثانية

الشرعية الدستورية

تحدد أهداف النضال في الجبهة بهدفين هما:

- 1- إسقاط نظام القذافي.
- 2- إقامة البديل الدستوري الديمقراطي.

وقد يكون من تحصيل الحاصل في نظر البعض، طرح سؤال كهذا: ولماذا السعي لإسقاط نظام القذافي؟ باعتبار أن الإجابة عن هذا السؤال معروفة، ولا تحتاج إلى كثير نظر. وهي أن هذا النظام نظام دكتاتوري مستبد إرهابي.. إلى آخر ذلك. وهذا كله صحيح. إلا أن سبباً آخر يمكن أن يكون في نظر البعض هو السبب الأهم، وهو أن هذا النظام نظام غير شرعي. وهو كذلك لأنه لم يستند ولا يستند إلى اختيار أغلبية الشعب وقرارهم الحر.

إن أي نظام لا يستند إلى قرار الشعب الحر، متمثلاً في أغلبية أفراد، لا يكون نظاماً شرعياً، مهما كان ظالماً أو عادلاً، جيداً أو رديئاً، فردياً أو جماعياً.

إذا اتفقنا على هذه الفكرة فإننا نتفق على أن أحد أهم دوافعنا للسعي لإسقاط نظام القذافي هو أن هذا

النظام فاقد للشرعية. وأنه استند إلى قوة السلاح، وليس إلى قرار الشعب. وتتفق من بعد على أن النظام الذي ينبغي أن نسعى لإحلاله وتحقيقه في ليبيا، يجب أن يكون نظاماً شرعياً، يقوم على اختيار الشعب الحر، الذي يعبر عنه من خلال استفتاء أبناء الشعب وتحديد قرار الأغلبية.

هناك سؤال يبرز بالضرورة عند مناقشة هذه المسألة، هو: ما القول في ما يدعى "الشرعية الثورية" أو "الشرعية الواقعية"، أي "شرعية الأمر الواقع". وهل هناك حالات أو أوضاع تكون الثورة فيها أمراً مشروعاً؟ وما هي الثورة التي يمكن أن تكون مشروعة؟ هل هي ثورة الجماهير أم ثورة الأفراد المسلحين؟

إن ما يعرف بـ "الشرعية الثورية" هو عنوان اصطلاح على إطلاقه على الحالة التي تسيطر فيها فئة أو مجموعة محدودة من الناس بقوة السلاح على الأوضاع في بلد ما، وتمنح نفسها سلطة الحكم. وبالرغم من أن هذه الحالة اكتسبت في القانون الدستوري اعترافاً بها، باعتبارها أمراً واقعاً في مرحلة معينة من تاريخ بلد ما، لا مندوحة من التعامل معها، لفترة انتقالية محدودة، ينبغي أن يرجع

بعدها إلى الشعب، لمعرفة قراره واختياره، إلا أن الاعتراف الدستوري الإجرائي أو الشكلي لا ينبغي أن يتخذ ذريعة لتجاهل الحقيقة المتمثلة في أن هذه "الشرعية الثورية"، ينبغي أن تكون محددة بمحددتين:
الأول: أن تكون مؤقتة ومحددة بزمن معقول.
الثاني: أن يكون دافعها وهدفها النهائي هو إعادة الشرعية إلى صاحبها وهو الشعب. وذلك حين تكون هذه الشرعية غائبة أو مسلوقة أو مشوهة.

إن صراعنا ضد نظام القذافي هو إذن صراع مشروع، لأنه يهدف إلى إزالة فئة استولت على الحكم بالقوة، أي أنها سلبت الشرعية من الشعب، ثم لم تُعِد الأمانة إلى صاحبها، إلا أن نضالنا سيكون قد خرج عن غايته إن لم يُعِد الشرعية إلى الشعب.. بالقوة أو بغيرها.

إن الثورة الوحيدة التي يمكن أن تكون شرعية هي ثورة جماهير الشعب ضد من يحاول سلبها حقها في تقرير مصيرها، واختيار نظام الحكم الذي يناسبها، واختيار الناس الذين تكلفهم بتولي السلطة والمسؤولية.

هنا تبرز أهمية الدستور.. ذلك أنه إذا تركت الأمور دون تحديد وتنظيم فإن الفوضى ستعم، ولا تصبح هناك معايير أو ضوابط تحدد الشرعية وأشكال وأساليب تجسدها في الواقع.

وهكذا تواضعت الشعوب على الاتفاق حول جملة من القواعد والمبادئ والثوابت، تنظم الأمور وتضبطها: تحدد نظام الحكم ومؤسساته، وشروط وضوابط اختيار المكلفين بالمهام العامة، كرئيس الدولة وأعضاء الهيئات التشريعية والقضائية، وشروط وضوابط ممارسة الحريات العامة، كحرية التعبير وحرية الفكر وحرية العمل السياسي.

بهذا المفهوم يكون الدستور هو المرجع في الشرعية، فكل ما هو شرعي يتحدد بمدى اتساقه واتفاقه مع الدستور. وأي خروج على الدستور أو تعارض معه يكون خروجاً على الشرعية.

الورقة الثالثة

الديمقراطية 1 : مفهومها وقواعدها

من أهداف الجبهة إلى جانب إسقاط نظام القذافي، هدف "إقامة البديل الدستوري الديمقراطي". وهذه الورقة تهدف إلى إثارة إحدى القضايا المتعلقة بمبحث الديمقراطية، وهي قضية المعنى.

إن التعريفات الكثيرة التي تعرف بها الديمقراطية تجعل الزعم بأن للديمقراطية معنى واحداً ثابتاً متفقاً عليه زعم غير صحيح. وخارج حدود فكرة أن "الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه" التي يمكن القول إنه لا يوجد حولها خلاف، فإن الاختلاف ينشأ حين يتطرق البحث إلى محاولة التحديد الدقيق للمقصود بهذا المعنى العام. وتبرز أسئلة عدة مثل:

- 1- كيف يحكم الشعب نفسه؟
- 2- وما المقصود بالشعب، هل هو الشعب كله أم لا؟
- 3- وما الحل إن لم يتفق الشعب كله على قضايا أو مسائل محددة، لمن يكون القرار؟

- 4- وحين تختلف أجزاء الشعب، من يفصل بينها؟ وكيف؟
- 5- وإذا فرض أن الحل عند الاختلاف هو تغليب رأي الأغلبية، فكيف تحدد وتعرف الأغلبية؟ وما حدود موقف الأقلية؟
- 6- وإذا حكمت الأغلبية فكيف تتعامل مع الأقلية، وبأي أسلوب؟ وفي إطار أي معايير أو ضوابط؟
- 7- وعند تبدل موازين القوة بفعل الظروف والمتغيرات السياسية والاجتماعية، أي عند تحول الأغلبية الحاكمة إلى أقلية، حسب رأي الشعب، فكيف يتم تبادل المواقع في السلطة؟
- 8- وما الموقف من العمل السياسي المنظم، في شكل جمعيات أو أحزاب سياسية؟ وهل لحق الإنسان في ممارسة حرية الفكر والعمل السياسي أشكال محددة؟ وأيها مقبول ومشروع؟ وأيها غير مقبول؟

إن معنى الديمقراطية لا يتحدد بشكل معقول ومرض إلا بالإجابة على مثل هذه الأسئلة، وربما يمكن اعتبار السؤال المتعلق بإشكالية الاختلاف هو أهم الأسئلة على

الإطلاق، وأن الإجابة عليه هي الخطوة الأولى نحو الفهم الصحيح للديمقراطية.

فلو صح في العقل أو في الممارسة الواقعية أن يجمع أفراد أي شعب على رأي واحد أو مصلحة واحدة، أو هدف واحد، لما كانت هناك حاجة أصلاً لفكرة الديمقراطية، ولكان من أسهل الأمور على الشعب أن يختار أسلوب حكم نفسه، وأشخاص الحاكمين، دون حاجة للتنازع أو التصارع أو الاختلاف. لكن الواقع، منذ عرف الإنسان الحياة الاجتماعية، يقول إن الناس بالضرورة مختلفون في الرأي والمصلحة، وأنهم، حتى إن اتفقت فئة منهم على رأي واحد، فاتفقهم جميعهم على نفس الرأي غير ممكن.

إذن واقع انقسام الشعب إلى فئات أو أقسام، وتباين الآراء والمصالح فيما بينها، هو الحقيقة الكبرى والجوهرية التي ينبغي البناء عليها. وهذا الواقع هو الذي يفرض أن توضع قواعد يتفق عليها الجميع لتنظيم مسألة الاختلاف وضبطها، حتى لا تؤدي إلى التناحر والافتتال بين الأطراف

المختلفة، بهدف قضاء الطرف الأقوى على الطرف أو الأطراف الأضعف.

هذه القواعد أي "قواعد ضبط اختلاف الناس وتنظيم تعايشهم في ظل مجتمع واحد"، هي قواعد الديمقراطية. فما هي هذه القواعد؟

القاعدة الأولى: الاعتراف بطبيعة وفطرية الاختلاف بين أبناء الشعب الواحد في الرأي أو المصلحة، وقبول هذا الاختلاف باعتباره أمراً مشروعاً وحقاً أساسياً طبيعياً للإنسان، لا يجوز حرمانه منه أو إنكاره عليه (اختلاف الرأي).

القاعدة الثانية: هي أن المنطق يوجب أن يكون الفيصل، عند الاختلاف، ترجيح الرأي أو الموقف الذي يجمع عليه أغلبية الناس، دون المساس بحق الأقلية في امتلاك رأيهم الخاص والتعبير عنه والسعي لكسب التأييد له (فكرة الأغلبية).

القاعدة الثالثة: هي الحاجة إلى أسلوب ومعيار متفق عليه لمعرفة رأي الناس في الأمور المصيرية، وفي مقدمتها مسألة الحكم والحاكم. وهذا

الأسلوب هو أسلوب الاقتراع العام، والمعيار هو تحديد مفهوم الأغلبية بحسب نسبة يتفق عليها، 50% أو أكثر من مجموع الآراء (الاقتراع).

القاعدة الرابعة: الحاجة إلى أسلوب يحول دون دوام وجود رأي معين في موقع السلطة، باعتبار أن حركة الإنسان في الحياة، ومن ثم حركة المجتمع، غير ثابتة، وأنها متغيرة متبدلة، وأن الآراء والمواقف لا تدوم على حال واحد. وهذا الأسلوب هو فكرة العودة لاختبار واستطلاع رأي الشعب، بشكل دوري منظم، عن طريق الاستفتاء والانتخاب (تداول السلطة).

القاعدة الخامسة: أن وجود رأي معين أو أغلبية معينة في موضع الحكم والسلطة لا يعني امتلاك حق التسلط على الأقلية أو الأقليات السياسية الأخرى، فالأقلية التي لا تصل إلى موقع الحكم، يظل من حقها الاستمرار في امتلاك رأيها الخاص، والتعبير عنه، والدعوة إليه،

دون التعرض للحجر أو المضايقة أو الإرهاب
(وجود الأقلية).

القاعدة السادسة: أن الديمقراطية هي حالة التعايش
السلمي بين الناس، بالرغم من اختلافهم
في الرأي. والتعايش السلمي يعني أن
أسلوب التعبير عن الاختلاف هو تبادل الرأي
بالحوار. ومن ثم فانتهاج أي شكل من
أشكال التهديد أو التخويف أو الإرهاب
لحرمان أحد من التعبير عن رأيه، أو إجباره
على تغييره، أو الحيلولة دونه والدعوة
السلمية إليه، يعتبر انتهاكاً لروح الديمقراطية
وقتلًا لها (التعايش السلمي).

القاعدة السابعة: أن اختلاف الآراء ينتج انقسام المجتمع
إلى مجموعات، تختلف قلة وكثرة، يملك
أفراد كل واحدة منها رأيًا واحدًا أو متقاربًا.
وحركة الحياة الطبيعية تؤدي إلى تجاذب
والتقاء الناس الذين يميلون أو يعتقدون
نفس الرأي، وهو أمر يحدث بالضرورة،
وبشكل طبيعي. وأثبتت التجارب الواقعية أن

الأفضل والأجدي للمجتمع تنظيم وضبط
هذه النزعة للالتقاء وإعطائها حق التحرك
المعلن. إن هذه النزعة، إن لم يتح لها
التعبير عن نفسها في العلن، وفي ظل
القانون والنظام العام، فإنها تجبر على انتهاج
أساليب غير مشروعة، كأسلوب العمل
السري والعمل العنيف. (العمل المنظم).

هذه بعض أهم قواعد الديمقراطية. بدونها لا تكون
الديمقراطية صحيحة ولا تامة. مهما تسمت بهذا الاسم، أو
اتخذت بعض مظاهره الخارجية.

الورقة الرابعة

الاختلاف في الرأي: معناه وحدوده

حالة اختلاف أبناء المجتمع الواحد في الرأي حول مختلف الشؤون والقضايا التي تطرحها الحياة على الناس هي حالة طبيعية ولازمة للاجتماع البشري. ويتبين عند البحث في مسألة الديمقراطية أن فكرة الاختلاف في الرأي هي ركن الأساس في هذا المفهوم. وأن الديمقراطية، بمعنى من المعاني، يمكن تعريفها بأنها "أسلوب تنظيم وضبط اختلاف الناس في الرأي".

إلا أن مسألة الاختلاف في الرأي تطرح أسئلة طبيعية ولازمة، مثل:

- 1- هل حق الاختلاف في الرأي، أي حق الإنسان في أن يكون له رأي مختلف خاص به، هو حق مطلق، أم أنه حق مقيد وله حدود؟
- 2- وإذا كان هذا الحق ليس حقًا مطلقًا فما هي الحدود التي يمكن أن توضع عليه؟
- 3- ومن يملك سلطة تقييد هذا الحق؟ هل هو الحاكم أم الفئة الحاكمة أم المجتمع كله؟

- 4- وإذا كانت هذه السلطة هي من حق المجتمع كله فكيف يمارسها ويجسدها، وما هي ضوابطها؟
- 5- وعلى فرض إمكان وضع قيود على الرأي، فهل يشمل ذلك حق امتلاك الرأي أصلاً، أم أنه يتعلق فقط بحق إعلان هذا الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه؟

لعله لا يصعب الاتفاق على أن حق الإنسان في أن يكون له رأي خاص به، في أي أمر يواجهه، أو أي شأن يتصل بوجوده وحياته الخاصة والعامة، هو حق مطلق، لا حدود له ولا قيود عليه، وهو حق كفه للإنسان ربه الذي خلقه وكرمه بميزة العقل واستخلفه في الأرض. من هنا فلإنسان مطلق الحرية في أن يؤمن بما يشاء، ويعتق من الآراء ما يقتنع بجدواه وصوابه.

إلا أن المسألة تأخذ بعداً آخر حين يتعلق الأمر بقضية تداول الرأي بين الإنسان وبقية الناس في المجتمع، أي حين يخرج الرأي من دائرة الذات إلى دائرة الجماعة التي يكون الإنسان فرداً فيها، ويتصل ببقية أفرادها بمختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ذلك أن الرأي

الذي قد يمتلكه فرد ما في المجتمع يمكن أن يكون رأياً شاداً أو متناقضاً أو معادياً لثوابت معينة، تجمع الغالبية من أبناء المجتمع أو تتفق على اعتبارها ثوابت، ينبغي أن يلتزم الجميع باحترامها، وعدم الخروج عليها، كالعقيدة والعرف الاجتماعي.

فما العمل حين يصطدم رأي الفرد بثوابت المجتمع؟

في هذه الحالة يمكن أن يتفق أبناء المجتمع الواحد على اعتبار تلك الثوابت هي المحددات لحرية الإنسان في تداول الرأي وإخراجه من حيز القناعة الذاتية إلى حيز الدائرة الاجتماعية المحيطة به، عن طريق التعبير عنه والتبشير به والدعوة إليه، بمعنى أن حق الإنسان في التعبير عن رأيه والدعوة إليه يتحدد بشرط هو عدم المساس بثوابت المجتمع بالطعن أو التجريح أو الحث على الخروج عليها.

إلا أن التعامل مع هذه المسألة أمر في غاية الصعوبة والخطورة، فبقدر ما يسهل التسليم بمنطقية وشرعية حق المجتمع (والمقصود أغلبية الناس فيه) في الحد من حرية الأفراد في التعبير عن آراء وأفكار تمس ثوابته أو تنكرها

أو تحت على الخروج عليها، إلا أنه يصعب جداً وضع معيار دقيق تقاس به هذه المسألة وبسهل اعتماده، لتحديد متى يكون الرأي خارجاً على الثابت، بحيث يقع مباشرة في دائرة المنع والحظر والتقييد.

قد يستسهل كثيرون القول بأن ثوابت مجتمع كمجتمعنا اللببي معروفة وواضحة، ولا تحتاج إلى كثير من الجهد في البحث والحوار، وهي العقيدة الإسلامية والعرف الاجتماعي، وربما حصرها كثيرون في العقيدة وحدها، باعتبار أن العقيدة للمسلم هي مصدر الأخلاق ومرجع السلوك: وأنها المعيار الوحيد الذي ينبغي القياس عليه والاستهداء به.

إلا أن المسألة عند التقدم خطوة أخرى نحو التخصيص والتحديد لا تعود يسيرة سهلة وتبرز للمرء أسئلة عدة، مثل:

1- ما هي الجوانب أو المسائل التي للعقيدة قول فصل فيها، ويمكن اعتبارها ثوابت مقدسة لا يجوز المساس بها؟

2- هل يمكن تحديد هذه المسائل، وما معيار التحديد؟

- 3- ما المدى الذي يمكن الوصول إليه في هذا التحديد؟ هل يكفي تحديد الإطار العام وأمهات المسائل، وترك التفاصيل والمسائل الجزئية للظروف والاجتهادات؟ أم أن هذا يمكن أن يحمل في طياته مخاطر التعميم والإطلاق وشبهات الظلم والتجني؟
- 4- وإذا أمكن تحديد مسائل كبرى كثوابت غير قابلة للتجاوز، فما العمل في مواجهة المسائل الجزئية، وما معايير ردها إلى أمهاتها من الثوابت؟ وما الجهة المخولة بفعل ذلك؟
- 5- وما الموقف من المسائل التي لا يوجد فيها حكم قاطع ثابت أو اجتهاد مجمع عليه؟ هل هناك حدود على آراء الأفراد منها؟ أم يجوز اعتبارها مسائل خلافية قابلة للاجتهاد واختلاف الرأي؟
- 6- وإذا كانت لثوابت العرف خصائص تميزها عن ثوابت الدين، فكيف التعامل مع أعراف مختلفة في المجمع الواحد، بحسب المعطيات البشرية والاجتماعية والجغرافية؟ هل ينظر فقط للأعراف المشتركة أم يمكن إيجاد مناهج للنظر لمختلف

الأعراف ووضعتها في الاعتبار في مناطق معينة أو
تجمعات سكانية محددة؟

الورقة الخامسة

الاختلاف في الرأي : منهجه وقواعده

عند الاتفاق على أن اختلاف أبناء المجتمع الواحد في الفكر والرأي هو أمر طبيعي وضروري ولازم للتعايش البشري، وعند الاتفاق كذلك على أن حرية الإنسان في التعبير عن الرأي وتداوله مع بقية الناس عبر وسائل التعبير المختلفة، بالدعوة إليه والتبشير به وجمع الناس حوله، هي حرية مكفولة ومصانة، ولا يحدّها إلا الالتزام بما يتفق على أنه ثوابت المجتمع التي لا يجوز التعدي عليها أو إنكارها أو التعرض لها بالتجريح والتسفيه ونحوه، فربما لا يصعب الاتفاق على أنه، خارج هذا النطاق الذي يلتزم به كل الناس في المجتمع، باختلاف رؤاهم واجتهاداتهم الفكرية والسياسية، لا يكون ثمة ما يحد أو يقيد حرية الرأي والفكر لدى كافة أبناء المجتمع إلا قيد واحد، لا يتعلق بمضامين الأفكار والآراء ومحتوياتها، فلكل امرئ الحق في أن يرى الرأي الذي يقتنع به ويناسبه، ولكنه، أي هذا القيد، يتعلق بأساليب وأخلاقيات الاختلاف وضوابط التعايش والتنافس والتنازع بين الآراء المختلفة،

التي يسعى معتقوها ومؤيدوها لنشرها بين الناس والسعي لجمعهم حولها وكسب تأييدهم لها.

ولعله يمكن الاتفاق على أن ضوابط وأخلاقيات الاختلاف والتعايش بين الآراء تتمحور حول التالي:

- 1- فكرة استواء الآراء، مهما اختلفت وتباينت أو حتى تناقضت، في نسبتها إلى الحق والخير، وفي نصيبها من القرب أو البعد عن الصواب والخطأ، ومن ثم فليس من حق أحد أن يحظر على أحد أو يمنعه أو يضيق عليه في التعبير عن رأيه والدعوة إليه.
- 2- أن الحكم على الآراء والأفكار، خارج نطاق ما تحدده الثوابت الملزمة للجميع، يكون بنسبتها إلى الصواب والخطأ، وليس إلى الحلال والحرام، وأن المبادرة إلى الحكم على المخالفين في الرأي بالتكفير أو الخيانة ونحوهما مرفوضة وغير مشروعة، بحكم أنها تدخل في باب الضغط والإرهاب والحجر على حرية الرأي.
- 3- أن الأسلوب الوحيد المشروع في الدعوة إلى الرأي ومواجهة المخالفين له ينبغي أن يكون أسلوب

الدعوة السلمية القائمة على الحوار وتبادل الأفكار، والمقارعة بالحجة. وأي لجوء إلى أساليب العنف والإرهاب مرفوض، وينبغي أن يكون ممنوعاً ومجرماً بحكم القانون.

4- حق مختلف الآراء في فرص متكافئة لاستخدام وسائل التعبير الخاصة والعامة، بحيث لا يجوز أن يحتكر طرف أو جهة أو رأي وسائل التعبير العامة، المملوكة للمجتمع، ويستثمرها لمصلحته على حساب بقية الآراء.

5- حق مختلف الآراء في فرص متكافئة في استخدام المنابر والمؤسسات الدينية والعلمية والاجتماعية للدعوة والتبشير والحوار، إلا ما يستثنى من هذه المنابر والمؤسسات باتفاق مختلف الأطراف.

إن الاتفاق على مثل هذه الضوابط لتنظيم وتقنين عملية تبادل وتنازع الآراء والاجتهادات المختلفة داخل المجتمع، هي الضمان الوحيد لما يسمى حرية الرأي والتعبير، حيث إنها، إذا احترمت من قبل جميع الأطراف، أو فرض احترامها على الجميع بقوة القانون وجهات الاختصاص في المجتمع، هي الكفيلة بإتاحة الظرف

والمناخ الصحي المناسب لنمو شخصية المواطن، واستقرار الحياة السياسية والاجتماعية، وتمرس الناس كأفراد وكمجموعات بروح التسامح العقلي والفكري، فيقبل كل فرد وكل طرف فكرة حق الآخرين في الاختلاف معه في الرأي، وحقهم المتساوي مع حقه في الدفاع عن الرأي والمحاكمة دونه والسعي للإقناع به، ولكن في ظل القناعة بقولة من قال "إن رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي مخالفني خطأ يحتمل الصواب". وتتضمن هذه الفكرة بالضرورة أن تكون ثمة في المجتمع سلطة تُخوّل قانوناً برعاية هذا التعايش السلمي بين الآراء، فتمنع لجوء الأفراد أو الجماعات إلى أشكال وأساليب العنف في مواجهة الخصوم والمخالفين، ولها سلطة كفهم عن أي فعل من هذا النوع وتجريمهم وتنفيذ القانون بحقهم.

إن اللجوء إلى العنف في مواجهة المخالفين في الرأي هو لب الاستبداد والطغيان، سواء تم من قبل حاكم (فرداً) كان أم فئة (أم حزباً) ضد بقية الناس والأحزاب، أم تم بين الأفراد والجماعات، وهي خارج دائرة الحكم والسلطان. وما الديمقراطية في أحد معانيها إلا حالة تعايش الآراء

المختلفة في المجتمع تعايشاً سلمياً، يرفض أساليب العنف، ويتجه أسلوب الحوار والمقارعة بالمنطق والحجة.

الورقة السادسة

التعددية

إذا كنا لا نختلف على أن الديمقراطية تقوم في جوهرها على فكرة أن الناس، حين يواجهون معضلات وقضايا الحياة، لابد مختلفون في الرأي أو في المصلحة، حول عدد من هذه القضايا والمعضلات، وإذا كنا لا نختلف على أن السعي أو الحلم بإجبار الناس على الاتفاق على رأي واحد، أو السعي للتوفيق بين الآراء المختلفة، هو حلم ثبت من التجربة الواقعية أنه مستحيل، وسعي محكوم عليه مسبقاً بعدم الجدوى، فإننا سنتفق على أن حقيقة الاختلاف بين الناس في الرأي حقيقة لازمة في أي تجمع بشري، بحكم اختلاف طبائع الناس وفطرتهم وقدراتهم البدنية والعقلية، وبحكم اختلاف مصالحهم وتصوراتهم للحياة وصراعاتها. ولذا كان من الأسلم والأكثر انسجاماً مع هذه الحقيقة السعي لضبط هذه المسألة وتنظيمها، ووضع القواعد المناسبة التي تجعلها تحدث في المجتمع على نحو سلمي مقبول من جميع الأطراف، لا يؤدي إلى نشوب الصراع العنيف بين ذوي الآراء المختلفة، وبحول حياة الجميع إلى اقتتال وتنازع، يفوز فيه الطرف

الأقوى، رجالاً أو سلاحاً أو مالاً، ويقمع فيه الطرف الأضعف، ويجبر إما على الخضوع والصمت، أو على الهجرة وترك ساحة الصراع بالكامل.

وهكذا نخلص إلى أن من شروط الحياة الديمقراطية "ضبط مسألة اختلاف الناس في الرأي، وتنظيمها بحيث تتم بطريقة سلمية مقبولة من جميع الأطراف".

ومر بنا في ورقة سابقة أن طبيعة التعايش في أي مجتمع بشري تؤدي بطريقة تلقائية، لا مفر منها، إلى تجاذب وتلاقي الأفراد ذوي الآراء والمصالح المتقاربة، حتى يجد كل فرد في مجموعة الأفراد الذين يتفق معهم في الرأي أو في المصلحة، الدعم والسند، المعنوي والمادي، ووجد بينهم ومعهم قوة وحماية ورفداً.

إن هذه الظاهرة، ظاهرة تلاقي الناس ذوي الرأي والتوجه المتشابه، هي في جوهرها ما يطلق عليه ظاهرة "التحزب".

لقد أدى الاستعمال السيئ لهذه الكلمة إلى جعلها تكتسب مفاهيم معينة، وتصطبغ بأوصاف تضيف عليها

سمات خاصة، وتحملها مضامين في أغلب الأحيان مرفوضة أو مكروهة، أو في الأقل سلبية وغير إيجابية.

ومعروف أن من أبشع الأمثلة على هذا الاستعمال السيئ الرديء لمفهوم "التحزب" ما قام به القذافي، حين ربط بين التحزب ومفهوم الخيانة، ورفع تلك المقولة التي بناها على عدد من المغالطات والمفاهيم، التي أراد من خلالها ترسيخ استبداده وهيمنته المطلقة، من مثل قوله "إن الحزب يمثل جزءاً من الشعب، وإن سلطة الشعب لا تتجزأ"، وادعائه أن رأيه الخاص الذي دعا إليه في ما سماه "الكتاب الأخضر"، هو رأي الشعب، وأن من يرفضه فكأنه يرفض الشعب ويخونه.

وليس من مهمة هذه الورقة الرد على مفهوم القذافي حول التحزب والحزبية، وليس من مهمتها أيضاً الرد على من يرفضون الحزبية من منطلقات فلسفية أو فكرية مختلفة، ولكن هذه الورقة تهدف إلى القول بأن "التحزب" هو في مفهومه المجرد حقيقة بشرية واجتماعية قائمة، وهي قائمة بحكم فطرة البشر وضرورات تعايشهم في

المجتمع الواحد، وهي قائمة سواء اعترفنا بها أم لم نعترف.

إن الذي يحدث في الواقع أحد أمرين:
الأول: أن لا يعترف النظام السياسي أو المجتمع بظاهرة التحزب، أي حاجة الناس ذوي الرأي المتقارب للاجتماع والالتقاء، ومن ثم يضطر الناس إلى ممارسة هذه الحاجة في السر، وخارج ضوابط ورقابة المجتمع وسلطة القانون.

الثاني: أن يعترف المجتمع بأن هذه الظاهرة هي ظاهرة طبيعية ومشروعة ولازمة، ومن ثم يعمد إلى ضبطها وتنظيمها، ووضع قواعد تجسدها في إطار العلن والشرعية، حتى يتجنب مخاطر التنازع والتصارع العنيف بين الأطراف، وسليبات اللجوء إلى العمل السري، الذي يجر بالضرورة إلى حلقة مفرغة من التجاذب العنيف بين تجمعات الرأي وسلطة القانون، التي تجرمها وتحاول منعها من الوجود.

على ضوء هذا الفهم لعله يمكن الاتفاق على أن ظاهرة "التحزب" في حد ذاتها، وبمفهومها المجرد عن أي مضامين أو ظلال معينة، هي ظاهرة طبيعية ولازمة للتعايش البشري السلمي، وأنه من الأسلم لأي مجتمع أن يعترف بها، ويضبطها ويضع لها القواعد المناسبة لتحقيقها على نحو يضمن السلام الاجتماعي، ويثري الحياة السياسية، بإتاحة الفرصة لكل الآراء والاجتهادات أن تنمو في جو صحي، وتتغذى هواء الحرية النقي، وتمتد غصونها وأوراقها في نور الشمس.

وبهذا الفهم لعلنا نرد على مقولة من قال "الحزبية خيانة" أو أنها "إجهاض للديمقراطية"، بالتأكيد على أن الحزبية هي حق تجمع الناس ذوي الرأي والتوجه الواحد للعمل في شكل جماعي منظم، وأن كل صاحب رأي واجتهاد له نصيبه المتساوي من الانتماء إلى الوطن أو إلى الأمة، وأن الانتماء إلى الرأي أو الاجتهاد الخاص لا يمس نقاوة الانتماء إلى الوطن ولا يغيض منها.

من ناحية أخرى، ثمة من يميل إلى الاعتراض على الحزبية أو النفور منها لأنها في نظره قرينة التعصب، وأن

الذي يحدث كثيراً في الواقع أن الملتقين حول رأي واحد تتحول الرابطة بينهم إلى نوع من العصية العمياء ونوع من الولاء للكيان الذي هو الحزب أو التنظيم، أكثر من كونها انحيازاً للرأي والاجتهاد السياسي. وهذه الحالة تتعكس سلباً على الممارسة السياسية وربما تقود إلى تأجيج الصراعات واحتدامها، بدل الإسهام في التخفيف منها.

إلا أن هذا الاعتراض ليس لازماً بالضرورة، وفي جميع الأحوال. وبالرغم من أن الرابطة التي تجمع بين الأفراد المتمين إلى توجه واحد تميل إلى التحول بحكم العادة والممارسة، وبحكم الحاجة والضرورة، إلى رابطة قوية يصعب على الفرد الخلاص منها، وتنشئ لديه نوعاً من الولاء، قد يصل، في بعض الأحيان، حد العصية العمياء. إلا أن التخوف من بلوغ هذه النتيجة، لا يكفي مبرراً لرفض الفكرة من حيث المبدأ. لأن الفكرة كما اتفقنا ضرورية ولازمة للحياة الاجتماعية المستقرة. إذن لا يبقى أمام المجتمع إلا أن يبذل الجهد، ويضع ما يمكن من الضوابط، حتى يتجنب أكبر قدر من هذه السلبية. وبمكّن تجمعات الرأي -أي الأحزاب- من أن تربي أعضائها على

وضع رابطة الفكر والرأي قبل رابطة الهيكل التنظيمي.
وعلى اعتبار الولاء للرأي لب وروح الولاء للحزب، الذي هو
بدوره جزء من الولاء للمصلحة العامة، مصلحة الوطن
والأمة.

الورقة السابعة

التعددية: هل لها حدود؟

في ورقة سابقة خلص القول إلى أن ظاهرة التعددية هي ظاهرة طبيعية لازمة بحكم طبائع ومعطيات الاجتماع البشري، وأن إنكار هذه الظاهرة لا يجدي من الناحية العملية الواقعية. لأن هذه الظاهرة الطبيعية ستظل موجودة ما وجد اجتماع بشري، وعدم الاعتراف بها لا يبلغها، حتى إن تمكن من الحيلولة دون ظهورها بشكل معلن صريح، وأجبرها على الاختباء والتخفي، والتعبير عن نفسها بالطرق السرية المخفية غير المعلنة.

وقد انتهى القول أيضاً إلى أن ثمة ظاهرة أخرى هي بالضرورة تابعة للأولى، هي ظاهرة "التحزب"، بمعنى ميل الناس الذين يؤمنون برأي واحد أو اجتهاد واحد للالتقاء مع بعضهم البعض، للعمل بشكل جماعي، من أجل الدعوة إلى ذلك الرأي وكسب التأييد له، حتى يتخذ طريقه عبر القنوات الدستورية الشرعية، وبنعكس توجهات وتشريعات وممارسات على أرض الواقع.

وقد أشارت الورقة السابقة إلى أن المعنى المجرد لمفهوم "الحزبية" لا يعني أكثر من أنها "ظاهرة تجمع الناس ذوي الرأي والتوجه الواحد للعمل في شكل جماعي منظم"، وهي بهذا المعنى ظاهرة طبيعية ومشروعة، بل ومطلوبة لضمان تعايش سلمي بين أبناء المجتمع الواحد.

عند هذا الحد تبرز أمامنا أسئلة مهمة:

- 1- هل هذه الظاهرة مطلقة حرة، لا قيود ولا ضوابط لها؟ أم أنها ينبغي أن تكون مضبوطة بضوابط وقواعد يحددها المجتمع، ويلزم بها الجميع على مختلف آرائهم وتوجهاتهم؟
- 2- وإذا كان من حق المجتمع أن يفرض ضوابط وقواعد معينة لحق الناس في ممارسة حرية العمل السياسي المنظم، في شكل تجمعات أو تنظيمات أو أحزاب، فمن يحق له أن يضع هذه الضوابط؟ وما المدى الذي يمكن أن يذهب إليه اتجاه الضبط والتحديد والتقييد؟

3- وفي النهاية ما هي الضوابط التي يمكن قبولها، والتي تتوقع أن تكون انعكاساً موضوعياً أميناً لواقع بلادنا ومعطياتها البشرية والاجتماعية والثقافية؟

ثمة من يذهب في اتجاه التحرج من فتح باب الضبط والتقييد للحريات، حرية العمل السياسي وحرية التعبير، إلى حد رفض فكرة التقييد والضبط ذاتها، باعتبارها وجهاً من وجوه القمع والظلم، والقول بأن فتح الباب لتقييد الحرية والديمقراطية، سيؤدي بالضرورة على قتلها وإفراغها من محتواها. وبذهب صاحب هذا الرأي إلى القول بأنك لا تكون ديمقراطياً إن فرضت حظراً على رأي أو قيدت حرية، أو منعت أصحاب رأي، تجمعاً أو حزباً، من التعبير عن رأيهم والدعوة إليه بين الناس.

ولكن هذا الرأي يجد من يرد عليه بالتالي: إن فكرة الحاجة إلى وضع ضوابط وقيود للحرية، تأتي كنتيجة لازمة لفكرة أن المقصود بالحرية في هذا المجال ليس حرية الفرد في ذاته، وفي الشؤون التي تخصه وحده، ففي هذه الدائرة لا جدال حول أن له مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء، وأنه لا رقيب ولا حسيب عليه إلا ضميره

وخالفه. إن المقصود بالحرية في هذا النقاش هي حرية الفرد أو المجموعة "الحزب" في تداول الرأي، والدعوة إليه في العلن، والسعي لنشره بين الناس. وهذه هي الحرية التي يدور التساؤل حول إن كانت مطلقة بلا قيود، أم أنها ينبغي أن تضبط بضوابط، وتحدد بحدود، لأن في إطلاقها أذى وضراً ومفسدة. فالفرد ليس حراً في أن يؤذي الآخرين أو يعتدي عليهم مادياً أو معنوياً، والمجموعة "الحزب" ليست حرة في أن تؤذي المجتمع أو تعتدي على ما تتفق كل الأطراف فيه، على أنه ثوابت ينبغي أن تكون ملزمة للجميع، بمختلف آرائهم وتوجهاتهم. إلا أنه يبقى ثابتاً أنه، في إطار الالتزام بهذه الثوابت واحترامها، للفرد والمجموعة مطلق الحرية في الرأي والتعبير والعمل والتحرك.

عند بلوغ هذه المرحلة من الاتفاق كثيراً ما تبرز أسئلة

مثل:

1- إذا كانت حرية الرأي والتحزب ليست مطلقة دون قيود وضوابط، فما هي هذه الضوابط؟

2- وماذا سيكون عليه الحال في بلادنا إن قام البديل الديمقراطي التعددي، هل سيسمح بكل الأحزاب ولجميع التيارات بالعمل السياسي، أم أن هناك قيوداً ستوضع، وهناك أحزاباً أو تنظيمات سياسية لن يسمح لها بالوجود والعمل، لأنها تصطدم بالضوابط والقواعد التي حددها المجتمع؟

وكثيراً ما تتردد على الألسنة، في هذا الصدد، أسئلة محددة، مثل: هل سيسمح البديل الديمقراطي في ليبيا المستقبل بإقامة أحزاب دينية أو علمانية أو شيوعية أو جهوية أو قبلية.. إلخ؟

ولعل الجواب الأفضل على هذا السؤال يكون بالإحالة إلى المرجعية العامة، التي تحدد حق الحزب في الوجود الشرعي بمقدار اتفاهه وعدم تعارضه مع ثوابت المجتمع الملزمة. إن الجواب الأفضل لا يكون بالقول إن حزياً دينياً أو شيوعياً أو علمانياً لا يحق له العمل السياسي، ولكنه يكون بالقول: إن أي حزب يكون في تكوينه أو برنامجه السياسي ما يتعارض مع ثوابت المجتمع، لا يصرح له بالعمل السياسي، مهما كان اسمه وعنوانه وشعاراته.

وبهذا الفهم لا يكون ثمة أحزاب مرفوضة أو أحزاب مقبولة، لمجرد أنها تحمل اسماً معيناً، أو تنتسب إلى شعار محدد. إن العامل الأهم في قبول أو رفض حزب من الأحزاب، والسماح له أو منعه من ممارسة العمل السياسي، هو مدى اتفاق واتساق تكوين الحزب وبرنامج وأهدافه ومناهجه مع ضوابط المجتمع وثوابته.

وقد يسأل سائل مثلاً: هل سيسمح البديل الديمقراطي بقيام حزب شيوعي في ليبيا؟

أو يسأل آخر مثلاً: هل يمكن السماح لحزب يتبنى الكتاب الأخضر، وقد يسمى نفسه: حزب اللجان الثورية؟

والإجابة عن كلا السؤالين لا ينبغي أن تسارع إلى النفي، فالأمر لا يجوز حسمه بتعجل وإطلاق. إننا نرتكب خطأ منطقيًا فادحًا إذا بنينا حكمًا بمنح حزب يقوم في ليبيا المستقبل، وبريد أن يسمى نفسه "الحزب الشيوعي الليبي"، أو حزبًا آخر يسمى نفسه "حزب اللجان الثورية"، بما نعرفه مسبقًا عن طروحات النظرية الشيوعية أو طروحات الكتاب الأخضر. وسيكون الأكثر منطقية وعدلاً وموضوعية أن نقول: إنه لا حظر من حيث المبدأ على أي

حزب يتسمى بأية تسمية شاء، شرط أن يلتزم بثوابت المجتمع، وألا يكون في تكوينه أو مبادئه أو أهدافه ما يتعارض مع هذه الثوابت أو يصطدم بمبادئ الدستور. ومن ثم يكون معيار الحكم على شرعية أو عدم شرعية الأحزاب هو اتساقها مع الدستور ومبادئه ومع المجتمع وثوابته وليس أسماؤها أو شعاراتها.

الورقة الثامنة

الثوابت

إذا حصل الاتفاق على استبعاد فكرة الإطلاق في ممارسة حرية التعبير والعمل السياسي، وتثبيت فكرة لزوم ضبط هذه الحرية وتقييدها، لأن هذا الضبط والتقييد شرط لازم لضمان حريات الأفراد والجماعات، وصون استقرار المجتمع ومصالحته، بحيث لا يتجاوز الفرد أو الجماعة في ممارسة الحرية حقوق الآخرين أو يعتدي عليهم بأي صورة من صور العدوان المادي أو المعنوي، إذا حصل الاتفاق على هذا فإن البحث يتركز عندئذ في مسألة الضوابط والقيود التي يمكن أن توضع على الحرية. وفي هذا الصدد تبرز فكرة "الثوابت"، وهي مجموعة المبادئ والقيم الكبرى التي يتفق كل أبناء المجتمع على أنها أسس لازمة لقيم البنيان الاجتماعي والثقافي للجماعة، وأنها مقومات جوهرية لهويتها، وشروط حيوية لاستمرار وجودها، بحيث أن تجاوزها أو عدم الالتزام بها أو العدوان عليها، يمكن أن يمثل خطراً على هذا الوجود، وإضراراً بالمصلحة العليا للجماعة.

فما هي الثوابت التي يمكن أن تتفق على أنها ثوابت المجتمع الليبي؟

سنبادر ونعرض على النظر العناصر التالية، لنرى إن كنا نتفق على اعتبارها ثوابت المجتمع الليبي، وهي:

1- العقيدة الإسلامية.

2- الديمقراطية.

3- الوحدة الوطنية.

4- الانتماء الوطني.

5- العرف الاجتماعي.

قد يوافق البعض على هذه العناوين كلها، وقد يجد البعض الآخر أن واحداً منها أو أكثر ليس له نفس أهمية العناصر الأخرى، وقد يجد آخرون أن واحداً منها فقط هو الجدير بأن يرتفع إلى مستوى الثابت، بحسب المعنى والتفسير المتفق عليه.

وسيكون من المهم -منهجياً- قبل تجاوز هذا المستوى من التعميم إلى مستويات أخرى من التفصيل والتخصيص، أن نطمئن إلى أنه ليس لدى أحدنا أو بعضنا اعتراض جوهري على أحد هذه العناصر، بحيث أنه يصر على

رفضه رفضاً مطلقاً، وإنكار اعتباره ثابتاً من ثوابت المجتمع، ينبغي إلزام كل الناس باحترامه وعدم تجاوزه.

وينبغي ألا نستبعد مسبقاً أن يكون ثمة من ينكر اعتبار "العرف" أو عنصر "الوحدة الوطنية" عناصر جديرة بأن توضع على مستوى العقيدة مثلاً، أو من يرى أن الديمقراطية، وإن كانت جديرة باعتبارها مبدأ جوهرياً، إلا أنها ينبغي ألا تخص بالذكر، وتفرد كعنصر مستقل، لأنها متضمنة في العنصر الأول، وهو العقيدة الإسلامية، ومن ثم فيكفي اعتبار العقيدة هي "الثابت" الوحيد.

فإذا انتهى النظر إلى أنه ليس من بين العناصر عنصر مرفوض رفضاً قاطعاً وكاملاً، وانحصر الجدل حول الأهمية النسبية لكل منها، إزاء العناصر الأخرى، فلعله يمكن الخلوص إلى أنها كلها مهمة وضرورية، وإن كانت تتدرج في الأهمية والأولوية بحسب ما نراه لكل منها من قيمة في تحديد معالم المرجعية النهائية للمجتمع.

ويتقل البحث عندئذ إلى النظر التفصيلي في كل عنصر على حدة، لوضع تعريف محدد له، يوضح ما المقصود به على وجه الدقة، ذلك أنه لن يكفي الاقتصار على الإشارة

لهذه العناوين الكلية. ومهما رأى البعض أن هذه العناوين معروفة وواضحة، ولا تحتاج إلى كثير ولا قليل من الجهد لتعريفها وتوضيحها، فإن ثمة من يرى عكس ذلك، ويستند في رأيه إلى أن هذه العناوين قد تعرضت، بسبب تراكم التجارب السلبية ومظاهر الالتباس في الفهم واختلاف التطبيقات والتفسيرات العملية، إلى تأثيرات مختلفة، أدت إلى حدوث غير قليل من الخلط والاضطراب في المفاهيم. ولم يعد من اليسير الزعم بأن المتحدثين، حين يشيرون إلى "الإسلام" أو "الديمقراطية" هم متفقون على معنيهما اتفاقاً واضحاً وكاملاً، لا لبس فيه ولا غموض، وأنهم يتحدثون عن الشيء نفسه. وصار من الشائع أن يحدث كثير من الاختلاف أو عدم الفهم بسبب أن المتحدثين لم يتفقوا مسبقاً على تحديد المعاني والمفاهيم المقصودة من الألفاظ.

قد يشعر البعض بأن في هذا التحرج والتردد كثيراً من المبالغة، وأن الأمر لا يستدعي كل هذا التحوّط والتخوف من حدوث سوء الفهم أو اضطراب التقدير. ولكن ثمة من يرى أن مثل هذا التحوّط والتردد، أبعد من كونه ليس ضاراً، فهو مفيد ولازم جداً لأي بناء سليم، لا يُخشى عليه

من التزعزع، وأتينا محتاجون إليه حاجة ماسة، لكي نصل إلى ما نصبو إليه من تحديد ملامح الفهم المشترك الذي تطمئن إليه النفوس، ثم تستوعبه الاستيعاب العميق الشامل، حتى يصير لها نبراساً ودليلاً للعمل الجماعي المنظم الساعي لتحقيق الأهداف الكبرى المتفق عليها.

وهكذا تطرح على النظر والتأمل الأسئلة التالية:

- 1- ما الإسلام الذي نقصده بالحديث؟ أهو الإسلام الذي جاء به القرآن، وطبقه الرسول؟ أم هو الإسلام بمختلف الصور والتطبيقات التي انتسبت إليه عبر العصور اللاحقة؟
- 2- وإذا كانت التطبيقات التي انتسبت إلى الإسلام، بعد عصر الرسول والخلفاء الراشدين، ليست هي الإسلام الذي نقصده، فهل ما نقصده هو عصر الرسول والراشدين بكلياته وجزئياته، أم أن ما نقصده هو الأحكام الكلية والقيم الكبرى، وليس الجزئيات المتصلة بواقع ذلك الزمان والمكان؟

- 3- وما المعايير التي تتبعها لقياس القضايا التي يفرزها واقع مجتمعنا المعاصر إلى تعاليم الإسلام ومقاصد شريعته الكبرى؟
- 4- وما المنهج الذي نختاره في التعامل مع ظواهر الحياة المعاصرة التي تتفق على أنها بعيدة عن تعاليم الإسلام وشريعته؟ أتبع منهج الحسم والإلزام بقوة القوانين والتشريعات، أم نختار منهج السعي المتدرج للقضاء على تلك الظواهر من خلال الإرشاد والتربية وتنمية الالتزام الذاتي في نفوس الناس؟
- 5- وما فهمنا للشورى في الإسلام؟ وهل تتناقض كلياً مع الديمقراطية؟ أم أن المفهومين يلتقيان في الروح والمبادئ العامة؟

الورقة التاسعة

الوحدة الوطنية والانتماء الوطني

إذا اتفقنا على اعتبار هذين العنصرين من الثوابت التي ينبغي أن يلتزم كل الناس في المجتمع الليبي باحترامها والعمل في إطارها، وعدم فعل ما سيحدد القانون أنه تجاوز لها، ومن ثم يُجرّم ويعتبر فعلاً ممنوعاً، فيبقى علينا أن نحدد ما نقصده بهما على وجه الضبط.

وربما نستطيع أن نقسم الوحدة الوطنية إلى عنصرين هما: وحدة التراب ووحدة السكان. وتعني وحدة التراب أن نؤمن جميعاً كليبين بأن هذه البقعة من الأرض، المعروفة جغرافياً باسم "ليبيا"، هي وطن لنا جميعاً، وأنا حريصون على أن تبقى وحدة واحدة، ننتمي إليها جميعنا انتماءً متساوياً، ولا نقبل أن يعمل أحد منا ما من شأنه المساس بهذه الوحدة أو الإضرار بها أو الانتقاص منها.

وبهذا الفهم فإننا سنتفق على اعتبار كل فعل، فردي أو جماعي، يضر بالوحدة الوطنية هو فعل مخالف لهذا الثابت من ثوابت المجتمع، وبالتالي فهو فعل ممنوع ومحرم، ومرتكبه يقع تحت طائلة القانون، وستتفق على

اعتبار أن الالتزام بعدم المساس بالوحدة الوطنية هو أحد المحددات التي تحد حرية الأفراد والجماعات في التعبير والعمل السياسي. ولا يعود من حق الفرد أو الحزب مثلاً قول أو فعل ما يمس الوحدة الوطنية.

فما هي الأمور التي يمكن أن تتفق على اعتبارها مساساً بالوحدة الوطنية؟

عند النظر في معطيات المجتمع الليبي قد لا يصعب الاتفاق على أن أهم العناصر المتعلقة بهذا الأمر هي:

الجهوية: ونعني بها الانتماء إلى ناحية محددة من نواحي البلاد (شرق- غرب- جنوب)

القبلية: ونعني بها الانتماء إلى قبيلة معينة.

العنصرية: وهي الانتماء إلى أحد عناصر السكان في ليبيا (عرب - أمازيغ - طوارق - تبو)

هذه العناصر الثلاثة عناصر أساسية في تركيبة المجتمع والسكان في ليبيا، وليس ممكناً ولا وارداً أصلاً التفكير في إلغاء هذه الحقيقة أو مسحها من الوجود. ولا جدوى أيضاً من إنكارها أو تجاهلها أو التعامي عنها. فلا

نستطيع، حتى إن أردنا، إجبار أحد في ليبيا على أن ينسى أو يتجاهل كونه عربياً أو أمازيغياً أو تارقياً أو تباوياً، أو يقفز على حقيقة أنه ينتمي إلى قبيلة معينة، أو أنه من سكان شرق ليبيا أو غربها أو جنوبها. إذن فلا نملك إلا التعامل مع هذه الحقيقة بما يمنع أن تتحول إلى عامل فرقة وتشتيت، وبالتالي عامل خطر على ما نسميه "الوحدة الوطنية".

وقد يكون الحل الأمثل في هذا الصدد أن نضع بعض المعايير التي تغيد لبلوغ هذه الغاية، مثل:

- 1- تجريم الدعوة المباشرة للعصية لأحد هذه العناصر.
- 2- تجريم التعدي من المتممين لأحد هذه الأطراف على الأطراف الأخرى بالطعن أو السخرية أو الاتهام.
- 3- منع تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية على أساس هذه العناصر. بمعنى تكوين أحزاب تقتصر عضويتها على عنصر أو قبيلة أو جهة. أو تدعو في

برامجها لتفكيك الوحدة الوطنية عبر الانفصال
الجهوي أو العنصري.

أما الانتماء الوطني فنقصد به "انتماء أبناء ليبيا إلى ليبيا
وتجريم الممارسات أو العلاقات التي تعبر عن انتماء
الليبي إلى جهة خارجية، وتتمثل في أفعال ضد المصلحة
الوطنية.

واضح بالطبع أن القول بحضر انتماء الأفراد إلى
"الوطن الليبي"، لا يعني إنكار حقيقة أن الليبيين كشعب
ينتمون بالضرورة إلى دوائر أوسع من دائرة ليبيا
الجغرافية، فهم ينتمون إلى الأمة العربية وإلى الأمة
الإسلامية وإلى القارة الأفريقية، كما ينتمون في النهاية
إلى الأسرة البشرية كلها. فهذه الحقيقة هي حقيقة واقعة
وراسخة وغير قابلة للإنكار، فضلاً عن أن هذا الانتماء هو
عنصر إيجابي، وينبغي أن يوضع في الاعتبار عند النظر
لتقييم وتحديد ما نعنيه بالمصلحة الوطنية، من حيث إن
الليبيين لا يستطيعون، وليس من مصلحتهم، عزل أنفسهم
عن هذه الدوائر التي يرتبطون بها، بمختلف روابط الانتماء
القومي والديني والمصلحي.

وهكذا فإننا نحتاج إلى تحديد ما نعنيه في هذا الخصوص بدقة شديدة. ويمكن أن نعبر عنه كما يلي: إن الانتماء الذي يمكن أن ينظر إليه باعتباره ضاراً بالمصلحة الوطنية هو شعور الليبي بأنه ينتمي إلى جهة خارجية، أكثر مما ينتمي إلى بلاده وشعبه، إلى الحد الذي يدفعه للعمل لمصلحة الجهة الخارجية ضد المصلحة الوطنية.

وإذا اتفقنا على هذا التعريف فإننا يمكن أن نتفق على اعتبار "الانتماء الوطني" بهذا المعنى ثابتاً من ثوابت المجتمع الليبي، يجرم أي فعل يؤدي إلى المساس به.

وقد نستطيع الإشارة إلى الأفعال التالية:

1- الارتباط التنظيمي بين الجمعية أو الحزب السياسي وجمعيات أو أحزاب غير لبيبة. ولا يقصد بهذا الارتباط مجرد التماثل في الفكر أو البرنامج السياسي. فهذا أمر طبيعي ولا غبار عليه. ولكن المقصود هو الارتباط التنظيمي، بمعنى أن يكون الحزب الليبي خاضعاً في تكوينه وقيادته لقيادة خارجية غير لبيبة.

2- تلقي الدعم المالي من جهة خارجية غير لبيية، لما يمثله ذلك من شبهة التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، والتأثير على موازين القوة السياسية والعمل السياسي.

3- الارتباط بعلاقات سياسية أو اقتصادية مع جهة أو دولة خارجية تكون في حالة حرب مع ليبيا.

مثل هذه الأفعال، أو ما في حكمها، قد تتفق على اعتبارها أفعالاً تمس وتخدش صفاء وإخلاص الانتماء الوطني، وبالتالي يحق للمجتمع أن يعتبرها محرمة بحكم الدستور، ويُجرّم بالتالي كل من يأتي فعلاً منها، سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة. وعلى هذا الأساس يكون هذا الثابت أحد القيود أو الحدود الدستورية على حرية التعبير والعمل السياسي. وبصير من حق الفرد أو المجموعة السياسية أن تعبر عن فكرها السياسي، وأن تتحرك في الساحة السياسية بمطلق الحرية، بشرط ألا تتجاوز هذا الثابت المتفق عليه، والذي ينبغي أن تلتزم به كل الأطراف السياسية في البلاد.

الورقة العاشرة

الديمقراطية

في ورقة سابقة تناول الحديث بعض القضايا الجزئية، وبعض المفاهيم الأساسية، التي تطرح على الحوار للاتفاق حول أنها تمثل فهمنا المشترك لكلمة "الديمقراطية". وتحاول هذه الورقة الحديث عن الديمقراطية من حيث إنها أحد الثوابت التي يمكن الاتفاق على أنها تمثل روح "الديمقراطية"، ويمكن الاتفاق من ثم على أن الخروج عليها وتجاوزها هو خروج وتعدُّ على أحد ثوابت المجتمع، فهو إذن ممنوع ومجرّم في نظر الدستور. قد نستطيع الإشارة إلى العناصر التالية:

- 1- شرعية السلطة التنفيذية أو شرعية الحاكم، حيث تتبنى الديمقراطية على أن الشعب هو صاحب الحق في اختيار من يتولى الحكم أو إدارة السلطة التنفيذية، وأن بقاء الحاكم في هذا الموقع رهن باستمرار إرادة الشعب.
- 2- فصل السلطات، حيث يقتضي المنطق ألا يكون المسؤول عن التنفيذ هو المسؤول عن التشريع،

فحق التشريع هو حق أصيل للشعب، يمارسه من خلال مؤسسات يختارها بإرادته الحرة، وتظل مخولة لممارسة الإشراف والمحاسبة لمن يختاره الشعب في مواقع المسؤولية التنفيذية. كما أن استقلال السلطة القضائية يمثل الركن الجوهري لهذه الفكرة؛ إذ يرسى ويدعم وجود سلطة محايدة لا سلطان عليها إلا الحق والعدل، ولا مرجع لها إلا أحكام الدستور، لتكون رقيباً على التشريع، فلا يتجاوز حدوده بمخالفة مبادئ الدستور وروحه، ورقباً على السلطة التنفيذية فلا يخرج ولا يقصر عن حدود ما يكلف به.

3- حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي، حيث إن جوهر الديمقراطية هو احترام هذه الحرية، وتجريم كل ما يعتبر تعدياً عليها أو مساساً بها، سواء من قبل الفئات الاجتماعية فيما بينها، أو من قبل السلطة التنفيذية ضد المواطنين.

4- انتهاج أساليب الحوار والتعايش السلمي بين الآراء والتجمعات الفكرية والسياسية. وهذا يقتضي نبذ أساليب الإرهاب والعنف، وتجريمها، ووضع الضوابط

والاحتياطات اللازمة للحيلولة دون وقوعها وملاحقة
متهجيها ومنعهم من ذلك.

إذا اتفقنا على أن هذه النقاط هي النقاط الجوهرية
في مفهوم الديمقراطية، فيمكن حينئذ أن تتفق على أن
اعتبار الديمقراطية ثابتاً من ثوابت المجتمع يقتضي أن
يصبح التعدي على أحد هذه المعاني فعلاً محرماً
وممنوعاً باعتباره تعدياً على أحد ثوابت المجتمع.

وربما نستطيع أن نشير إلى أن من مظاهر التعدي
على هذا الثابت، ما يلي:

- 1- إنكار حق الشعب في اختيار الحاكم واختيار ممثليه
في السلطة التشريعية.
- 2- محاولة التأثير على نزاهة وسلامة قرار الشعب،
وذلك من خلال:
 - التأثير على قرار المواطن في الانتخاب بأساليب
الضغط المادي والمعنوي.
 - التدخل في سير الانتخابات بهدف التأثير على
نتائجها.
 - تزيف نتائج الانتخابات.

- 3- التأثير على حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي، بممارسة أساليب الضغط أو الإرهاب أو استخدام القوة.
- 4- استخدام الأموال أو الممتلكات العامة لمصلحة الأفراد أو التجمعات السياسية التي تكون في موقع السلطة على حساب حق بقية الأفراد والتجمعات.
- 5- المساس باستقلال القضاء ومحاولة التأثير على مجرياته بمختلف أشكال التأثير المادي والمعنوي، كتهديد القضاة أو رشوتهم أو ابتزازهم.
- 6- استغلال أجهزة الأمن العام أو القوات المسلحة لمصلحة الحاكم أو الفئة الحاكمة، بهدف التمكين له أو لها في موقع السلطة، من خلال التلاعب بإرادة الشعب والتأثير عليها.

قد تتفق على اعتبار هذه الأفعال ما في حكمها أفعالاً ممنوعة ومجرمة لأنها تصطدم مع أحد ثوابت المجتمع، وهو الديمقراطية. ومن ثم تعد قيوداً وحدوداً على حرية الفرد أو التجمع في التعبير والعمل السياسي، بمعنى أنه لا يكون من حق أحد، تحت ستار ممارسة الحرية، أن

يفعل ما يتفق الجميع على اعتباره إخلالاً بمعناها وروحها وجوهرها.

وقد تمت الإشارة في ورقة سابقة إلى أن سؤالاً مهماً يبرز عند الحديث عن الديمقراطية هو: لماذا الحرص على الحديث عن الديمقراطية باعتبارها عنصراً مستقلاً بذاته؟ ولماذا لا تعتبر متضمنة في حديثنا عن الإسلام باعتبار أن الإسلام يقر، بل يفرض الشورى، ولا فرق من حيث الروح والجوهر بين المفهومين؟

وفي رأبي أن الإجابة يمكن أن تكون كالتالي:

1- أن الحرص على أفراد الديمقراطية بتركيز واهتمام خاص، هو لغرض التأكيد الشديد على الأهمية الحيوية للمعاني التي يتضمنها المصطلح، في تحديد قضية الثوابت، بأكبر قدر من الوضوح والدقة، ولتجنب مظنة اللبس أو عدم الدقة باستخدام مصطلح الشورى، دون الاتفاق التفصيلي على معانيه ومظاهره وقواعد تطبيقه.

2- أن الفصل في الحديث بين الإسلام والديمقراطية، يخدم غرض التمييز بين الإسلام مصدرًا للتشريع،

يحدد غايات الحياة ومقاصدها وأسسها الكبرى،
وبين الديمقراطية باعتبارها مجرد منهج للسلوك،
يضبط حريات الأفراد والمجموعات السياسية،
وينظم تعايشها السلمي دخل المجتمع الواحد.

3- أن المعول عليه في نهاية المطاف هو المحتوى
الذي يهمننا التأكيد عليه، وأنه إذا حصل الاتفاق على
المعنى، وتم تحديده بالقدر الكافي من الدقة
والوضوح، فإنه لا تعود ثمة إشكالية في اختيار
المصطلح أو اللفظ، فأى المصطلحين اخترنا فذلك
شأننا.

وعلى هذا النحو يمكننا أن نتفق على عدد من
المسائل التي تنتسب إلى معنى الشورى/الديمقراطية،
ونعتبرها الإطار الذي يلتقي فيه فهمنا لهذا المعنى، حتى
لا يعود ثمة أي ليس أو غموض أو عدم تحديد، وتختفي
نهائياً، فيما بيننا أولاً، وبيننا وبين من يخالفوننا الرأي ثانياً،
عوامل سوء الفهم الناتج أساساً من غموض
المصطلحات، وعدم الاتفاق على معانيها، ويزول من ثم
نهائياً الحرج الذي قد يجده البعض في استخدام لفظ
"الديمقراطية"، لئلا يوصف بـ "الليبرالية" أو "العلمانية"،

بمختلف إيماءاتهما السلبية غير المتفق عليها، وبزول كذلك التردد الذي قد يجده البعض الآخر في استخدام لفظ "الشورى"، لعدم اطمئنانه الكامل لوضوح المعنى المقصود به، ولتخوفه من بعض مضامينه التي تتبناها بعض الطروحات السياسية.

الإسلام: مقدسات العقيدة وثوابت المجتمع

إذا تم الاتفاق على أن الإسلام هو أحد الثوابت الأساسية، بل الثابت الأول، للمجتمع الليبي، فإننا نحتاج إلى أن نحدد، بقدر ما نستطيع من الدقة، الأمور والقضايا التي تعد مقدسات العقيدة الإسلامية الثابتة، والتي لا تقبل ولا تتصور أن المجتمع الليبي يمكن أن يقبل أن يقع إنكارها أو تجاوزها أو التعدي عليها. ويمكن بناء على ذلك اتخاذها معياراً ومرجعاً للضوابط التي توضع على حرية الأفراد والتجمعات في التعبير والعمل السياسي.

وربما يفيد لغرض التمهيد لبحث هذه النقطة الإشارة إلى أن هذه المقدسات تتلخص في اثنين:

- 1- الإيمان: أي الإيمان بوجود الله ووحدانيته، وبأن القرآن كتابه المنزل إلى البشر، وأن محمدًا ﷺ هو رسوله إليهم، والإيمان بالآخرة والحساب.
- 2- مرجعية الدين في حياة الفرد والجماعة: أي الإيمان بأن الإسلام هو الإطار العام لحياة الفرد المسلم

والجماعة المسلمة، وهو المرجع في تحديد قيم السلوك والعلاقات الاجتماعية.

فإذا اتفق على اعتبار هذين الجانبين ركنين جوهريين في العقيدة الإسلامية، فيمكن عندئذ بحث أسلوب تجسدهما في الواقع العملي، من حيث إنهما يقعان ضمن الضوابط التي توضع على حرية التعبير والعمل السياسي. وقد نستطيع من هذا المنظور القول بأن هذه الحرية ستقيد بالضوابط التالية:

- 3- عدم التعرض العلني للعقيدة (الإيمان) بالإنكار أو السب أو التجريح.
- 4- عدم تكوين أحزاب أو جمعيات سياسية تضمن برامجها:
 - إنكار العقيدة.
 - إنكار مرجعية الإسلام، أي اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع.
 - الدعوة للتحلل من ضوابط الإسلام للسلوك الفردي والاجتماعي، المتمثلة في المحرمات الثابتة بالأدلة القطعية.

ويلزم أن يكون واضحاً أن الحديث هنا يتعلق بحرية التعبير والعمل السياسي، أي أنه لا يتعلق بحرية الفرد في أن يعتنق بينه وبين نفسه ما يشاء من آراء، أو يمارس ما يحلو له من أفعال، ولكنه يتعلق بحرية الفرد حين يخرج بآرائه أو أفعاله إلى دائرة المجتمع، فعند هذا الحد لا يعود حراً في أن يتجاوز بتعبيره أو فعله ما يتفق على أنه ثوابت المجتمع الملزمة للجميع. وهكذا لا يعود من حق الفرد، وحده أو مجتمعاً مع غيره، أن يقول أو يفعل ما يعد مساساً بالعقيدة الإسلامية التي أشرنا إليها.

قد يقول قائل: إن في هذا كثيراً من التقييد على الحرية، ليس من المؤكد أنه يتفق مع روح الإسلام وتعاليمه الصريحة وتراثه الثابت، فالإسلام يقوم على حرية الإنسان في الرأي والعقيدة، ولا يكرهه على الإيمان، فهل يحق لنا أن نمنع إنساناً من أن يكون كافرًا؟ وإذا لم يكن ذلك من حقنا، فضلاً عن أنه غير ممكن أصلاً، فهل يحق لنا أن نمنعه من التعبير عن كفره علناً، ودعوة الناس إليه؟ وما الضير في أن يُسمح لغير المؤمن بالتعبير العلني عن كفره، طالماً أن المؤمنين قادرين على الرد عليه ومواجهته بالحجة والبرهان العقلي؟

غير أن ثمة من يرد على هذا الكلام بالقول إنه لا يُتصور أن يكون مقبولاً في مجتمع كالمجتمع الليبي، كل أفراد مسلمون، محافظون، متمسكون بعقيدتهم ومقدساتها، وهو مجتمع متخلف في معظمه، وقليل المناعة الفكرية، أن يسمح للأفراد أو التجمعات بالتعرض العلني للعقيدة ومقدساتها بالطعن أو الإنكار أو التجريح، فهذا أمر، إضافة إلى كونه إساءة إلى مشاعر المسلم واستهانة بها، يمثل تهديداً لتماسك البنية الثقافية للمجتمع، وصرفاً للمجتمع من تركيز الهم العام على القضايا والشؤون التي تمس حياة الناس ومعيشتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، إلى قضايا فكرية وعقديه لا ضرر في أن تنحصر في دائرة الذات الفردية. يحتفظ فيها كل فرد بحريته المطلقة في أن يرى فيها أو يفعل ما يؤمن به وما يحلوه.

من ناحية أخرى إن اعتبار الاعتراف بمرجعية الإسلام للحياة في المجتمع الليبي ثابتاً من ثوابت المجتمع، سيعني في التطبيق العملي منع أي عمل سياسي يقوم على إنكار اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع. ذلك أن هذا الإنكار سيكون اصطداماً مباشراً، وتناقضاً كاملاً مع

اعتبار الإسلام ثابتاً من ثوابت المجتمع الملزمة للجميع، فهو من ثم ممنوع ومرفوض بحكم الدستور.

ستبقى بالطبع حاجة لعدد من التوضيحات المتعلقة بهذه النقطة، من أهمها:

- 1- أن الحديث هو عن "إنكار" اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع، وليس الجدل حول اعتبارها أحد مصادر التشريع، أو اعتبارها المصدر الأول أو المصدر الأساسي، وأن المقصود بالمنع هو موقف "الإنكار"، وليس موقف المجادلة حول إمكانات التطبيق العملي لبعض جوانب الشريعة وأحكامها.
- 2- أن المقصود بالاعتبار في قضية التشريع هو أحكام الشريعة الثابتة بالأدلة القطعية، ومقاصدها الكلية، وليس الأحكام الاجتهادية التي أفتى فيها بآرائهم علماء وفقهاء العصور السالفة، بما وجدوه ملائماً لحاجات أزمانهم، حيث يبقى هذا المجال مفتوحاً لاجتهاد علماء وفقهاء عصرنا وزماننا.
- 3- أن المرجع في حسم المسائل الاجتهادية ينبغي أن يكون سلطة علمية مستقلة، لا سلطان للحكام أو

للأجهزة التنفيذية عليها، وأن هذه المسألة ينبغي أن تظل مفتوحة لأوسع آليات الحوار وإبداء الرأي في مختلف الأوساط العلمية والثقافية، وعبر وسائل النشر والإعلام.

أما الجانب الثالث فيتعلق بمسألة التحليل والتحريم، وربما يفيد في هذا الشأن إيراد الملاحظات التالية:

1- أن المقصود بالحلال والحرام هو الأمور الثابتة بنصوص القرآن الكريم، وأن ما اختلف فيه تعود سلطة الفصل فيه إلى الهيئة العلمية التي يخولها الشعب صلاحية الإفتاء وإبداء الرأي.

2- أن المقصود بالمنع هو الدعوة لتحليل المحرمات الثابتة أو تحريم الحلال عبر وسائل التعبير أو ضمن البرامج الرسمية للتجمعات السياسية، وأن هذا المنع ينطبق على كلا الاتجاهين بدرجة متساوية، فكما يكون ممنوعاً تحليل الحرام أو الدعوة إليه، كذلك ينبغي أن يكون ممنوعاً بنفس الدرجة تحريم الحلال أو ما لم تثبت حرمة بالأدلة القطعية.

رسالة إلى الأخ الأمين العام وأعضاء الهيئة القيادية
بخصوص بيان سبتمبر:

الأخ الأمين العام
الإخوة: أعضاء الهيئة القيادية..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

فقد اطلعت، بطريق الصدفة، على مسودة البيان الذي
تزمع الجبهة إصداره بمناسبة ذكرى انقلاب سبتمبر.
وبالرغم من أن أحداً لم يطلب رأيي فيه، فإني، أداء
لواجب النصح والمشورة، أود أن أعبر لكم عن رأيي في
هذا الشأن، ولكم أن تأخذوا به إذا شئتم.

وإذا مررت سريعاً على ملاحظة أن البيان مطوّل جداً
بالنسبة لمفهوم البيان السياسي المتجه لإبداء موقف
معين، أو التركيز على نقطة أو نقاط محددة معينة، فإن
ملاحظتي الأساسية هي على اللهجة التي اتسم بها البيان،
وعلى المواقف التي حرص حرصاً شديداً على إبرازها
والتأكيد عليها.

وقد لاحظت أولاً أن لهجة البيان حادة وعنيفة
ومتشددة وبالغة الهجومية. وبالرغم من عدم مخالفتي

لفكرة أن القذافي ونظامه القمعي الإرهابي يستحقان أكثر اللهجات حدة وعنفاً وهجومية، إلا أنني لا أرى أن مثل هذه اللهجة المتشددة يمكن أن تخدم الجبهة بأي شكل من الأشكال. إنها قد تفيد في التأكيد على أن الجبهة باقية على مواقفها ومحافظة على مبادئها، وأنها لم تضعف ولم تتنازل. وهذا جيد. ولكني لا أظن أنه، في الحال التي نحن والقضية فيها، يمكن أن يفيد في شيء. بل أصارحكم القول بأنني أرى أنه في هذه المرحلة قد يكون ضاراً وسلبياً.

إنكم قد تختلفون معي في قراءة المتغيرات السياسية، والمعطيات القائمة حالياً والمحيطة بتطورات المسألة الليبية، ولكني لا أستطيع أن أمنع نفسي من النظر إلى هذه المتغيرات وإعطائها قدرًا من الأهمية، وبناء بعض الاستنتاجات عليها.

وقراءتي الخاصة للمتغيرات تقودني إلى الظن بأن ثمة مخططاً يتم إعداد المسرح لتنفيذه، سيكون مؤداه إيجاد حل ما للمسألة الليبية، يقوم على بقاء القذافي مع إجراء بعض التحسينات على وجه نظامه، ربما تكون في اتجاه

إلباسه ثوباً من الديمقراطية الشكلية، وتبني نظام السوق الحر، وما أشبه ذلك.

وان أكثر ما صار يثير لدي الهواجس والتخوفات أن يكون مثل هذا المخطط يتم التحضير له بالاتفاق بين القذافي ونظامه وبين الدول الغربية، بالاستعانة بأدوار الوسطاء العرب (حسني مبارك) والوسطاء الليبيين (بعض رموز وأسماء في المعارضة الليبية). ولقد برزت عدة مؤشرات في هذا الاتجاه، ظللنا نتخذ منها مواقف الاستهانة والاستخفاف، ونحكم عليها مسبقاً، أحياناً بأنها مجرد إشاعات، وأحياناً بأنها حركات تافهة لا قيمة لها. وبنبي حكماً بشأنها على فرضية أن القذافي لن يتغير، وأنه، حتى إن اضطر لذلك، فهو خادع لا يؤمن جانبه، ولا وعد له.

ولكنني في التعامل مع هذه المؤشرات صرت منذ مدة أؤيد موقف من اتخذها وكأنها مؤشرات حقيقية، ذات قدر كبير من الاحتمالية، بحيث نحرص على متابعتها بدقة، وجمع المعلومات المؤكدة حولها، وحول أبعادها، والسعي لأن نكون، بشكل ما، قريبين منها، بحيث لا نترك

مجالاً لأية مفاجآت قد تأخذنا على حين غرة، ولا نكون مستعدين لمواجهتها، وكنت أذهب إلى القول بأننا سنواجه أحد موقفين:

الأول: أن يتبين أن هذه المؤشرات كانت كاذبة وغير حقيقية، وعندها لن نخسر شيئاً، أو على الأقل لن نخسر كثيراً.

الثاني: أن يتبين أنه كان لهذه المؤشرات أساس، فنكون حينئذ قد تابعناها وفهمنا أبعادها، وربما نكون ملنا إلى تقدير أن المصلحة تقضي بأن نشارك فيها بشكل أو بآخر.

ومن هذا المنطلق دعوت وسعيت لأن نحاول إعادة بناء الجسور بيننا وبين بقية العاملين في المعارضة، مهما كان تقديرنا لقوتهم وضعفهم، ومهما كانت حقيقة مشاعرنا نحوهم، ومهما كان قد بدر منهم في السابق نحونا من إساءات أو حدث من سوء فهم، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف، منها:

1- أن نعمل على جمع ما يمكن إقناعه وجمعه من الباقين تحت اسم المعارضة في خندق واحد، نكون

نحن فيه معهم، وبكونون هم فيه معنا، ونسعى لخلق موقف موحد تجاه أية حلول قد تطرح للمسألة الليبية، وإيجاد نوع من الاتفاق على ألا ينفرد طرف بالبحث عن حل دون بقية الأطراف.

2- أن نقطع الطريق على القذافي في محاولاته التي تتابعها للاتصال بأطراف المعارضة والانفراد بهم كأفراد، بهدف التأثير عليهم وإقناعهم بالدخول معه في صفقات، قد تحقق لهم مطامح ومطامع شخصية، ولكنها لن تحقق للقضية الجوهرية أية مكاسب.

3- أن نضمن، إن استطعنا، ألا يتم أي حل للقضية تستبعد منه الجبهة.

وكنت أرى أن المضي في هذا الطريق قد يقودنا إلى إلباس خطابنا السياسي ثوباً مختلفاً، ليس بالضرورة مناقضاً ومخالفاً بالكامل لخطابنا السابق المعتاد، ولكنه قد يختلف في اللون وفي المظهر الخارجي، بحيث لا نبادر ولا نقامر بقول ما يخالف مبادئنا وقناعاتنا الثابتة، ولكن يركز منها على ما يتناسب مع المعطيات الحاضرة، معطياتنا في التنظيم، ومعطيات القضية ككل.

وفي تحليلي أن هذه المعطيات لا تناسب مطلقاً الخطاب المبني على موقف الرفض الكامل لأية حلول أو مساومات، والرفض الكامل لكل أشكال التوفيق أو مساعي البحث عن مخارج للأزمة القائمة. وكنت أبنى على هذا التحليل القول بأن إصرارنا المطلق على رفض أي حل لا يتضمن بصراحة ووضوح زوال القذافي وزوال نظامه، يسلب من خطابنا السياسي أي إمكانية للقبول عند أي طرف من الأطراف ذات العلاقة، وهي:

- 1- القذافي وأركان نظامه.
- 2- الدول العربية والأجنبية المهتمة بالقضية.
- 3- قوى المعارضة التي تتبنى مواقف الاستعداد للبحث عن حل.
- 4- الشعب الليبي في الداخل والخارج، الذي أشك في أنه ما زال يجعل زوال القذافي شرطاً وحيداً ولامماً لأي حل، وصرت أميل إلى الاعتقاد بأنه بات يطمح إلى التغيير وإصلاح الأحوال من أي طريق جاء.

وبناء على ذلك فقد وصلت إلى القناعة بأن إصرارنا على موقف الرفض لكل شيء، في الوقت الذي لا نملك

فيه أي قوة تمكنا من التأثير الفعلي على معطيات المعركة، هو موقف غير عملي، وغير واقعي، وهو موقف عاطفي وأبعد ما يكون عن السياسة. وهو كذلك موقف، يمكن أن يتبين أنه ضار ومهلك، فيما لو صدقت الهواجس، وصحت التخمينات، القائلة بأن "طبخة" ما في طريقها إلى الإعداد، وأنها لو نضجت قد تكون لها تأثيرات خطيرة بعيدة المدى، لن يكون أقلها أن يحدث التغاف على القضية في لعبة أخرى، يقوم بها القذافي وبسحب بها البساط بالكامل من تحت أقدام المعارضة. وقد ينجح هو ومن قد يلعب اللعبة معه من أطراف المعارضة في إفراغ هذه الكلمة من معناها ومبررات وجودها.

من حقكم ألا توافقوني على هذا التحليل، كله أو بعضه، ولكنني أعيد التأكيد على أن البيان المزمع إصداره لن يكون بأسلوبه ولهجته ومحتواه مفيداً، بل إن قد يكون ضاراً من النواحي التالية:

1- أنه يرسخ لدى كافة الأطراف فكرة أن الجبهة هي الطرف الوحيد الراض لأية حلول، فهو من ثم طرف ينبغي أن يظل خارج اللعبة بالكامل.

2- أنه يفقد توجهنا للاتفاق مع بقية فصائل المعارضة مصداقيته، من حيث إن هذا النوع من الخطاب يتناقض مع الخطاب الذي تتبناه تلك الأطراف، ومن ثم فليس من مصلحتها أن يكون بينها طرف يتناقض كلياً وبشكل سافر ومعلن مع ما تريد هي أن تقوله وتتبناه.

3- أنه قد يضعنا، بالنسبة لأبناء شعبنا، في صورة الراضين للمساعي التي قد تؤدي إلى نوع من الحل، يمكن أن يحقق لهم بعض المكاسب، ويخفف عنهم بعض العبء، ويجنب البلاد آثار الحصار والعقوبات الدولية، أو العدوان العسكري، وربما يسهل على القذافي وغيره ترويح صورة سيئة عنا، وكأنا مجرد طلاب سلطة، وغير صادقين في سعينا لتجنب البلاد والناس المشاكل والأخطار.

وهكذا فقد كنت أتمنى أن يتجه بياننا بهذه المناسبة، إن كان لابد لنا من إصدار بيان، نحو التأكيد على تصوراتنا لحل الأزمة التي يعيشها شعبنا، في صياغة لا يبدو منها أي تنازل عن أهدافنا الاستراتيجية ومطالبنا، ولكنها تركز على معاني السعي لخلص الشعب والبلاد، من المأزق الذي

أوقعها فيه القذافي، وتركيز الحديث حول ضرورة تكاتف كل قوى الشعب الليبي من أجل البحث عن سبيل للخروج من الطريق المسدود.

ويمكن أن يتجه البيان نحو التأكيد على معاني الشرعية، والإشارة إلى القذافي في سياق الدعوة إلى الاحتكام إلى الشعب، وقراره الحر، ومناشدة القوة والمنظمات الدولية لمساعدة الشعب الليبي في هذا السبيل.

إذا لم يكن هذا الرأي مقبولاً، فإني أفضل أن نختار الصمت، فقد يكون الصمت أفضل من الكلام، الذي لا تكون فيه فائدة محققة.

أخوكم: د.يونس فنوش (25/8/1992)

رسالة إرفاق للبيان البديل المقترح موجهة إلى الدكتور محمد، بناء على طلبه:

(انتباه الدكتور محمد: عاجل جدا)

أخي الدكتور محمد..

أرسل إليك مشروع البيان الذي أقترح إصداره بمناسبة ذكرى 1 سبتمبر، وأعرف مسبقاً أنك ستصدم لأول وهلة بلهجتته البالغة (الرقّة)، ولكنني أرجو أن تصبر على قراءته حتى النهاية، ومحاولة تفهم الغرض من صياغته بهذا الشكل. ويمكن أن أشير إلى ما يلي:

1- أن جل الصياغة شديدة العمومية، وغامضة نوعاً ما، على نحو مقصود، لتحقيق هدف محدد، هو ترك القارئ يتساءلون عن حقيقة المقصود منه، وما المقصود بالضبط، وترك المجال واسعاً للعديد من التأويلات والتخمينات. وهذا قد يكون مفيداً لجعل كل قارئ يفهم من البيان شيئاً مختلفاً.

2- أن صياغة البيان بهذا الأسلوب صياغة لا يتوقع أن تستفز أحداً، أو تدفعه إلى النفور منه منذ البدء ورفضه. بل ربما يجد فيها عديد من الأطراف ما يناسبهم ويتفق مع توجه لديهم أو تفكير خاص بهم.

- 3- أن الصياغة يمكن أن توحى بأن ثمة شيئاً ما وراء هذا التغيير في لهجة الخطاب السياسي للجبهة، ربما يمضي البعض في تفسيره بما يكون لصالح الجبهة، والإيحاء بأن لديها مخططاً ما تخدمه وتمهد له.
- 4- أن تركيز الخطاب والدعوة للضباط الأحرار، سوف تضرب على وتر معين لديهم، ولدى غيرهم من الضباط، وقد يعطي الانطباع بأن للجبهة تنسيقاً معهم.
- 5- أن هذه الصياغة ستجد استجابة في صفوف المعارضة (أعرف أنك لا تطيق الحديث عنهم)، ولن يجد فيها أي أحد شيئاً يأخذه على الجبهة، اللهم إلا القول بأن الجبهة ضعفت وغيرت لهجتها. وهذا يجب أن نكون مستعدين لسماعه وتقبله، كما أنه سيجد استجابة عند الليبيين عموماً، وعند أبناء الشعب في الداخل، وربما يفسرونه بأنه صار لديها شيء جديد تقوله.

هذه بعض الملاحظات السريعة. وإذا أردت أن تكتب إلى أو تهاتفني بهذا الخصوص فأنا رهن الخدمة دائماً. ولك أطيب تحياتي وأمنياتي بالتوفيق

أخوك: د.يونس (26/8/1992)

البيان الموقف

بيان بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانقلاب سبتمبر

تمر في هذه الأيام الذكرى الثالثة والعشرون لوقوع الانقلاب العسكري في الأول من سبتمبر عام 1969م، ذلك الانقلاب الذي قام به مجموعة من الضباط في القوات المسلحة الليبية، وأنهوا به الحكم الشرعي الذي كان قائماً منذ إعلان استقلال ليبيا عام 1951م.

ولقد اعتبر كثير من الليبيين آنذاك أن تلك الحركة العسكرية، رغم الاختلاف الشديد حول مشروعيتها، كانت إلى حد ما استجابة لتطلعات نحو التغيير والإصلاح، كانت قد بدأت تجد أصداء لها في نفوس فئات من الشعب الليبي، لم تكن راضية عن العديد من الممارسات، وصارت تتطلع إلى إصلاح الأوضاع بما يزيل الشوائب التي كانت تشوه سلامة الممارسة السياسية، وما يحقق طموحات الأجيال الشابة في نصيب أكبر من المشاركة السياسية، وبحسن إدارة موارد البلاد، وبحقق التنمية الثقافية والاقتصادية المتوخاة.

إلا أن كل الآمال التي كانت معلقة على تلك الحركة العسكرية شهدت منذ السنوات الأولى ارتكاسة خطيرة،

حين صارت تبرز يوماً بعد يوم توجهات العقيد القذافي للانفراد بالحكم، وفرض هيمنته المطلقة على مقاليد الأمور، فقمع الاتجاه الذي كانت ينادي من بين صفوف الضباط الأحرار بضرورة رد الأمانة إلى الشعب، وعودة العسكريين إلى خنادقهم الأصلية، كحماة لوحدة وحرمة التراب الوني، ورعاية لأمن واستقرار الشعب والوطن. ثم رسخ القذافي هذا التوجه عبر إعلان ما أسماه الثورة الشعبية، وأتبعه بفرض نظريته الثالثة حول السلطة الشعبية، التي قضت نهائياً على كل أمل في إصلاح الأمور، من خلال تقنينها لنظرية الاستبداد، وفرض حكم الرأي الواحد، وتشريع أساليب العمل السياسي الفوضوي.

وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى كل تلك الحلقات المفرغة من التردّي والتخبط والفشل، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأن يؤدي إلى قيادة البلاد في طريق مسدود، تجد نفسها في نهايته، وبعد دفع ذلك الثمن الباهظ من أرواح أبنائها ومن ثرواتها ومن فرصتها التاريخية في النماء والتقدم، وهي تواجه مأزقاً لا حل له إلا في إعادة البحث عن سبيل آخر، لن يعوض بالطبع الخسارة الفادحة التي وقعت، ولكنه

على الأقل يفتح الآفاق نحو إمكانية بناء دولة تقوم على أسس راسخة من المؤسسات ذات الشرعية الحقيقية، النابعة من اختيار الشعب وإرادته الحرة.

إن المرحلة التي تمر بها بلادنا الغالية ينبغي أن تثير في نفس كل لبيبي حريص على مصلحة الوطن ووحدته ومقدراته أعلى درجات الإحساس بالمسؤولية التاريخية، فأبناء شعبنا يتعرضون، إضافة إلى ما يقاسونه أصلاً من تردي الأحوال السياسية والمعيشية والأمنية، لآثار قرار مجلس الأمن بفرض الحصار الجوي والعسكري والدبلوماسي، وهم يواجهون يوماً إثر يوم مخاطر تشديد الحصار، وتوسيع مجال المقاطعة الاقتصادية وغيرها، وربما يواجهون في مرحلة لاحقة خطر العدوان العسكري.

إن هذه الظروف تفرض على كل أبناء الوطن، في الداخل والخارج، أن يتكاتفوا جميعاً لإنقاذ البلاد وإخراجها من هذا المأزق التاريخي الذي تواجهه. وإن إرادة أبناء الوطن قادرة على إيجاد السبل المناسبة، إذا صحت

العزيمة، وصدق التوجه، وغلبت فوق جميع الاعتبارات
مصلحة الوطن وسيادته وحرية.

وان الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لتتهدى فرصة توجيه هذا
البيان لمناسبة كل قوى الوطن المخلصة للوقوف صفًا
واحدًا، وراء مطلب الشعب الجوهري، وهو إنهاء حكم
التسلط الفردي الاستبدادي، وإعادة الأمانة إلى الشعب،
ليقرر بإرادته الحرة نظام الحكم الذي يرتضيه، من خلال
انتخابات حرة نزيهة، تتوفر لها ضمانات الحيدة والأمانة.

وان أبناء الوطن ليتطلعون، بدرجة خاصة، إلى الضباط
الوحدويين الأحرار، أولئك الذين رافقوا معمر القذافي ليلة
الأول من سبتمبر، ولا نشك في أن أغليتهم كانت تعمر
نفوسهم نوايا صادقة، وتحثهم دوافع مخلصه نحو
المغامرة بأرواحهم في سبيل ما ظنوه إنقاذًا للبلاد،
واحقاقًا للحق.

إننا نخاطبهم، ونقول لهم إن الوطن يحملكم مسؤولية
التحرك من جديد لإنقاذ الوطن من الهاوية التي يتردى
إليها، وان عليكم، كما رافقتم القذافي وأوصلتموه إلى

السلطة، أن تجدوا السبيل المناسبة لإقناعه أو إجباره على إعادة الأمانة إلى الشعب.

ونقول لهم ولكافة أبناء الوطن، الذين يسعون إلى التغيير والإصلاح والإنقاذ، بأن ما يتم حالياً من إعادة النظر في مسيرة الثلاث والعشرين سنة الماضية، وما يرافق ذلك من اعتراف بالأخطاء والفشل، لن يكون كافياً ولا مجدياً، إن لم يلامس أصل الداء، ويعترف بالخطأ الجوهري القاتل، وهو استلاب الشرعية من الشعب، والاستبداد والانفراد بالسلطة. ومن ثم فإن أية إصلاحات أو تغييرات، مهما بدت في الظاهر كبيرة وشاملة، ستكون مجرد التغاف على حقيقة القضية وعلاجاً لأعراض الداء الخارجية.

وإننا واثقون أن أبناء الوطن من الضباط الأحرار، وغيرهم من ضباط القوات المسلحة، وكافة المخلصين المتطلعين بصدق إلى تجنب البلاد المزيد من التخبط والتردي والضياع، يدركون الحل الحقيقي، الكفيل بإعادة مسيرة ليبيا إلى الطريق الصحيح، وهو الطريق الذي يبدأ بتحكيم إرادة الشعب الحرة، وبناء دولة تقوم على

المؤسسات والقانون، تحفظ فيها للإنسان الليبي كرامته وحقوقه، ويتعايش فوقها الليبيون بأسلوب ديمقراطي متحضر، ينظم سعيهم المشترك نحو البناء والتقدم والرفاهية.

إن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لتنتهز هذه الفرصة لمخاطبة المجتمع الدولي، مناشدة إياه، دولاً وشعوباً ومنظمات، ألا يأخذ الشعب الليبي بجريرة سياسات معمر القذافي، التي جرت على ليبيا، كما جرت على العالم العديد من الكوارث والنكبات، وأن ينظر إلى الشعب الليبي باعتباره هو نفسه ضحية، ولا يجوز أن يدفع الثمن مرتين. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقف وقفة مبدئية شاملة ويدعم حق الشعب الليبي في تقرير مصيره، واستعادة الشعيرة التي سلبت منه منذ ثلاثة وعشرين عاماً. ونطالب هيئة الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها في هذا الشأن، كما تحملتها منذ ثلاثة وأربعين عاماً، حين أصدرت قرار استقلال دولة ليبيا في 21 نوفمبر 1949، وإن الشعب الليبي ليتطلع إلى أن يرى مصداقية الشعارات التي يرفعها النظام العالمي الجديد المنادي بإرساء دعائم الشرعية

الدولية، ورعاية حقوق الإنسان في مساعدته على
استعادة حقه الشرعي في تحديد اختياراته بإرادته الحرة.
الجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

29 صفر 1413هـ / 27/أغسطس/1992

مقاربة منهجية لمبحث إعادة البناء
[ورقة أعدت للتقديم في الملتقى القيادي المقرر
عده بتاريخ 4-7 سبتمبر 1993]

مقاربة منهجية لمبحث إعادة البناء
[ورقة أعدت للتقديم في الملتقى القيادي المقرر عقده
بتاريخ
4-7 سبتمبر 1993]

إن الشعار المرفوع كعنوان لهذا البحث، وهو "وقفة
تقويم من أجل إعادة التنظيم"، يفترض الإقرار والتسليم
بصحة مقدمة أولى هي: أن البناء القائم الآن لم يعد
صالحًا للبقاء كما هو، لعدة أسباب يمكن أن يكون من
بينها:

1. أنه اهتز وتصدع، وأنه، إن لم يتدارك بالترميم
والإصلاح، آيل للسقوط والتهدم.
2. أنه لم يعد يتواءم مع الوظيفة التي ينبغي أن يؤديها،
فهو بالتالي محتاج إلى إجراء تعديلات في تصميمه،
حتى يتواءم مع الوظيفة الجديدة المطلوب أدائها.
3. أنه لم يعد يستوعب ويستجيب لحجم ونوع وحاجات
السكان الذين يتعايشون في محيطه، فهو بالتالي
محتاج إلى مواءمة جديدة، سواء بالتوسيع أو
بالتضييق، حتى تحدث المواءمة بين البناء وساكنيه.

وإذا عرضنا هذه الأوصاف على البناء الذي نحن
بصدد الحديث عنه، وهو "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"،
فإننا واجدون أنها كلها تنطبق عليه بشكل أو بآخر:

1- فبناء الجبهة تعرض للعديد من الهزات التي
اختلفت قوة وتأثيراً، ولكنها أدت مع مرور الوقت إلى ما
نشاهده اليوم من مظاهر الانهيار والتصدع، التي لم يعد
يجادل أحد في أنها بلغت حدّاً من الخطورة يستدعي
تداركاً بالإصلاح، وإلا انتهى إلى الانهيار التام.

2- وبناء الجبهة الذي وضعت أسسه وحددت وظيفته
عام 1981، بناء على مواصفات ومعطيات وآفاق الحركة
في تلك المرحلة من عمر القضية الوطنية، وعمر
المعارضة، لم يعد يتواءم مع مواصفات ومعطيات
وآفاق الحركة في المرحلة الحاضرة، التي تأثرت بشكل
عميق بحركة المتغيرات الذاتية والخارجية، ما يستدعي
تعديلاً ملائماً في أسس البناء، وتوصيفاً مختلفاً للوظيفة
المطلوبة منه.

3- وبناء الجبهة لم يعد يستجيب لنوع وحاجات
الأعضاء الذين افرقوا إلى عدة شرائح:

أ - منهم من غادر البناء نهائياً، وذهب ليبحث عن غيره يتفق وحاجاته.

ب - ومنهم من لم يتخل عن موقعه في البناء، ولكنه يكاد يقضي معظم وقته خارجه.

ج - ومنهم من ظل يسكنه، وإن بقناعة متناقصة في مواعمة البناء لحاجاته، وظل يعاني من وطأة القلق والتوفر والضياع، انتظاراً للعثور على بناء أفضل. وهذه الشريحة هي بدورها في تناقص مستمر، لأن أفرادها صاروا يغادرون البناء واحداً تلو الآخر.

ولذا فإن البناء محتاج إلى إعادة تصميم كبرى حتى يتواءم ويستجيب لحاجات أكبر عدد من الأعضاء، ولو أدى ذلك إلى حدوث عملية تصفية حاسمة بين من يبقى ومن يفضل المغادرة.

فإذا صحت هذه المقدمات وقبلت، فإن البحث يتجه عندئذ إلى النظر في مسائل ثلاث:
الأولى - مراجعة نقدية للمرحلة الماضية:

تنظر في ظروف وملابسات تأسيس الجبهة، وتعيد تقييم مدى مواعمة الأسس والمنطلقات لمعطيات

الصراع في تلك المرحلة، وتحلل أسباب الفشل في إنجاز الهدف الأول "إسقاط النظام"، ثم تحاول تشخيص مظاهر القصور في تحديد وبلورة وتنفيذ برامج التحرك المختلفة: العسكري والسياسي والإعلامي والتنظيمي.

إن هذه المراجعة ينبغي أن تتم منطقيًا من منطلق التسليم بأن الجبهة قد فشلت في إنجاز هدفها الأساسي وهو إسقاط النظام. ذلك أن من لا يسلم أو لا يعترف بوجود هذا الفشل، هو امرؤ لا يسلم أصلاً بوجود العلة، وهو من ثم غير مرشح لأن يتمكن من إيجاد العلاج. ولذا فإن مهمة البحث عن العلاج تقع على كاهل من يسلمون بوجود العلة، ويشعرون بوطأة المرض. ويترتب على هؤلاء أن يتصفوا بالقدر المناسب من جرأة النظر وشجاعة الاعتراف بالحق، والقدرة على البحث العميق القادر على بلوغ أصل الداء، وعدم الاكتفاء بلمس المظاهر السطحية.

فإذا تمت هذه المراجعة واتصفت بما يلزم من الجرأة والعمق والشمولية، فإنها يمكن أن تقود إلى عدة استنتاجات قد يكون من بينها:

- أن ثمة خللاً في الموازنة بين الأهداف الاستراتيجية المتوخاة والقدرات الفعلية المتاحة.
- أن ثمة خللاً في تبني عدد من الخيارات الحركية منها:
 - الرهان على العامل الأجنبي.
 - الرهان على الحركة في ومن الخارج.
 - الرهان على الانفراد بالحركة من دون القوى المناضلة في سبيل نفس الهدف.
 - الرهان على التحرك السياسي والإعلامي على حساب التحرك الفدائي العملي.
 - التوجه المبالغ فيه للعلنية والدعاية.
- أن ثمة خللاً في توظيف واستثمار الطاقات البشرية والمادية، بسبب الفشل في بناء تنظيم محكم فعال.
- أن ثمة قصوراً معيماً في بلورة وتنمية وإدامة الولاء النضالي للتنظيم، بسبب الاكتفاء بالولاء الشخصي والعاطفي والموسمي.

▪ أن ثمة خللاً خطيراً في مصداقية وكفاءة الهياكل التنفيذية، ما أدى إلى مظاهر التخلي والانشقاق وفقدان الحماسة والفاعلية لدى المناضلين.

هذه وغيرها من الأفكار والملاحظات ستفيد أساساً في توطيد القناعة بالحاجة الحقيقية الملحة غير القابلة للتأجيل للوقف المطلوبة من أجل إعادة البناء، باعتبار أن مواصلة السير على الطريق نفسها هو سير إلى النهاية والانهياء، وهو سير في طريق مسدودة، ومن ثم فلا بد من التوقف لإعادة النظر فيما يتوفر من إمكانات ومدى ونوع ما تتيحه هذه الإمكانيات من حركة.

وهنا يصل بنا البحث إلى المسألة الثانية وهي:

تحليل معطيات النضال في المرحلة الحاضرة:

وهذه هي الخطوة الحيوية الأولى من خطوات إعادة البناء، فتصميم البناء وحجمه والغايات المرجوة منه تتوقف أساساً على ما يتوفر من إمكانات التشييد المادية، وعلى الظروف المحيطة التي تؤثر في تحديد وتكييف المهمة التي يمكن له أن يؤديها، ثم على عدد وقدرات البشر الذين سيشغلون البناء ويقومون بتوظيفه.

إلا أن ثمة خطوة أخرى تمهيدية ينبغي أن تسبق خطوة أو خطوات البناء، تلك هي الانتهاء إلى حكم قاطع فيما يتعلق بالبناء الموجود الآن: هل هو يعاني فقط من بعض التصدعات والشقوق أو الزوائد والنواقص، ومن ثم فهو يحتاج إلى عمليات إصلاح وترميم وعمليات إعادة تكييف بالتوسيع أو التضيق؟ أم أنه صار يعاني من تخلخل قوي، بلغ الأسس وأثر فيها، وأنه صار يعاني من خلل في أدائه الوظيفي، بحكم تخلف تصميمه عن متطلبات الظروف البيئية المحيطة، وقصوره عن الاستجابة لحاجات السكان، وأنه لكل ذلك محتاج إلى إعادة تصميم جذرية، لن يصلح أن تقام على نفس الأسس السابقة؟

إن البت في هذه المسألة يكتسب أهمية كبرى، لأنه سيمثل الفصل بين فريقين مختلفين في الحكم على البناء: الفريق الذي ما زال يعتقد في صلاحيته وحاجته فقط إلى الترميم والترقيع، والفريق الذي يعتقد أن البناء بات محتاجاً إلى إعادة تصميم وبناء جذرية. ذلك أن الفريق الأول لن يرى حاجة إلى إعادة النظر في الأسس والتصميمات الأولى، وسيتجه بحثه إلى هدم

بعض الجدران وبناء غيرها، أو إغلاق غرف وفتح غيرها، أما الفريق الثاني فسيرى الحاجة الكبرى إلى البدء أولاً بالأسس والتصميمات التي ستتحكم بدورها تلقائياً فيما ينشأ فوقها من مبان وغرف وجدران.

بعد إنجاز هذه الخطوة يمكن أن تبدأ الخطوات الأولى. وأنطلق في البحث من منطلق تبني موقف الفريق الثاني المشار إليه، أي الفريق الداعي إلى إعادة البناء الجذرية.

والخطوة الأولى هي خطوة تقييم وتحليل المعطيات المتوفرة. ويمكن تقسيم هذه المعطيات إلى ثلاثة أنواع: أولاً - القدرات المتاحة:

ويتم في هذا الصدد حصر وتحليل القدرات المتوفرة حالياً، وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة:

1- قدرات بشرية:

وينبغي القيام بعملية حصر علمية حقيقية، تستند إلى الواقع الموجود، أي عام 1993، للأفراد الذين ما زال يسوغ أو يمكن أن يعتبروا أعضاء في التنظيم، وعملية تقييم علمي موضوعي لمدى استعداد هؤلاء

لمواصلة الانتماء والبذل والعطاء في الجبهة، ومدى استمرار قناعتهم بمنطلقاتها وأهدافها، واستطلاع آرائهم في مسيرتها الماضية، وتقييمهم لأدائها، ورؤاهم حول حاضرها وآفاق تحركها مستقبلاً.

إن إنجاز هذه المهمة يتطلب القيام بعملية مسح علمي شاملة، ولكني لا أرى ما يمنع من أن أدون انطباعاتي في هذا الشأن.

وان ما ألاحظه حول القدرات البشرية المتاحة يقول الآتي:

▪ محدودية عددية متزايدة الانحسار والتناقص، بسبب حالات الانسحاب وتجميد العضوية وتجميد النشاط.

▪ اختلاف نوعي عن مرحلة التأسيس الأولى، حيث يتصف المحيط البشري المتوفر حالياً بما يلي:

- تقدم السن: فأغلبية الأعضاء المعنيين تقليدياً بلفظ العضوية قد تقدم بهم العمر، ما ينعكس بالضرورة على حيويتهم ونشاطهم واندفاعهم وقدرتهم على الحركة.

- زيادة الأعباء والضغوط الاجتماعية والمعيشية، فكثير من الأعضاء الذين كانوا شبانًا عازبين مطلقى الحركة، تزوجوا وارتبطوا بأسر، والذين كانوا متزوجين كثر أولادهم وكبروا، وزادت أعباؤهم ومتطلباتهم النفسية والمادية.

- عدم التفرغ: فتناقص الإمكانيات المادية أدى بالتدريج إلى اضطرار الكثيرين للبحث عن عمل يعيشون منه، وربما لن يكون في المنظور القريب قدرة الجبهة على توفير مصادر تمويل تمكنها من تفرغ الأعضاء. هذا مع الأخذ في الاعتبار تناقض الاستعداد لدى الأعضاء الذين مروا بتجارب سيئة للعودة مرة أخرى إلى حالة العيش عالية على الجبهة. وهكذا فينبغي اعتبار أن الأفراد الذين سيقوم عليهم البناء الجديد هم في الأغلب أفراد ملتزمون بأعمال ومشاغل، تحد من قدرتهم على التحرك والتنقل والعطاء.

- التأثير السلبي بالخبرات والتجارب المريرة والإحباطات وخيبات الأمل، ما أدى إلى ما يمكن لمسه بسهولة من مظاهر:

- تقلص وتزعزع الثقة بالتنظيم ومنطلقاته وبرامجه.
- تناقص الثقة في قدرة التنظيم على إنجاز الأهداف.
- اهتزاز الثقة في قدرة القيادة والتزامها وصدقها وأساليب تحركها.
- تزايد الإحساس بالأزمة التي يمر بها التنظيم، كياناً ورؤية وبرامج، وعدم وجود رؤية بديلة تستعيد الثقة والقناعة بجدوى الانتماء للتنظيم والنضال من خلاله.

2 - قدرات مادية:

وهذا الجانب قد يكون أسهل الجوانب تناولاً، فلعله لا يصعب الاتفاق على ملاحظة الآتي:

- نضوب مصادر التمويل الخارجي الوطنية والعربية.
- محدودية وشروط التمويل الأمريكي.

- انعدام الإيرادات بسبب الفشل في سياسة الاستثمار.
- انعدام الآمال في العثور على مصادر تمويل جديدة في حال استمرار الوضع الراهن.

إن هذه الصورة غير المشرقة للقدرات المادية المتاحة ستتعاكس بالضرورة على تحديد حجم ونوع البناء الذي يمكن إنجازه، وعلى الأهداف والوظائف التي سيتوخى تحقيقها، وعلى حجم ونوع القدرة البشرية التي يمكن توظيفها لإنجاز تلك الأهداف.

وسيكون من أولى الانعكاسات الضرورية:

- إعادة النظر في سياسية التفرغ والتوجه نحو تقليص دائرة المتفرغين إلى أبعد حد.

▪ إعادة النظر في تصميم برامج التحرك بما يتواءم مع ظروف الأعضاء، من حيث عدم التفرغ، وشدة الارتباط والانشغال بهموم كسب العيش، ومحدودية القدرة على التحرك، وفي اتجاه تبني البرامج منخفضة الكلفة، التي قد تكون في متناول التنظيم، من منظور الاعتماد على الموارد الذاتية كالتبرعات المحدودة، واشتراكات الأعضاء، والاستثمارات المحتملة.

▪ إعادة النظر في سياسة الصرف في اتجاه إعادة ترتيب الأولويات، والتخلي أو تأجيل البنود التي يمكن تأخيرها في سلم الأهمية، كبنود المطبوعات الفاخرة (مجلة الإنقاذ) وبنود اللقاءات الموسعة (في الفنادق والقاعات الرسمية) وما في حكمها.

إن النظرة الموضوعية الواقعية لهذا لجانب ستفرض، وكان ينبغي أن تفرض منذ زمن بعيد، التوجه نحو إعادة تصميم الجبهة وبنائها لتأخذ الحجم الذي يليق ويتسق مع كونها مجرد فصيل معارض، لا تتيح له موارده الحقيقية ممارسة ذلك القدر وذلك النوع من النشاطات البالغة التكاليف. وقد جاءت الآن اللحظة التي تضطر فيها الجبهة لفعل ذلك وهي مجبرة، لا مختارة.

3 - قدرات تنظيمية:

ويقصد بهذا النظر في الجبهة من حيث هي تنظيم، وبحث قدرتها بوضعها الحالي على القيام بمتطلبات العمل التنظيمي، بما يتطلبه من جماعية وفاعلية وحضور في ساحات النضال.

والنظر في هذا الجانب يقود، في تقديري، إلى التسليم بأن الجبهة في وضعها الراهن قد فقدت معظم مقومات التنظيم الحقيقية، وأنه لم يبق منها إلا هيكلية تكاد تفتقد الكثير من علامات الحياة الفعلية. إن الجبهة ما زلت مقيدة في سجل الأحياء، باعتبار أن اسمها ما زال يذكر، وأن مؤسساتها ما زالت تحاول ممارسة مهامها، ولو في أدنى مستوياتها، ولكنها حياة قد تكون أشبه بحياة الإنسان في أرذل مراحل العمر، حين لا يبقى له من علامات الحياة إلا الشكل الخارجي، وذلك النبض الذي يتردد في عروقه، ولكنه يكون قد توقف عن ممارسة العديد من وظائف الحياة الحية الخصبة الفاعلة.

فإذا قُبل هذا التحليل باعتباره وصفًا مقارنًا للحقيقة، فيتحتم حينئذ الخلوص إلى نتيجة لازمة هي أن استهداف مواصلة أداء أية مهمة نضالية جادة، يستوجب فعل ما يلزم فعله لبناء تنظيم يكون له الحد المطلوب من مقومات ومواصفات التنظيم بالمعنى الصحيح، والتي يمكن الإشارة إلى أن من بينها:

- الهوية الفكرية والسياسية الواضحة المحددة.
 - الأعضاء المؤمنون بهذه الهوية لحد الاستعداد للبذل والعطاء في سبيلها.
 - الهيكلية التنظيمية القادرة على استيعاب فعاليات الأعضاء وطاقاتهم وتوظيفها لخدمة برامج مناسبة في إطار استراتيجية نابعة من قرار ديمقراطي.
- ثانياً - ساحات الصراع والتحرك المحتملة:

في هذا الصدد ينبغي استعراض الساحات التي يمكن أن يتم فوقها الصراع، وتكون مجالات محتملة للتحرك النضالي، وذلك من أجل تبيين مقدار ما تتيحه هذه الساحات من فرص ومجالات للحركة، وتحديد نوع واتجاه هذه الحركة.

1- الساحة الخارجية:

وتشمل دائرتين أساسيتين هما:

- الدول المحيطة بليبيا أو دول الجوار الجغرافي.
- بقية الدول (العربية، الأوروبية، أمريكا)

وسيؤدي استعراض هذه الساحة إلى استخلاص عدة ملاحظات منها:

- انحسار شديد في دائرة الدول التي ما زالت تعترف بالمعارضة، ويمكن أن تسمح لها بأي قدر من الحركة على أراضيها.

- انغلاق دائرة دول الجوار بالكامل أمام احتمالات استخدامها كنقاط وثوب في منظور أي عمل عسكري.

- تناقص شديد في احتمالات قبول خطاب العنف والتغيير بالقوة.

- انغلاق شبه كامل لآفاق احتمالات الحصول على أي دعم سياسي أو مادي، في حال استمرار الأوضاع الراهنة في معطيات المعارضة وخطابها النضالي.

2 - الساحة الداخلية:

ويمكن الزعم بأن الساحة الداخلية صارت تفرز في المرحلة الراهنة المعطيات التالية:

▪ انحسار دائرة التأييد والاستعداد للتعاون مع الجبهة في القيام بأعمال فدائية أو عسكرية، وذلك بسبب التأثيرات السلبية للتجارب المريرة الماضية، وما نتج عنها من حملات قمع وإرهاب، ومن إعدامات واعتقالات وتعذيب.

▪ شيوع اليأس من إمكانية التغيير بالقوة، سواء من قبل القوات المسلحة في الداخل، أو من قبل الجبهة التي فشلت في إثبات قدرتها على الفعل منذ عملية باب العزيزية في عام 1984.

▪ خيبة الأمل في خطاب وفعل المعارضة ككل، بسبب العجز عن الفعل والعجز حتى عن اللقاء والتعاون والتنسيق.

▪ انهيار مصداقية وخطاب الجبهة النضالي، وخاصة خطابها العسكري، بسبب تكرار الوعود غير المتحققة، وتراكم الإحباطات وخيبات الأمل.

▪ هبوط مؤشر الثقة في خطاب الجبهة الوطني والديمقراطي، بسبب:

- ملامسات ومضامين العلاقة بأمريكا.

- فشل تجربة التعايش الديمقراطي مع بقية قوى المعارضة الليبية.

▪ انحسار دائرة القبول لخطاب الجبهة المتشدد والرافض للحلول الوسط.

يمكن أن تقبل أو ترفض هذه الملاحظات، كلها أو بعضها، ويمكن أن يضاف إليها ما يصل إليه النظر أو تفيده الأخبار والمعلومات الموثقة من مختلف المصادر. وفي كل الأحوال ينبغي دراسة هذه الملاحظات دراسة دقيقة متأنية للخروج منها بما يمكن وبما ينبغي الخروج به من النتائج.

وإذا غامرت بإبداء رأيي فأني أقول إن النتيجة الكبرى والجوهرية التي أستخلصها من قراءة كل هذه الملاحظات هي التالية: عدم واقعية وإمكان استهداف إسقاط النظام بالقوة.

وإذا حصل اتفاق على صحة هذه النتيجة، فإن البحث يمكن أن يتجه عندئذ لتحليل وتحديد طبيعة التحرك الذي تسمح به تلك المعطيات المشار إليها، ومداه واتجاهاته، وهو، عند استبعاد التحرك العسكري سينحصر بالضرورة في التحرك السياسي والإعلامي والتنظيمي.

ثالثاً - المتغيرات السياسية وانعكاساتها على طبيعة الصراع:

وسيتعين عند بحث هذا البند استعراض جملة المتغيرات السياسية التي صارت تغلب على التطورات والأحداث في مختلف أنحاء العالم، وسيكون من اللازم ملاحظة أن الروح التي كانت سائدة سنة 1981، عند تأسيس الجبهة وتحديد خياراتها النضالية، وفي مقدمتها الخيار العسكري، قد اختفت وتبدلت بدلاً يكاد يكون جذرياً، فصيغة المشروعات النضالية "حركات التحرر" التي تنتهج أساليب الكفاح المسلح، وترفع شعارات التغيير الجذرية الثورية، قد انتهت كلها إلى التخلي عن هذا النهج، واضطرت إلى التنازل عن طموحات وأحلام قلب الأوضاع في بلدانها من أجل السيطرة عليها سيطرة كاملة ومنفردة، وأجبرت على قبول "الحلول الوسط" التي تقوم، كشرط مسبق، على "إلقاء السلاح" والجلوس إلى موائد المفاوضات مع العدو الذي كانت تحاربه وتشرط زواله وسقوطه الكامل.

وبنفس القدر تراجعت شعارات "التغيير بالثورة" وعبر "قلب الأوضاع" لتفسح المجال أمام شعارات جديدة من قبيل "التسوية" و"الحلول السلمية" والسعي غير العنيف

من أجل تطوير الأوضاع في مختلف البلدان نحو أهداف جديدة من قبيل دعم "الشرعية" و"دولة المؤسسات" و"الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وهكذا يكاد يكون شعار المرحلة التي نعيشها الآن هو:

- من الكفاح المسلح إلى الصراع السياسي.

- من التغيير الجذري إلى الحلول الوسط.

فإذا صحت هذه الرؤية لروح وطبيعة المرحلة التي يمر بها العالم الآن، برعاية وإدارة الدول الكبرى، فينبغي استخلاص العبرة واستيعاب الدرس، والمباشرة السريعة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير استراتيجية الجبهة وسياساتها وبرامج تحركها وخطابه السياسي بما يتلاءم وهذه الدروس والعبر، وبما يمكنها من التكيف مع المستجدات والمتغيرات المشار إليها، حتى تستطيع البقاء في الساحة، وتجد الصيغ والأساليب المناسبة لمواصلة صراعها من أجل تحقيق أهدافها المشروعة.

وأي إصرار على الثبات في نفس الموقع والخذق الذي حصرت الجبهة نفسها فيه منذ عدة سنوات، وظلت تخوض فيه معارك دفاعية غير متكافئة، مهما تم هذا

الإصرار تحت شعار الثبات على المبدأ والوفاء للشهداء وعذابات المضطهدين، هو إصرار على ما يشبه الانتحار، وهو إصرار على خوض معركة محكوم عليها، تحت شتى الحسابات الممكنة، باليأس وعدم الجدوى.

وفي مثل هذه الظروف، وتحت مثل هذه المعطيات، فقد يكون من الوفاء للشهداء، ومن الإخلاص والثبات على المبدأ، اكتساب الحكمة اللازمة والشجاعة الواقعية المطلوبة، والإقدام على انتهاج أساليب مختلفة وتكتيكات مغايرة لتأمين انسحاب مشرف من ساحة معركة خاسرة، من أجل إعادة بناء القوة، باستراتيجية عسكرية مختلفة، وخوض المعركة في ساحة أخرى قد تتوفر فيها فرص أكبر لتحقيق مكاسب وانتصارات، قد لا تحقق جميع الأهداف التي كانت متوخاة من الصراع، ولكنها، في الأقل، قد تقترب من تحقيق نصف تلك الأهداف، أو جزء منها، يكون في جميع الأحوال أفضل بكثير من حالة الخسارة المطلقة والهزيمة الكاملة.

المسألة الثالثة:

عند الانتهاء من تحليل واستعراض معطيات النضال في المرحلة الراهنة، ينتقل البحث إلى جملة القضايا والبحوث المتعلقة بإعادة بناء التنظيم.

وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مباحث:

أولاً - إعادة النظر في الأهداف:

ولعله لا جدال في أن التحديد الجيد للأهداف، المبني على نظرة وقراءة علمية واقعية للقدرات المتاحة ولجملة المعطيات المؤثرة في الصراع، هو الخطوة الجوهرية الأساسية اللازمة لسلامة بقية الخطوات، ولفتح آفاق محتملة نحو تحقيق الجدوى والوصول إلى النتائج المرجوة.

وان الحديث هنا عن الحاجة إلى مراجعة الأهداف لا يعني بالضرورة أن الأهداف التي رسمت في بداية المسيرة عند تأسيس الجبهة عام 1981، لم تكن صحيحة، أو لم تكن ملائمة وواقعية، لكن الحديث هنا يتركز على عرض فرضية جديدة وهي أن جملة المعطيات المتوفرة حالياً تستدعي وتفرض إعادة النظر هذه، باعتبار أن هذه المعطيات لا تتيح أية فرصة

معقولة للأمل في إنجاز نفس الأهداف القديمة، وأن كل ما يمكن أن تسمح به أو تتيحه هو تحقيق جزء منها أو بعضها أو غيرها بالكامل.

إذن فمن الجوهرى البدء بحسم هذه المسألة والإجابة عن السؤال: ما هي الأهداف التي يجوز للجبهة، بقدراتها المتاحة ومعطيات الصراع المحيطة، أن تستهدفها وتسعى لتحقيقها. وفي تقديري أنه ينبغي البدء بما أسميه تحليل معطيات صعوبة استهداف "الإسقاط المادي" للنظام.

وهذا التحليل سينبني على مراجعة المفهوم من الهدف التقليدي المعلن "إسقاط النظام".

قد يرى البعض أن مجرد ادعاء الحاجة إلى مراجعة هذا الهدف والحاجة للتساؤل عن معناه وإعادة فهمه هي مباحة كلامية وتحصيل حاصل، فالمقصود من "إسقاط النظام" مفهوم ومعروف ولا يحتاج إلى شرح.

ولكني أريد أن أغامر بطرح المسألة على التساؤل، وذلك بالاستفسار عن المقصود بالضبط من قولة

"إسقاط النظام"؟ وما مفهوم النظام المقصود بخطاب
الإسقاط؟

- هل المقصود هو الزوال المادي لرموز النظام
والأشخاص القائم عليهم، أم المقصود منظومة القيم
والأسس الفكرية والسياسية التي يبنى عليها ويتجسد
من خلالها؟

- هل المقصود بالنظام معمر القذافي وأعضاء
مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار واللجان الثورية
والوزراء وأمناء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية؟
أم نظام الحكم المتمثل في نظرية سلطة الشعب
ومضمونها المتجسد واقعياً في: حكم الفرد الاستبدادي
ووهم المشاركة الشعبية في السلطة، وغياب
المؤسسات الشرعية، ومصادرة الحقوق والحريات.. إلخ؟

ثمة بالطبع من لا يرى فرقاً بين النظام والأشخاص،
ومن يقول بأن النظام هو الشخص المعروف باسم
"معمر القذافي" وأن إسقاط النظام أو تغييره لابد أن
يمر بإسقاط وإزالة هذا الشخص مادياً أو بدنياً، ويلحق

به بالتبعية بقية الدوائر من الأشخاص الذين يرتبط أو يقوم عليهم النظام.

إلا أن ثمة من يرى أن القضية أعمق وأبعد من الارتباط المادي الظاهري بالوجود البشري للأفراد، وأنها تتصل بالمحتوى والمضمون الفكري والسياسي، وأن سقوط النظام من هذا المنظور لا علاقة موضوعية له باختفاء أو زوال الأشخاص زوالاً مادياً، وأن هذا السقوط يمكن أن يتم ويتحقق حتى بوجود هؤلاء الأشخاص، كما يمكن بالمثل ألا يتم ولا يتحقق باختفائهم وزوالهم المادي المحسوس.

ومن هنا فقد يصح الحديث عن مفهومين لفكرة سقوط النظام "هما:

▪ السقوط المادي: ومعناه اختفاء الأفراد الذين يقوم عليهم النظام ونهايتهم بدنياً.

▪ السقوط السياسي: ومعناه اختفاء المحتوى والمضمون الفكري والسياسي الذي يجسده النظام.

وبهذا المعنى تحدثت عن ضرورة البدء ببحث قضية استهداف "الإسقاط المادي" للنظام، وعرضها على نتائج

تحليلنا لمعطيات النضال في المرحلة الراهنة، ثم الخلوص بالنتيجة الصحيحة التي ستكون إجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تسمح المعطيات المتوفرة باستهداف الإسقاط المادي للنظام؟

سوف تختلف بالطبع الأحكام والمواقف والتقديرات عند التعرض لهذا السؤال. وقد يكون من المهم والحيوي جداً أن يحدث هذا الاختلاف، بل وأن يحدث ويشتد إلى أبعد الحدود؛ إذ إن الإجابة عليه هي الخطوة الجوهرية الأساسية من خطوات تحديد ورسم ملامح المرحلة القادمة من مسيرة الجبهة.

ويمكن افتراض أن ثمة من بيننا من لا يوافق أصلاً على مقدمات هذا التحليل، ويرفض فكرة التمييز بين مفهومي الإسقاط المادي والسياسي، ومن ثم فهو لا يستطيع أن يرى هدفاً آخر بديلاً عن زوال وتصفية القذافي ورموز النظام تصفية بدنية. وعلى هذا فهو يحدد خياراته في أمرين:

الأول: مواصلة استهداف هذا الإسقاط المادي، ولو تأخر إنجازه وتعذر وصعب.

الثاني: التوقف بالكامل عن الحركة بعد الإعلان عن العجز عن إنجاز الهدف.

ويمكن أيضاً افتراض وجود من يقبل بفكرة التمييز بين الهدفين، ويقرر بوضوح أن الهدف الذي يسعى إليه، وسيظل يسعى إليه، حتى في حال زوال القذافي ورموز النظام بدنياً، هو هدف "الإسقاط السياسي" للنظام، وأنه، توافقاً مع هذا الفهم وهذا التحليل، يعيد صياغة وتحديد ملامح خطابه النضالي على النحو التالي:

▪ تبني هدف الإسقاط السياسي بدلاً من الإسقاط المادي.

▪ تبني منهج الصراع السياسي بدلاً من الكفاح المسلح.

يمكن بالطبع أن يسارع كثيرون إلى رفع وتوجيه أصابع الاتهام والإدانة إلى من يدعو إلى هذا الرأي وهذا التفسير، الاتهام بالتخلي والتنازل والتراجع والاستسلام، والإدانة بالعجز والركون إلى اليأس، ويمكن أن يقول هؤلاء إن ذلك الحديث عن مفاهيم مختلفة للنظام ولمقولات "الإسقاط"، والحديث عن

"مادي" و"سياسي"، ما هو إلا محاولات لتغطية حالة اليأس، ولتبرير موقف الضعف والعجز، ولإيجاد ستار فلسفي تنظيري لحقيقة التنازل والاستسلام.

ولا مفر من تصادم الطرفين واحتدام الجدل بين الرأيين، ولن يكون ثمة مفر، في حالة فشل أحد الطرفين في إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، من أن يتنازل أحدهما للآخر، أو ينفصل عنه برأيه واجتهاده في مسيرة مستقلة، وطريق خاصة به.

إن القبول بفكرة التمييز بين مفهومي "الإسقاط المادي" و"الإسقاط السياسي" يمهد السبيل للقبول بفكرة أن مفهوم "الإسقاط السياسي" ليس في الحقيقة شيئاً آخر مختلفاً عن مفهوم "إقامة البديل الديمقراطي"، ذلك أن إقامة هذا البديل (أي الحكم الذي يقوم على الاختيار الحر لأغلبية جماهير الشعب، ويكفل حرية الرأي والعمل السياسي، ويستند إلى حكم المؤسسات وسيادة القانون)، ستعني بالضرورة سقوط ونهاية النظام الحالي القائم على حكم الفرد الاستبدادي، والمصادر في واقع الأمر لحرية الرأي

والعمل السياسي، والفاقد في الوقت نفسه للشرعية، بحكم أنه فرض على الشعب الليبي فرضاً، ولم يختره أو يوافق عليه بالأساليب الديمقراطية الحرة.

وبناء على هذا الفهم فإنه يمكن الخلوص إلى نتيجة محددة وهي:

أن استهداف "إقامة البديل الشرعي الديمقراطي التعددي" يتطابق مع استهداف "الإسقاط السياسي للنظام"، وأن هذا الهدف هو الهدف القابل للتوأم مع القدرات والمعطيات المتاحة من ناحية، وهو، من ناحية أخرى، الهدف "الاستراتيجي"، الذي لا ينبغي التنازل عنه، مهما طال الصراع من أجل إنجازه، ومهما اختلفت المناهج المتبناة في هذا الصراع.

ثانياً - إعادة النظر في المنطلقات:

إذا قبلت النتائج التي انتهى إليها التحليل السابق لطبيعة الصراع ومعطياته، وانعكاساتها الضرورية على إعادة النظر في تحديد مفهوم الصراع والأهداف المتوخاة من ورائه، سينتقل البحث إلى اختبار فرضية أن "الإسقاط السياسي للنظام" هو صراع سياسي، وأن

المنهج المناسب لخوضه هو منهج "العمل السياسي" وليس "الكفاح المسلح".

ومن ثم ينتقل البحث إلى دراسة مدى ملاءمة المنطلقات التي بنيت على أساسها الجبهة عند تأسيسها، وخاصة منطلقى: "اللقاء على أساس وطني بحت" و"الحاجة إلى برامج نضال وليس إلى برامج حكم" لطبيعة الصراع السياسي وحاجاته النظرية والعملية.

وسيكون مفيداً في هذا الصدد التذكير بأن تبني هذين المنطلقين بالذات كان اختياراً واقعياً وعملياً وذكياً، باعتبار أن جملة معطيات النضال في مرحلة التأسيس كانت تفرض التوجه لتبني ذلك التمييز الحاد بين "برنامج نضال" و"برنامج حكم"، وتبني صيغة "اللقاء على أساس وطني بحت" من أجل إبداع صيغة وإطار يتيح الفرصة لاستيعاب طاقات وجهود ذلك العدد الكبير من المعارضين الليبيين الذين لم يكونوا يجدون أنفسهم، سياسياً وفكرياً ونضالياً، في تنظيمات المعارضة الليبية التي برزت في تلك المرحلة، وانبت

على أساس اللقاء "الإيديولوجي" بين أعضائها، واختارت جميعها تقريباً منهج العمل السياسي.

ولكن الفرضية التي نحن بصدد اختبارها الآن هي أن اختلاف طبيعة الصراع ومعطياته يؤدي إلى اختلاف أهدافه ومناهجه، وينبغي أن يقود إلى اختلاف الصيغ والأدوات المناسبة للقيام به. فطبيعة الصراع، كما انتهى بنا التحليل السابق، هي طبيعة "سياسية"، والمستهدف منه هو "الإسقاط السياسي" للنظام، أي "إقامة البديل الديمقراطي التعددي"، ومن ثم فيتحتّم إعادة النظر في منطلق "اللقاء على أساس برنامج نضال وليس برنامج حكم"، في اتجاه التأكيد على الحاجة إلى ما يمكن أن نسميه "اللقاء حول رؤية حضارية لبناء وقيادة البديل".

إن هذا الفهم الجديد للصراع وطبيعته وأهدافه يتمحور بالكامل حول فكرة "البديل" أي "الحكم"، أو بتعبير آخر "نظام الحكم"، فلا يعود ثمة معنى أو مجال لتأجيل البحث في قضية الحكم، بل تصبح هذه القضية هي القضية الجوهرية الأساس، وهي لب الصراع ومحتواه وغايته.

وبناء على هذا أيضاً يتحتم مراجعة منطلق "اللقاء على أساس وطني بحت"؛ إذ إن تمحور الصراع حول "الرؤية الحضارية للبديل" يفرض منطلقاً مختلفاً للقاء، ينبني على الاتفاق أو التقارب الفكري الإيديولوجي بين العاملين والمناضلين من أجل الرؤية الخاصة للبديل، التي لا تعود معركة آنية موقوتة بزوال النظام الحالي، بل تصبح معركة مستقبلية ذات أبعاد وآفاق تتجاوز نقطة سقوط النظام الحالي إلى وضع أسس وقيادة النظام البديل، وخوض معارك ترسيخه على أرض الواقع.

عندما كانت المعركة تخاض وتدار على أساس أن هدفها وغايتها إسقاط النظام "مادياً" بصرف النظر عن محتوى ومضمون الحكم البديل، الذي تترك مسألة تقريره والبت فيه إلى إرادة واختيار الشعب، كان يكفي، بل ربما كان مطلوباً، أن يتم اللقاء على "الأساس الوطني"، أي بين المعارضين من أجل إنقاذ الوطن، بصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية، وذلك من أجل تجنب أي خلافات أو تشابكات فكرية سياسية، ربما يكون من شأنها تفتيت وصرف الجهد في معارك جانبية.

أما حين تخاض المعركة من منظور أنها معركة سياسية، وأنها في غايتها النهائية هي معركة إحلال النظام البديل والمساهمة في قيادته وترسيخه في ساحة العمل السياسي داخل ليبيا، فلا يعود كافيًا أن يتم اللقاء على أساس الهوية الوطنية، وبصبح من الجوهرى والحيوى أن يتم هذا اللقاء على أساس "الهوية الفكرية السياسية" بين من يؤمنون بهذه الهوية، ويتفقون في رؤاهم وتصوراتهم حولها، بحيث أن اللقاء بينهم يصبح لقاء استراتيجيًا قابلاً للدوام حتى بعد سقوط النظام، وذلك من أجل مواصلة السعى لتجسيد رؤاهم وتصوراتهم السياسية على أرض الواقع، عبر أساليب ومناهج العمل السياسى السلمى.

ثالثاً - اختيار الصيغة التنظيمية الملائمة:

فإذا تم تبني هذه المنطلقات البديلة، فسيكون من اليسير الاتفاق على أن الصيغة التنظيمية الملائمة لهذا النوع من اللقاء هي صيغة اللقاء السياسى "الحزبى" القائم على "هوية سياسة" محددة، و"رؤية حضارية للبديل".

والمسألة بالطبع أبعد أفقًا، وأعمق مضمونًا، من كونها مجرد تنوع في التسمية بين "جبهة" أو "حزب" أو "تنظيم"، فالمقصود هو نوع وطبيعة اللقاء بين الأفراد الملتئمين تحت هذه التسمية، فهو لقاء حول "هوية سياسية" وحول "رؤية فكرية" يؤمنون بأنها السبيل الأفضل والمنهج الأصح لبناء الحياة، وقيادتها نحو تحقيق الأهداف المرجوة لتنمية مادية ومعنوية، توفر للإنسان أقصى ما يمكن من السلام والأمان والعدالة والازدهار، ويسعون للتبشير بهذه الرؤية لاستقطاب أكبر عدد من جمهور الناس حولها، ثم يسعون لتطبيقها حين يحصلون على تأييد أغلبية الناس، من خلال التنافس السياسي الحر مع بقية القوى السياسية العاملة.

وعند البحث فلن تخرج الصيغة التنظيمية عن إحدى اثنتين:

الأولى: صيغة التنظيم الحزبي الضيق القائم على "هوية سياسية فكرية" واحدة محددة.

الثانية: صيغة التنظيم الجبهوي القائم على تحالف تيارات فكرية وسياسية متميزة ومعترف بها، ولكنها تلتقي في تحالف قصير أو بعيد المدى لإنجاز أهداف مرحلية معينة.

خاتمة:

عند بلوغ القدر المطلوب من الاتفاق حول تحليل معطيات النضال بمختلف جوانبها وأبعادها، وحول التصورات والمفاهيم المتعلقة بإعادة النظر في أهداف النضال ومنطلقاته، وأسس اللقاء، وأخيراً الاتفاق على الصيغة التنظيمية الملائمة لتلك التصورات والمفاهيم، فإن الخطوة الأساسية الأولى تكون قد أنجزت، ويمكن عندئذ الانتقال إلى الخطوات التالية، وهي الخطوات العملية، التي يمكن الإشارة إلى أنها قد تكون كالتالي:

1. إنجاز عملية تحديد "الهوية السياسية" و"الرؤية الحضارية للبديل" لاعتمادها كأساس لعملية إعادة بناء التنظيم.

2. إعادة بناء التنظيم على أساس الهوية السياسية المحددة.

3. تجديد الانتساب والعضوية من منطلق القناعة والالتقاء للهوية السياسية.
4. بناء المؤسسات والهياكل التنظيمية الجديدة.
5. وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لخوض الصراع السياسي في ضوء الأهداف المرحلية والاستراتيجية الجديدة.
6. وضع برامج التحرك المناسبة.

المستقبل السياسي للجبهة

كان استيعاب الأهمية الحيوية للعمل السياسي المنظم، لخوض معركة إقامة البديل الشرعي الديمقراطي في ليبيا، بعد زوال النظام الحالي، هو منطلق البحث فيما عرف في أدبيات الجبهة تحت عنوان (مستقبل الجبهة السياسي). وكانت نقطة البدء في هذا البحث هي محاولة الإجابة عن سؤال بدأ يطرح نفسه على مختلف أصعدة الجبهة، منذ عدة سنوات، يقول: ما المصير الذي ستؤول إليه الجبهة، ويؤول إليه أعضاؤها، بعد نهاية "مرحلة النضال"، بسقوط النظام؟ هل يعتبرون أن مهمتهم التي التقوا وناضلوا من أجلها قد أنجزت؟ وأنه لا يعود ثمة ما يلتقون حوله؟ أم أنهم سيعتبرون أن جزءاً فقط من المهمة قد أنجز، وهو "سقوط النظام"، وأنهم من ثم سيواصلون اللقاء والعمل معاً لإنجاز الجزء الثاني وهو "إقامة البديل الديمقراطي"؟ وفي هذه الحالة هل ستظل الأسس التي التقوا حولها في مرحلة النضال صالحة لخوض معركة إقامة البديل، وهي معركة سياسية، تختلف في طبيعتها وظروفها وأدواتها عن معركة النضال

والإسقاط، أم أن هذه الأسس ستحتاج، من منظور الحاجة للتواؤم مع طبيعة المعركة السياسية، إلى إعادة نظر، وربما إلى استبدالها بأسس مختلفة بالكامل؟ وقد كانت الإجابة المبدئية على السؤال، حين تم طرحه في أوساط الجبهة لأول مرة في "ندوة الأربعين" في تشاد، أن ثمة إجماعاً لدى جميع المشاركين على اعتبار أن سقوط النظام هو مجرد نصف المهمة النضالية، بل لعله لا يكون، في نظر كثيرين أكثر من مجرد الشرط الضروري لإنجاز المهمة الكبرى والاستراتيجية وهي "إقامة البديل"، وأنه سيكون من الضروري مواصلة العمل الجماعي في إطار الجبهة لإنجاز هذه المهمة، وأنه سيكون ضرورياً بناء على ذلك البدء في محاولة تبيين ملامح الأسس التي ستناسب اللقاء في تلك المعركة المستقبلية.

وكان مجرد الإقرار بالحاجة إلى مواصلة العمل الجماعي، بعد سقوط النظام، يعني ضمناً ضرورة إعادة النظر في أحد المنطلقات الأساسية للجبهة وهو منظور "الحاجة إلى برمج نضال وليس إلى برامج حكم"، ذلك أن أي عمل بعد سقوط النظام سيندرج بالضرورة في إطار السعي للدعوة أو للمشاركة في تأسيس نظام الحكم

البديل، ومن ثم فإن هذا العمل لن يكون مجدياً، أو ذا معنى، إلا إذا استند وانبى على رؤية سياسية وفكرية واضحة الغايات والأهداف، محددة المناهج والبرامج. وهذه الرؤية السياسية ليست في الحقيقة شيئاً آخر مختلفاً عما يعبر عنه في المنطلق المشار إليه بعبارة "برامج الحكم".

إذن فأى عمل جماعي منظم للمشاركة في عملية تأسيس وبناء البديل السياسي، بعد سقوط النظام، سيمر بالضرورة عبر خطوة أساسية مهمة، هي استبدال الأسس التي أقيم عليها البرنامج النضالي في مرحلة النضال من أجل التغيير، بالأسس الجديدة المناسبة لإقامة البرنامج السياسي، الذي سيكون مختلفاً، من حيث محتواه وغاياته، ومن حيث مناهجه وأساليبه، وكذلك من حيث هياكله ومؤسساته التنظيمية.

ولقد مر العمل منذ اتخاذ القرار الرسمي ببدء البحث في "مستقبل الجبهة السياسي"، الذي كان واضحاً أنه يستهدف بلورة ملامح "الهوية الفكرية السياسية" التي يمكن أن تكون صالحة لاستمرار التقاء أعضاء الجبهة في إطار العمل الجماعي المنظم في مرحلة بناء البديل،

برحلة طويلة، استغرقت عدة سنوات، انتهت في شهر أبريل 1992، بتقديم ما عرف باسم "المشروع الحضاري" إلى المجلس الوطني للجبهة في دور انعقاده الثالث، حيث نوقش وأقر في صيغته الأولية مع توصيات باستكمال البحث في الجوانب التي لم تتم تغطيتها.

إلا أن النظر الهادئ والمتمعن في "المشروع الحضاري" الذي أقره المجلس الوطني صار يؤدي إلى بروز القناعة بأن المشروع بصيغته التي أقرت في غمرة المناقشات السريعة والمداخلات العاجلة، أثناء أعمال المجلس، ليس مرضياً ولا كافياً، وأن به عيباً جوهرياً خطيراً يفقده بالكامل القدرة على الاستجابة لما كان مطلوباً منه، وهو أنه لا يجيب عن الأسئلة الجوهرية الأساسية التي تمثل الإجابة عليها حجر الأساس في بناء وتحديد ملامح "الهوية الفكرية والسياسية"، المقصودة بالبحث.

وقد صار الانطباع العام الذي ساد حول "المشروع الحضاري" أنه يتوجه نحو العمومية الشديدة التي تتجنب التخصيص والتحديد، فلا يتمكن من ينظر فيه أن يرى من خلاله بدقة وضوح وتميز ملامح "هويته" الفكرية، وقسمات

"الشخصية" السياسية التي تعكس قناعاته وتصوراته وتبلور أحلامه وطموحاته في مستقبل ليبيا.

وهكذا ظلت الحاجة إلى البحث عن الهوية الفكرية والسياسية التي يمكن أن يقوم عليها التنظيم في معركة المستقبل قائمة، وتزداد مع مرور الأيام إلحاحاً وضرورة، ذلك أنه بدون السعي الجاد والحيثي لإنجاز هذا البحث فإن الأمل في تمكن أعضاء الجبهة الحاليين من مواصلة الالتقاء والعمل معاً في إطار "البرنامج السياسي"، هو أمل ضعيف جداً، ولا يصح التعويل عليه، وسيكون الاحتمال الأكثر واقعية هو أن يجد هؤلاء الأعضاء أنفسهم وقد تفرقوا، بين عازف كلياً عن المشاركة في العمل السياسي، وبين باحث عن جماعة سياسية لها فكر متميز، ورؤية محددة، يجد نفسه على وفاق معها، ومستعداً للمساهمة في العمل السياسي من خلالها.

إن هذا الاحتمال المؤسف هو احتمال واقعي وحقيقي، وسيظل هو المرشح للوقوع لا محالة، إذا لم يتم عمل حقيقي جاد لتوقي حدوثه، عبر إنجاز ما لم ينجز حتى الآن، على صعيد تمييز الفكر، وتحديد الرؤية التي تعكس قناعات الغالبية من أعضاء الجبهة، وتكون صالحة

لاعتبارها أساس اللقاء السياسي والعمل الجماعي المنظم.

التحول إلى حزب:

وهكذا فقد مثلت بداية الحديث عن "مستقبل الجبهة السياسي" عملياً، الخطوة الأولى في مسيرة البحث عن ملامح الأسس اللازمة لتحول الجبهة إلى "قوة سياسية منظمة"، لها فكر متميز ورؤية واضحة، وتصور للبديل السياسي في ليبيا المستقبل، ولها كذلك الاستعداد والتهيؤ لممارسة العمل السياسي المنظم بين جماهير الشعب الاستعداد والتهيؤ لممارسة العمل السياسي المنظم بين جماهير الشعب، بمختلف قطاعاته وشرائحه وفئاته، وعبر مختلف المؤسسات الدستورية والاجتماعية المتاحة، لنشر فكرها السلمي مع سائر القوى السياسية العاملة.

وإذا كان التعريف اللغوي العلمي الصحيح لمفهوم "القوة السياسية المنظمة" هو لفظ "الحزب السياسي"، فلعله يكون قد آن الأوان، سعياً لأكبر قدر من الوضوح والتحديد، وتجنباً لأي لبس أو اختلاط في المفاهيم، لأن يتم الحديث صراحة عن مسألة الحاجة أو البحث في أهمية وشروط تحول الجبهة إلى "حزب سياسي"،

بالمعنى المحدد للمصطلح، ثم لأن يتم العمل الفعلي لاستكمال كل ما يلزم لذلك، من دراسات علمية، وخطوات عملية تنظيمية.

إن أملنا الوحيد في أن يتحقق الهدف الاستراتيجي الذي ناضلنا وما زلنا نناضل من أجله، وهو إقامة "البديل الدستوري الديمقراطي"، هو في أن ندخل أو نواجه معركة بناء ذلك البديل، حالما يسقط النظام الحالي، وبتاح لكافة الليبيين فرصة العمل السياسي داخل البلاد، كقوة سياسية منظمة، قادرة ومهيئة للتحرك لتوعية وقيادة جماهير الشعب للتصدي لأية محاولات، قد تقوم بها السلطة التي تتولى مقاليد الأمور، للتخلي أو التراجع عن تنفيذ المطالب الجوهرية الكبرى للشعب التي تتمثل في مطلبين أساسيين هما: الشرعية والديمقراطية، ثم المساهمة في تأسيس الحكم البديل وإعادة بناء البلاد بما يحقق الاستقرار والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

رسالة إلى الدكتور محمد بخصوص نشرة (آراء حرة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الدكتور محمد

تحية طيبة، وبعد

فقد تابعت عن كثب مختلف المراحل التي مرت بها فكرة عقد الملتقى القيادي، وبخاصة منذ أن اتخذت الهيئة القيادية قراراً رسمياً بشأنها، وشكلت لجنة للإشراف على تنفيذها.

إلا أن هذه الفكرة لم تجد، للأسف الشديد، الاستجابة الكافية من قبل الإخوة الذين رشحوا ووجهت إليهم الدعوة للمشاركة فيها. ولعلنا بشيء من التأمل نستطيع أن نرى وتتفهم عددًا من الأسباب والعوامل التي أدت إلى تعثر الفكرة وحرمانها من مقومات التحقق والنجاح.

إلا أنه، في تقديري، لن يفيد كثيراً أن نتوقف عند البحث عن الأسباب والدوافع، أو نشغل أنفسنا بالبحث في تحميل المسؤولية لطرف دون طرف، بقدر ما نحن بحاجة لأن نتعاون جميعاً لاكتشاف السبل المناسبة لإنجاح الفكرة، وتوفير مقومات التحقق لها.

ولقد فكرت أننا ربما كنا بحاجة، قبل الوصول إلى مرحلة اللقاء في ندوة أو تجمع للحوار والبحث، إلى تحريك عملي وفكري، قد يكون من شأنه تهيئة العقول والنفوس وإثارة اهتمامها بالقضايا المطروحة للحوار والبحث، عسانا تتمكن من خلال تبادل الرأي والحوار المباشر وغير المباشر، أن نبلغ حدًا معقولاً من نضج التصورات، وتبلور القناعات، ووضوح الرؤى، بما يخدم سعينا المشترك لتحسين أوضاعنا، وتلافي جوانب النقص والقصور فيها، ثم تطويرها إلى الأفضل الممكن.

وفي هذا الإطار رأيت أن القيام بمبادرة لإيجاد صيغة للتعبير المنظم المنهجي عن الآراء والأفكار، قد يكون أمراً مفيداً جداً لإثراء التحرك المشار إليه، بمختلف المساهمات الفكرية الموضوعية.

وبعد تشاور حول الفكرة قررت وأخوان آخران، هما الأخ الدكتور عبد المجيد الصغير والأخ سالم الحاسي، أن نشرف على إصدار نشرة صغيرة، تكون كما تصورناها "نافذة للتفكير وتبادل الرأي"، يعبر من خلالها كل أعضاء التنظيم، بمختلف مواقعهم، عن آرائهم وأفكارهم، حول

مختلف القضايا التي تهم الجبهة وبرامجها، والقضية الوطنية ومسائلها، والمستقبل السياسي في ليبيا وآفاقه الفكرية الواقعية.

إني واثق ومطمئن إلى أن مثل هذه المبادرة ستكون تجربة مهمة لإحداث نقلة نوعية، نحن بحاجة إليها، على صعيد الحياة الفكرية داخل الجبهة، في اتجاه إثارة اهتمام الأعضاء بالقضايا العامة وقيادة خطاهم على سبيل التفكير العلمي المنهجي المنظم، ما سوف ينعكس بالضرورة إيجابياً على الجبهة ككل، تنظيمياً وحيوية وحضوراً نضالياً.

وإني آمل وأتمنى أن تجد منك هذه المبادرة التفهم والدعم والتعاون الذي أرجوه، وإني أدعوك لأن تكون من أوائل المساهمين فيها، فمن شأن ذلك أن يكون له أقوى وأطيب الأثر لدى القراء من أعضاء الجبهة.

أرفق لك صورة للشكل المبدئي الذي ستكون عليه النشرة، في انتظار رأيك ومقترحاتك، ولك أطيب التحية وأصدر التقدير.

والسلام

أخوك: د.يونس فنوش (30/7/1993)

رد الدكتور محمد على الرسالة بخصوص نشرة آراء حرّة

بسم الله الرحمن الرحيم
أخي الدكتور يونس
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
فأحييكم وأضرع إلى البارئ سبحانه وتعالى أن تكونوا
بكل خير..
أخي د.يونس..

لقد استلمت رسالتك و"مشروع الدورية"، وقد اطلعت
عليهما. وإنني أضم صوتي إلى فكرة الدورية، وأرجو أن
يوفقني الله إلى المساهمة فيها.

غير أنه تبقى لدي ملاحظة بشأنها أرجو التذكير بها،
رغم علمي أنها ليست غائبة عنك وعن بقية الإخوة
أصحاب فكرة الدورية، وأعني بذلك "المصلحة الأمنية
لمشروع الجبهة النضالي، بل وللجبهة كلها".. فإذا ما سلمنا
بأن هذه الدورية سوف تتسرب بالضرورة إلى غير أعضاء
الجبهة، بل من المؤكد إلى أعدائها، وفي مقدمتهم النظام،
فإنني أوئل ألا يؤدي ما يعرض فيها من آراء وأفكار
ومعلومات، من منطلق الحرص على تجسيد الحوار وحرية

الفكر والديمقراطية، إلى التعريض بأمن الجبهة أو
بمصلحتها العليا والنهائية.

إنني لا أجد استحالة أو حتى صعوبة في المحافظة
على هذين الهدفين والتوفيق بينهما، متى ما وجد لدينا
الإيمان بهما والحرص على تحقيقهما.

الصفحة الأولى من نشرة آراء حرة



من منطلق الإيمان بأهمية
الممارسة العملية المنظمة لحرية
الرأي والتعبير في تكوين
الشخصية السياسية الناضجة،
وسعيًا لبلورة وإنضاج الممارسة
الديمقراطية العملية،
هذه نافذة حرة
يتبادل من خلالها أعضاء
الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا
الآراء والأفكار من أجل التنظيم
ومن أجل القضية
ومن أجل المستقبل.



الملتقى القيادي:

هل ثمة أمل

في عقده؟

برزت الدعوة لعقد ملتقى الحوار حول مجمل المسائل والقضايا المتعلقة بالنظر في أوضاع الجبهة، والنظر في معطيات التحرك من أجل تحقيق أهداف النضال الوطني، كبادرة التقى حولها قناعات عدد من أعضاء الجبهة، في القيادة وفي القاعدة على حد سواء، كان يؤمل أن تسهم في انتشالنا جميعاً من حالة الركود الفكري والحركي، وتحفزنا لأن نتعاون، بشكل جماعي منظم، في تناول أمورنا بالتفكير والتدبير والتأمل، ثم في ابتداء الصيغ والمناهج والحلول التي يمكن أن تفتح أمامنا آفاقاً جديدة للحركة، من أجل مواصلة الإضطلاع بمسؤوليتنا التاريخية في خدمة قضية إنقاذ الوطن، وتمهيد السبل لبلورة ملامح البديل الذي نطمح به ونسعى لرؤيته بتحقيق واقعا ملموساً على أرض المستقبل بإذن الله.

إلا أن جملة من العوامل والظروف والملابسات واجهت، للأسف، هذه الدعوة وسلبتها الحد الأدنى من مقومات التحقق والنجاح.

لماذا تعثرت هذه الدعوة؟ وما السبب في تعثرها؟ وعن المسؤول عن ذلك؟ هذه كلها أسئلة واردة ومشروعة. وينبغي أن نحاول جميعاً البحث عن إجابات عليها، ومن ثم السعي لتجاوز كل العوقبات، والقفز فوق مختلف العقبات، كي يتحقق الهدف الكبير الذي كان الأمل يراود الكثيرين في التمكن من إنجازته من خلال شتى صيغ اللقاء والحوار، والتي كان الملتقى مجرد واحدة منها.

سوف يحدث بالضرورة اختلاف وتباين في الآراء والتقييمات، ولن يكون ثمة إجماع ممكن حول التحليل الصحيح

آراء حرة

نافذة للحوار يديرها ويشرف عليها:

- د. يونس فنوش
- د. عبدالمجيد الصفيير
- سالم الحاسي
- عمر إبراهيم محمد

آراء حرة

العدد رقم ١

الطبعة الأولى:

صفر ١٤١٤هـ - أغسطس ١٩٩٣م

المقال الافتتاحي للعدد الأول من نشرة آراء حرة الملتقى القيادي: هل ثمة أمل في عقده؟

برزت الدعوة لعقد ملتقى للحوار حول مجمل المسائل والقضايا المتعلقة بالنظر في أوضاع الجبهة، والنظر في معطيات التحرك من أجل تحقيق أهداف النضال الوطني، كمبادرة التقت حولها قناعات عدد من أعضاء الجبهة، في القيادة وفي القاعدة على حد سواء، كان يؤمل أن تسهم في انتشالنا جميعاً من حالة الركود الفكري والحركي، وتحفزنا لأن نتعاون، بشكل جماعي منظم، في تناول أمورنا بالتفكير والتدبير والتأمل، ثم في ابتداء الصيغ والمناهج والحلول التي يمكن أن تفتح أمامنا آفاقاً جديدة للحركة، من أجل مواصلة الاضطلاع بمسؤوليتنا التاريخية في خدمة قضية إنقاذ الوطن، وتمهيد السبل لبلورة ملامح البديل الذي نحلم به، ونسعى لرؤيته يتحقق واقعاً ملموساً على أرض المستقبل بإذن الله.

إلا أن جملة من العوامل والظروف والملابسات واجهت، للأسف، هذه الدعوة، وسلبتها الحد الأدنى من مقومات التحقق والنجاح.

لماذا تعثرت هذه الدعوة؟ وما السبب في تعثرها؟
ومن المسؤول عن ذلك؟ هذه كلها أسئلة واردة
ومشروعة، وينبغي أن نحاول جميعاً البحث عن إجابات
عليها، ومن ثم السعي لتجاوز كل المعوقات، والقفز فوق
مختلف العقبات، كي يتحقق الهدف الكبير الذي كان الأمل
يراود الكثيرين في التمكن من إنجازه من خلال شتى
صيغ اللقاء والحوار، والتي كان الملتقى مجرد واحدة منها.
سوف يحدث بالضرورة اختلاف وتباين في الآراء
والتقييمات، ولن يكون ثمة إجماع ممكن حول التحليل
الصحيح لأسباب تعثر فكرة الملتقى. إلا أنه سيكون من
الخطأ العلمي المنهجي أن يصر البعض على رأي واحد أو
تحليل أحادي النظرة، وأن يحاول البعض تحميل
المسؤولية عن التعثر لطرف دون بقية الأطراف، وقد
يكون الأقرب إلى الصواب والموضوعية في الحكم تحميل
كل طرف، القيادة والقاعدة، نصيبه من المسؤولية.

البعض يميل إلى القول بأن القيادة أطلقت مبادرة
الملتقى، ثم لم تفعل شيئاً ملموساً في سبيل السعي
والعمل على توفير عوامل النجاح لها. لكن هذا البعض

نفسه، حين يواجه بمسؤولية الحكم الموضوعي على الأمور، لا يستطيع أن ينكر أو يحتاج في أن المسؤولية لا تقع على القيادة وحدها، فالقاعدة، على مختلف شرائحها ومستوياتها، ينبغي أن تتحمل نصيبها الكامل، فالرسائل والدعوات التي وجهتها اللجنة المشرفة على الملتقى إلى عدد كبير من أعضاء الجبهة، وفي مقدمتهم أولئك المحسوبين من العناصر القيادية، كتابة وعبر الهاتف والاتصال الشخصي، على مدى أكثر من ستة أشهر تقريباً، لم تجد لها الحد الأدنى من الاستجابة والتفاعل. فمن بين الإخوة الذين دُعوا للمساهمة بالكتابة حول ما يشاؤون من المسائل والقضايا المطروحة للنقاش، لم يستجب عملياً إلا واحد فقط، وواعد الآخرون، ولكنهم لم يفوا. ومن بين الإخوة الذي دعوا ورُشِّحوا لحضور الملتقى، للمساهمة بالحوار والنقاش، لم يستجب ويتجشم مشقة الرد على اللجنة إلا عدد محدود، وكان عدد كبير من الردود سلبياً، بالاعتذار عن الحضور، لجملة من الأسباب الشخصية والعملية والمعنوية.

هؤلاء الذين لم يستجيبوا للدعوة يقدمون كتبرير
وتفسير لموقفهم عددًا من الأسباب والمبررات، منها على
سبيل المثال:

- أن ظروفهم الشخصية وأعباء وضغوط التزاماتهم
المعيشية والأسرية، لم تعد تتيح لهم الفراغ والقدرة
البدنية والذهنية للاهتمام بالمسائل العامة.
 - أنهم فقدوا الثقة في مثل هذه الملتقيات التي لم تؤدّ
في السابق إلى أي نتائج ملموسة.
 - أنهم يعتبرون أن الملتقى، باعتباره مجرد صيغة للقاء
والحوار وتبادل الرأي، لا يمتلك أي سلطة أو قدرة
شرعية لنقل ثمرات الحوار ونتائج النقاش إلى حيز
التنفيذ، ومن ثم فإنهم لا يرون فيه أي جدوى عملية.
- إلا أن هذه الأسباب وغيرها، مما يمكن أن يقال أو
يقدم في هذا الصدد، لا تكفي لتبرير الدرجة المؤسفة من
السلبية واللامبالاة وقلة الاهتمام، التي ووجهت بها الدعوة.
فالمشاهدة الواقعية تثبت في أكثر من مناسبة، أن
الظروف والأعباء الشخصية لا تحول دون "الناس"
والمشاركة في مختلف اللقاءات والمناسبات العامة

والخاصة، بل وتحمل الكثير من مشاق السفر والتقل في سبيل ذلك.

والاستناد إلى عامل الشك وفقدان الثقة، بسبب التجارب السلبية الماضية، لا يليق كثيراً أن يكون هو منهج الإنسان الواعي المثقف المدرك في الحكم والسلوك. فحياة الإنسان، حتى على الصعيد الشخصي البحت، تحفل عادة بالكثير من التجارب السلبية، ولكن الإنسان الذي يحرص على مواصلة الحياة، لا يستطيع أن يتوقف عن الحركة والفعل، ويجدر به أن يتخذ من تجاربه السلبية زاداً وقوة، ويستمد منها الدروس والعبر التي تساعد على ابتداء سبل جديدة، وطرائق مختلفة، يمكن أن تؤدي إلى بلوغ الغايات والأهداف. وكان ينبغي أن يكون هذا هو موقف "القياديين" الذي دُعُوا ورُشِّحُوا للمشاركة في الملتقى، بحيث يتجهون للبحث عن السبل والعوامل التي قد تسهم في جعل الملتقى خبرة جديدة، تختلف عن سابقاتها، ويحرص كل منهم على أن يعطي، فيها ومن خلالها، ما ينعش الأمل في أن يتحقق شيء جديد، يكون خطوة صغيرة على الطريق الصحيح.

أما قول من يستندون إلى حجة أن الملتقى يفتقد الصفة والسلطة الشرعية، وأنه من ثم لا قيمة فعلية لما يمكن أن يسفر عنه من نتائج أو آراء، فمردود عليه بأن "الشرعية" هي حقيقة أشمل وأعمق وأوسع معنى من كل أشكال تجسدها الواقعية، فمؤسسات الجبهة الشرعية تستمد معنى وجودها من رأي وقرار كل "الناس" في قاعدتها العريضة، ولا ينبغي أن تكون الصيغة الوحيدة التي تعبر من خلالها القاعدة عن رأيها وقرارها هي صيغة المؤتمرات "الانتخابية"، التي يمارس فيها الأعضاء حقوقهم في المشاركة في صنع القرار. فدور الأعضاء وحقهم في إبداء الرأي في كل ما يمس التنظيم وقضاياها، هو دور دائم، لا ينتهي بانفضاض اجتماعات "مجلس المنطقة" أو "المجلس الوطني"، وكان يمكن أن تعتبر صيغة الملتقى إحدى الصيغ التي يتجسد من خلالها "الرأي العام" في الجبهة، بحيث يمارس مهمة المتابعة والنقد والتوجيه والإسهام في وضع الحلول، وتصحيح الأخطاء، بما يحقق صورة أفضل من تكامل الشرعية بين القاعدة المالكة الحقيقية للشرعية، وبين المؤسسات التي تستمد شرعيتها من "رأي" القاعدة وقرارها.

ما العمل؟

إن أول ما يترتب على تسليمنا بأننا جميعاً نتحمل نصيبنا الكامل من المسؤولية، ليس على تعثر مشروع الملتقى وحسب، بل قبل وفوق ذلك كله، على مختلف جوانب الضعف أو القصور التي شابت وربما ما زالت تشوب قوة الجبهة وتماسكها، وفاعلية برامجها النضالية، ودرجة حضورها على ساحة النضال الوطني، هو إدراكنا أن مسؤولية العمل من أجل تلافى مظاهر الضعف والقصور، ومن أجل الإسهام في عملية النقد البناء، بهدف إيجاد الحلول، وابتداع الصيغ والأساليب والمناهج الكفيلة بإنعاش الفاعلية النضالية، ودعم الحضور الحركي، هي مسؤوليتنا جميعاً دون أي استثناء.

وإن الاكتفاء باجتراح نغمات التذمر والشكوى، واستمرار ممارسة الظاهرة المتخلفة المتمثلة في الجرأة على الكلام والنقد اللاذع، عبر الأحاديث الثائية وغير الثائية، ثم التقاعس المزري عن الفعل والمبادرة، حيث تقتضي الأحوال الفعل والمبادرة، لهو جدير بالألا يكون

صفة المثقفين الواعين الذين نريد ونصر على اعتبار
أنفسنا منهم.

كثرة غالبية منا تتفق على أن الحالة التي عليها الجبهة
الآن ليست هي بالتأكيد الحالة التي كنا نحلم ونطمح لأن
نراها عليها، بعد تلك السنوات الطويلة والثمينة، التي حفلت
بذل الرصيد الرائع من شتى وأجمل وأروع صور البذل
والعطاء النضالي. وكثرة منا لا تتفك وتتساءل عما حدث لنا،
ولماذا فقدنا ذلك الزخم وتلك الحيوية، التي ميزت تنظيمنا
وميزت حركتنا النضالية في مراحل سابقة. هل فقدنا
الإيمان بالقضية؟ أم أن إرادتنا وعزيمتنا تهالكت وضعفت،
تحت ضربات الزمن الذي طال، وتحت أثقال الإحباط
وغمامية الرؤية التي نزلت علينا وأحاطتنا من كل جانب؟

وإذا تجاوزنا نقطة البحث عن الطرف الذي يتحمل
المسؤولية، باعتبار أننا نتحمل هذه المسؤولية جميعاً، فإن
علينا أن نعكف، دون أي إبطاء أو تأخير، على التفكير
الجماعي المشترك في مسألة البحث عن الحل. وينبغي
أن يدرك كل منا أنه مسؤول وقادر على المساهمة في
هذه العملية، بأي نصيب مهما بدا صغيراً أو ضئيلاً أو قليل

الأهمية. وحين نتفحص مجمل إمكاناتنا وقدراتنا فسنستبين أنه لا يوجد بيننا من لا يستطيع أن يسهم في دعم وإنجاح هذا المسعى، ولو بكلمة تقال لإبداء الرأي، وإسداء النصح، والإسهام بالمشورة.

إن القضية ليست هي أن ينعقد الملتقى أو لا ينعقد، ولكنها، بالدرجة الأولى، قضية إحساسنا بأن ثمة في أوضاعنا ما يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر. ثم هي قضية إدراكنا لمسؤوليتنا الجماعية المشتركة في المبادرة والمساهمة في هذه المراجعة، باتباع شتى السبل والصيغ الممكنة للتفكير والتأمل والتحاور والتشاور، حتى تتمكن من بلوغ أقصى ما نستطيع بلوغه من نضج القنوات، ووضوح التصورات، وتبلور ملامح البديل.

هذه المبادرة:

امثالاً لقول الشاعر "لا تته عن خلق وتأتي مثله"، فإننا -نحن المشرفين على إدارة وإصدار هذه السلسلة- قد قررنا اتخاذ هذه المبادرة لتجسيد المعنى المهم الذي عبرنا عنه في الصفحات السابقة من ضرورة حدوث النقلة المهمة من دائرة القول إلى دائرة الفعل. وقررنا أن نبدأ

بأنفسنا، فنلتزم بالأ تترك فرصة أو مجالاً لقول وفعل ما نراه صحيحاً وخالصاً للمصلحة العامة إلا انتهزناها.

إذن فهذه المبادرة هي مبادرة شخصية ذاتية، يتحمل القائمون بها المسؤولية الكاملة عنها، والهدف من ورائها ابتداء صيغة يتاح من خلالها لكل من له رأي من أعضاء الجبهة في قضية من القضايا التي تخص شؤون التنظيم، وجوانب القضية الوطنية، ومسائل المستقبل السياسي في ليبيا، أن يعبر يعبر، بحرية تامة، طالما التزم بالموضوعية في الطرح، والعلمية في المنهج، والحكمة في التعبير والحوار.

إننا نريدها أن تكون تجربة عملية تتعلم من خلالها كيف يمكن أن نختلف في الرأي حول مختلف المسائل والقضايا دون أن يعني ذلك أو يقود بالضرورة إلى أن تتحول إلى خصوم وأعداء. ونختبر من خلالها، عبر الممارسة العملية، فكرة أن اختلافنا في الرأي، داخل وتحت مظلة الإطار العام الذي يجمعنا في الجبهة، يمكن أن يكون مصدر إثراء، وعامل قوة؛ إذ يهيئ تجاذب الآراء وتلاقحها

وتفاعلها التربة المناسبة الخصبة التي تثمر القرار الصحيح والتوجه الصائب.

إننا نقول إننا ديمقراطيون، وندادي بالديمقراطية، كمنهج وأسلوب ممارسة، لنا داخل التنظيم، وبلادنا في المستقبل، حين نتخلص من حكم الاستبداد والتسلط. لكن هذا القول سيظل مجرد قول وشعار، إذا لم تتمكن جميعاً من تحويله إلى ممارسة فعلية، واختبار عملي.

وإذا كانت الديمقراطية، بمعنى من المعاني، هي منهج تنظيم ممارسة الناس لحرية الرأي والتعبير بأسلوب حضاري، سمته الأساسية التبادل السلمي للآراء، عبر الحوار الهادي الذي ينبذ العنف والإرهاب، ويهدف إلى بلوغ الحق ورؤية الصواب، فإن الاختبار الحقيقي لمدى إيماننا بالديمقراطية واستيعابنا الفعلي لروحها ومناهجها، ينبغي أن نواجهه ونمر به أولاً في تجربتنا الديمقراطية داخل التنظيم، حتى نكون، إذا قدر لنا أن نعيش تجربة الديمقراطية في مستقبل بلادنا، مستعدين ومهيئين لخوضها كأفضل ما يكون الاستعداد والتهيؤ، بما يمكن أن

يضع لبنة في صرح الأمل في بلوغ الأهداف والغايات الكبرى التي نريد.

إذن فهذه دعوة لنا جميعاً لكي نحاول تعلم التعبير عن آرائنا والتحاور حولها، بأسلوب علمي منهجي منظم، وهي دعوة لتعبير حر وحوار مفتوح، حول كل القضايا المتعلقة بـ:

- الجبهة، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.
- القضية الوطنية: مفاهيم وخيارات نضالية.
- المستقبل السياسي في ليبيا: تصورات ورؤى حول البديل وقضايا التغيير والتنمية.

وهي دعوة لتعبير حر وحوار مفتوح، لا قيود ولا حدود عليه إلا قيود الالتزام بأداب وأصول الاختلاف في الرأي والحوار المنطقي الهادئ، وإلا حدود تناول الموضوعي العلمي للقضايا المطروحة، بعيداً عن المداخلات الشخصية، والنوازع الذاتية.

فهل تجد هذه المبادرة ما نامله وتتوسمه في رفاقنا المناضلين في الجبهة، من استقبال ودعم ومساهمة؟ نحن في انتظار الإجابة.

المشرفون على إدارة السلسلة.
28/7/1993

نحو صياغة جديدة للمشروع النضالي الوطني

**[ورقة تضمنت رؤية شاملة لإعادة صياغة المشروع
النضالي الوطني
في ضوء المتغيرات والمستجدات في المرحلة الأخيرة
من الحراك داخل الجبهة، قبيل اتخاذ قرار الانفصال]
دونها الكاتب في بغداد في 17/1/1994**

نحو صياغة جديدة للمشروع النضالي الوطني أولاً - أهداف النضال:

قد يبدو الحديث عن الحاجة إلى فهم مشترك لأهداف النضال، بعد مرور هذه المرحلة الطويلة من عمر المعارضة، ومن عمر الجبهة، وبعد كل تلك السنين الحافلة بالنضال والتضحيات، ومختلف صور البذل والعطاء والجهد، قد يبدو هذا الحديث غريباً ومستهجناً ولا معنى له. وسوف يشير حتماً العديد من التساؤلات: فهل يعني هذا أننا كنا نسعى لتحقيق أهداف لا نعرفها، أو لا نفهمها حق الفهم؟ أم أنه يعني أن الفهم الذي كنا نتفق عليه، أو على الأقل نتصور أننا نتفق عليه، لم يعد كذلك، أي أنه لم يعد فهماً متفقاً عليه من قبل الجميع، وأنه بات موضع خلاف أو جدل أو تباين في الرأي؟

والحقيقة أن جميع هذه التساؤلات وما في حكمها هي تساؤلات مشروعة، وجديرة بأن توضع، وأن نبحث لها عن إجابة شافية وافية.

ولقد صارت تبرز الحاجة إلى التساؤل من أجل الوصول إلى الفهم الصحيح والفهم المشترك لمعاني

ومضامين التعبيرات والمصطلحات التي كونت أساسيات لغة المعارضة، منذ أن بدأت تظهر في ساحة فكر المعارضة وأدبياتها علامات الاختلاف في الفهم، ومنذ أن صار يتبين من خلال النقاش والجدل الذي يدور وبثور من حين لآخر حول بعض الأفكار والمفاهيم، أن الزعم بأننا نتحدث لغة واحدة، وأننا نفهم ألفاظها ومفرداتها فهماً واحداً، هو زعم غير صحيح وغير دقيق بالمرّة.

ولقد تبين ذلك بوضوح وقوة حين طرحت على النظر لأول مرة فكرة الحاجة إلى مراجعة مفهومنا لفكرة أو مقولة "إسقاط النظام"، والحاجة إلى التساؤل عما نقصده بالضبط من هذا التعبير الذي كان ينظر إليه باعتباره من التعبيرات القليلة التي وقع حولها الإجماع والاتفاق الكامل، ليس بين المنتسبين للجهة وحسب، ولكن بين العاملين في أوساط المعارضة الليبية عامة، فقد أجمعت كل فصائل المعارضة، وأجمع كل المعارضين، على التعبير عن أهداف النضال الوطني بنفس التعبيرات تقريباً، واتفقوا جميعهم على تلخيصها في هدفين اثنين هما: إسقاط نظام القذافي، وإقامة

البديل الدستوري الديمقراطي. إلا أنه خارج نطاق هذا الاتفاق على تبنى نفس الألفاظ والمصطلحات تقريباً، لم يحدث قط أي اتفاق حقيقي حول المعاني والمضامين والأبعاد الفكرية والسياسية والعملية التي يمكن أن تشمل عليها تلك العناوين العريضة.

وكان ذلك الاتفاق الظاهري يتعرض دوماً لخطر الاهتزاز والتصدع حالما يعرض على التساؤل والاستقصاء، وبواجه بالحاجة إلى الغوص على المعاني الكامنة والمضامين البعيدة، وذلك من قبيل: ما المقصود بالنظام المستهدف بالإسقاط والإطاحة؟ وما حدود ارتباط مفهوم النظام بالأشخاص الذين يقوم ويستند عليهم الحكم الحالي؟ وما حدود الدوائر المتصلة بجهاز الحكم التي يرتبط بها مفهوم النظام؟ وما المفهوم الحقيقي لفكرة سقوط النظام؟ أهى مرتبطة باختفاء "الأشخاص" أم باختفاء "الأفكار و النظم"؟ وهل يمكن الحديث عن سقوط النظام مع وجود الأشخاص الحاكمين حالياً؟ وهل يكفي اختفاء هؤلاء الأشخاص للحديث عن سقوط النظام؟ وإذا لم يكن ذلك يكفي

فما المعيار الذي نحتكم إليه للحديث عن سقوط وعدم سقوط النظام؟

وقد أحدثت إثارة مثل هذه التساؤلات في أوساط الجبهة قدرًا غير قليل من الإزعاج والبلبلة، ذلك أن أحدًا في الجبهة، سواء من أعضائها أو من قياديينها، لم يكن قد واجه نفسه أو ووجهه بمثل هذه التساؤلات من قبل، ولم يكن يتصور أنه سيجد نفسه يومًا مطالبًا بالتفكير فيها والبحث لها عن إجابة. فالمقصود بسقوط النظام أو إسقاطه واضح ومتفق عليه، ولا معنى له إلا اختفاء القذافي وأعوانه، وتولي حاكم أو حكام جدد السلطة لفترة انتقالية تعود بعدها إلى الشعب بعد وضع دستور جديد، وإجراء انتخابات عامة..إلخ. ولم يكن أحد يتصور أن ثمة أسئلة أخرى تحتاج إلى إجابات، أو أن هذه الإجابات التقليدية المعتادة هي في ذاتها يمكن أن تكون موضع تساؤلات واستفسارات وتدقيقات مختلفة شتى.

وهكذا فحين ووجه المناضلون "الجهاويون" بهذه الأسئلة وقعوا في كثير من الحيرة والاضطراب، ولم

تسعفهم كل أدبيات الجبهة وكل الصفحات التي سُودت خلال تاريخ نضالها الطويل في إيجاد الإجابة الشافية، أو على الأقل المتفق عليها. وتبين لهم أنه ليس ثمة في الحقيقة فهم واحد واضح يجمعون عليه، أو يطمثون إلى أنه يمثل بالفعل ما يرون ويعتقدون وبتصورون، وطفقوا يتخبطون في محاولة البحث عن الإجابة، وعن المعنى الغائب.

* * *

وكانت أول إشكالية أثارها عملية التساؤل المشار إليها إشكالية الحاجة إلى تحديد مفهوم النظام المقصود بـ"خطاب ومقولات الإسقاط". وتحددت معالم هذه الإشكالية في الاختلاف حول تقدير مدى وضرة الارتباط والتشابك بين مفهوم النظام، من حيث هو منظومة من الأفكار والمبادئ تتجسد من خلال منظومة موازية من الممارسات والسلوكيات، يقوم بها أفراد منتظمون في مؤسسات محددة المهام والوظائف والاختصاصات، وبين مفهوم النظام من حيث هو جهاز حكم يتمثل في حاكم فرد أو مجلس، يمارس الحكم

من خلال الاستعانة بالأفراد والمؤسسات في الدولة والمجتمع.

ففيما ظل كثيرون لا يرون جدوى ولا معنى أصلاً لمحاولة التمييز بين مفهومين مفترضين "للنظام" هما في الحقيقة والواقع شيء واحد، لا ينقسم ولا يتمايز إلى أجزاء منفصل بعضها عن بعض، بدأ آخرون يطرحون فكرة أن الربط بين مفهوم النظام، من حيث هو منظومة مبادئ وممارسات سياسية معنوية، وبين مفهومه، من حيث مظاهر تجسده الواقعية الملتبسة بأشخاص الأفراد الذين يمارسونه ويطبقونه، هو ربط غير لازم على الإطلاق. بل إنه فوق ذلك ربط ضار وغير مفيد، من حيث إنه يؤدي بالضرورة إلى وقوع ذلك اللبس وذلك الخلط، ويؤدي من ثم إلى سوء الفهم والاختلاف في التقدير. وقد صار هؤلاء المنادون بفكرة الفصل بين مفهوم النظام كمحتوى ومضمون سياسي، والنظام كمظهر خارجي يبدو في شكل أفراد يمارسون عملية الحكم، يؤكدون على أن عملية الفصل هذه باتت لازمة وضرورية لتأسيس الفهم الجديد للقضية الوطنية، ولمعنى ومفهوم النضال من أجلها.

* * *

ولقد كان من أهم العوامل التي أنتجت ظاهرة القول بالحاجة إلى إعادة الفهم الاختلاف الذي صار يبرز ويحتد أحياناً بين الآراء، حين يصل الجدل بين أنصار الرأيين إلى معالجة فرضية جدلية بحتة تصاغ على النحو التالي:

- وما الرأي لو أمكن جدلاً تحقيق كل أهداف النضال الوطني بوجود أو بمشاركة الأفراد الحاكمين الآن، وعلى رأسهم "معمر القذافي"؟

وكان أصحاب الدعوة إلى إعادة الفهم يبدون الاستعداد للمضي في الجدل إلى نهايته المنطقية، ويقولون إنهم لا يرون في ذلك أي ضير أو غبار، وأنهم سوف يعتبرون أن أهداف النضال الوطني قد تحققت، بصرف النظر عن أشخاص أو أسماء الأفراد الحاكمين أو الذين سوف يحكمون، حين يتحقق الهدفان، أو بالأحرى، الهدف الجوهرى والاستراتيجى الأوحد وهو "عودة الشرعية"، أي العودة للاحتكام إلى إرادة الشعب، ليقرر بحرية نظام الحكم الذي يريد، ويختار له المؤسسات والأفراد المكلفين به.

وبزبد هؤلاء موقفهم إبضاحاً فيقولون: إنهم يفهمون القضية الوطنية باعتبارها قضية رفض الشعب الليبي للنظام الحاكم الآن من حيث إنه يتصف بالصفات السلبية التالية:

- أنه نظام غير شرعي، لا يستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بشكل منظم وقانوني ونزبه.

- أنه نظام غير ديمقراطي، يستند إلى مصادر حقوق الإنسان الأساسية وحرياته، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم.

وأنهم بناء على ذلك يعتبرون أن أهداف النضال الوطني ينبغي أن تتركز في هدفين اثنين، هما البديل الإيجابي لتينك الصفتين السلبيتين، وهما:

1- تحقيق الشرعية
2- تحقيق الديمقراطية

وأن النضال الوطني ينبغي أن يظل مستمراً حتى يتحقق هذان الهدفان، مهما حدث من تغيرات أو تبدلات في شكل النظام الحاكم أو في أشخاص الحاكمين ومواقعهم.

ولقد صار أصحاب الدعوة لإعادة الفهم يركزون على هذه الفكرة الأخيرة، ويضعونها في محور اهتمامهم وجدلهم، حين باتوا يلمسون لدى أصحاب الرأي الآخر ذلك الاستعداد المرعب والمخيف لاعتبار أن ما يقصدونه من سقوط النظام سوف يكون قد تحقق بمجرد اختفاء الفرد المدعو معمر القذافي من على رأس الحكم في ليبيا، وأن رؤاهم وتصوراتهم لما وراء ذلك هي، إضافة إلى كونها غير واضحة ولا معروفة أو محددة الملامح، قابلة لكثير من الأخذ والعطاء، وربما تكون قابلة حتى للتأجيل والتنازل، وفي جميع الأحوال فهي تأتي في مرتبة لاحقة من الأولوية.

وكان هذا هو الأساس الذي انبنى عليه موقف أصحاب الدعوة لإعادة الفهم، فقد باتوا يعتبرون أن الوصول إلى فهم مشترك واضح ومتفق عليه للمقصود الحقيقي بفكرة "سقوط النظام" ينبغي أن يكون هو اللبنة الأولى في بناء أي صيغة نضالية، يمكن أن يلتقي حولها المناضلون فيما يأتي من مراحل النضال الوطني.

وقد بات من الجوهرى، قبل التفكير فى مباشرة أى فعل نظرى أو عملى قادم، أن يتم الاتفاق على تحديد معنى ومضمون وأبعاد أهداف النضال الوطنى، بما لا يدع أى مجال للخلط أو لسوء الفهم أو لاضطراب المعنى، وبما يوفر من بعد أرضية ملائمة لوقوع الاتفاق حول مناهج النضال وبرامجه ومخططاته القريبة والبعيدة المدى.

ولا أظن أن أحداً يمكن أن يجادل فى أن اختلافاً كبيراً وتبايناً واسعاً فى الراى سوف يقع بالضرورة حول المناهج والبرامج ومختلف أساليب العمل، بين من يرى أن الهدف الأساسى للنضال هو إسقاط النظام، بمعنى إزالة القذافى ومن يحكم معه عن مواقع السلطة فى ليبيا، وبين من يرى أن الهدف الاستراتيجى، ومن ثم الوحيد، للنضال هو إسقاط النظام بمعنى إزالة الحكم غير الشرعى الذى لا ينبع من اختيار الشعب الحر والقائم على الاستبداد والانفراد بالسلطة ومصادرة الحريات العامة وقمعها بأساليب القهر والظلم والإرهاب.

ذلك أن من يحدد لنفسه ولنضاله استهداف إسقاط النظام بالمعنى الأول، أي المعنى المادي الملتبس بأسماء وأعيان الأفراد الحاكمين، سوف يجد نفسه متجهًا بالضرورة إلى :

1- اعتبار هدف التخلص المادي من الأشخاص الحاكمين، إما بالتصفية البدنية أو بالعزل، هو الهدف العملي الأول الذي ينبغي أن يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام، وبالأولوية المطلقة في منظور البرامج العملية، وفي منظور الجدارة بتخصيص الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، باعتباره الهدف القابل للتحقق السريع الملموس من ناحية، ومن ناحية أخرى باعتباره الهدف الذي تلتقي حوله قناعات أغلبية الناس والمناضلين الذين لا يولون عناية كبيرة بالمضامين والأبعاد الفكرية والمعنوية للعمل السياسي.

2- اعتبار هدف التخلص المادي من الأشخاص الحاكمين شرطًا ضروريًا لإمكانية تحقق الأهداف الأخرى ذات الطابع السياسي البحت، كقضية الشرعية وقضية الديمقراطية، ومن ثم عدم الاستعداد لقبول أو

لتفهم أو لدعم أي صورة من صور التعامل "السياسي" مع الأشخاص الحاكمين، باعتبار أن ذلك سوف يدخل، من وجهة النظر هذه، في إطار التعامل مع العدو، وسوف تنطبق عليه إحدى أو كل الصفات المرذولة التي تطلق عادة على أنماط هذا التعامل، مثل: خيانة القضية، التنازل عن أهداف النضال، المصالحة مع العدو..إلخ.

3- الوقوع في مأزق العجز عن إيجاد معيار واحد متفق عليه للحكم على الأفراد ذوي الصلة بمختلف دوائر الحكم، من منظور اعتبارهم أو عدم اعتبارهم يقعون في دائرة "النظام" المستهدف بالإسقاط، ومن ثم المستهدف بالعداء وبمختلف برامج الصراع والمواجهة. فهل تنحصر دائرة النظام المقصود في شخص معمر القذافي وحده، أم فيه وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة، أم فيهم جميعاً إضافة إلى دوائر أخرى من فئات الضباط الوجوديين الأحرار وكبار ضباط القوات المسلحة وقوى الأمن واللجان الثورية..إلخ تلك الدوائر المتصلة بشكل أو بآخر بإحدى حلقات الحكم ومؤسساته العسكرية والمدنية

أما من يؤمن باستهداف إسقاط النظام بالمعنى الثاني، أي المعنى السياسي، فسوف يجد نفسه متجها إلى ما يلي:

1- اعتبار أن هدف النضال الاستراتيجي هو تحقيق الشرعية وبناء الديمقراطية، ومن ثم ينبغي أن يأخذ موقعه الجوهري في دائرة الاهتمام، ومكانه الأعلى في سلم الأولوية، بحيث توضع له البرامج الملائمة والضرورية، وتخصص له الإمكانيات المادية والبشرية، ويمنح الوقت والجهد اللازم.

2- اعتبار أن تحقيق الهدف لا علاقة له بأعيان الأفراد الذين هم الآن، وربما يكونون من بعد في موقع السلطة، وأن هذا التحقق يمكن أن يتم بوجود ومن خلال الأفراد الحاكمين الآن، إن هم استجابوا أو أرغموا على الاستجابة لمطلب "الشرعية"، وهو الاحتكام في مسألة الحكم ونظامه والمكلفين به إلى رأي الشعب، المعبر عنه بأسلوب الاقتراع السري المكفولة له كل ضمانات الموضوعية والعدالة والنزاهة والحرية. وبالمقابل فإن تحقق الهدف يمكن ألا يتم بمجرد

اختفاء أو تغير الأفراد الموجودين على رأس السلطة،
ومن ثم فإن النضال من أجله ينبغي أن يستمر، مهما
حدث من تغيرات في الأشكال والظواهر والمسميات.

3- اعتبار أن التحقق الفعلي للهدف لا يتصل
بالمعالجة الجزئية لإشكالية السلطة، بقدر ما يرتبط
بتوفر القدر الكافي من الوعي السياسي لدى جماهير
الشعب ونخبة مثقفيه، والحد الأدنى من إدراك أهمية
العمل السياسي الجماعي المنظم لضمان تحقق
الهدف، وصيانة المكتسبات السياسية المترتبة عليه، وأن
هذا التصور للبعد الشعبي لمفهوم تحقق هدف النضال
يستدعي بالتبعية إدراك الأهمية الحيوية التي تأخذها،
من بين مختلف برامج التحرك النضالي، برامج الإعداد
والتكوين السياسي الحركي، التي تستهدف تكوين
وإعداد مناضلين سياسيين، يهيئون للحركة المنظمة في
أوساط الشارع السياسي لريادة وقيادة حركة الشعب
من أجل الدفاع عن حقوقه ومكتسباته السياسية.

ليست هذه بالتأكيد كل جوانب أو أبعاد الاختلاف في
الرأي بين أصحاب كل من المفهومين المشار إليهما

لفكرة إسقاط النظام، فعلى هذه الجوانب والأبعاد المتعلقة بالمعنى تترتب بالضرورة مختلف الجوانب والأبعاد المنهجية العملية المتعلقة بالبرامج النضالية وأساليب العمل ونوع الخطاب المستخدم.

فأصحاب المعنى الأول سوف يعتبرون أن مهمتهم الأولى هي السعي لإزالة القذافي ومن يتسلط معه على الحكم في ليبيا عن موقع السلطة، من أجل أن يتولوا هم السلطة محلهم، أو في الأقل يسهموا في تولية آخرين غيرهم، ومن أجل ذلك فإنهم سوف يتجهون إلى:

1- إيلاء الأهمية المطلقة لبرنامج العمل العسكري، وتقييم بقية البرامج النضالية، كالبرنامج التنظيمي والسياسي والإعلامي، من منظور قيمتها وفائدتها العملية لخدمة البرنامج العسكري، واعتبارها من ثم برامج ثانوية أو تكميلية.

2- تقييم مختلف العناصر الفنية والبشرية من منظور الفائدة العملية المباشرة لبلوغ أهداف العمل العسكري. ويقع في هذا الإطار تقييم عنصر الوقت وتقدير المدى

اللازم والكافي منه لإنجاز الهدف، وتقييم العنصر البشري، وتقدير المؤهلات والكفاءات الملائمة والضرورية، وكذلك تقييم عنصر الإمكانيات المادية والحاجات العملية لأنماط معينة من التفرغ ومرونة الحركة.

3- تبنى خطاب سياسي وإعلامي يتمحور حول الجانب الشخصي المادي من الهدف، ويجعل قضية التعامل مع الأفراد الحاكمين منطلق وإطار التحرك السياسي، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على فلسفة هذا التحرك وأهدافه ومناهجه، على نحو يؤدي إلى حدوث التصادم، وربما التناقض مع الفلسفة التي يتبناها في هذا الصدد أصحاب المعنى الثاني ومؤيدوه.

أما أصحاب المعنى الثاني، فانطلاقاً من اعتبارهم أن هدفهم الأساسي هو عودة الشرعية وبناء الديمقراطية، بصرف النظر عن من يحكم الآن، أو سوف يحكم من بعد، فإنهم سوف يتجهون إلى:

1- إيلاء الأهمية المطلقة لبرامج التحرك التنظيمي والسياسي من منظور استهداف خلق الحد

الأدنى من حالة الوعي لدى جماهير الشعب وطلائعه المثقفة بأبعاد ومضامين التغيير السياسي المطلوب المبني على تحقق شرطي "الشرعية والديمقراطية"، وخلق القدر الضروري من إدراك أهمية الحركة السياسية المنظمة كضمان وحيد لتحقيق الأهداف والمحافظة عليها.

2- تقييم مختلف العناصر والعوامل الفنية والبشرية من منظور فائدتها وأهميتها لخدمة هذا الهدف، وإعطاء كل منها، بناء على ذلك، ما يستحقه من الاهتمام والرعاية، ووضعه في موقعه الصحيح والمناسب من سلم الأولويات.

3- تبني خطاب سياسي يتمحور حول الجانب السياسي المبدئي من الهدف، ويتعامل مع الأفراد الحاكمين أو المرشحين للحكم من منظور تحقق أو عدم تحقق أركان الهدف الأساسية، وتوفر مستلزمات وشروط المحافظة عليها.

إن تصوير الأمر على هذا النحو من التقابل الحاد بين مفهومين وموقفين ووجهتي نظر يوحى عند النظرة

الأولى بصعوبة، إن لم يكن باستحالة، الالتقاء أو التوفيق والتفاهم بين مؤيدي كل من الموقفين ووجهتي النظر.

وإن الأمر سيكون كذلك بالفعل إن لم يوجد لدى أصحاب كل من الموقفين القدر المطلوب من الاستعداد لتفهم وتقدير وجهة النظر المقابلة، والاستعداد للاعتراف بما تحويه وتشتمل عليه من الصواب ومن الجدارة بأن تؤخذ بعين الاعتبار، وأن تمنح ما تستحقه من العناية.

وسيكون أكثر المنطلقات خطأً في محاولة السعي لبلوغ التفاهم أو الفهم المشترك، تفكير أصحاب أحد الرأيين بتخطئة الرأي الآخر تخطئة كاملة، ومحاولتهم إلغائه وتجاهله تماماً، فذلك المنطلق لن يؤدي إلا إلى خلق وتقوية موقف التواجه والتصادم، ثم التخاصم والافتراق، وستكون المصلحة في تبني منطلق البحث عن نقاط التقابل والالتقاء، وعوامل التكامل بين الموقفين وبين الرأيين، بحيث يتجه البحث إلى اكتشاف الصيغة النظرية والعملية التي تتمكن من إبراز واستثمار الجوانب الإيجابية في كلا الموقفين أو الرأيين، وتكون

من ثم الصيغة المتكاملة التي تستجيب لمختلف متطلبات
وضرورات العمل في شتى مراحله العاجلة والآجلة،
والمادية والمعنوية.

وفي تقديري أن الوصول إلى مثل هذه الصيغة
التكاملية في النظرة إلى أهداف النضال واستراتيجياته
يقتضي اتفاق الجميع على جملة من الأفكار، يمكن أن
تعتبر فيما بعد مقدمات ضرورية لازمة لآية نتيجة
معقولة. وربما يكون من هذه الأفكار:

1- الاتفاق على أن هدف النضال
الاستراتيجي هو "عودة الشرعية" وإقامة
الديمقراطية"، وأن النضال ينبغي أن يظل مستمراً حتى
يتحقق الهدف، وينبغي أن يظل مستمراً من بعد لتأكيد
وترسيخه في الممارسة الواقعية الفعلية والمحافظة
عليه ونقله كأمانة تسلم إلى الأجيال القادمة.

2- أن النضال من أجل تحقيق الهدف،
بحسب هذا المفهوم وهذه الرؤية، هو "نضال
سياسي"، يقتضي وجود رؤية سياسية واضحة ومحددة
المعالم، وخطط عمل قصيرة وبعيدة المدى لممارسة

الحركة السياسية المنظمة، من خلال قيادة وتنظيم حركة جماهير الشعب. ويقتضي، بناء على ذلك، وجود تنظيم سياسي مهياً سياسياً وثقافياً وحركياً للقيام بمثل هذه المهمة.

3- أن النضال السياسي موضوعه الأفكار والمبادئ، ومن ثم فهو يستهدف التغيير على صعيد الأفكار والمبادئ، قبل، وربما بصرف النظر عن، تغيير الأشخاص والمسميات.

4- أن النضال السياسي يتبع منهج الحوار السلمي والحركة السياسية، ويسعى إلى الكسب من خلال تعبئة الرأي العام وحشد الأنصار وممارسة مختلف أساليب التأثير والضغط السلمية.

5- أن النضال السياسي، في حال استمرار سيطرة نظام الاستبداد والقمع والإرهاب، المصادر أصلاً لحق الإنسان في المخالفة في الرأي والتعبير السلمي عنه، ليس كافياً، وليس مرشحاً وحده للتمكن من تحقيق الهدف، أو حتى الاقتراب من ذلك. ومن هنا فإن صيغة ما للنضال المادي أو العنيف تكون مشروعة

ومبررة، إذا توفرت لها وفيها بعض الشروط والعوامل
مثل:

أ-وضع معايير وضوابط محددة وثابتة لتحديد العناصر
التي يكون استهدافها بالعنف مشروعاً ولازمًا ومفيداً
لإنجاز الهدف السياسي، لأنها برفضها الاستجابة سلمياً
لمطالب الشعب، باتت تمثل عقبة في الطريق ينبغي
إزالتها.

ب-اعتبار هذا الجانب الشخصي في التعامل مع
الجزئية المادية المتضمنة في مفهوم النظام، عبارة عن
واحد من جوانب القضية كلها، وأنه ليس في ذاته هدفاً،
وإنما هو خطوة أولى مساعدة ومفيدة في توفير
ظروف أفضل للأمل في إنجاز الهدف، وهو كذلك رافد
للعمل السياسي وداعم له.

ج-تميزها في برامجها ومفاهيمها وأساليب عملها عن
صيغة النضال السياسي، ولكن مع التقابل التام معها
في الهدف والغاية، بما يكفل عدم تقاطع الصيغتين أو
تناقض إحداها مع الأخرى على الصعيد التنفيذي
العملي، وإن تمايزت، أو حتى انفصلت إحداها عن

الأخرى، من حيث البنية التنظيمية وشروط ومتطلبات العضوية وأساليب العمل، على النحو الذي يكفل لكل صيغة القدر الأكبر من التواءم مع هدفها، ومن الكفاءة والتأهل لخدمته بفاعلية وإنجازه بنجاح.

* * *

لقد بات الاتفاق الواضح على مثل هذه الأفكار واستيعاب مختلف الأبعاد النظرية والعملية التي تتصل بها شرطاً حيوياً للتمكن من الوصول إلى قدر معقول من تحدد الرؤى ووضوح التصورات، ثم للتمكن، بناء على ذلك، من بلورة صيغة نضالية جديدة، تكون مؤهلة لأن تكتسب من جديد ثقة المناضلين، وتستجيب لقناعاتهم، ولأن توفر لهم الإطار الفكري والعملية الذي يمكن أن يجدوا من خلاله فرصة لمواصلة النضال من أجل قضيتهم وقضية شعبهم.

ولقد باتت ثمة حاجة ماسة لطرح كل القضايا على النقاش والحوار وإعادة النظر، بما في ذلك تلك التي مثلت أسس ومنطلقات حركة المعارضة عند نشأتها وبروزها على ساحات العمل الوطني، وتلك التي كانت،

وربما لا تزال، تعتبر من المسلمات والبدهيات المتفق عليها، والتي صارت حركة المتغيرات التي توالى وتتوالى على القضية وعلى النضال من أجلها تفرض أن تطرح من جديد على النظر والتساؤل وعلى التقويم وحساب النتائج.

ولعله من المنطقي والطبيعي في الوقت ذاته أن تكون القضية الأولى التي تطرح على النظر ومحاولة إعادة الفهم قضية الهدف من النضال، فبلوغ القدر المطلوب والضروري من الوضوح في الرؤية والدقة في الفهم بصدده هذه النقطة بات يمثل الخطوة الأولى الضرورية لإنجاز مهمة إعادة صياغة المشروع النضالي الوطني، بما يتواءم مع جملة المستجدات والمتغيرات على ساحة القضية، ويحسن التعامل مع مختلف المعطيات المتوفرة والمتاحة، ومختلف العوامل المؤثرة في الحركة والصراع.

وحين يتم الاتفاق على تحديد الهدف وفهمه فهماً واضحاً واحداً لا اختلاف فيه، والتعبير عنه بلغة واضحة محددة لا لبس ولا غموض فيها، يمكن من بعد الانتقال

للحديث عن مسألة النضال من أجل بلوغ هذا الهدف، من حيث مفهوم النضال وبرامجه ومناهجه وساحاته، ومن حيث معطاته البشرية والمادية المتاحة، وأفضل السبل للتعامل مع هذه المعطيات واستثمارها وتوظيفها على النحو الممكن والأمثل.

[17/1/1994]

ثانياً - برامج النضال

1 - البرنامج العسكري

أ- أهدافه:

ينطلق الحديث عن أهداف خاصة بالعمل العسكري من افتراض التسليم بأنه يشترك في أهدافه العامة والاستراتيجية مع سائر البرامج الأخرى، التي تتضافر، كل في مجاله وكل بمناهجه وصيغته العملية المتميزة، في السعي لتمهيد السبيل نحو إنجاز الهدف والإسهام في ذلك بالدرجة والقدر الممكن والمخطط له.

ومن هنا فتأسيساً على افتراض الاتفاق على أن هدف النضال الوطني هو "إعادة الشرعية" إلى البلاد، بمعنى الاحتكام إلى إرادة الشعب لاختيار نظام الحكم

واختيار مؤسساته وكافة المكلفين به، فإن أي حديث عن أهداف خاصة بالعمل العسكري ينبغي ألا يخرج عن نطاق هذا الهدف الكلي، بحيث تتحدد الأهداف الخاصة بمقدار إسهامها في إنجاز الهدف الكلي أو تمهيد السبيل نحو إنجازه.

في هذا السياق لعله يلزم البدء أولاً بمراجعة بعض الأفكار التي سادت وطلعت في فكر الجبهة، وحكمت من ثم مفهومها للعمل العسكري وأهدافه والمناهج التي اختارتها لممارسته، والساحات التي حددتها لحركته، وتحكمت بنفس الدرجة في جملة المعطيات المتاحة له، والعوامل المؤثرة فيه سلباً وإيجاباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأفكار فكرة أو مفهوم استهداف التغيير الشامل الذي يؤدي إلى السقوط النهائي للحكم القائم، بدءاً برموزه وأركانه، وانتهاء بكافة مؤسساته وهيكله السياسية والإدارية.

وبالرغم من أن الجبهة لم تتمكن، بل ولم تبلغ في يوم من الأيام الدرجة التي تؤهلها أو تقربها من التمكن من تحقيق التغيير بحسب هذا المفهوم، إلا أن هذا

المفهوم ظل، للأسف، هو الذي يسيطر في الواقع على
الذهنية السائدة في الجبهة، وبالأخص في قيادتها،
ويؤدي بها إلى محاولة تكيف وتطويع كافة التصورات
والخطط، وكافة المعطيات والإمكانات التي توفرت في
إطار العمل العسكري، لخدمة الطموح إلى إنجاز التغيير
بحسب المفهوم المشار إليه، ربما تحت وطأة وتأثير
الحلم بالسلطة والتطلع إلى كرس الحكم.

ولقد كانت جملة من العوامل كافية، ومنذ وقت
مبكر، لحفز المسؤولين في الجبهة على إجراء المراجعة
الضرورية لكافة تصورات ومفاهيم ومخططات العمل
العسكري، بما يتلاءم والمعطيات البشرية والمادية
والجغرافية والسياسية المتوفرة، ويتيح فرصاً أكبر للأمل
في التمكن من إنجاز أهداف أخرى، تكون أكثر واقعية
وأقرب منالاً من الهدف الضخم الذي ثبت أنه يتجاوز
بشكل خطر كافة القدرات والإمكانات والظروف المتاحة
للجبهة.

وكان من بين هذه العوامل ما يلي:

1- ثبوت فشل الجبهة في نقل قيادة العمل العسكري إلى الداخل، أو خلق قواعد وقيادات فاعلة في الداخل، تتمكن بالفعل من تنفيذ، أو في الأقل، إنضاج الظروف لتنفيذ أعمال مهمة في هذا الصدد.

2- ثبوت مصاعب ومخاطر قيادة العمل بالكامل من الخارج، ما أدى في كثير من الحالات إلى إجهاض مشروعات ومخططات العمل في الداخل، بسبب تسرب المعلومات وانكشاف المخططات قبل تنفيذها.

3- ثبوت سلبية وخطورة الاعتماد على العنصر الأجنبي في هذا الصعيد، سواء في مجال التدريب أو التزويد بالإمكانات أو تقديم تسهيلات الحركة.

4- ثبوت عدم موازنة المعطيات المتاحة في الداخل للمخططات ذات الصبغة الشمولية (كالتخطيط لتحرك عسكري شامل في إطار القوات المسلحة للسيطرة كليا على الأوضاع في كل أنحاء البلاد)، بسبب حاجة مثل هذه المخططات إلى وقت طويل في الإعداد، وإلى توسيع دائرة التحرك والاتصالات، وربط حلقاتها فيما

بينها، ما أدى ويؤدي حتماً إلى تزايد مخاطر انكشافها قبل بلوغها الدرجة الكافية من الاستعداد للتحرك.

كل أو بعض هذه العوامل كانت دائماً وراء عجز الجبهة عن القيام بأي إنجاز حقيقي في نطاق العمل العسكري. بل إن هذه العوامل ذاتها كانت وراء تسرب أخطر المعلومات عن مخططات العمل وعن العناصر المنخرطة فيها أو المرشحة لتنفيذها قبل التمكن من وضعها موضع التنفيذ، ما أدى إلى سلسلة المآسي والكوارث التي حفلت بها مسيرة العمل العسكري، منذ أول محاولة وقعت في مايو 1984، والتي تمثلت في أعداد الشهداء والمعتقلين والمعذبين، وتمثلت في تكبد مختلف أصناف الآلام والأحزان والخسائر، دون أي مقابل. فبالرغم من الثمن الباهظ الذي دفع، فإن الحقيقة المرة، والتي ينبغي امتلاك الشجاعة التاريخية للاعتراف بها، تقول إن الجبهة لم تتمكن في الحقيقة من فعل أي شيء على الإطلاق. وباستثناء ما وقع في عام 1984، والذي جسد هذه الحقيقة في أقصى وأصعب صورة، وما زلنا نحتاج إلى الحديث عنه بلغة الحقائق والوقائع المجردة عن العاطفة والهوى

والغرض، لنضعه في حجمه الحقيقي وسياقه الصحيح، من أجل أن تتمكن من التعامل معه بما ينبغي من العقلانية والحكمة، لنستخلص من العظات والعبر، ونستفيد بما حفل به من دروس، كان ينبغي، وعلى الفور، أن تكون نبراساً يضيء ملامح الطريق الذي يمكن وينبغي سلوكه، إن كان لا بد ولا بديل عن سلوك سبيل العمل العسكري، لتحقيق الهدف أو جزء منه، نقول إنه باستثناء ذلك الذي وقع في عام 1984، فإن كافة المحاولات التي تلت، وكافة المخططات التي لم تبلغ حتى مستوى المحاولة، انتهت، وكنتيجة حتمية لجملة العوامل التي سبقت الإشارة إليها، إلى الفشل الذريع القاسي الحافل بمختلف أصناف ودرجات فقدان والخسارة.

وبالرغم من كل ذلك فقد ظل ثمة إصرار عجيب وغير مفهوم على مواصلة السير في الطريق ذاتها، وبنفس الفلسفة والمنهجية التي كانت التجارب السلبية المتكررة كافية لإثبات خطئها، بل وخطورتها، وظل ثمة إصرار عجيب على تجاهل شتى الدعوات التي برزت لتطالب بضرورة إعادة النظر ومراجعة تلك الفلسفة

وتلك المنهجية، من أجل البحث عن رؤية وفلسفة جديدة، واكتشاف منهجية مختلفة، قد تكون أكثر واقعية وتوافقاً واستجابة للظروف الموضوعية التي تحيط بالعمل وتتحكم في مساراته ومدياته وإمكاناته الفعلية.

وفي تقديري إن أهم قضية يطرحها على النظر موضوع العمل العسكري هي قضية الهدف الذي يحدد له. وقد بات من الضروري، كخطوة أولى في هذا البحث، الاتفاق على رأي حاسم فيما يتعلق بتقييم واقعية وإمكانية استهداف التغيير الشامل بمفهوم تصفية جهاز الحكم بأكمله (رموزاً ومؤسسات وهياكل) والسيطرة التامة على السلطة.

ولعل مختلف العوامل التي أشير ويمكن الإشارة إليها، ومختلف المحاولات والتجارب التي تمت في هذا السياق، سواء تلك التي كانت الجبهة وراءها بالكامل أو شريكة فيها، أو تلك التي وقعت أو تم التفكير فيها والتخطيط لها من قبل أطرف في الداخل، كافية لاستخلاص نتيجة مؤكدة واحدة هي أن استهداف التغيير الشامل والسيطرة المطلقة على السلطة هو أمر

غير واقعي، وغير ممكن في ظل استمرار عدد من المعطيات التي تؤثر وتتحكم في العمل، وتحكم من ثم مساراته ونتائجه الواقعية.

ومن هنا فقد يكون من المنطقي، بل من الضروري منهجياً، البدء بالتحديد الجيد للهدف المتلائم مع الإمكانيات والقدرات، ومع الظروف وجملة المعطيات والعوامل المؤثرة، والواقع في الوقت نفسه في موقعه ومكانه الصحيح من الاستراتيجية العامة، وأهدافها الشمولية البعيدة.

وقد يكون من المناسب أن تطرح في هذا الصدد على النظر والبحث فكرة أساسية هي: "استبدال الهدف الشمولي الكبير بعدد من الأهداف الجزئية الصغيرة التي تتسم بما يلي:

- أن تكون في متناول القدرات والإمكانات البشرية والمادية والعملية المتاحة.
- أن تكون قابلة للتعامل معها كمفردات مستقلة، لا يتوقف تنفيذ أحدها على تنفيذ البقية، دفعة واحدة في ونفس التوقيت.

- أن تكون مختارة على نحو دقيق ومدروس، بحيث يكون من شأن تنفيذها، كلها أو حتى جزء منها، أن يساعد على تهيئة الظروف الموضوعية للأمل في إنجاز الهدف الاستراتيجي.

ذلك أنه قد يكون من شأن تبني هذه الفكرة تحقيق التالي:

- فتح آفاق جديدة في اتجاه التمكن من إنجاز أعمال فعلية يمكن حسابها في رصيد الإنجازات المتحققة.

- تقديم صورة مختلفة عن قدرة المعارضة على إحسان التخطيط للعمليات وتنفيذها، ما قد يؤدي إلى تطوير الموقف الإيجابي منها، وتنمية الاستعداد للتعاون معها.

- ممارسة أشكال من التأثير والضغط على مفاصل الإرهاب والقمع في النظام في اتجاه استهداف كفايديها عن هذه الممارسات، ما قد يؤدي بدوره إلى انتزاع المواطنين في الداخل من دائرة الخوف والإحجام عن الفعل، وكسبهم كعناصر فاعلة وروافد إيجابية لحركة المعارضة والمقاومة للنظام.

- تطوير الظرف الداخلي في اتجاه تنمية الحالة
النضالية، وفرضها كمكون أساسي من الحالة العامة،
ومن الحياة اليومية للناس، بهدف إثراء وإدامة زخم
الارتباط بالهم العام، وبقضية التغيير.
ب - مقوماته ومناهجه:

إن تبني هذه الرؤية للهدف من العمل العسكري
سوف ينعكس بالضرورة على كل المباحث والمسائل
المتعلقة به من النواحي التنفيذية والعملية. وفي مقدمة
هذه المسائل قضية المقومات والعناصر التي يمكن أن
يقوم عليها العمل ويحتاج إليها، ثم قضية المناهج التي
تتبع في إدارته وقيادته والتعامل مع معطياته المختلفة.
وربما يفيد في هذا الصدد تدارس الأفكار التالية:

1- إعادة النظر في معايير ومناهج اختيار العناصر
المرشحة للعمل في هذا المجال، بحيث يتم الاختيار أو
الترشيح بناء على مؤهلات شخصية معينة، أو عوامل
موضوعية وعملية خاصة.

ولا شك أن اختيار العناصر من منظور التركيز على
تنفيذ الأهداف الجزئية المحدودة، سوف يجعل معيار

الاختيار يعتمد ويقوم على الموازنة بين صفات ومؤهلات وخصائص العنصر أو العناصر المرشحة، وبين متطلبات تنفيذ كل هدف، منظوراً إليه في ذاته، كمهمة مفردة مستقلة ومختلفة في معطياتها وملابساتها ومواصفاتها الخاصة عن غيرها من الأهداف.

ومن هنا فسوف يكون ممكناً ومنطقياً أيضاً أن تختلف مواصفات الأفراد ومؤهلاتهم ومواقعهم في خارطة الواقع السياسي والاجتماعي داخل الوطن، بحسب اختلاف المهام والأهداف المرشحين للتعامل معها، فلا يعود ثمة شروط مسبقة وواحدة للانتساب للعمل أو الترشح للمساهمة العملية فيه، كشرط الانتماء لأحد أسلحة أو صنوف القوات المسلحة، والعمل في أحد مواقعها ومعسكراتها، فقد يناسب تنفيذ بعض الأهداف أفراد لا علاقة لهم أصلاً بالقوات المسلحة، ويختارون لها بسبب أو بناء على مواصفات أو عوامل شخصية معينة، تجعل احتمال نجاحهم في التنفيذ أكبر وأقوى.

إن من شأن هذا الاختلاف في الرؤية والنظرة للهدف أن يوسع الدائرة المرشحة للتعامل مع هذا الجانب، ونعني العمل العسكري أو الفدائي، بحيث تشمل مختلف الشرائح والفئات والقوى الاجتماعية، ويجعل من ثم مجال الاختيار أو التأهل للاختيار لتنفيذ مهام معينة واسعاً وغنياً بالإمكانات والاحتمالات.

من ناحية أخرى فإنه لا يخفى أن من شأن هذه الرؤية للعمل، إن أمكن أن تبلغ حد التنفيذ وإحراز نجاحات فعلية، تلمس وتُحس آثارها من قبل جمهور المواطنين، أن تنجح في نقل المعركة مع النظام إلى ساحة المواجهة الشعبية، بدل انحصارها في إطار ونطاق المواجهة المهنية بين السلطة والقوات المسلحة، أو بين السلطة وفئة محدودة من الشعب، قد يطلق عليها في أحسن الأحوال اسم المعارضة، وبذلك فإنها تكون في ذاتها وسيلة ناجحة وفعالة لكسب المزيد من العناصر التي يمكن فيما بعد توظيفها أو رؤيتها توظف نفسها لخدمة نفس الأهداف بعد إعطائها المثل والقدوة، وضع أقدامها على بداية الطريق الصحيح.

2 - إعادة النظر في سياسة التعامل مع العنصر الخارجي (غير الوطني) في اتجاه تبني سياسة الاعتماد الكلي على العنصر الوطني، دعماً وتخطيطاً وتنفيذاً.

فلعله قد بات ثابتاً من خلال التجارب المريرة السابقة أن الاعتماد في هذا المجال على العنصر الأجنبي، مهما كانت الحاجة إليه، ومهما كان حجم الدعم والمساندة، التي يمكن أن يقدمها، قد كان في معظم الأحوال سلبياً، وكان في بعض الأحيان خطراً وقاتلاً، وذلك في تلك الحالات التي يرجح أن يكون تسرب المعلومات أو تسريبها عن قصد من قبل العنصر الأجنبي قد أدى إلى إجهاض مخططات لأعمال أو الإضرار الفادح بعناصر كانت لها علاقة بها.

ومن هنا فقد يكون من الأحوط والأدعى لتوفير الحد الأكبر من شروط ومقومات السرية، وتضييق فرص واحتمالات انتشار وتوزع أو تسرب المعلومات، الحرص الشديد على جعل دائرة هذا العمل تتحصر بالكامل في نطاق العنصر الوطني، وعزلها كلياً عن تداخلات العامل الخارجي.

ولعل هذه الحاجة لإيجاد المعادلة الممكنة بين القدرة على القيام بعمل فعلي وبين ضرورة وضع كل هذه القيود والحدود على العمل، من حيث أهدافه ومقوماته وآفاقه، هي من أهم العوامل والأسباب التي تدفع إلى إعادة النظر في الأهداف، في اتجاه تبني الأهداف الصغيرة القابلة للتنفيذ في حدود ما يمكن توفيره من إمكانيات وقدرات وطنية صرفة، توجد أو يمكن إيجادها على ساحة العمل الفعلي داخل الوطن.

وقد كان التوجه نحو اختيار أهداف تتجاوز حدود القدرات الذاتية هو الذي أدى في السابق إلى التورط، ثم التمادي، في الاعتماد على العنصر الأجنبي، إمكانيات مادية، وتسهيلات سياسية، وساحات تحرك وانطلاق، ما أدى بدوره إلى مختلف السلبات التي شابت العمل، ولم تحل دونه وبلوغ أهدافه وحسب، بل أجهضته وانتهت به إلى تلك الدرجات القاسية المعروفة من الخسارة والفقدان المجاني.

3- إعادة النظر في منهجية وأساليب قيادة العمل وإدارته. فربما يكون قد آن الأوان للتسليم بأن التعويل

على قيادة وإدارة مثل هذا العمل بالكامل من خارج ميدانه وساحته الأصلية وهي أرض الوطن، هو الخطأ الأكبر وهو نقطة الضعف الأساسية التي كان العمل يعاني منها. فقد ظل، في كثير من الأوقات، ممكناً وجود العناصر القادرة الراغبة والمستعدة للقيام بمختلف الأعمال والمهام التي قد تطلب منها، إلا أنه - في الوقت نفسه - ظل غير ممكن عملياً توظيف تلك العناصر وإدارتها بشكل فعال وإيجابي، بسبب جملة من العوامل، كان من بينها، وربما في مقدمتها، وجود قيادة العمل في الخارج، ما أدى إلى مختلف مظاهر القصور والفشل والعجز، التي وقعت بالفعل، والتي يمكن بسهولة تخيل إمكانية ومنطقية وقوعها.

ومن هنا فلعله قد بات من الحيوي جداً البحث عن صيغ بديلة، تتمكن من معالجة هذا العيب، وتعويض هذا النقص. وربما يفيد في هذا الشأن التفكير في تبني أنماط من القيادة اللامركزية، التي تعتمد على حلقات متنوعة من القيادات الوسطى، المؤهلة والمخولة للتصرف المستقل في نطاق إدارة العمل لتنفيذ أهداف محددة، يتم اختيارها والتخطيط لها من قبل قيادة

مركزية. ونبغي أن يتم اختيار وإعداد وتكليف هذه القيادات الوسطى على أساس ضرورة وجودها في الداخل، سواء أكانت أصلاً موجودة في الداخل أم كلفت بالعمل، ثم انتقلت للداخل من أجل مباشرة التنفيذ.

إن التفكير في مثل هذه الصيغة للقيادة، إضافة إلى أنه يستجيب للدواعي العملية المتعلقة بمتطلبات المتابعة المباشرة لإدارة العمل وتنسيق المساعي والترتيبات اللازمة لتنفيذ المهام، فإنه سوف يستجيب كذلك للدواعي الأمنية التي تفرض حصر دائرة الاتصال بين حلقات الداخل والقيادية المركزية في الخارج في أضيق الحدود. ذلك أنه سوف يكون ممكناً، بناء على هذه الصيغة، توفر قدر كاف من الاكتفاء الذاتي لدى كل حلقة من حلقات التنفيذ، بحيث تستغني بقيادتها الذاتية، وفي نطاق تنفيذ مهمتها المحددة لها، عن الاتصال بالقيادة المركزية إلا في حالات الضرورة القصوى، وفي صيغة الحد الأدنى. ومن هذا المنظور فلن تكون ثمة حاجة لتكرار أو إدامة الاتصال بين الداخل والخارج، أو تعدد أشكاله وقنواته، ما يقلل من مخاطر انكشاف

المعلومات أو كشف العناصر أو إجهاض مخططات العمل قبل نضجها وتنفيذها.

4- إعادة النظر في البنية التنظيمية للعمل ومنهجيته، في اتجاه إحداث التمييز والفصل اللازم في البنى التنظيمية والمناهج العملية بين مختلف برامج النضال.

ولعله مما صار يدفع للسير بقوة وحسم في هذا الاتجاه ما كان يلاحظ دائماً من خلط واضطراب وتداخل، بل وتناقض أحياناً، في شروط ومتطلبات مختلف برامج النضال: العسكرية والسياسية والتنظيمية وغيرها، فقد كانت شروط ومتطلبات نجاح التحرك السياسي -على سبيل المثال- تمثل في ذاتها سلبات ونواقص خطيرة في متطلبات فعالية ونجاح التحرك العسكري. ذلك أن التحرك العسكري يتطلب، كي يكون ناجحاً وفعالاً ومؤثراً، نوعاً معيناً من العاملين، لهم صفات وخصائص متميزة، يأتي في مقدمتها صفات القوة البدنية والشجاعة وروح المغامرة والإقدام والاستعداد لتحمل المخاطر والصعاب والتضحية بالنفس. ويتطلب كأسلوب في الحركة السرية المطلقة، وروح

الانضباط العسكري، والمركزية المطلقة في اتخاذ القرارات، وبحاجة من ثم بنية تنظيمية تقوم على هيكلية العمل السري المبني على التدرج الرأسي الصارم في مستويات المسؤولية. هذا في حين أن العمل السياسي الناجح والفعال يتطلب مناظليين ذوي استعداد فكري وثقافي عال، وذوي قدرة على الحوار والحديث، وذوي مهارات فائقة في الاتصال وتكوين العلاقات، ويتطلب من ناحية أخرى، كأسلوب في الحركة، العلنية والوضوح والمرونة والتنوع، والبنية التنظيمية المفتوحة المبنية على الروح الديمقراطية في اتخاذ القرارات واختيار القيادات.

وهكذا فإن الخلط بين المنهجين ومحاولة القيام بهما في الوقت نفسه، وبنفس الرجال، وبنفس البنى التنظيمية والمنهجية العملية، كفيل بأن يسلب كلاً منهما الشروط اللازمة لنجاحه وفعالته، ويؤدي به إلى الفشل في تحقيق الأهداف، والوصول عملياً إلى درجة الشلل والعجز المطلق عن الفعل، هذا إن لم يصل بسبب هذه العوامل نفسها، إلى درجة تحقيق عكس المطلوب والمستهدف، والتسبب في العديد من الكوارث والمآسي والعواقب السيئة.

ومن هنا فلعل الحاجة قد باتت ملحة للاتفاق على ضرورة إحداث وتبني الفصل والتمييز المطلوب بين برنامج العمل العسكري وغيره من برامج العمل السياسية والتنظيمية، وذلك بأن تحدث عملية فرز منهجية تؤدي إلى تخصيص الرجال المناسبين لكل منهج، فيلتحق الأفراد المهنيون للعمل العسكري بالبرنامج الذي يناسب شخصياتهم وطبائعهم وقدراتهم الفردية، ويفعل الأفراد المهنيون للعمل السياسي وللعمل التنظيمي مثل ذلك، ثم يترك لكل مجموعة أن تنظم نفسها بما تقتضيه شروط ومتطلبات وخصائص برنامجها، فتبنى البنية التنظيمية الملائمة وتختار الأساليب والمناهج العملية المناسبة، ثم تبني مؤسساتها وتختار قياداتها وتضع خططها وبرامجها العملية.

[30/1/1994م]

2 - البرنامج السياسي:

أ- أهدافه:

(*)

الجوانب الشخصية المظهرية الجزئية، ذلك أنه صار يتبين للدارسين والناظرين أنه، وبعد كل تلك السنوات، وتلك الجهود الضخمة التي بذلها المعارضون وبذلتها حركة المعارضة، من حيث هي حركة ذات مضامين وأبعاد فكرية سياسية، ما زال الليبيون في عمومهم يعتبرون في أدنى درجات سلم الثقافة والوعي السياسي، وأنهم يعانون من الأمية السياسية بشكل بالغ الخطورة. ولعله ليس أدل على هذا من أن غالبيتهم ما زالوا لا يرون لقضيتهم الوطنية بعداً آخر غير بعدها الشكلي الظاهري المتمثل في التخلص من "شخص" القذافي، وأن غالبيتهم مستعدون للقبول بأي وضع سياسي يأتي بعد الخلاص من "شخص" القذافي، شريطة أن يحسن من وجهه، ويبدل من شكله وسلوكياته، ولو في حد أدنى لا يستجيب للآمال

(*) النقطة تشير إلى جزء من الكتابة لم يعثر عليه الكاتب في الأوراق التي وصلت إليه من الأصل المدون بخط اليد.

والطموحات، ولا يعكس التطلعات والمطالب ذات العلاقة بالحقوق والحريات وبالشرعية والديمقراطية، وغير ذلك من الأبعاد والمضامين الفكرية والسياسية.

وتبين في الوقت ذاته ما هو أخطر من ذلك وهو أن غالبية الليبيين ما زالوا لم يصلوا بعد إلى الحد الأدنى من إدراك أهمية العمل السياسي المنظم في تأطير وتطوير حركة الشعب من أجل بلوغ أهدافه وغاياته، ومن أجل الحصول على حقوقه والحفاظ على منجزاته ومكتسباته منها، وما زالوا على هذا الصعيد يراوحون في ذات النقطة التي كانوا عليها حين استولى القذافي على الحكم عام 1969م، أعداداً من البشر، يعيش كل منهم حياته الفردية الخاصة به، ولا يربطه بالآخرين أي رباط خارج نطاق الروابط الطبيعية الفطرية، كالرابطة الأسرية والقبلية والمهنية، ولا يعرف لوجوده ولحياته ولعلاقاته بالآخرين أية معان خارج نطاق معنى الحياة المادية والمصالح المعاشية المباشرة، وما زالوا، رغم مرور ربع قرن على مأساتهم تحت حكم القذافي، لم يستوعبوا الدرس، ولم يستخلصوا العبرة، وما زالوا قابلين بالكامل، وبمتهى السهولة والمأساوية لأن تتكرر

معهم الكارثة مرة أخرى ومرات، باعتبار أنهم طالما ظلوا أفراداً لا ينتظمهم ناظم، ولا تربط بينهم رابطة، تجسد الجانب السياسي من وجودهم، فسوف يظلون يفتقدون الحصانة اللازمة ضد مختلف أمراض الاستبداد والتسلط والدكتاتورية التي يمكن أن يتعرض لها جسدهم السياسي، وسوف يفتقدون أهم وأنجع سبل الدفاع والعلاج، وهي المتمثلة في توفر آليات الحركة الجماعية المنظمة التي تؤطر وتوظف طاقاتهم وجهودهم للوقوف كسدود متينة كجدر قوية ضد أية توجهات استبدادية قد توجد لدى أية سلطة أو أي نظام حكم جديد.

في ضوء هذه الرؤية للقضية، أي النظر إلى قضية التغيير باعتبارها أبعد آماداً وآفاقاً من مسألة تغيير الأفراد والأشكال والمسميات، فإن المسألة الفكرية والثقافية تحتل موقعاً جوهرياً، وتكتسب أهمية حيوية، وتقفز من ثم لتكون في أعلى سلم الأولويات لبرنامج العمل السياسي.

وهكذا يمكن الحديث عن أن من أوائل أهداف التحرك السياسي السعي لنشر معاني ومفردات ثقافة سياسية أساسية، يتم الاتفاق على أنها ضرورية ولازمة لوجود الإنسان/المواطن الجدير بصفتي الإنسانية والمواطنة، أي الإنسان الذي يدرك معاني وأبعاد وجوده الإنساني، ومعاني وأبعاد وجوده الاجتماعي كفرد في جماعة، هو جزء أساسي في وجودها، وله في إطار التزامه بواجبات تجاهها، حقوق لا يجوز لأحد أو لجماعة أن تحرمه منها. ومن ثم فإنه يحرص على أن يتمتع بكل المزايا والحقوق التي يمنحه إياها انتمائه الإنساني والاجتماعي، ويعي خطورة التفريط في هذه الحقوق أو الاستهانة والتراخي في حمايتها والدفاع عنها، ويدرك في الوقت ذاته معنى وأهمية وضرورة أن يحمي هذه الحقوق ويدافع عنها من حيث هي، بمعنى أن يحرص على أن تكفل وتضمن لكل المواطنين الذين يشاركونه في الانتماء إلى الوطن، وأن يستعد للتضحية والبذل في سبيل ذلك من واقع إدراكه أن دفاعه عن حقوق أخيه المواطن هو الدفاع الأصيل عن حقوقه هو، وهو

الحصن المتين الذي يوفر لها الحماية والوقاية من قبل أن تتعرض للخطر، أو يصيبها الأذى.

إذن فينبغي أن يأتي في مقدمة مستهدفات العمل السياسي تحديد ملامح هذه الثقافة السياسية الأساسية، وبلورة معانيها ومضامينها التي يراد أن يتم حولها الإجماع والالتفاف من قبل أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب، وذلك من خلال البحوث والدراسات ومختلف صور وأنماط النظر العلمي، ثم العمل على نشر هذه الثقافة على أوسع نطاق ممكن، والعمل على تأكيدها وترسيخها وتأصيلها بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة، أو التي يمكن في المستقبل توفيرها وإبداعها.

وسوف يقاس مقدار النجاح والتوفيق في تحقيق هذا الهدف بقدر ما يبرز في أرض الواقع السياسي الليبي، داخل وخارج الوطن، من مؤشرات على شيوع هذه الثقافة السياسية، وشيوع مفردات خطابها الأساسية المتمثلة في معاني: الشرعية، الدستورية، الديمقراطية، الحريات، الحقوق، العدالة، المساواة أمام القانون، وتحقق الالتفاف الوطني حول مفهوم التغيير

الذي يبنى ويتأسس على وجود وضمان هذه المعاني في أي بديل سياسي محتمل لنظام الحكم القائم الآن، ولا يقبل غيرها بديلاً، مهما تأخر تحققها الكامل، ومهما اقتضى ذلك التحقق من جهد وصبر ومزيد من الآلام والتضحيات.

وفي تقديري إن نجاح التحرك السياسي سوف يعتمد ويتوقف على مقدار نجاحه في كسب المزيد من أبناء الشعب الليبي إلى صف المواطنين السياسيين، الواعين بوجودهم الإنساني وبحقوقهم الأساسية، والمؤمنين بهذا المفهوم الذي تتحدث للقضية الوطنية ولقضية التغيير، فسوف يكون هؤلاء المواطنون هم الجنود وهم القوة الحقيقية التي ستقف لتضمن تحقق التغيير الذي يستجيب للطموحات والحقوق الوطنية، ثم للدفاع عن أية مكتسبات تتحقق في هذا الإطار، وتسعى لتحقيق المزيد منها.

* * *

من ناحية أخرى سوف يستهدف العمل السياسي السعي لخلق أكبر قدر من التأييد والإجماع حول

المطالب الوطنية التي يأتي في مقدمتها مطلق تحقيق "الشرعية"، بمعنى الاحتكام إلى إدارة الشعب ليقول كلمته في النظام السياسي الذي يريده لنفسه، وليختار مؤسسات الحكم الدستورية والأفراد الذين يوليهم ثقته لتولي مختلف مواقع المسؤولية.

وسوف يتجه هذا المسعى لحشد هذا التأييد للمطالب الوطنية على كل الساحة الوطنية، داخل الوطن وخارجه، من خلال مخاطبة أبناء الشعب الليبي، أفراداً وفئات مهنية وقوى اجتماعية، دون أي تمييز بينهم بسبب الانتماء الفكري أو التوجه السياسي، أو بسبب العلاقة السابقة أو القائمة بموقع من مواقع السلطة أو المسؤولية في النظام الحالي، وذلك بهدف كسب أكبر عدد منهم لصالح قضية التغيير المعبر عنها من خلال ما ينبغي أن يعرف بالمطالب الوطنية: "الشرعية والديمقراطية".

وسوف يحتاج الأمر، قبل اعتماد وإقرار هذا التصور أو المفهوم للعمل السياسي، أن يتم الاتفاق حول قضية التعامل والتخاطب مع الأفراد أو الفئات التي توصف

عادة في لغة المعارضة بأنها "محسوبة" على النظام، وذلك من أجل بلوغ القدر الممكن من الوضوح والتحديد حول هذه المسألة، فلا بد من إجابة دقيقة ومتفق عليها عن السؤال المتعلق بتعريف لفظ "المحسوب على النظام"، ثم عن السؤال المتعلق بإمكانية وجدوى وأهمية وأهداف وشروط التخاطب والتعامل مع هذه الفئة.

وفي تقديري إنه، بحسب المفاهيم التي آمل أن يقع الاتفاق عليها، وأن يتم تبنيتها لأهداف النضال الوطني وللقضية الوطنية وقضية التغيير، لا يعود ثمة أهمية للموقع الذي يوجد فيه الأفراد في هذه اللحظة التاريخية: في الحكم أو خارجه، في قمة الحكم أو في أدنى درجات سلمه، بقدر ما تصبح الأهمية المطلقة لتبني الموقف الصحيح من المطالب الوطنية. ومن هذا المنظور فليس ثمة قيود أو حدود للاتصال والتخاطب والتحاوّر مع كل لبيّ يرغب ويقبل الخطاب والحوار حول القضية الوطنية، وحول احتمالات وآفاق الحل، من أجل بلوغ الاتفاق حول تحليل ورؤية واحدة، ووقوع الإجماع حول صيغة معينة للحل. ولا يستثنى من هذا

أحد، بدءاً بمعمر القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة، مروراً بالضباط الأحرار واللجان الثورية، وانتهاءً بأمناء وأعضاء اللجان والمؤتمرات الشعبية.

من المتوقع بالطبع أن يبادر البعض إلى الرد على هذا بأن هؤلاء الذين يعرض الاتصال والتحاور معهم حول القضية وحلها، كمعمر القذافي والمحسوبين من أركان نظامه، هم أنفسهم القضية، وسوف يقاومون بكل ما يملكون من أسلحة ومن قوة أي توجه للتغيير، لأن التغيير سوف يعني بالضرورة إعادة الكلمة إلى الشعب ليقول رأيه في الحكم ورجاله، وسوف يعني بناء على ذلك المقاومة بفقدانهم مواقع الحكم والسلطة.

إلا أن هذا لا يغير ولا ينبغي أن يؤثر في المفهوم والمبدأ الذي نحاول تحديده والاتفاق عليه للعمل السياسي ولأهدافه ولمناهجه وأساليبه، فهذه مسائل مبدئية ينبغي أن يتم النظر فيها وتحديدها بصرف النظر عن إمكانيات تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع أو إمكانات قبول الآخرين بها أو رفضهم لها.

ومن هنا فينبغي أن يكون واضحاً وثابتاً أن التحرك من منظور وبمفهوم العمل السياسي سوف يسعى لخلق حالة الإجماع الوطني حول قضية التغيير وحول ملامح الحل، وسوف يسعى من أجل ذلك للتخاطب والتحاوّر مع من يملكون زمام الحكم حالياً، بدون استثناءات أو شروط مسبقة، من أجل بلوغ إحدى غايتين: إما إقناعهم أو إرغامهم على الاستجابة للمطالب الشعبية الوطنية، من خلال انتهاج مختلف السبل الممكنة والمتاحة في إطار التحرك السياسي السلمي.

* * *

من ناحية ثالثة سوف يستهدف العمل السياسي السعي لكسب المناصرة والتأييد للمطالب الوطنية لدى مختلف الأطراف والأوساط الأجنبية التي لها أو يحتمل أن يكون لها تأثير في معطيات ومجريات الصراع في إطار القضية الليبية، وذلك من أجل بلوغ أكبر درجة ممكنة من رفع القضية الوطنية الليبية إلى مستوى الهموم والقضايا الدولية والإنسانية، وجعلها تأخذ موقعاً في جدول أعمال المنظمة الدولية ومجلس الأمن وسائر

المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان وقضايا الشعوب الساعية للتحرر وتقرير المصير.

وينبغي أن يستهدف العمل السياسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الحضور الفعال والمؤثر في مختلف الساحات والمحافل التي يمكن من خلالها ممارسة الضغط على النظام الحاكم في ليبيا، وحصره باستمرار في دائرة الأنظمة الدكتاتورية القائمة لحقوق الإنسان والشعوب، ومواجهته بتحدى الاستجابة للمطالب الوطنية المشروعة المتمثلة في الشرعية والديمقراطية.

ب - مقوماته:

يتضح من هذه الرؤية لأهداف العمل السياسي أن هذا العمل سوف يتسم بالتوسع والتنوع والشمولية، سواء في الغايات أو الأهداف الجزئية المتوخاة، أو في المجالات والساحات التي ينبغي أن يتم فيها، أو في العناصر المادية والبشرية اللازمة لإنجازه. ولكي يستجيب العمل أفضل استجابة لهذه المتطلبات فإنه ينبغي أن ينجح في إيجاد وابتداع الصيغ والمناهج العملية التي تمكنه من استثمار وتوظيف الطاقات

والإمكانات البشرية المتاحة أفضل استثمار وتوظيف ممكن.

وسوف يكون حيويًا في هذا السياق إجراء التعديل اللازم على التصورات والمفاهيم السابقة، التي شاعت وسيطرت ثم تجمدت، للعمل السياسي، والتي كانت تنظر لهذا العمل على أنه مهمة بالغة الخطورة والحرفية، لا يستطيع أن يقوم بها إلا أفراد معينون، ذوو كفاءات ومهارات وخبرات خاصة. ذلك أن النظرة الشمولية الواسعة الآفاق والأبعاد للعمل السياسي تشمل من الأعمال والمهام الجزئية ما يتيح فرصة ومكانًا ملائمًا لأعداد هائلة من المناضلين والمؤمنين بالقضية، ليقوم كل منهم في مجاله المهني وفي حدود قدراته الذاتية وفي نطاق الدائرة الجغرافية التي يقيم فيها، ويمكن أن يتحرك خلالها، خدمة معينة، يمكن، مهما بدت صغيرة وضيئلة القيمة، أن تكون رافدًا ذا قيمة كبيرة للعمل الكلي وللأهداف النهائية المتوخاة.

إذن فينبغي أن ينظر إلى كل مناضل، منتم كعضو عامل في التنظيم، أو مؤيد مناصر لأهدافه ومساعديه،

سواء من المقيمين داخل الوطن أو خارجه، باعتباره عنصراً قابلاً للاستثمار والتوظيف في إطار العمل السياسي، وأنه مقوم أساسي من مقوماته ودعائمه، وما على قيادة العمل والمسؤولين عن إدارته إلا السعي والحرص على هذا الاستثمار والتوظيف والنجاح في إيجاد القنوات والصيغ المناسبة له.

وتأخذ في هذا السياق، ومن هذا المنظور للعمل السياسي وأهدافه، أهمية بالغة قضية التنسيق مع كل العناصر والأطراف المؤمنة بنفس التحليل والرؤية للقضية الوطنية في إطار ما يعرف باسم "المعارضة الليبية"، بحيث ينظر إلى كل هذه الأطراف باعتبارها عناصر ومقومات أساسية من مقومات فعالية ونجاح العمل السياسي. ذلك أن بلوغ الغاية من هذه الفعالية سوف يتوقف على مقدار النجاح المتحقق عملياً على صعيد تنسيق الجهود وإحسان استثمار الطاقات المتاحة في ساحة المعارضة، منظوراً إليها نظرة شمولية تكاملية، باعتبارها، رغم الاختلافات بينها في التوجهات الفكرية والإيديولوجية وفي الاجتهادات السياسية العملية، تلتقي وتتفق جميعها حول رؤية واحدة للقضية الوطنية

ولأهداف النضال الوطني المتمثلة في "الشرعية والديمقراطية"، ويمكن أن تلتقي جميعها حول رؤية أو خطة واحدة لمناهج وبرامج النضال، يقوم كل طرف، فرداً مستقلاً كان أم تنظيمًا، بدور معين فيها، وفق ما تتيحه وتسمح به مؤهلاته وإمكاناته وظروفه الحياتية وغير ذلك من العوامل.

وهكذا فإن كل أبناء الوطن يمكن نظريًا ومبدئيًا أن يكونوا عناصر فاعلة في مجال العمل السياسي، ولا يعود ثمة من شرط لذلك إلا شرط واحد، هو الإيمان بالتحليل المشترك للقضية الوطنية، والالتقاء مع سائر المناضلين من أجلها حول الرؤية المشتركة للحل، المتمثل في تحقيق المطالب الوطنية المشروعة.

* * *

ج - مناهجه:

إن النظرة الشمولية للعمل السياسي ستتطلب بالطبع بإحداث نقلة نوعية كبيرة فيما يتعلق بصيغ ومناهج العمل. وربما يمكن الإشارة إلى بعض ملامحها في النقاط التالية:

1- توسيع دائرة المقصودين بالتحرك والخطاب السياسي. وسيعني هذا على صعيد الساحة الوطنية في الداخل والخارج عدم وضع أية قيود أو حدود على الأفراد أو الفئات التي تستهدف للخطاب والتحاوور في كل ما يتصل بالوطن وأوضاعه وبالقضية وأبعادها والحلول الممكنة لها، بما في ذلك، وربما في مقدمتهم، العاملون في أجهزة النظام ومؤسساته على مختلف مستوياتهم ومواقعهم من المسؤولية.

من ناحية أخرى سوف يعني هذا، على صعيد الساحة الأجنبية، تغيير ذلك النمط القاصر من العلاقة المحدودة بالحكومات وأجهزتها الأمنية، في اتجاه توسيعه وتوابعه بحيث يشمل مختلف مراكز القوة والتأثير في القرار السياسي في كل بلد على حدة (الأحزاب والتنظيمات السياسية، الروابط والتجمعات المهنية، المراكز الثقافية والإعلامية، الشخصيات ذات التأثير السياسي والاجتماعي والفكري. ثم يسعى لكي يشمل مراكز القوة والتأثير في القرار السياسي العالمي (المنظمات الدولية والإقليمية، الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، منظمات حقوق الإنسان)

2- توسيع الدائرة التي يشملها مفهوم الاختصاص للعمل في هذا المجال، بحيث يخرج عن نطاق السرية والتحفّظ الشديد، وفكرة الاختصاص الضيق، ليسع جهود وإسهامات كل المناضلين، مهما تدنى موقعهم في سلم المسؤولية المباشرة داخل التنظيم، أو بعدوا عن بؤرة الاتصال الفعلي بمفاصل العمل التنفيذي. فبحسب المفهوم الجديد للعمل السياسي لا يعود هذا العمل حكرًا على أفراد بعينهم، بحكم صلاتهم الفعلية القائمة أو المحتملة مع الحكومات وأجهزتها الأمنية، بل إنه سيتسع ليشمل كل من يمكن أن يقدم خدمة ما من خلال مهنته التي يمارسها، أو مقر عمله وإقامته، أو من خلال مختلف علاقاته الشخصية (الصدّاقة، الزمالة في العمل.. إلخ) أو العائلية والقبلية، بأفراد ذوي مكانة ونفوذ وتأثير في مؤسسة النظام الحاكم في ليبيا أو في المؤسسات السياسية والأنظمة الحاكمة في الدول ذات العلاقة والأهمية فيما يخص القضية الليبية، وذلك في اتجاه توظيف واستثمار تلك العلاقات للتوعية بأبعاد القضية وبالمطالب الوطنية وممارسة أشكال التأثير

والضغط على النظام الحاكم في ليبيا، لإرغامه على الاستجابة لتلك المطالب وتنفيذها.

3- تنوع صيغ العمل وأدواته بحيث تشمل، إلى جانب صيغة الاتصالات الشخصية الرسمية وغير الرسمية، صيغاً أخرى مثل:

- إقامة وإدامة وتطوير العلاقات الشخصية والاجتماعية بالشخصيات العربية وغير العربية ذات الأهمية والتأثير أو المرشحة لأن تكون ذات أهمية وتأثير في مجريات القضية الليبية (رجال أعمال، سياسيون، كتاب وإعلاميون...إلخ).

- التواصل عبر اللقاءات والمراسلات الخاصة بين أفراد التنظيم وكافة المناضلين في الخارج وبين أبناء الوطن المقيمين في الداخل، والمترددين على الخارج، بهدف إحكام وتطوير دورة المعلومات والحوار حول القضية وأبعادها.

- إصدار ونشر البحوث والدراسات وتكثيف وتطوير المعالجة الإعلامية للقضية الوطنية وأبعادها عبر مختلف المنابر الإعلامية العربية والأجنبية المتاحة.

- تكثيف الحضور في اللقاءات والمؤتمرات والمحافل السياسية للتعبير عن القضية وكسب المناصرة والتأييد لها، ومواجهة النظام الحاكم في ليبيا من خلالها.
- استثمار وسائل التقنية الحديثة في إحكام وتطوير سبل التعريف بالقضية وتكثيف حضورها على الساحتين الداخلية والخارجية.

3 - البرنامج التنظيمي:

يكتسب العمل التنظيمي في إطار الرؤية الجديدة للمشروع النضالي الوطني أهمية كبرى، ويحتل مكاناً جوهرياً، ذلك أن الأمل في تحقيق أي إنجاز على صعيد مختلف البرامج النضالية، المرحلية منها والاستراتيجية، سوف يتوقف بدرجة كبيرة وأساسية، على مقدار المنجز الفعلي في ساحة العمل التنظيمي، الذي يفترض فيه أن يوفر لبقية برامج التحرك الأخرى، العسكري والسياسي والإعلامي، المقومات اللازمة والملائمة لنجاحها، وأكبر قدر من الفعالية لها.

إن البرنامج التنظيمي ينبغي أن ينظر إليه باعتباره المدرسة التي تعد وتؤهل العاملين، وباعتباره المعمل

الذي يجهز ويوفر المادة الأولية التي يمكن أن تعتمد عليها وتستثمرها البرامج الأخرى في مختلف مناشطها وفعاليتها.
أ- أهدافه:

من هذا المنظور فإن هدف البرنامج التنظيمي هو باختصار وتركيز شديد: "بناء تنظيم سياسي قوي مؤهل وقادر على مواصلة النضال من أجل القضية الوطنية، المتمثلة في تحقيق المطالب المشروعة للشعب الليبي وهي (الشرعية والديمقراطية)، ومؤهل للمساهمة في بناء البديل الديمقراطي في ضوء رؤيته المتكاملة لهذا البديل".

وسوف يحتاج بناء مثل هذا التنظيم إلى مقومات أساسية ثلاثة هي:

- 1- رؤية نضالية وبرنامج سياسي متكامل يستند إلى هوية فكرية وسياسية محددة الملامح.
- 2- أعضاء مؤهلون ثقافياً وسياسياً وحركياً بما يمكنهم من المساهمة في البرنامج النضالي والبرنامج السياسي بأكبر قدر من الالتزام والفعالية والإيجابية.
- 3- بنية تنظيمية محكمة وفعالة وديمقراطية.

1- الرؤية النضالية:

في الوقت الذي يحتل فيه البرنامج التنظيمي، في إطار البرامج النضالية المختلفة، موقعاً ومكاناً جوهرياً واستراتيجياً، فإن مسألة الرؤية النضالية والهوية الفكرية السياسية للتنظيم تكتسب في إطار البرنامج التنظيمي نفس الموقع والمكان الجوهري، فهي اللبنة الأولى التي ينبغي أن يقوم عليها البناء كله. وهي الروح التي تعطي للجسد المادة مضموناً ومعنى، وتبث فيه الحياة، التي بدونها لا يكون التنظيم إلا شكلاً ومظهراً خارجياً خالياً من المعنى وخالياً من الروح، وبالتالي فاقداً لمقومات البقاء والحياة الخصبة الفاعلة.

وتأخذ هذه المسألة أهمية مضاعفة حين توضع في موقعها الصحيح من الرؤية الاستراتيجية للعمل السياسي، فإذا تم الاتفاق على أن للنضال أهدافاً بعيدة تتجاوز شكلياً ونوعياً جزئية التعامل مع السلطة الحاكمة في ليبيا الآن، لتحتضن آفاق بناء المستقبل، بكل ما تطرحه من قضايا ومشكلات وتحديات، فإن الأمل في بلوغ التنظيم الدرجة المعقولة من القدرة والتأهل للتعامل مع تلك المهام الكبرى، سوف يعتمد بدرجة

أساسية على امتلاك التنظيم رؤية خاصة به، حول تلك الآفاق المستقبلية، تشتمل على تحليل خاص لمعطيات الواقع الاجتماعي والتاريخي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الليبي، وحاجات انتشاله من الوهدة التي انتهى إليها، خلال وبسبب حكم الاستبداد والتخلف، والأسس والمقومات اللازمة لإعادة بنائه بما يحقق الطموحات والآمال الوطنية.

إن متطلبات القدرة على التعامل مع الأهداف الجزئية للنضال الوطني المتعلقة بإشكالية تحقيق الشرعية المتضمنة لإشكالية التعامل مع السلطة الحاكمة حالياً، قد تكون في حقيقة الأمر أيسر وأقرب المتطلبات منالاً، لأنها، من ناحية، لا تحتاج إلى أكثر من الاتفاق على مفهوم الشرعية ووجود عدد كاف من المناضلين المؤمنين بهذا المفهوم والمستعدين للتضحية والعمل في سبيله، ولأنها، من ناحية أخرى، لا تطرح على المرشحين للعمل تحدياً فكرياً وثقافياً، والتزاماً تنظيمياً يعجزون عن مواجهته وتلبية شروطه.

إلا أن القدرة على التعامل مع الأهداف الاستراتيجية التي تتجاوز نقطة التحول في السلطة ووقوع التغيير في نظام الحكم، إلى مرحلة مواجهة مختلف قضايا وحاجات بناء البديل الدستوري الديمقراطي، فإنها ستتوقف أساساً على وجود رأي خاص وفكر متبلور وتصور محدد حول تلك القضايا التي سوف تطرحها عملية إعادة البناء، وحول المناهج المقترحة للتعامل معها. ذلك أن مجموعة، مهما كانت متفقة و متماسكة وقوية وفعالة في مرحلة إنجاز الهدف الجزئي، سوف تكتشف أنها ضعيفة وعاجزة وقاصرة حين تجد نفسها في مواجهة تحديات إنجاز الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى والشاملة الأبعاد، إن لم تكن لديها رؤيتها الخاصة وفكرها الواضح المحدد الملامح حول كل ما تتطلبه منها مواجهة تلك التحديات.

ومن هنا فإذا كان منطلقنا هو السعي لبناء تنظيم مؤهل للتعامل مع أهداف النضال بحسب الرؤية الشمولية والاستراتيجية لها، فإن أول ما ينبغي علينا الاتفاق حوله هو ضرورة أن يتأسس هذا البناء على رؤية نضالية وهوية فكرية سياسية محددة الملامح،

ومن ثم فإن أول هدف ينبغي أن يسعى برنامجنا التنظيمي لإنجازه هو استكمال الأبحاث والدراسات المتعلقة بمختلف جوانب الرؤية النضالية والهوية الفكرية السياسية، ليتخذ ذلك من بعد أساس البناء ومنطلقه ومحتواه.

وينبغي في تقديري أن يتم هذا المسعى ويتواصل من منطلق اتفاق واضح بين كل من يعتبرون أنفسهم شركاء فيه على أن الحديث عن بناء التنظيم لن يكون ذا معنى إلا حين ينتهي العمل على إنجاز ملامح الهوية الفكرية والسياسية، ووضع الجوانب الأساسية في الرؤية النضالية المتكاملة. وإن أي اتفاق يمكن تحقيقه حول صيغة للقاء أو العمل المشترك، سوف يكون وبطل اتفاقاً مؤقتاً ينتهي بإنجاز وضع المشروع الأولي للخطوط العريضة المتعلقة بأسس وأبعاد الهوية الفكرية والبرنامج السياسي للتنظيم. وإن الخطوة الفعلية الأولى في بناء التنظيم سوف تكون هي تلك التي يتم فيها تدارس وإقرار ذلك المشروع في مؤتمر عام يضم نخبة من الشركاء الذين اختاروا العمل سوياً، وتحملوا مسؤولية وعبء المبادرة للدعوة والبحث والتأسيس.

ومن هنا فينبغي أن تعتبر هذه المهمة؛ مهمة البحث والفكر والدرس والحوار، هي المهمة الأساسية التي ينبغي أن تركز لها الجهود، وتبذل لها الإمكانيات، ولا يخل عليها بالوقت والاهتمام والعناية، فسوف يتبين مع مرور الوقت، وعلى المدى الحضاري والتاريخي البعيد، أن أي استثمار على هذا الصعيد هو الاستثمار الأكثر جدوى، والأعمق والأبقى أثراً، والأكثر قابلية للتطوير والإغناء المستمر.

2 - الأعضاء المؤهلون:

حين يتم إنجاز العمل على صعيد البحث النظري الفكري، وتوضع في الأقل الملامح الأساسية للهوية الفكرية والرؤية السياسية للتنظيم، يكون ممكناً إذًا اتخاذ الخطوات العملية الأولى لوضع بقية أركان البناء ودعائمه الأساسية.

وستكون الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه العمل على وضع البرامج النظرية والخطط العملية اللازمة لإثراء التنظيم بالأعضاء المؤهلين الذين يستجيبون لشروط ومتطلبات العضوية الإيجابية الفاعلة. وواضح أن

نجاح هذا العمل كله سيتوقف على الرؤية التي يحملها مؤسسو التنظيم والمبادرون لقيادته لموقع عضو التنظيم ودوره ومهمته فيه، فبقدر ما تتبنى هذه الرؤية على صورة ومفهوم العضوية الحركية الريادية الفاعلة، ذات الفكر والرؤية والمهمة التاريخية، بقدر ما تتحدد وتتكيف شروط ومتطلبات العضوية، ومناهج وبرامج التأهيل والتكوين التنظيمي، ثم مهام وواجبات العضو والتزاماته التنظيمية.

ومن هنا فينبغي أن ينطلق هذا المسعى من رؤية متكاملة وتصور محدد لمفهوم العضوية وشروطها ومتطلباتها، ليمضي في اتجاه تأهيل وإعداد الأعضاء لممارسة أدوارهم داخل التنظيم بأكثر قدر من الإتيان والفعالية. ذلك أن شروط ومتطلبات العضوية والتزاماتها سوف تعتمد على رؤيتنا واختياراتنا فيما يتعلق بالدور الذي نريد لعضو التنظيم أن يلعبه، والمهمة التي نرجوه للقيام بها. وسوف يختلف الأمر اختلافاً نوعياً كبيراً عند المقارنة بين اعتبار عضو التنظيم رقماً يقيد عند الحاجة إلى حساب الأمور بمعيار الحجم والكم، وبمقياس كثرة وقلة العدد، أو النظر إليه من حيث إنه أداة صالحة

لتنفيذ عمل محدد، أو ترس في آلة لا بد من وجوده فيها كي تدور وتؤدي وظيفتها المصنوعة من أجلها، وبين النظر إلى عضو التنظيم باعتباره شريكاً كاملاً في الرأي والقرار، وباعتباره امراً صاحب فكر ورؤية وحامل دعوة ووجهة نظر، والنظر إليه من منظور دوره الريادي والقيادي الذي يفترض أن يستعد ويتأهل للقيام به داخل المجتمع الليبي، حين تزول ظلمات الاستبداد والقمع، ويتاح مجال لحرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم.

ولا شك أن النظرة إلى عضو التنظيم من هذا المنظور الأخير سوف يحتم إيلاء برنامج العمل التنظيمي المتعلق بإعداد وتأهيل الأعضاء الأهمية الكبرى التي يستحقها، بحيث توضع له البرامج والخطط العملية الضرورية، وتخصص له الأجهزة والكوادر والإمكانات المادية اللازمة.

وفي تقديري أن هذا البرنامج سوف يستهدف إعداد وتأهيل الأعضاء على أصعدة ثلاثة:

- **صعيد ثقافي عام**، يهدف إلى تزويد العضو بقدر معين من ثقافة أساسية عامة، يفترض في أي إنسان مثقف أن يحيط به، ولا بد أن يكون جزء من هذه الثقافة مما يتصل بالثقافة القومية (الإسلامية والعربية) وبالثقافة الوطنية (التاريخ والمجتمع والوطن الليبي).
- **صعيد سياسي** يهدف إلى تزويد العضو بثقافة أساسية تتعلق بالمبادئ والمفاهيم المتداولة في الخطاب السياسي العام، وبأبعاد القضية الوطنية التي تشمل بالضرورة تحليل تجربة ونظام حكم القذافي، والطروحات البديلة التي تعرضها المعارضة، وبعرضها التنظيم حول شروط ومتطلبات الحل، وحول الرؤى المختلفة لبناء المستقبل.
- **صعيد حركي** يهدف إلى إعداد العضو ليمارس دوراً محدداً في أحد برامج النضال، وليكون، من ناحية أخرى، عنصراً فاعلاً ونشطاً ومؤهلاً لنشر أفكار التنظيم ومبادئه، والتحاور حولها مع المخالفين، واستقطاب الأنصار المؤيدين لها.

3 - البنية التنظيمية:

بعد توفر المضمون والمحتوى الفكري، والأعضاء المؤمنين بهذا المضمون والمستعدين للعمل والتضحية في سبيل نشره والدعوة إليه، ومحاولة بلوغ مرحلة القدرة على تنفيذه وتجسيده على أرض الواقع، تكون البنية التنظيمية المحكمة والفعالة هي المحصلة التي تلتقي عندها، والبوتقة التي تتفاعل فيها تلك العناصر والمواد الأساسية، لينتج من تفاعلها الحركة المطلوبة الموصلة إلى الأهداف والغايات. وواضح أنه بدون وجود هذه البنية المحكمة والفاعلة فإن مختلف العناصر والمواد الأساسية المادية والمعنوية والبشرية، سوف تظل مجرد مواد أولية مبعثرة، قد يمكن أن يستفاد من بعضها بعض الوقت بعض الفائدة، إلا أن كثيراً منها سوف يظل معطلاً مهملاً، غير مستثمر ولا مستفاد منه، وبعضها الآخر سوف يستفاد منه جزئياً، ولا تستثمر كل إمكاناته وطاقاته الكامنة، وقد يستفاد منه في وقت معين، ثم يهمل تماماً، ويلقى به على الرف أو في الظل بعد ذلك.

ولعل هذا بالضبط هو ما حدث في تجربة الجبهة، التي لم تستطع أن تصل مرحلة بناء البنية التنظيمية الفاعلة بالمعنى الذي نتحدث عنه، وظلت لذلك عاجزة عن توظيف واستثمار تلك الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي توفرت لها عبر سنوات عديدة، وكان ينبغي أن تكون كفيلة بتمكينها من تحقيق شيء من أهدافها، وقطع ولو جزء من الطريق نحوها.

إلا أن فشل قيادة الجبهة، أو ربما عدم حرصها على فعل ما كان ينبغي فعله لإحكام بنيتها التنظيمية، بما يوفر لها صفات الفعالية والكفاءة والإنتاجية، أدى إلى كل ما يؤسف له من إهدار الأموال الطائلة، والجهود والتضحيات وصور العطاء والصبر النادرة المثال، والسنوات الثمينة التي يستحيل تعويضها. وأدى في النهاية إلى ما كان طبيعياً ومتوقعاً ولازماً، وهو ضياع الزمن الثمين، ونضوب الموارد المالية، ووقوع العناصر البشرية فريسة اليأس والإحباط وخيبة الأمل، وفقدان الثقة والقناعة والإيمان.

ومن هنا يكتسب السعي لإنجاز البنية التنظيمية القوة الفاعلة أهمية كبرى، وينبغي أن يوضع في مكانه الجوهري المناسب من برنامج العمل التنظيمي، وفي تقديري أن جملة من الخصائص والشروط ينبغي أن تتوفر في هذه البنية التنظيمية حتى تستجيب لمتطلبات الكفاءة والفعالية والقوة المطلوبة. وربما يمكن أن أشير من هذه الخصائص إلى ما يلي:

- إيجاد دور عملي ومهمة نضالية لكل عضو من أعضاء التنظيم، فلا ينبغي البتة السماح بأن يوجد عضو في التنظيم المظهر الوحيد لوجوده وعضويته، كون اسمه مسجلاً في الأوراق، أو أنه يمارس من حين لآخر حقه في التصويت لانتخاب القيادات أو تمرير القيادات، فالعضو الحق ينبغي أن يكون جزءاً فاعلاً في التنظيم، له موقع محدد في الهيكل التنظيمي، وله، إلى جانب حقوقه المشروعة فيه، التي يأتي في مقدمتها حقه في صنع القرار، التزامات معنوية وعملية يجب أن يوفي بها، صورتها الدنيا الالتزام بالسعي لاكتساب الثقافة الأساسية المطلوبة للعضوية، ومتابعة برامج وخطط التنظيم للتأهيل السياسي والحركي، ترتقي حتى تصل إلى

مختلف صور ومراتب المسؤولية القيادية والتنفيذية في شتى برامج التحرك النضالية.

- كفالة حق العضو في المشاركة في صنع القرار عبر الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتعبير. فلعل من السلبيات الخطرة التي ينبغي التنبه لعدم الوقوع فيها تكرار تجربة الجبهة السيئة التي كرسست جملة من المفاهيم المغلوطة حول الالتزام التنظيمي بمنطلقات ومفاهيم ومبادئ وسياسات التنظيم، وحول معنى الأمن وحدود ومعايير المحافظة عليه أو الإخلال به، وحول طبيعة العلاقة بين القيادة والقاعدة، وحول مدى الممارسة الديمقراطية وحقيقتها، وذلك باتخاذ ما ينبغي من إجراءات وترتيبات عملية، وتبنى ما يلزم من اختيارات وصيغ تنظيمية، تكرر عبر الممارسة الفعلية مبدأ حق العضو في المشاركة في صنع القرار، من منظور مختلف يركز على الجوهر والمحتوى الحقيقي، لا على المظاهر والأشكال الخارجية. ونعني بذلك الحرص على إيجاد القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار لدى كل عضو من خلال الارتقاء بمستواه الثقافي، وتعوده على تكوين فكر ورأي مستقل في مختلف المسائل والقضايا،

وإكسابه صفات الاعتزاز بالرأي والجرأة على إعلانه والتعبير عنه، من خلال قنوات التنظيم ووسائل التغيير وتبادل الرأي التي ينبغي أن تكون متاحة لكل الأعضاء دون استثناء أو رقابة أو محاذير.

- ترسيخ روح وأسلوب العمل الجماعي، عبر مؤسسات التنظيم. وهذه كذلك كانت إحدى نقاط الضعف القاتلة، التي عانت منها الجبهة في بنيتها وممارساتها الفعلية، حيث ظل العمل يتم على مختلف مستوياته بأسلوب المعالجة الفردية الخاضعة بالكامل لمؤثرات العلاقة الشخصية بين المسؤول والمتعاملين معه أو تحت إدارته، ولمتغيرات الوقت والمزاج والمصلحة الآنية المحدودة، ما أدى إلى شتى مظاهر سوء الإدارة ونقص الفعالية والإنتاجية وإهدار الإمكانيات والطاقات، والفشل في تطوير العمل وتوسيع دوائره وإغنائه بالعناصر القيادية والدماء المتجددة. ولا مفر من أجل تلافي هذا النقص المعيب من الإصرار المبدئي على أسلوب العمل الجماعي في كل مفاصل العمل وقواطعه ومستوياته، والسعي للانتقال النوعي من ممارسات المركزية الفردية وتأثيرات العوامل الشخصية،

إلى هيمنة وسيادة روح الفريق والتعامل الموضوعي مع القضايا والشؤون الإدارية والعملية التنفيذية التي تضمن حدًا معقولاً من الموضوعية والثبات والتواصل، بصرف النظر عن أفراد وشخصيات القياديين والمسؤولين الذين ينبغي أن يخضع وجودهم في مواقع المسؤولية لمنهجية الاختيار الديمقراطي السائدة في مختلف مستويات التنظيم.

- الفصل بين مؤسسات التنظيم التشريعية والتنفيذية، فمن المؤكد أن هذا المبدأ الجوهرى في مفهوم الديمقراطية ينبغي أن يطبق ويمارس أولاً على صعيد التنظيم، إذا كنا نزعم الإيمان به، وننادي به كصفة أساسية من صفات البديل، وركيزة من ركائز المستقبل. وينبغي أن تركز البنية التنظيمية هذا المبدأ بإيلائها اهتماماً متوازناً لمؤسسات التنظيم، من حيث عناصرها واختصاصاتها ودورها في عملية صنع القرار وتنفيذه أو متابعة تنفيذه. ولا بد لبلوغ درجة معقولة في هذا الصدد من الحرص على توزيع العناصر القيادية بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، ثم الحرص على مبدأ الفصل بينهما، بحيث تمكن المؤسسة التشريعية بالفعل من

ممارسة دور الرقابة والمتابعة ومن امتلاك سلطة التغيير والتطوير وتصحيح الأخطاء.

- تداول المسؤوليات القيادية على رأس التنظيم. وهذا هو المبدأ الجوهرى الآخر فى مفهوم الديمقراطية الذى ينبغى الحرص على ممارسته داخل التنظيم وتكريسه كأساس من أسس البناء والممارسة العملية. ذلك أن الانعكاسات السلبية التى تفرزها حالة البقاء فى موقع للسلطة أو المسؤولية مدة أطول من المعقول، كالتحول التدريجى إلى فردية القيادة وإلى المركزية الشديدة، وشيوع ظاهرة عبادة الفرد، تقع على صعيد التنظيم بالضبط كما تقع على صعيد الحكم والسلطة. فكما يتحول الحاكم مع استمرار بقائه فى كرسي الحكم إلى زعيم أوحد أو قائد لا بديل له، يتحول رئيس التنظيم الذى لا يواجه تحدى المنافسة والاختيار بينه وبين غيره من المرشحين للقيادة، إلى رمز تاريخى وقائد لا يتخيل بقاء التنظيم بدونه. ولا حل لعلاج هذه الحالة المتخلفة إلا وضع ما يلزم من ضوابط وأسس تكفل تجدد القيادة عن طريق الحيلولة دون إمكانية بقاء الفرد فى موقع القيادة أكثر من المدة

المحددة التي ينص عليها دستور التنظيم أو نظامه الأساسي.

أما الجانب الآخر من جوانب أهداف العمل التنظيمي فهو السعي لكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين للتنظيم داخل وخارج الوطن. وواضح أن العمل في هذا الجانب سوف يبنى على مقدار التقدم في إنجاز الجانبين الأولين: الجانب الفكري النظري، والجانب العملي الحركي، حيث يقدم الجانب الفكري مضمون ومحتوى الرؤية التي يتبناها التنظيم، وتمثل من ثم مرتكز الدعوة ومادتها، ويقدم الجانب الثاني الأفراد المحيطين بهذا المضمون والمستوعبين لأبعاد الرؤية والمؤهلين لتقديمها إلى الناس، وشرحها والتحاور حولها وكسب المؤيدين لها.

كذلك ينبغي أن يتم هذا المسعى من منظور خدمة الأهداف المرحلية القريبة، والأهداف الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى، بمعنى أن السعي لإعداد وكسب مناضلين مهيين بدرجة أساسية لخدمة أهداف النضال المرحلية، أي قضية التغيير وقضية الشرعية،

ينبغي أن يتزامن ويتوازي مع الخطط والجهود التي تتجه أكثر لإعداد المناضلين السياسيين الذي يتم تكوينهم وتأهيلهم للتعامل مع متطلبات العمل والصراع السياسي، تأهبًا واستعدادًا لخوض معركة البناء السياسي، حالما يتم التغيير في السلطة الحاكمة الآن، وتحقق الشرعية، وتعود للشعب الكلمة الأخيرة والقرار النهائي فيما يخص نظام الحكم وأعيان الحاكمين.

وسوف يكون من المهم جدًا في المرحلة الأولى لبناء وتأسيس التنظيم الحرص الشديد على اختيار الأعضاء اختيارًا جيدًا محكومًا بمعايير الكفاءة والصلاحية والاستعداد وعدم السماح بالانسحاق وراء إغراء التوسع الكمي المعتمد على مجرد الزيادة في العدد، التي ترهل الجسم، وتثقله بالأعباء، ولا تضيف إليه أو تغنيه وتطوره.

من ناحية أخرى ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع سياسة اختيار أو قبول الأعضاء، وبخاصة أولئك المؤهلين والمرشحين لأن يكونوا عناصر قيادية، حاجات ومتطلبات التحرك داخل الوطن، وهي تلك التي ستمليها

وتفرضها معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الليبي، فلا شك أن هذه المعطيات سوف تؤثر بشكل مباشر وقوي في طبيعة المعايير التي ستوضع لاختيار الأعضاء، وفي نوع الخطط والبرامج التي ستعتمد لتأهيلهم وإعدادهم ولحركتهم ضمن المحيط البشري والجغرافي المعين.

ب - مقوماته ومناهجه:

يتضح مما سبق أن تنفيذ مثل هذا البرنامج، الذي لا شك أنه يبدو للوهلة الأولى شديد الطموح وشديد البعد عن متناول القدرات المتاحة أو تلك التي يمكن الحلم بإتاحتها، سوف يحتاج، إلى جانب المقومات المادية (المال) إلى نوعين من المقومات المعنوية هي:

1- الخطط والبرامج المختلفة المطلوبة لتغطية الجوانب الثلاثة من جوانب العمل التنظيمي (الفكر، التأهيل، الدعوة) بكل ما تحتاجه من مواد أولية مساعدة (أبحاث، دراسات، نشرات دورية، مكتبة ثقافية.. إلخ)

2- العاملون الاختصاصيون الذين سيتحملون مسؤولية تنفيذ البرنامج مسؤولية عامة، ثم يتوزعون من بعد على

الاختصاصات الفرعية، كل بحسب مؤهلاته واستعداداته الشخصية. وسيتطلب الأمر على هذا الصعيد نوعين على الأقل من العاملين:

- المؤهلين للعمل الفكري النظري، الذين ينبغي توجيههم وتفريغهم بالكامل للعناية بهذا الجانب، كي يوفروا ما يحتاجه العمل من بحوث ودراسات ومواد علمية وإعلامية مختلفة.

- المؤهلين للعمل الحركي الذين سيقع عليهم عبء تنفيذ البرامج التنظيمية والنضالية المختلفة. وينبغي أن يكونوا ممن تتوفر فيهم صفات ومؤهلات خاصة من نوع القدرة على الحركة والمهارة في تكوين العلاقات والاستعداد العالي للحوار والجدل وما إلى ذلك.

* * *

إلا أن الحلم بلوغ درجة معقولة من القدرة على تنفيذ هذا البرنامج الطموح، كله أو بعضه، سوف تتوقف على انتهاج سياسة ذات نفس طويل، وبعد استراتيجي، تعتمد أسلوب تقسيم المهمة إلى مراحل، تخصص كل منها لبلوغ هدف جزئي محدود، يكون من شأنه تحقيق

توفير ظروف ومعطيات جديدة، تمكن من الدخول في مرحلة لاحقة، تمهد بدورها لمرحلة تتلوها وهكذا.

ومن هذا المنظور فسوف يكون من الضروري -في تقديري- التركيز على أمرين مهمين:

الأول: الحرص المبدئي على منهج العمل الجماعي، فقد أثبتت التجربة أن المهمة الضخمة والمتشعبة الجوانب والأبعاد التي يفترض أو يطلب من برنامج العمل التنظيمي أن ينجزها هي مهمة تتجاوز طاقة وقدرة الأفراد، مهما كانت مؤهلاتهم وكفاءاتهم وقدراتهم واستعداداتهم للعطاء والصبر والتحمل، وأنه لا بد من أن يتصدى لها ويتحمل عبئها أفراد عديدون، بل مجموعات من الأفراد، ينتظمون في فرق عمل متخصصة، يهتم كل فريق بجانب محدد من جوانب المهمة، ويتفرغ للعمل لها، بالتعاون الوثيق والتنسيق التام مع بقية الفرق، ومع الإدارة المسؤولة عن العمل في إطار القيادة المركزية للتنظيم.

الثاني: الحرص على اتباع منهج التدرج في التنفيذ، من خلال وضع خطة للتأهيل تستهدف دراسة حاجة كل

مرحلة من مراحل العمل من كوادرو قيادات، يتم قبل بداية العمل في تلك المرحلة، اختيارهم وإعدادهم، بما يجعلهم مؤهلين لقيادة العمل وإدارته في مختلف قطاعات وقواعد التنظيم التي يكلفون من بعد بقيادتها والإشراف عليها.

[15/2/1994]

مذكرة الإصلاح

أو

مذكرة واشنطن

**[مذكرة رفعها عدد من مناضلي الجبهة قياديين
وأعضاء إلى قيادة الجبهة تحمل وجهة نظرهم فيما
آلت إليه أحوال التنظيم ورؤيتهم لإصلاحها]
بتاريخ 28 أغسطس 1993م**

نص الرسالة الموجهة إلى رئيس وأعضاء المكتب
الدائم، بخصوص مذكرة الإصلاح:

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة رئيس وأعضاء المكتب الدائم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

فإننا نرفق إليكم مع هذه الرسالة مذكرة تعبر عن وجهة نظر حول الحاجة الملحة التي أصبحنا نشعر بها لإعادة النظر في أوضاع الجبهة، على النحو الذي يكون كفيلاً بتلافي مختلف جوانب النقص والضعف التي تعانيها، وإعادة بنائها، لكي تعود من جديد قوية متماسكة قادرة على القيام بمسؤوليتها الوطنية في مكافحة نظام القذافي المتسلط على مقدرات وطننا وشعبنا، وفتح الآفاق أمام بناء البديل الدستوري الديمقراطي الذي نحلم به لمستقبل بلادنا.

وقد جاءت هذه المذكرة ثمرة لمسيرة طويلة من الحديث والحوار، وتبادل الآراء بدأت في مختلف أوساط الجبهة، منذ عدة سنوات، وظلت تتطور وتزداد شمولاً

وعمقاً مع تزايد بروز مظاهر الضعف والتفكك في أوصال التنظيم وروابطه ومظاهر القصور والخلل في تنفيذ برامج التحرك النضالي.

إلا أن هذه المسيرة لم تؤد إلى أية نتيجة ملموسة، بسبب ما شابها من محدودية، ومن بقائها مقتصرة على أسلوب الأحاديث العابرة الثنائية وغير الثنائية، الأمر الذي حدا بنا كأعضاء في الجبهة، نعتز بالانتماء إليها، وندرك مسؤوليتنا تجاهها، وتتطلع إلى رؤيتها قوية قادرة على استيعاب وتوظيف طاقات المناضلين، أن تتحمل ونقوم بعبء المبادرة لإحداث نقلة نوعية في أسلوب التعامل مع الأزمة التي تمر بها الجبهة، تكون كفيلة بوضعنا جميعاً أمام مسؤوليتنا النضالية والوطنية.

ولقد كنا قد وصلنا، بعد تجربة أسلوب الحديث والنقد الفردي الهادئ العابر، وتجربة أسلوب الاحتجاج والانسحاب والانزواء، وتجربة كتابة الآراء الشخصية والتعبير عنها، إلى قناعة بأن مثل هذه الأساليب لم تعد مجدية، وأن الوضع بات بحاجة ماسة إلى وقفة جماعية جادة.

ومن هذا المنطلق بادر أصحاب هذه المذكرة إلى عقد لقاء تناولوا خلاله بالبحث والحوار جوانب ومظاهر الأزمة التي تمر بها الجبهة، وتشاوروا حول ملامح ومقومات الحل الذي يروونه مناسباً.

ولقد كان في نيتنا أن تأخذ المذكرة مسارها الشرعي الطبيعي، عبر مؤسسات الجبهة في الهيئة القيادية والمكتب الدائم، إلا أن كلاماً كثيراً انطلق يتردد ويشيع في أوساط الجبهة، ومختلف مناطقها، يضع مبادرتنا في غير إطارها الصحيح، وبصور موقفنا في غير صورته الحقيقية، ما دفعنا إلى توزيع المذكرة التي تتضمن موقفنا الصحيح على عدد من رفاقنا المناضلين، ليتبينوا حقيقة الأمر، ويدركوا محتواه وأبعاده.

ومهما قيل، أو يمكن أن يقال عن الملابس أو الظروف التي أحاطت بهذا اللقاء، أو عن المشاركين فيه، فإننا نحب أن نؤكد أننا بمبادرتنا هذه إنما نمارس حقاً من حقوقنا المشروعة التي يكفلها لنا ولغيرنا الأساس الديمقراطي الذي بني عليه تنظيمنا، ومعنى الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي نؤمن بها كمنهج

وأسلوب في الحياة، سواء في مرحلة العمل النضالي أو في مرحلة العمل السياسي في مستقبل بلادنا إن شاء الله.

ولقد رأينا أن الممارسة الديمقراطية الحقيقية لمبدأ حرية الرأي والتعبير تتمثل في خروج هذا التعبير عن الصيغة المتخلفة غير المسؤولة التي تتم عبر الأحاديث الشخصية، إلى صيغة التعبير المكتوب الذي يتيح للآخرين فرصة النظر فيه، والتحاور حوله، وتكوين القناعات الحرة إزاءه.

واننا لا ننظر إلى ما جاء في هذه المذكرة، التي هي ثمرة آراء مجموعة من أعضاء الجبهة، بأكثر من كونه تعبيراً عن وجهة نظر أصحابها، من حق كل عضو في التنظيم أن يكون له رأيه الخاص فيها، وتحفظه على بعض ما جاء فيها، واننا لا نقدمها إلى أعضاء الجبهة ومؤسساتها القيادية لكي يوافق عليها الآخرون أو يرفضوها، ولكننا نقدمها كتعبير عن رأي وتجسيد لموقف، داعين كل من يشاركنا الشعور بأن ثمة في أوضاع الجبهة ما يحتاج إلى إعادة النظر، وما يحتاج إلى

الإصلاح، أن يمارس حقه الديمقراطي في التعبير عن رأيه بهذا الأسلوب المسؤول عبر الكتابة إلى مؤسسات الجبهة وأعضائها حتى تتعاضد مختلف الآراء في بلورة الرأي الصائب، وتحديد ملامح التوجه الصحيح.

الإخوة رئيس وأعضاء المكتب :

إننا إذ نقدم إليكم هذه المذكرة، التي تثق في أن عددًا من رفاقنا المناضلين يوافقون على كثير مما تضمنته من آراء ومعان، لندعو أن تجد لديكم ما نأمله وتتوخاه من إدراك لأهمية وخطورة الموقف الذي تدعو للنظر فيه ومعالجته. وندعو أن تبادروا إلى اتخاذ الترتيبات المناسبة لعقد لقاء للمكتب الدائم يدعى إليه أعضاء الهيئة القيادية وأكبر عدد من العناصر القادرة والراغبة في المشاركة، لإتاحة الفرصة المناسبة لهم لإبداء الرأي والفكر في هذا الأمر.

ونبدي كامل استعدادنا للمساهمة بما في وسعنا لتوفير متطلبات النجاح لمثل هذا اللقاء.

والله الموفق لما فيه صلاح الجبهة، وخير القضية ومستقبل الوطن

أسماء الموقعين:

يونس فنوش / فتحي سكتة / سالم الحاسي / كمال
الشامي / محمد سالم / ابريك سويبي / علي رمضان
أبو زعكوك / عمر الفتحي / خليفة حفتر / سمير
مفراكس / عبد المجيد بيوك / سامي الصويديق / عبد
السلام المدني /

24 ربيع الأول 1414هـ (الموافق 10 سبتمبر 1993م)

مذكرة الإصلاح

**[إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا
بالله]**

لقد صارت تبرز لدى كثيرين من أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا قناعة راسخة بأن الحالة التي تمر بها الجبهة الآن، من النواحي التنظيمية والعملية والحركية، لا تستجيب، بل تعيق الطموحات والتطلعات التي ما زالت تعتمل في نفوسهم، باعتبارهم مناضلين من أجل قضية نبيلة سامية، هي قضية السعي، بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لإنقاذ الوطن من قبضة حكم الاستبداد والظلم، والمساهمة مع سائر القوى الوطنية المخلصة في بناء بديل سياسي يضع اللبنة الأساسية لمستقبل مزدهر نام، يحظى فيه المواطن الليبي بالكرامة والحرية، ويحظى فيه الوطن باستقلال القرار والسيادة على مقدراته وحاضره ومستقبله.

لقد وصلت الجبهة إلى طريق مسدود، في مسيرتها النضالية، بعد أن فقدت التوجه الصحيح، فالجبهة لم تعد قادرة على تحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية، بل استعاضت عن خوض الصراع الحقيقي بمجرد الانتظار، وأصبحت عاجزة بالكامل عن التحرك الفعلي للقيام

بدورها لحسم الصراع ضد نظام القذافي، وذلك بسبب تزعزع إرادة قيادتها، وانعدام قدرتها على اتخاذ المبادرات الذاتية، بل وارتهان حساباتها لتقديرات وضغوط العامل الخارجي، والاعتماد على الاستقراء الخاطئ لمعطيات الواقع المحلي والدولي، كأساس لبرامج تحركها السياسي، ما أدى إلى غياب إرادة الجبهة في التغيير، وشل حركتها.

لقد أصبح تنظيم الجبهة يخسر على نحو متسارع فعالياته النضالية، وغابت في قيادته روح الفريق وجماعية القرار، ولم تعد مؤسساته تعكس الحد الأدنى من الفعالية الحركية، واكتسحته أمراض الوهن واليأس والتآكل الداخلي، وانفصمت عرى الروابط التنظيمية بين أفرادها.

إن هذه الحالة التي آلت إليها الجبهة باتت، ومنذ عدة سنوات، موضوعاً لمساع عديدة للإصلاح، ولكن المساعي لم تؤد إلى أي نتيجة ملموسة، لعدة أسباب منها: أن بعضها كان مساعي ومحاولات فردية، أجهضتها المحاصرة والعزل، وبعضها افتقد القوة والشمولية

ووضوح الرؤية، لأنه التفت إلى أعراض المرض ومظاهره الخارجية، ما سهل تهميشه وأضعف آثاره، وبعضها لم يُعطَ فرصته اللازمة للتطبيق الفعلي داخل التنظيم، أما بعضها الآخر، وكتيجة طبيعية لتكرار إخفاق المحاولات السابقة، فقد أحاطه الشك في جدية القيادة، وجدوى المحاولة، ما أفقده تفاعل التنظيم معه، ولم تتوفر له بالتالي مقومات النجاح، إلا أن فشل تلك المحاولات، بدلاً من أن يكون حافزاً لتلافي أسباب تعثرها وعجزها عن بلوغ غاياتها، فقد بات يتخذ في ذاته ذرائع وحججاً لتبرير موقف المحافظة على الأوضاع الراهنة، وعدم القيام بالواجب لإصلاحها، وكل ذلك تحت تأثير الأسلوب المعتاد في التعامل مع مختلف الأزمات التي مرت بها الجبهة، والذي يتسم بالخضوع لما كان يوصف بضغط العامل الزمني، وإشاعة قرب انتهاء النظام.

ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، جاءت هذه المبادرة من مثل هذا العدد من المناضلين الذين ينتمون إلى مستويات قيادية متعددة، لحسم المسألة لصالح التنظيم ولصالح القضية الوطنية. ومن منطلق الإدراك بأننا جميعاً في الجبهة مسؤولون

عما آلت إليه، سواء بالمشاركة في صياغة برامجها وقراراتها، أو بالسكوت عن أخطائها ومثالبها، أو بتقديم الروابط والعلاقات الشخصية على ضرورات العمل، أو بالمدارة والمجاملة والتفريط في الحقوق والواجبات التنظيمية والنضالية، ولم يعد الانسحاب الهادئ الصامت مبرراً، ولم تعد تجدي النقاشات والحوارات بين الجدران، وليس هناك من آذان صاغية للنصائح الخجولة في الأحاديث الخاصة، ولم تعد ثمة جدوى للحلول الترقيعية، بل أصبح راسخاً لدينا أن الأمر جد خطير، ويتطلب الحسم والوضوح والجدية بشكل جماعي ديمقراطي، ويتطلب أيضاً الاستعداد والنضج والتجرد من العواطف لمواجهة الأزمة.

إن الخطوة الأولى في أي عمل جاد لتلافي كل مظاهر النقص والخلل والقصور التي سلف الحديث عنها تتمثل في صورة تكاتف جهود كل المناضلين في الجبهة في مختلف مواقعهم منها، للعمل من أجل إعادة بنائها حتى تعود قوية متماسكة قادرة على استعادة حضورها في ساحات النضال من أجل القضية الوطنية، ومهياة للقيام بمسؤوليتها التاريخية في إعادة بناء ليبيا المستقبل.

ولعل أحدًا لا يستطيع أن يجادل في أن المقوم الأساسي من مقومات أي تنظيم يستحق أن يوصف بهذه الصفة هو أن يكون التقاء الأعضاء فيه ينبنى على قناعات ومبادئ، ولا ينبنى على عوامل شخصية أو عاطفية أو ظرفية عابرة.

ومن هنا فإن أول مهمة ينبغي أن يتركز السعي عليها، وتتضافر فيها الجهود والطاقات، هي مهمة بلورة الهوية الفكرية السياسية التي تلتقي حولها القناعات، وتمثل الأساس المتين القابل للبقاء والدوام، والقادر على تمكين الجبهة من الإسهام بإيجابية وفعالية وحركية في العمل السياسي داخل الوطن، بعد سقوط النظام الحالي.

وإن الأمل في الوصول إلى الدرجة المطلوبة من الوضوح والتحديد على صعيد إنضاج البحث في مختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالهوية الفكرية والسياسية، مرهون بقدرتنا جميعاً على المساهمة الإيجابية العملية في هذا المسعى، من خلال فتح الباب على مصراعيه لممارسة التعبير الحر عن الأفكار والآراء، ومن خلال

تنفيذ خطة منهجية مدروسة لإجراء عملية حوار شاملة في مختلف أصعدة التنظيم، لبلورة تصوراتنا وقناعاتنا المشتركة.

ولقد باتت هناك قناعة لدى الكثيرين منا أن الصيغة التي انتهى إليها "المشروع الحضاري" لم تلب الحاجة إلى التحديد والوضوح، ولم تستجب للتطلعات التي كانت تعتمل في النفوس، وذلك بميلها إلى منهج التعميم والخلط في المفاهيم، بحيث ظلت الحاجة قائمة إلى تحديد أكثر، يوضح دون لبس أو غموض ملامح التصور السياسي الذي نطمح إلى رؤيته يتحقق في ليبيا، بعد زوال حكم الاستبداد والظلم والتخلف، وهو التصور الذي يؤكد على قناعتنا الراسخة بالديمقراطية كمنهج للممارسة السياسية، وأسلوب لبناء دولة المؤسسات، وهو التصور الذي يضع هذه الممارسة الديمقراطية في الإطار الثقافي والحضاري الذي يعكس هوية شعبنا الليبي، بمكوناتها الأساسية الثلاثة: الإسلام والوطنية والعروبة، ثم يمضي لبحث مظاهر انعكاس هذه العناصر الثلاثة على تصوراتنا لمناهج إعادة بناء الحياة في بلادنا في مختلف جوانبها ونواحيها، للانتقال بها،

على نحو علمي واقعي متدرج، من واقعها المتردي الذي تعانیه الآن، إلى مستقبل أفضل، يسهم جميع الليبيين في السعي للوصول إليه، في مناخ من العدل والحرية وسيادة القانون.

وان طموحنا لرؤية تنظيم قوي متماسك ذي فعالية حركية عالية، سيتوقف على مقدار نجاحنا في بناء أنفسنا، ثقافيًا وسياسيًا، عبر مختلف برامج التوعية والتكوين الثقافي والحركي، ومن خلال الممارسة الفعلية للتفكير والحوار الحر، حتى يكتسب كل واحد منا القدر المناسب من فهم واستيعاب مفردات التصور السياسي الذي نسعى لخوض معركة بناء المستقبل على أساسه.

ولقد آن الأوان لرؤية منهجية جديدة في التعامل مع أعضاء التنظيم، ليس باعتبارهم أصواتًا تحسب للتباهي بكثرة العدد، أو لحسم القرار في المعارك الانتخابية، أو من منظور نفعي مصلحي محدود، تتحدد قيمة العضو فيه بقدر الحاجة إليه لإنجاز عمل ما، أو المساهمة في برنامج نضالي معين. إن عضو التنظيم هو جزء لا يتجزأ

منه، ولا يمكن أن يكون التنظيم قوياً وفعالاً، إذا لم يكن كل عضو فيه مؤمناً إيماناً كاملاً بأبعاد القضية التي يناضل من أجلها، ومحيطاً بأهداف النضال، ومستوعباً للرؤية السياسية التي يسعى التنظيم لتجسيدها على أرض الواقع، بحيث يصبح كل عضو مؤهلاً وقادراً على خوض أي صراع أو مواجهة سياسية وفكرية بالقدر المطلوب من الاستعداد الفكري والمهارة الحركية.

ولا تتصور أن نصل إلى الدرجة المناسبة من هذا التطلع إذا لم تتمكن من إعادة القناعة في نفس كل عضو من أعضاء التنظيم بأن له حقاً متساوياً مع سائر رفاقه في الانتماء إليه، وفرص متكافئة للمشاركة المستمرة في عملية صنع القرار فيه، ومكاناً متناسباً مع ظروفه وطاقاته للمساهمة في مختلف برامج النضالية.

وتأخذ في هذا الصدد أهمية حيوية بالغة مسألة مراجعة بناء التنظيم في اتجاه تطوير مؤسساته القاعدية والقيادية، حتى يفسح المجال أمام التحقق الفعلي لديمقراطية الممارسة، ولروح القيادة الجماعية، ولعله من الأمور التي باتت موضع انتقاد وشكوى في

مختلف أصعدة التنظيم أن الأسلوب الذي اتتهجته القيادة الحالية في إدارة أمور الجبهة أدى إلى غياب المقومات اللازمة لبناء تنظيم قوي وفاعل ومتطور، والتي نرى أنها ضرورة لإصلاح الأوضاع وفتح الآفاق أمام انطلاقة التنظيم في المسار الصحيح. وهذا الذي أدى في مراحل مختلفة من عمر التنظيم إلى اعتزال وانسحاب العديد من العناصر القيادية الفاعلة، وأوصل كثيرين من أعضاء الجبهة في مواقع ومستويات تنظيمية مختلفة، وفي مقدمتهم بعض أعضاء الهيئة القيادية والمكتب الدائم إلى الحالة التي لم يعودوا معها يطبقون المزيد من الصمت، والتي باتت تحفزهم إلى المبادرة بتحمل مسؤولية السعي الفعلي لإصلاح الأوضاع وتغييرها.

وإذا أمكن إحداث هذه النقلة النوعية في بناء التنظيم فإن الأمل في التمكن من المساهمة الفاعلة في برامج النضال المختلفة سيتطلب إحداث نقلة مماثلة في رؤيتنا للقضية الوطنية، على نحو يتيح لنا أن نتخلص من العديد من السلبيات التي أثرت على درجة حضورنا في ساحة الصراع الفعلية، سواء داخل الوطن أو خارجه.

ولقد باتت ثمة قناعة ثابتة لدى الكثيرين منا بضرورة إعادة النظر في رؤيتنا وتقويمنا لمعطيات القضية وللعناصر المتعلقة بالصراع من أجلها، ونعني بها العنصر الخارجي، الإقليمي والدولي، والعنصر الوطني، الداخلي والخارجي، وذلك من منظور الإيمان بأن من مصلحة الجبهة كقوة مناضلة وطنية، ومن مصلحة الوطن والأهداف الاستراتيجية للشعب الليبي، أن تركز على استثمار وتوظيف الطاقات داخل الوطن وخارجه في مختلف قطاعات وفئات الشعب، لبلورة تصور مشترك لحل القضية الليبية بما يجسد الإرادة الوطنية في التغيير، ويحقق استقلالية القرار الوطني، والحد الممكن من طموحاتنا وأحلامنا حول مستقبل بلادنا. إن أملنا في إيجاد حل وطني لقضية بلادنا ينبغي أن يظل مرتبطاً بقدرتنا على توجيه وتوظيف إمكانيات شعبنا في الداخل والخارج، من أجل خوض صراعنا ضد نظام الاستبداد والتسلط بقدراتنا الذاتية، المتحررة من عوامل الضغط والتأثير الخارجية.

ولعل من أهم ملامح هذه النقلة المطلوبة لإعادة النظر في رؤيتنا للقضية باعتبارها قضية وطن ومستقبل،

وقضية أهداف ومبادئ، وليست قضية صراع على سلطة أو تطلع لحكم، وينبغي أن نعكس هذا الفهم على مجمل تصوراتنا وبرامجنا النضالية، بحيث ننطلق من أن كل معارض لنظام الاستبداد والظلم هو جندي في المعركة الوطنية الواحدة، وينبغي أن يكون لنا جميعاً إسهامنا الإيجابي في بلورة الصيغ والمناهج المناسبة لتوظيف مختلف الإمكانيات والجهود والطاقات الفكرية والسياسية والحركية لخدمة مختلف جوانب التحرك لإنجاز أهداف النضال الوطني الاستراتيجية، المتمثلة في إنقاذ الوطن، وإعادة الشرعية الدستورية وإرساء دعائم الديمقراطية.

ومع ازدياد ظلم القذافي وتسلمه على مقدرات بلادنا وأبناء شعبنا، وتعرّض الوطن إلى ما يهدد كيانه وسلامته واستقلاله، ومع استمرار تفاقم الأوضاع وترديها داخل الوطن، فقد بات من غير المحتمل أن تبقى الجبهة عاجزة عن اتخاذ المبادرة النضالية اللازمة لخوض الصراع وحسمه لصالح أماني وتطلعات شعبنا.

واننا نرى أنه لم يعد ثمة بد من إعادة بناء الجبهة بشكل مختلف عما هي عليه الآن، يجسد جملة القيم والمعاني التي تضمنتها هذه الوثيقة، والتي في مقدمتها تحول الجبهة إلى تنظيم ذي هوية سياسية محدد المعالم، وبنية تنظيمية متماسكة فاعلة، وقيادة جماعية قادرة على خوض معركة التغيير وبناء المستقبل.

10 ربيع الأول 1414هـ / الموافق: 28 أغسطس 1993م.

مبادرة واشنطن

نقطة تحول تاريخية في مسيرة الجبهة
حديث أولي عن الأبعاد والملابسات

[ورقة وضعها الكاتب لبيان الملابسات التي نشأت في
ظلمها مبادرة واشنطن،

رداً على محاولات الأمين العام للجبهة تشويه المبادرة
وأهدافها

والتشكيك في القائمين بها]

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد كان المسار الذي اتخذته الجبهة طوال السنوات الاثنتي عشرة التي أعقبت تأسيسها عام 1981، نتيجة طبيعية منطقية للأسس والمنطلقات التي بنيت عليها. وكان من أهم هذه الأسس التي أثرت تأثيراً مباشراً على تكوين الجبهة، وعلى نوعية وتطور برامج تحركها في مختلف الأصعدة، أساساً:

- اللقاء على أساس وطني بحت

- اللقاء على برامج نضال وليس برامج حكم.

وكان من النتائج الطبيعية المترتبة على الأساس الأول أن تكوين الجبهة ظل دائماً يتسم بقدر هائل من الخلط بين عناصر لم يكن يجمع بينها إلا خيط واحد، هو ذلك الإحساس العفوي الغائم برفض النظام الحاكم في ليبيا، والرغبة في معارضته، وتمني سقوطه وزواله، ودرجات متفاوتة الاستعداد للتضحية في سبيل ذلك الهدف.

وفي مرحلة التأسيس الأولى، ولسنوات عدة تلتها، لم يكن للانتساب للجبهة أية شروط أو متطلبات مادية أو معنوية، اللهم إلا إبداء التعاطف معها أو مع أحد

عناصرها، ثم حضور ملتقياتها أو المشاركة العفوية في بعض برامجها النضالية.

وكثمرة طبيعية لهذا الوضع أصبح ينتسب إلى الجبهة، أو يحسب من أعضائها، خليط من الأفراد الذين يختلفون وتباينون، وأحياناً يتناقضون بالكامل في مكونات شخصياتهم، من حيث السن والمؤهلات العلمية والمستوى الثقافي والتوجه الفكري، وليس ثمة ما يربط أو يجمع بينهم سوى المعارضة، ورغبة النضال من أجل القضية.

وبالرغم من أن ما يسمى برنامج التحرك التنظيمي ظل دائماً أحد العناصر الأساسية لما يعرف ببرنامج النضال المتكامل، إلا أن هذا البرنامج بالذات ظل يصطدم عند محاولة تنفيذه وتجسيده على أرض الواقع التنظيمي، في شكل برامج عملية فكرية وحركية مختلفة، بالمعطيات التي ظل يعكسها ويفرزها الأساس "الوطني" الذي بنيت عليه الجبهة، والذي أدى، وظل يؤدي، إلى وجود مركب بشري لا يمكن التعامل معه على أي صعيد فكري أو ثقافي، دون الاصطدام بذلك

الكم الهائل من التناقضات، وبذلك القدر المزعج من انعدام الحد الأدنى من الاهتمام الثقافي والفكري لدى الأعضاء، والحد الأدنى من الاستعداد للالتزام بأي برنامج تأهيلي أو تكويني مبرمج ومنضبط، من شأنه أن يرتب على العضو التزامات وواجبات لم يخطر على بال أي منتسب للجبهة أن يطلب منه الالتزام بها. كما يطلب ذلك من أي منتسب إلى جماعة سياسية، يكون "الشرط" الفكري والسياسي هو حجر الأساس في الانتساب إليها.

وقام المنطلق الثاني "اللقاء على أساس برامج نضال" بإكمال الجانب الآخر من الصورة السلبية التي نحن بصدد الحديث عنها، فبالرغم من جميع المحاولات التي كانت تبذل، عبر مختلف أديبات الجبهة وأحاديث قادتها ومسؤوليها، لشرح المقصود الحقيقي بهذا المنطلق، بحيث يكتسب نوعاً من المضمون والبعد السياسي والفكري، إلا أن الحقيقة ظلت تفرض نفسها بشكل لا يحتمل التموه أو التأويل، وهذه الحقيقة هي فكرة أن المقصود الفعلي من هذا المنطلق هو ما تقوله ألفاظه مباشرة، أي "الحاجة إلى برامج نضال،

وليس إلى برامج حكم". ولم يكن لهذه العبارة معنى آخر سوى القول بالحاجة إلى "عمل" وليس إلى "فكر"، والحاجة إلى "حركة" وليس إلى "سياسة"، والحاجة إلى "عاملين منفذين" وليس إلى "مفكرين وسياسيين".

ولقد أدت جملة من الملابس والظروف الواقعية إلى إضفاء مسحة من الجاذبية والإثارة على هذا المنطلق، الذي قدم في ساحة المعارضة الليبية طرحاً مختلفاً، استجاب، بتركيزه الواضح على الجانب النضالي العملي، للحاجة النفسية وللحالة الموضوعية التي كانت تسود لدى الغالبية العظمى من الليبيين الذي مثلوا في بداية الثمانينيات المحيط البشري المتاح لحركة المعارضة. فهذه الغالبية العظمى من الليبيين كانت تتجه للاستجابة لنداء المعارضة والعمل الوطني بدوافع مختلفة ومختلطة، عاطفية ووظيفية وذاتية، محدودة الأبعاد والآفاق، وكانت تنقصها على نحو قاتل شمولية النظرة، وعمق الأساس الفكري السياسي، وكانت هذه الغالبية من الليبيين تلتقي، بعفوية وسذاجة فاضحة، حول فكرة أن القضية كلها تتمثل في استبداد القذافي بالسلطة، وممارساته المزاجية الدكتاتورية القمعية، وأن

القضية من ثم لا تحتاج إلى أكثر من برنامج عملي يستهدف بدرجة أساسية الخلاص من القذافي باغتياله أو بإزاحته من الحكم من خلال ثورة شعبية أو انقلاب عسكري.

ولم يكن معظم هؤلاء الليبيين يشعرون أو يحسبون أن قضية المعارضة يمكن أن يكون لها معنى أو بعد آخر، يتجاوز مسألة الخلاص من حاكم، لم تكن قضيتهم الكبرى معه أنه استولى على الحكم، ثم انفرد واستبد به وحده ومن والاه ووافقه الرأي، بل كانت قضيتهم معه أن لم يتركهم في حالهم، كما كان العهد الملكي قد ترك غالبية الناس في حالهم، يعيشون ويسعون في كسب العيش، ولا مطمح لهم في الدنيا أكثر من العيش في سلام وأمان وهدوء.

ومن هذا المنظور فإن القضية بالنسبة لهؤلاء الليبيين كانت تلتبس التباساً كاملاً بشخص القذافي، أنموذج الحاكم المستبد القمعي الظالم، ومن ثم فإن حل القضية لا يخرج عن هذا البعد الشخصاني المادي، ويتمثل في زوال أو نهاية هذا الحاكم، ومجيء حاكم

آخر، يؤمل وبراهن على أنه لن يكون أسوأ أو أكثر استبدادية ودموية.

وهكذا لقيت فكرة الحاجة إلى "برامج نضال" تلك الاستجابة الكبيرة في أوساط الليبيين الذين لا يمثل الهم السياسي الفكري أحد همومهم الجوهرية، والذين كانت دعوى "إسقاط النظام" تمس في نفوسهم وترّاً عاطفياً خاصاً، يرتبط بظروف وجودهم في الغربة، وحينهم للعودة إلى الوطن والأهل، ولكن ليس تحت حكم القذافي الذي انقطعت بينهم وبينه، أو بينهم وبين نظامه، كل إمكانيات الوفاق أو التعايش، وبات سقوطه أو سقوط نظامه يمثل الشرط الأساسي لفتح طريق العودة، وإسدال الستار على مسيرة الغربة وآلامها ومعاناتها.

وفي مثل هذا الجو وجد مؤسسو الجبهة، ومنظرو برامج تحركها المختلفة، كل المقومات اللازمة لحشد التأييد واستقطاب الأنصار الذين رأوا في طرح برنامج النضال المتكامل، وخاصة العمل العسكري، ورفع ذلك الشعار البراق المتمثل في الدعوة الصريحة الصارخة

لإسقاط النظام، الطرح الأقرب إلى حاجتهم العملية، والأكثر أملاً في تحقيق الهدف، وبخاصة حين كان هؤلاء يقارنون هذا الطرح العملي الحماسي بالخطاب السياسي "الإيديولوجي" الذي كانت ترفعه تيارات وفصائل المعارضة الأخرى، التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وكانت في تكوينها ومناهجها جماعات سياسية "إيديولوجية"، قامت على خلفيات الانتماء إلى توجهات فكرية وعقائد سياسية معروفة ومحددة الملامح والأبعاد، وتبنت خطاباً نضالياً أقل جاذبية من الناحية العملية الواقعية.

إلا أن الجبهة ومؤسساتها لم تكن قادرة على إيجاد "برامج نضال" تستطيع أن تستوعب ذلك العدد الهائل الذي صار يحسب على الجبهة، فباستثناء العدد الذي أمكن توظيفه في برنامج التحرك العسكري والفدائي، والعدد الذي أمكن الاستفادة منه في برامج التحرك الإعلامي والسياسي، ظل القدر الأكبر من الأعضاء الباقين خارج نطاق البرامج النضالية بالكامل، ولا يحسب بمعنى عضويته في الجبهة إلا في مناسبات وظروف

محدودة، وذلك حين يحضر اجتماعاً عاماً، أو ندوة ثقافية أو سياسية.

ولم يفلح أي من القياديين الذين تحملوا مسؤولية التحرك التنظيمي، عبر مختلف تركيبات اللجنة التنفيذية، في وضع أي برنامج أو تصور لتحرك تنظيمي موضع التنفيذ. ولم يكن الذنب يقع دائماً على الإخوة الذين تحملوا هذه المسؤولية، بسبب نقص في قدراتهم أو مواهبهم، أو ضعف في استعدادهم للحركة والعطاء، بقدر ما كان الذنب يقع بدرجة أولى وأساسية على أسس تكوين الجبهة ومنطلقاتها، التي لم تكن تتيح في الحقيقة أي أرضية مناسبة لتحرك تنظيمي، يهدف ويعمل بحكم تعريفه إلى تكوين تنظيم يجمع فيه الأعضاء حول حد معين من الاتفاق أو التقارب في الفكر والمزاج وفي المصالح والتطلعات والآمال، وكانت كل محاولة تتم في هذا الصدد تصطدم بعقبة كآداء، لم يكن أحد قادراً أو مخولاً لابتداع الصيغ والحلول اللازمة لتجاوزها، وهي العقبة المتمثلة في إيجاد الأرضية المشتركة التي يمكن أن يقف عليها بوضوح وثبات كل أولئك المنتسبين إلى الجبهة، وفي بلورة أبجدية اللغة

السياسية التي يمكن أن يتخاطبوا بها حول القضية،
وحول مستقبل بلادهم، دون أن يقعوا في مطبات سوء
الفهم والخلط بين الأفكار والمفاهيم، ودون أن تتفجر
بينهم الخلافات، وتتقطع بينهم تلك الأواصر التنظيمية
البالغة الهشاشة.

وفي تلك الأثناء أسهم ما صار يعرف بسياسة النفس
القصير في قوابة الجبهة ومؤسساتها، بل وحتى نفسيات
وعقليات أعضائها، في حالة الركض الدائم واللهاث
المستمر وراء البرنامج النضالي الذي تعلق عليه كل
الآمال، وبوضع في سلته كل البيض، بحيث يتحول كل ما
عداه إلى آخر سلم الأولويات، وبصرف عنه النظر
بالكامل. وقد أدى هذا بالضرورة ودائماً إلى تقليص
دوائر الاهتمام الفعلي والحقيقي داخل الجبهة، إلى
حدود ضيقة متقلصة بشكل فاضح، بحيث صارت تمر
الفترات والأحايين التي ينحسر خلالها عدد العاملين
الفعالين المنخرطين في برامج عملية محدودة
ومعروفة، إلى بضع عشرات تتقلص أحياناً حتى لا تكاد
تتجاوز عدد أصابع اليدين.

وهكذا فحين توقفت البرامج النضالية العملية التي كانت قائمة، وكانت تستقطب وتوظف ذلك العدد من المناضلين، الذين احتفظوا، رغم كل التجارب السلبية المريرة، ورغم كل أثقال الإحباط وخيبة الأمل، بقدر من الثقة، وقدر من الاستعداد لتقديم المزيد من الجهد والتضحيات؛ حين توقفت هذه البرامج تكشف الأمر فجأة عن وجه الحقيقة العاري الذي يقول إن الجبهة لم تتمكن عبر أكثر من عشر سنوات من وجودها، وعبر قدر هائل من تجاربها وخبراتها، ومع تمتعها بقدرات مادية وبشرية هائلة بكل معنى الكلمة، لم تتمكن من أن توجد لنفسها مقومات للبقاء والوجود قابلة للدوام والصمود في مختلف الظروف، وقادرة على التطور والتكيف مع حركة المستجدات والمتغيرات.

وكان ذلك، مرة أخرى، ثمرة طبيعية ومنطقية لمفهوم اللقاء حول برامج نضال، حيث يؤدي توقف برامج النضال إلى فقدان اللقاء للأساس الذي بني عليه، ومن ثم لمعناه ومحتواه نفسه.

* * *

ولقد ارتفعت أصوات طفقت تتادي بضرورة التوقف لإعادة النظر والتأمل من أجل البحث عن سبب ومعنى ومحتوى لاستمرار الوجود النضالي للجبهة، التي ظلت تمثل، ولو في أدنى الحدود، صيغة للقاء، ونوعاً من الرابطة النفسية والمعنوية، تضم المناضلين الذين التقوا حول برنامج النضال، وما زالوا يتمنون أن يكتشفوا لأنفسهم نمطاً من أنماط اللقاء، يمكنهم من مواصلة الوجود النضالي في أي شكل ممكن من أشكاله.

إلا أن تلك الأصوات التي بدأت تتادي بإعادة النظر، وإعادة البناء والتأسيس، ظلت تصطدم بمصاعب واقعية، لم يحصل حتى الآن اتفاق على تفسيرها وفهمها، يأتي في مقدمتها ذلك التوجه نحو مقاومة أي مساع أو محاولات لانتقاد وتغيير الأوضاع السائدة، بالرغم من الاتفاق المجمع عليه على أن هذه الأوضاع باتت سيئة ومرفوضة وغير قابلة للاستمرار والدوام. ومع أن كلاماً كثيراً يمكن أن يقال، وسوف يقال حتماً يوماً ما، حول بعض التفسيرات المحتملة لذلك التوجه نحو المحافظة على الأوضاع، ومقاومة محاولات الإصلاح، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة ما حدث، وهو اصطدام دعوات الإصلاح

وإعادة النظر بذلك التناقض الأساس المتمثل في اتساع الشقة بين مقومات ومتطلبات اللقاء النضالي، وبين المعطيات والمستجدات التي صارت تفرض التحول السريع والجزري نحو مقومات ومتطلبات اللقاء الفكري السياسي، وهي صيغة اللقاء الوحيدة التي باتت تتناسب مع مرحلة توقف المشروع والخطاب النضالي بمفاهيمه وأبعاده السابقة.

ولعله لم يكن من الممكن، ولا من المنطقي، أن يحدث غير ما حدث، فالجبهة بأسسها ومنطلقاتها التي قامت عليها، وبتركيبتها البشرية التي كونت مادتها الحية عبر السنوات، وتوجهها الكامل نحو تبني صيغة المشروعات النضالية المحدودة الأبعاد، والقصيرة الأمد، وإصرار قادتها ومؤسساتها على تجنب وتأجيل الخوض في مسائل الفكر والسياسة بالعمق والجدية والشمولية المطلوبة؛ إن الجبهة بكل هذه المعطيات لم تكن مهياًة لأن تكون شيئاً آخر مختلفاً عما كاتته بالفعل طوال السنوات، تنظيمًا ذا مشروع عملي محدد، له هدف حقيقي واحد، يحاول أن يوظف ما يتوفر لديه من إمكانيات بشرية ومادية وظروف سياسية وقدرات على

الحركة والمناورة لتنفيذه، عبر سلسلة من المحاولات المتلاحقة، ولكنه في الوقت نفسه محكوم عليه بأن يفقد مبرر وجوده وبقائه، حالما يفقد مشروعه النضالي، أو يفقد القدرة العلمية على إنجاز أي فعل أو القيام بأي تحرك ملموس في اتجاه ذلك الإنجاز.

وقد كان هذا بالضبط هو ما حدث منذ توقف مشروع الجبهة النضالي العملي الوحيد، وهو المشروع العسكري في تشاد، وإجهاض مشروع العمل في الداخل، فبتوقف هذه المشاريع النضالية، التي لم تكن تستقطب كل الاهتمام والوقت والقدرات وحسب، بل كانت توفر للجبهة، كتنظيم نضالي، أحد أهم مقومات وأسباب وجودها، وهو البرنامج النضالي، الذي يمثل الأساس الأول للقاء في التنظيم، وقعت الجبهة، أفراداً ومؤسسات وقادة، في حالة خطرة من فقدان الوزن والتوازن، وانفتحت فجأة أبواب كثيرة كانت مغلقة، باتت تهب فيها تيارات جديدة من الهواء، وتسمع من خلالها نغمات وأصوات جديدة، لم تكن تسمع من قبل، أو كانت تسمع ضعيفة خافتة، لا تكاد تبين، وسط ضجيج الأصوات "النضالية" العالية، التي كان مطلوباً أن تعلو

فوق كل الأصوات، بمنطق أن "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

وهكذا بدأت تبرز وتقوى تدريجياً الأصوات التي تتحدث عن الحاجة إلى التوقف وإعادة النظر، للاتفاق على أساس ومعنى جديد للقاء، يعوض وبسد الفراغ الذي نشأ من فقدان الأساس "النضالي"، وهلامية الأساس "الوطني البحت"، الذي صار يتبين عند الامتحان العملي أنه شعار خاو من أي محتوى حقيقي، فالوطنية البحتة، خارج نطاق المشروع النضالي الوطني، لا تصلح لأن تكون أساساً لأي شيء محدد، فهي في ذاتها لا تعني أكثر من الإشارة إلى الانتماء العام للوطن، وهو الانتماء الذي يشترك ويتساوى فيه كل الليبيين، سواء المناضلون منهم أو غير المناضلين، وسواء ذوو الاتجاهات الفكرية السياسية منهم، أو المستقلون وغير ذوي الاتجاهات.

وكانت هذه الحاجة إلى إعادة النظر، وإعادة البناء والتأسيس، محور ومنطلق عملية الحوار والجدل التي بدأت تدور في أوساط الجبهة منذ ما قبل انعقاد

المجلس الوطني الثالث، وصارت تشتد وتحتدم وتتسع بعد انتهاء أعمال المجلس، وما تتج عنها من إحساس عام بخيبة الأمل لدى كل من كان يراهن على أن المجلس الوطني سوف يكون المحطة التاريخية التي ستحدد فيها خط المسيرة التالية وغاياتها ورجالها، ومن كان يراهن كذلك على أن المجلس الوطني سوف يجيب عن التساؤلات، وسوف يضع النقاط على مختلف الحروف التي فقدت وظلت تفقد نقاطها منذ المجلس الوطني الثاني، وعبر السنوات السبع التي فصلته عن المجلس الثالث.

لم يلبَّ المجلس الوطني الثالث تطلعات وآمال المراهنين عليه، بل زاد على ذلك أنه رمى لأول مرة في نفوس كثيرين بذوراً من الشك والحيرة والانتهايم، وألقى على نفوس كثيرين آخرين أغشية كثيفة ثقيلة من اليأس والإحباط والإحساس بالفقدان التام للرؤية والتوازن. وفي جميع الأحوال فإنه ترك السؤال قائماً يبحث عن إجابة: ما الأساس الجديد الذي يمكن أن تستمر الجبهة قائمة عليه؟

إلا أن محاولة الإجابة عن هذا السؤال الحيوي المصيري اصطدمت هي أيضاً بالعقبات ذاتها وبالمقاومة نفسها التي اصطدمت بها كل المحاولات التي سبقتها لفتح الأبواب أمام تعميق البحث عن المحتوى والمعنى، وتعلم مبادئ خطاب الفكر والسياسة، إلى جانب لغة النضال والحماسة.

ولم يجد كثيرون بدءاً من استخلاص نتيجة واحدة لكل ما حدث، وكل ما كان يحدث طوال السنوات السابقة، وكانوا يقاومون في أنفسهم دائماً الميل إلى تفسيره وتأويله من منطلق الشك وسوء الظن، وهي أن ثمة مقاومة مقصودة لأي محاولات تهدف إلى تغيير الأوضاع، وأن ثمة حرصاً مقصوداً على إبقاء الجبهة كما هي: تنظيمًا مائعًا، شديد المرونة، فاقداً للهوية الواضحة، ومقومات الوجود القابلة للثبات والدوام، وذلك لكي يظل تنظيمًا قابلاً للاستثمار والتطويع، وقابلاً للوجود وعدم الوجود، بحسب متطلبات الظروف والأحوال والأهواء والمصالح.

ومهما اختلفت الآراء حول هذه المسألة، ومهما تباينت درجات الاستعداد للمضي في التفسير والتأويل إلى هذا الحد من الشك وافترض القصد والنية المبيتة، إلا أن الموقف في جملته لا يختلف كثيراً، فالإجماع يكاد يكون تاماً على أن استمرار الجبهة في حالة فقدان المعنى والمحتوى التي انتهت إليها منذ توقف مشروعها أو مشاريعها النضالية العملية، هو أمر لم يعد مقبولاً، ناهيك عن أنه بات يعني في نظر كثيرين سيراً مؤكداً نحو النهاية المحتومة، وهي إشهار الإفلاس السياسي، والإعلان الرسمي عن الوفاة.

وحيال هذا الوضع كانت حالة جديدة قد بدأت تتضح وتتضح لدى شريحة واسعة من أعضاء الجبهة، وهي حالة من السخط والتذمر وعدم الرضا عن الوضع، صارت تلح على النفوس والضمان بإحساس قوي متزايد الشدة من اللوم والتأنيب، بات بدوره يفعل فعله لإنضاج الظروف نحو التمرد والرفض والتوجه نحو مغادرة مواقف المراقبة السلبية الصامتة، إلى مواقع المبادرة إلى الفعل، والحث على تحمل المسؤولية التاريخية لإصلاح الأوضاع أو الثورة عليها لتغييرها بالكامل.

وفي هذه الظروف، ومن بين هذه المعطيات التي سلفت الإشارة إليها، نشأت "مبادرة واشنطن" في الثامن والعشرين من أغسطس 1993م، وهي المبادرة التي قام بها نفر من أعضاء الجبهة للاجتماع من أجل تدارس الأوضاع في الجبهة، وبحث السبل والوسائل المناسبة والمتاحة لإصلاح هذه الأوضاع، أو لتغييرها على النحو الذي يستجيب لطبيعة وحاجة مستجدات الظروف ومعطيات النضال من أجل القضية الوطنية ومستقبل الوطن.

وقد قيل، وسوف يقال حتماً، كلام كثير حول مبادرة واشنطن: حول القائمين بها، وحول دوافعها وأهدافها، وحول ملابساتها وتوقيتها، وقليل منه كان ينطلق من رغبة صادقة في المتابعة والفهم، وهي رغبة طبيعية ومشروعة أحس بها الكثيرون من أعضاء الجبهة، الذين سمعوا عن المبادرة، ووصلت إلى أيديهم المذكرة التي صدرت عنها، ولكن كثيراً من ذلك الكلام الذي قيل استند، للأسف الشديد، على رغبة مبيتة ومخطط لها، مشبوهة الدوافع والنوايا، للتشكيك في المبادرة وفي أهدافها ودوافع ونوايا القائمين بها، ثم لتهميشها

والتقليل من أبعادها وأهميتها، بمحاولة إشاعة العديد من الأفكار المغلوطة عنها، كالقول بأنها محصورة في إطار عدد قليل من الأفراد، وأنها لا تجد القبول والاستجابة عند غيرهم، وكالقول بأنها لم تأت بجديد، وأنها لم تفعل ولن تفعل أكثر من إثارة البلبلة في النفوس، أو إشاعة الفوضى والاضطراب في الصفوف، وكالقول، إلى جانب ذلك كله، بأنها ليست سوى مؤامرة قد يكون من ورائها نظام القذافي نفسه، ضد الجبهة وقيادتها، والمقصود بالطبع "قائدها" أي أمينها العام.

ومهما قيل، ومهما ظل ممكنا أن يقال من كلا الجانبين، ضد المبادرة أو لصالحها، فسوف تأتي بالضرورة لحظة يتوقف فيها القول، ويستنفذ كل طرف غرضه ومصالحته منه، ولا يبقى من الأمر كله إلا ما قد يكون فيه من فائدة وجدوى عملية، وما يمكن أن يخلفه من بصمات وآثار في مسيرة الجبهة وحركة المعارضة الليبية.

ولا أحسب إلا أن التاريخ سوف يسجل، حين يدون جوانب هذه المرحلة التي نعيشها الآن، ونصنع أجزاء

كبرت أو صغرت منها، أن هذه المبادرة كانت وقفة قوية جادة لقول كلمة حق كان ينبغي أن تكون قد قيلت منذ زمن ليس بالقصير، وأنها كانت وقفة جماعية نقلت عملية التعبير عن الرأي داخل الجبهة إلى مستوى الجدية والمسؤولية، وخرجت بها عن إطار التعبيرات الفردية الخجولة عن الشكوى والانتقاد، والأحاديث الشفهية العابرة التي ينتهي فعلها وأثرها بخروجها من الألسن التي تقول إلى الآذان التي تسمع، وسرعان ما تنسى وتلهو.

وسوف يكون الاختبار الحقيقي لمصداقية هذه المبادرة، وحقيقة نوايا ودوافع القائمين بها، وسائر المتبنين لمحتواها وغاياتها، أن تتعكس على أرض الواقع العملي فعلاً وسلوكاً وحركة، وأن تثبت بالفعل، لا بمجرد القول والتعبير عن النوايا الحسنة، أنها مبادرة للإصلاح والتغيير نحو الأفضل، وأنها مبادرة للبناء والتطوير، وأنها أكبر وأنبى وأوسع أفقاً وأبعد مدى من كل الأوصاف الصغيرة التي وصفت بها، ومن كل المحاولات الساذجة لتشويهها وتحجيمها وللتقليل من شأنها.

ولعل أهم قضية طرحتها، أو لنقل فجرتها بعنف، مبادرة واشنطن، وكانت قد حاولت طرحها من قبل مبادرات عديدة، فردية وجماعية، تم للأسف الشديد مقاومتها وإسكاتها والالتفاف عليها، هي قضية إعادة بناء التنظيم على أسس ومفاهيم ومنطلقات جديدة، تستجيب لحاجات ومتطلبات المرحلة، بكل مقوماتها ومعطياتها، وبكل المستجدات والمتغيرات التي صارت تحوط القضية الوطنية والنضال من أجلها، وذلك من منطلق التسليم بأن الأسس القديمة التي قام عليها بناء الجبهة حين تأسيسها، إضافة إلى كونها لم تعد صالحة لمواكبة الحاجات والمتطلبات المختلفة للمرحلة الحاضرة وللمستقبل، فإنها أصبحت هي نفسها عوامل الضعف والمرض التي أدت، وما زالت تؤدي، إلى شتى مظاهر العجز والوهن والتداعي، وباتت تنذر بالموت والنهاية.

وان الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في وقوع الاتفاق بين من لا يزالون يجدون في نفوسهم الحاجة والدافع لممارسة العمل السياسي والنضالي على فكرتين أساسيتين هما:

1- أن منطلق اللقاء بينهم هو قناعتهم المشتركة بأهمية العمل السياسي المنظم لحماية وجود الإنسان الفرد ووجود الجماعة السياسي، وضمان حق الفرد والجماعة في المشاركة في صنع القرار السياسي، ومن ثم فهذا اللقاء هو لقاء ذو صبغة شمولية، يتجاوز الأهداف الجزئية المحدودة، ليحتضن المعاني والمبادئ الكلية للوجود الإنساني، المتمثلة في تحقيق وصيانة كرامة الإنسان وعزته، وضمان تمتعه بحريته وحقوقه الأساسية، وهو، من ناحية أخرى، لقاء دائم ومستمر، لا يتحدد ولا يتوقف على تحقيق هدف أو أهداف مرحلية معينة، بل يبقى ويستمر ببقاء واستمرار معركته الشمولية المتفاعلة مع تطور حياة الإنسان والمجتمع، طوراً بعد طور، وجيلاً بعد جيل.

2- أن أساس اللقاء بينهم ليس تقابل أو تقارب الأشخاص والأمزجة والعواطف، وإنما هو التقاء الأفكار والقناعات حول رؤية مشتركة لإقامة وبناء البديل السياسي في الوطن، وللمساهمة في تطوير وتنمية مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم فهو لقاء ذو محتوى فكري وثقافي،

يتطلب وبشترط في أفراده المتمين إليه الإمام والإحاطة بأبعاده، والقدرة على الدعوة إليه، والإقناع به، والمنافحة عنه عند الحاجة للجدال والمواجهة.

إلا أن هذه النظرة للأسس اللازمة والملائمة لإقامة البناء الجديد المنشود، تصطدم عند محاولة الانتقال إلى حيز التطبيق والتنفيذ، بجملة من الإشكاليات العملية، والمصاعب الموضوعية التي تفرزها آثار وأنقاض ومخلفات البناء القديم، والتي تجعل الأرضية التي يراد أن يقام عليها البناء، وتمد فيها الأسس والأركان الجديدة، تمتلئ بالكثير من المواد والعناصر التي لا تفيد، بل ربما تعيق وتعطل عملية البناء الجديدة، وقد تفقدها الكثير من متطلبات الدقة والمتانة وسلامة التأسيس.

ولعل أي واقعي في نظرتة، وموضوعي علمي في حكمه وتقديره، لا يستطيع أن يتجاهل أن العديد من الرفاق والإخوة المناضلين الذين حسبوا، وما زالوا يحسبون أعضاء في الجبهة، سوف لا يتمكنون، بإرادتهم واختيارهم أو بدونهما، وفي جميع الأحوال بحكم المتطلبات والشروط اللازمة للانتماء للجبهة بتكوينها

وتأسيسها الجديد، أن يواصلوا الانتماء والعمل، ونبغي ألا يكون في ذلك أي غضاضة أو عيب، فذلك سيكون هو الأمر الطبيعي والمنطقي، فليس كل المناضلين الذين وافق طرح الجبهة النضالي القديم استعداداتهم الشخصية وإمكاناتهم الفردية، ورغباتهم الفطرية العفوية للمساهمة في أي شكل من أشكال المعارضة، والنضال من أجل قضية الوطن وخلصه سيجدون في أنفسهم القبول والافتتاح بالطرح الفكري السياسي الجديد، والاستعداد للوفاء بشروطه ومتطلباته والالتزام بالأعباء والواجبات التي سيرتبها على أصحابه والمؤمنين به.

إذن فينبغي أن يكون متوقعًا، بل ومن منظور معين مطلوبًا وإيجابيًا، ألا يقوم البناء الجديد إلا على العناصر التي يتم بينها الاتفاق على الفكرتين الأساسيتين اللتين سلفت الإشارة إليهما وهما:

- الإيمان بالعمل السياسي المنظم كخيار لا بديل عنه لإثبات وضمأن الوجود السياسي للإنسان والمجتمع.
- الإيمان باللقاء على أساس القناعة المشتركة والرؤية الفكرية السياسية الواحدة.

غير أن إشكالية عملية أخرى ستواجه هذه الفئة التي يمكن افتراض حصول الاتفاق بين عناصرها حول هذين المبدأين الأساسيين، وهي تلك المتعلقة بالصيغة التي ستمكنهم من العمل سوياً قبل وجود وتبلور الأساس الفكري، وتحدد ملامح الرؤية السياسية التي أصبحت تمثل في الطرح المنهجي الجديد محور اللقاء وأساس البناء الأول.

ولا شك أن الوضعية التي تواجهها هذه الفئة هي وضعية غير طبيعية، وتضفي على المهمة مصاعب منهجية لم تكن لتواجهها لو أن منطلق السعي لإنجازها كان مختلفاً، ذلك أن حال هذه الفئة هي أشبه بحال جماعة من الناس التقوا وساهموا في إنشاء وإدارة شركة تجارية، ثم أرادت مجموعة منهم، حين بدأت أعمال الشركة تتعثر وتفشل، وصارت تهددها مخاطر الإفلاس التام، أن تبادر لإحداث تغييرات جوهرية في أهداف الشركة ومجالات أعمالها وفي شروط التعاقد فيها، فلا شك أن هذه المجموعة ستواجه مصاعب وعراقيل تتعلق بإشكاليات إقناع بقية الشركاء والتغلب على مقاومة بعضهم للتغيير، خوفاً على موقع في

الإدارة، أو نصيب محتمل في الأرباح، ثم تواجهه في الوقت نفسه مصاعب وإشكاليات الالتفات إلى وضع الدراسات والتصورات حول الشروط والأسس اللازمة والملائمة لإقامة الشركة الجديدة. ولو أن هذه المجموعة حسمت أمرها بشكل آخر، فانسحبت من الشركة، وعكفت، وهي متحررة من أي اعتبارات مسبقه، على وضع أسس شركتها الجديدة لكان ذلك هو السبيل الأيسر والأوضح والأوفر للجهد والوقت.

ومع أن الأسباب والدوافع التي حملت هذه المجموعة على اختيار المنهج الأصعب، أي منهج التعامل مع كافة الشركاء القدامى، والتحرك وسط مخلفات ودفاتر الشركة القديمة، هي أسباب ودوافع ذاتية وعاطفية بحتة، ولا تمت بصلة إلى عالم المنطق والواقعية والوضوح والحسم، بل لا تمت حتى إلى منطق المصلحة، إلا أنها في نظر عديدين من أفراد هذه المجموعة كانت أسباباً ودوافع جديدة بأن تعطى حظاً من التأثير والاعتبار، فقد ظلت اعتبارات الحرص العاطفي على علاقة الأخوة والصدقة، ورصيد الرفقة والعشرة، تدفع هؤلاء إلى إتاحة فرصة أخيرة لهذه

العوامل والمعاني عليها تفلح في التخفيف من صعوبات وآثار الاختلاف في الرأي، والحاجة التي لم يعد ثمة مفر منها للمواجهة والمصارحة والمكاشفة بكل ما يمكن أن تؤدي إليه من فتح أدراج وملفات، وفضح معايب وهنات، وتغليب قول الصدق والحق، على روح المجاملة والمداراة.

وقد حدث ما كان حدوثه متوقعًا ومنتظرًا، مع أن كثيرين ظلوا في آخر لحظة يتمنون ألا يحدث، فقد مال عدد من الشركاء القدامى لأخذ الأمر مأخذًا شخصيًا بحثًا، فوقفوا موقف التحفز والمواجهة، واتبعوا منهج العداة والحرب، وفوجئ كثير من آخرون بتفجر الموقف، بشكل لم يكونوا ينتظرونه أو يحسبون حسابه، فلم يستطيعوا أن يتبينوا حقيقة الأمر، أو يتخذوا منه موقفًا. وظل آخرون ممن يؤيدون في دواخلهم موقف الداعين إلى التغيير يحاولون أن يقفوا موقف التوسط والاعتدال، ويدعوا إلى البحث عن الحل الوسط، والسعي إلى تجنب التفجير والقطيعة النهائية.

ومهما كان المجرى الذي ستأخذه الأمور بحسب تقدير الله - سبحانه وتعالى- لها، فإن على أصحاب الدعوة للتغيير، وأصحاب المبادرة لإعادة التأسيس، أن يرابطوا في مواقعهم الأمامية التي وضعوا أنفسهم فيها، وأن يتحملوا كل مشاق وعواقب ومتاعب المهمة التي تصدروا لحمل عبئها ومسؤوليتها، مدركين أن لهذه المهمة جانبيين أساسيين، وخطين متلازمين ينبغي أن يستمر العمل عليهما في الوقت نفسه، وهما:

1- المحافظة على كل ما يمكن المحافظة عليه من العناصر والمقومات الإيجابية التي تمثل رصيد الجبهة النضالي، الإنساني والمعنوي، الذي تكون عبر السنين، بفضل دماء الشهداء وتضحيات المناضلين، وعرق وجهود العاملين المخلصين، وذلك من خلال تأكيد وتعميق القناعة لدى مناضلي الجبهة، وكل من افتخر يوماً بالانتساب إليها، بأن الجبهة ورصيدها التاريخي هي ملك لهم جميعاً، وأن أحداً لا يستطيع ولا يحق له أن يزايد على أحد في ادعاء حق أو نصيب في هذا الرصيد، إلا بقدر ما يكون قد بذل في سبيله من جهد أو وقت أو مال أو تضحيات مادية ومعنوية مختلفة. ومن ثم

فالجبهة ليست ملكاً لفرد أو لأفراد، بل هي ملك لكل أعضائها الذين بدونهم جميعاً لم تكن لتكون أصلاً، ولم تكن لتقدر على إنجاز ما أنجزته، وتكوين ما كوتته من رصيد.

2- العمل على إيجاد صيغة منهجية للتعامل مع قضية تحديد ملامح الرؤية الفكرية السياسية التي ستكون هي أساس ومحور اللقاء في المرحلة القادمة. ولا مفر في هذا الصدد من التسليم بعدة ملاحظات سوف يفرزها التعامل الواقعي المباشر مع هذه المسألة، منها:

- الاختلاف في تقدير الأهمية التي تعلق على هذه المسألة، بحكم الطبع الغالب على الليبيين عموماً، وعلى مجمل المناضلين "الجهاويين" بالمعنى التقليدي الشائع، والحاجة إلى مقاومة التوجه والنزوع إلى تسطيح القضية الفكرية، والتقليل من خطورة وحيوية الخوض في أعماقها وتفصيلها.
- الخضوع لتأثير النزعة العاطفية الميالة إلى تجنب القضايا والمسائل الخلافية، من منطلق المحافظة

والحرص على العلاقات الأخوية من التأثيرات السلبية المحتملة لاختلاف الرأي وتباين الاجتهاد.

▪ التحفظ والحساسية التي قد تنشأ بين "المناضلين" عند مباشرة التعامل مع بعضهم البعض من المنظور الفكري الإيديولوجي، حيث سيفرض التعامل مع المسألة الفكرية على كل منهم أن يكشف عن هويته الفكرية والسياسية، من أجل أن يعرفوا بعضهم بعضاً، وتبينوا على نحو دقيق وموضوعي مدى اتفاقهم أو اختلافهم في الرأي حول جملة المسائل التي يطرحها البحث على النظر، ومدى إمكانية التآهم في إطار واحد لممارسة العمل السياسي المشترك.

وسوف يكون من أولى المسائل التي ينبغي أن تعالج بأكبر قدر من الحكمة والتروي مسألة الأحكام والأفكار المسبقة التي كوّنّها بعض المناضلين عن بعضهم الآخر، استناداً إلى جزئيات من معرفة سابقة أو أفكار تتداول باعتبارها ثابتة ونهائية، أو ملابسات وحوادث معينة، حتى بات بعضهم ينظر إلى بعض

رفاقه الآخرين باعتبارهم مختلفين معه في التوجه والالتقاء الفكري، اختلاقاً تاماً لا مجال ولا أمل في التغلب عليه، وأنه لا يلتقي معهم على شيء خارج نطاق البرنامج النضالي الذي ينتهي بزوال أو سقوط نظام القذافي.

وقد شاع في هذا الصدد تصنيف المناضلين في الجبهة أنفسهم إلى ثلاثة أصناف:

الأول: اللامتمون فكرياً وسياسياً، وهم الأغلبية الذين لا يهتمون بالمسألة الفكرية، وليس لهم فيها رأي.

الثاني: المحسوبون من ذوي الاتجاه الإسلامي (الإسلاميون)

الثالث: المحسوبون من ذوي الاتجاه الليبرالي (الليبراليون)

وقد ظل كل طرف، وبخاصة من الصنفين الآخرين، ينظر إلى الطرف الآخر نظرة توجس وشك في النوايا، بحيث يكاد يجزم باستحالة وجود اتفاق بين الطرفين، حالما تطرح على النظر المسائل الفكرية والسياسية، ومن ثم ينظر كل طرف إلى احتمالات العمل السياسي

في المستقبل، أي بعد زوال النظام، من منظور القناعة المسبقة باستحالة العمل المشترك، ومن ثم التسليم بحتمية التفرق والانفصال، عندما تفرض ظروف ومتطلبات العمل السياسي حسم المواقف، وتمييز الصفوف والخنادق.

ومع أن أحداً لا يستطيع أن يستثني أو يستبعد مسبقاً احتمال تبيين أن ثمة اختلافات في الرأي والتوجه لا يمكن التغلب عليها، وتبين استحالة وجود صيغة لأي عمل مشترك، فلا يعود من ثم هناك مفر من التفرق والانفصال، إلا أنه سيكون من الخطأ المنهجي العلمي البناء على هذا الاحتمال الافتراضي والتعامل معه وكأنه حقيقة ثابتة مؤكدة، وسيكون الصحيح والسليم علمياً وموضوعياً أن تتم عملية بحث منهجية، تستند إلى مختلف صيغ ومناهج البحث العلمي المعروفة، يساهم فيها كل الأطراف، بصرف النظر عن أي تصنيفات أو أفكار مسبقة، وتستهدف، من خلال الكشف عن التصورات والقناعات حول المسائل والقضايا التي يعتقد أو يظن أنها مواضع للاختلاف وتباين الرأي، تبيين المدى

الذي يبلغه الاتفاق أو عدم الاتفاق، من أجل الخلوص بحكم أقرب إلى الحقيقة الموضوعية.

وفي هذا الصدد فإن ثمة من يراهن على أن مثل هذه الصيغة المنهجية للكشف عن الأفكار والقناعات سوف تثبت أن الجزء الأعظم من تلك الأفكار والأحكام المسبقة، ومن تلك التصنيفات "الفكرية" المتبادلة بين الرفاق المناضلين، لم تكن مبنية في الحقيقة على أي أساس علمي، وأنها لم تكن في عمومها سوى أوهام وتخيلات، أو تقديرات مبالغ فيها، أدت إليها، وساهمت في تكوينها معلومات أو ملاحظات أو تجارب قديمة، مر عليها الزمن بعوامله وآثاره، فتعدلت واختلفت، وتغيرت وتطورت، ومن ثم فإن عرض تلك الأفكار والأحكام المسبقة على النظر العلمي والبحث الموضوعي المتحرر من قيود ومحددات الافتراضات والظنون والعواطف والانطباعات، مرشح جداً لأن يثبت أن الكثير من افتراضات التباين والاختلاف في الرأي، لم تكن مستندة إلى مقدمات صحيحة، بقدر ما كانت ثمرة متوقعة للنظر المتعجل السطحي للأمور، ونتيجة لعدم الاتفاق المسبق على تحديد معاني ومفاهيم الألفاظ والمصطلحات

المستخدمة في الحديث والحوار، وأن التناول العلمي للمسائل كفيل بأن يثبت لكلا الطرفين أن المسافة الحقيقية بينهما ليست شاسعة كما كانا يظنان ويتوهمان، وأن ما يجمع بينهما هو أكثر جدًّا مما يفرق، وأن ما قد يكون بينهما من اختلافات قد لا يتعدى جزئيات وتفصيلات لا تمس جوهر وصلب القضية، وأنه من ثم قابل للتجاوز وللتفاهم والاحتواء.

وبالرغم من أن هذه المواجهة العلمية التي نتحدث عنها لم تحدث بعد، على النحو والمدى المطلوب، إلا أن البدايات الصغيرة التي تمت في نطاقها تشير إلى أن الرهان على الاتفاق ليس مجرد أمل وحلم متفائل، بل إن له أسسه الواقعية ومعطياته الموضوعية، فقد صار يتبين، عندما بدأت المسألة الفكرية تطرح بقوة، وعندما بدأ المتناولون لها يضطرون إلى تحديد المواقف، وكشف القناعات، وضبط التعبير عن الأفكار والتصورات، أن الأحكام المسبقة والتصنيفات المتداولة من قبل كل طرف تجاه الطرف الآخر، لم تكن مبنية على أي أساس علمي ذي محتوى ومضمون متفق عليه، فقد تبين المسمون "ليبراليين" أن رفاقهم "الإسلاميين" هم أقل

تزمّتاً ورجعية، وأكثر تطوراً وديمقراطية مما كانوا يظنون، وتبين الإسلاميون أن رفاقهم "الليبراليين" ليسوا غرباء ولا بعيدين عن الإسلام كما كانوا يحسبون ويخمنون. وتبين الطرفان أنه، حالما يتم الاتفاق بينهما على فهم ما يقصده كل طرف بالضبط بالإسلام والليبرالية، وبالشورى والديمقراطية، فسيكتشفان أن الخلاف بينهما هو خلاف في التعبير والفهم، أكثر من كونه خلافاً في الفكرة والحقيقة.

بالطبع سيبدو في هذا الكلام، لدى كثيرين، ميل شديد للمبالغة في تبسيط المسألة والقفز عليها، بالتوجه نحو إنكار وجود الاختلاف في الرأي، أو التقليل من أهميته ومداه إلى هذا الحد، وقد يكون هذا صحيحاً؛ إذ ما زالت كلتا الفرضيتين، سواء تلك التي تؤكد وجود الاختلاف الجذري، غير القابل للتفاهم، أو تلك التي تزعم أن الاختلاف، حتى في حال وجوده، فهو ليس اختلافاً جذرياً، ولا يتصل بالمسائل الجوهرية، وأنه قابل للتجاوز وللاتفاق، ما زالت كلتا الفرضيتين هاتين معروضتين على الاختبار العلمي والموضوعي، الكفيل وحده بإثبات أحدهما وإبطال الأخرى.

إلا أن ما يستشف من قراءة العديد من المؤشرات التي أبرزتها وتبرزها باستمرار تلك المواجهات الفكرية التي أتيح لها أن تحدث، في صيغ مختلفة، رسمية وغير رسمية، وفي مناسبات عدة، عفوية وغير عفوية، هو أن مساحة الاتفاق بين الطرفين هي أكبر بكثير من مساحة الاختلاف، وأن قدرًا كبيرًا مما ينظر إليه أو يفترض أنه مساحة الاختلاف، قابل لئلا يعود كذلك، وأن يدخل بدوره في مساحة الاتفاق، إذا أمكن، من خلال الحوار العلمي الهادئ، الاتفاق على فهم واحد لا لبس فيه للألفاظ والمصطلحات المستخدمة في الحديث، وتناول المسائل المطروحة على النظر بعيدًا عن كل الأفكار والأحكام المسبقة، والافتراضات المؤسسة على الملاحظات السطحية والانطباعات الانفعالية العابرة.

وهذه بالضبط هي المهمة الأساسية الأولى التي ينبغي إيجاد الصيغ والمناهج المناسبة لإنجازها، فعلى أصحاب المبادرة للتغيير، وعلى المؤمنين بالحاجة الملحة إلى إعادة البناء، أن يفرزوا من بين صفوفهم فريق عمل، يكون مهتمًا ومؤهلًا للتعامل مع مسائل البحث والتنظير الفكري، ويكون ممثلًا لمختلف الأفكار أو

التيارات الفكرية المحتمل وجودها، وذلك لكي يتدع الصيغ والمناهج العلمية والعملية المناسبة لبدء الحوار وإثرائه والوصول به إلى الحد المطلوب والممكن من الوضوح والتحديد والدقة والتفصيل، فيتخذ ذلك أساس البناء الجديد، ومحور أي لقاء مستقبلي محتمل، يواصل من خلاله من يتم بينهم الاتفاق واللقاء الفكري مسيرة النضال من أجل القضية، التي لا تعود، بحسب المفهوم الجديد للقاء، قضية "النضال" من أجل إسقاط النظام القائم، بل قضية المعركة السياسية المستمرة لإقامة البديل الديمقراطي، والمساهمة في إعادة بناء الحياة في ليبيا المستقبل، في ضوء التصورات والطموحات والرؤى التي ستمثل ملامح الهوية السياسية والفكرية التي يلتقي حولها المناضلون، لقاء مرشحاً للدوام والاستمرار، ما دامت واستمرت معركة بناء الحياة النامية المتطورة المتجددة، بتجدد أطوارها وحاجاتها، والمتصلة بتواصل أجيالها، جيلاً بعد جيل.

مذكرة إلى أعضاء الجبهة حول بيان أحداث أكتوبر

{ في أواخر أكتوبر سنة 1993م وجه أربعة من أعضاء الهيئة القيادية في الجبهة إلى إخوانهم أعضاء الجبهة مذكرة تبين موقفهم من البيان الذي صدر من قيادة الجبهة حول أحداث أكتوبر، وأعلنت فيه أن الرجال الذين قاموا بالعملية مرتبطون تنظيميا بالجبهة }

مذكرة إلى أعضاء الجبهة حول بيان أحداث أكتوبر
الإخوة والأخوات أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تناقلت بعض وسائل الإعلام العربية والغربية معلومات
تفيد بأن قادة المحاولة العسكرية التي قامت خلال
الأسبوعين الماضيين هم على علاقة تنظيمية بالجبهة
الوطنية لإنقاذ ليبيا. وهذه المعلومات نسب بعضها إلى
بيان صدر باسم الجبهة بتاريخ 25 أكتوبر 1993م، كما أن
معلومات أخرى أكثر تفصيلاً عن هذه العلاقة التنظيمية
نسبت إلى الأمين العام للجبهة في مقابلة أجرتها معه
صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) نشرت في نفس اليوم.

ونظراً لما لهذه الأحداث من أهمية بالغة، حتماً
وتوقيتاً، ولما لهذا البيان الصادر باسم الجبهة من خطورة
على مصير المئات من المعتقلين في هذه الأحداث، ولما
له من آثار سلبية على أسرهم وذوهم وعلى بقية أبناء
الشعب الليبي في الداخل والخارج، وحيث إننا لم نستشِر
حول هذا البيان، فإننا، كأعضاء في الهيئة القيادية للجبهة،
نرى أنه لزاماً علينا أن نوضح موقفنا من هذا البيان،

وبالذات ما تضمنه من ربط غير دقيق بين هذه العناصر
والجبهة.

إن إصدار هذا البيان بهذا المحتوى، وفي هذا الوقت
بالذات، إنما يؤكد سيطرة عقلية الاهتمام بالظهور
الإعلامي والكسب المؤقت، دون الاكتراث بما قد يترتب
عليها من مخاطر ومهالك، هي في نظرنا ثمن باهظ جداً
لنا ولرفاقنا ولشعبنا في الداخل والخارج، ستترتب عليه
أضرار ستعكس بشكل سيء على سمعة الجبهة النضالية
والتنظيمية والحركية وعلى رصيدها السياسي والشعبي.

إننا نرى أن الجبهة المسؤولة التي أصدرت هذا البيان قد
جانبتها الصواب في هذا الأمر، وغابت عنها الحكمة في
تحري المصلحة الوطنية، وأنها من وجهة نظرنا قد غيّبت أو
غابت عنها الكثير من الحقائق بشأن الموضوع، وأنها
أقدمت على أمر لم يكن سندها فيه إلا الاستقراء الخاطئ
لمعطيات الواقع المحلي والدول.

وانتا؛ إذ تتخذ هذا الموقف المناهض لهذا البيان،
ونعلمكم به بهذا الأسلوب الذي لم تتعود عليه في السابق
داخل تنظيمنا، والذي لم يدفعنا إليه إلا تقديرنا لخطورة

الموقف، فإننا نشير إلى بعض الملابس التالية المتعلقة بهذا البيان:

1- أننا كأعضاء في الهيئة القيادية ليس لدينا أي تحفظ بشأن إصدار بيان، تتم فيه الإشارة إلى الأحداث والتأكيد على وطنية دوافع وهوية المشاركين في هذه المحاولة العسكرية، وتوضح فيه بشاعة وهمجية القذافي في التصدي لها، ومدى الخسائر في الأرواح، وحجم الاعتقالات، التي تنتهك فيها كل الاعتبارات لحقوق الإنسان الليبي، وتناشد فيه الدول والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للوقوف إلى جانب الشعب الليبي، وممارسة كافة أنواع الضغوطات على نظام القذافي لإيقاف هذه الانتهاكات للحقوق والأعراض.

2- إن الاجتماع الذي عقد في مدينة واشنطن، الذي صدر عنه هذا البيان، لم يُدعَ إليه أو يُستَشَرَّ فيه أغلبية أعضاء الهيئة القيادية، وبالأخص عضوي الهيئة صاحبي الاختصاص في هذا الموضوع، اللذين يمثلان الأغلبية في لجنة الاتصال بالداخل، مع أنهما يقيمان في نفس المدينة،

ما يؤكد على أن إمكانية الاتصال والتشاور حول إصدار هذا البيان الخطير كانت متوفرة وطوال فترة الأحداث.

3- إن غياب أعضاء الهيئة القيادية، ذوي الاختصاص المباشر، عن الاجتماع يجعل قدرًا مهمًا من المعلومات المتعلقة بتطور الأحداث في الداخل غير متوفر لمعدي البيان، وبالذات فيما يخص تقييم ردود الأفعال المتوقعة من إصداره. وإتنا نرى أن حجم الحدث وخطورته كانا يقتضيان ضرورة التشاور بين جميع أعضاء الهيئة القيادية، منذ اليوم الأول لوقوعه، وأن لا يحول الاختلاف في وجهات النظر حول قضايا الجبهة التنظيمية دون الوصول إلى صياغة موقف متفق عليه للجبهة، يحيط بما يجري داخل البلاد بصورة أكثر تكاملاً، فإننا نرى أنه ما كان ينبغي لطرف أن يتخذ مثل هذا القرار بمعزل عن التشاور والتباحث مع بقية الأعضاء في الهيئة، وخاصة أن وقع الأحداث كان كبيراً على جميع الأعضاء.

4- إننا -الموقعين على هذه المذكرة- ومنذ اللحظات الأولى التي علمنا فيه بالإعداد لهذا البيان، سعينا إلى الاتصال بالأمين العام للجبهة، واتصلنا بنائب رئيس الدائرة

السياسية وبرئيس المكتب الدائم وبعض أعضاء الهيئة القيادية الذين حضروا الاجتماع، وتمت إحاطتهم علمًا باحتجاجنا على محتوى البيان، ووجهة نظرنا حوله، وطلبنا منهم التريث في إصداره، حتى يتسنى لنا التباحث في هذا الشأن. ولكن، وللأسف الشديد، كانت الردود سيئة للغاية، بل اتسعت بشخصنة المواقف السياسية وتجاهل أي اعتبار للأضرار التي قد تنجم عن إصداره. ولم نفقد الأمل في إيقاف البيان إلا بعدما تبين أن الصحافة بدأت تتناقله، وأن الأمين العام قد صرح بتفاصيل أخرى كثيرة نشرتها صحيفة (لوس انجلوس تايمز) في اليوم نفسه.

5- إنه في ظل غياب الصورة المتكاملة عن الأحداث وعن الاعتقالات المكثفة التي سبقتها بأيام، وعن حجم الخسائر في الأرواح، والاعتقالات العشوائية التي شملت المدنيين والعسكريين فيما بعد، وما يتعرضون له من استجواب وتحقيق تحت أشنع أنواع التعذيب، وحالات البحث والمطاردة المستمرة من قبل أجهزة النظام، نقول إنه في غياب هذه الصورة المتكاملة يكون إصدار البيان ومحاولة ربط الأحداث بالجبهة، وبعد أكثر من عشرة أيام

من وقوعها، دليلاً على غياب الحكمة والمسؤولية التي أصبحت تميز تصرفات قيادة الجبهة في الآونة الأخيرة.

الإخوة والأخوات..

إن الأسلوب التي تم به إصدار هذا البيان لا يعتبر سابقة في منهج تعامل قيادة الجبهة مع مثل هذه الأحداث الجسام، والمعطيات النضالية الحساسة، والمواقف الوطنية التاريخية، فالتصريحات الصحفية المتكررة على صفحات "الحياة" و"الشرق الأوسط" والتقارير التي جاءت بها "الوسط"، إنما هي نماذج حية لما اتسمت به "اجتهادات" الأمين العام مع آخرين من أعضاء الهيئة القيادية، التي لم تُراعَ فيها اعتبارات المصلحة الوطنية، ولم تُؤسَّس على الممارسة الديمقراطية في إقرارها، بل تجاهلت وجهات النظر المخالفة، التي ربما تمثل، في أغلب الأحيان، رأي الأغلبية.

إننا، في هذه اللحظات العصيبة التي يعاني فيها شعبنا وبلات القهر تحت سياط القذافي، وفي هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها جبهتنا، تتبرأ من هذا البيان، ونحمل الأمين العام وبقية الذين شاركوا في اتخاذ القرار

بإصداره، مسؤولية ما قد يترتب عليه من تبعات أو ينجم عنه من أضرار معنوية ومادية، وما قد ينعكس على الجبهة من سلبيات، ونطالب المكتب الدائم بالتحقيق في هذا الأمر.

إن الأسلوب الذي اتُّبع في التعامل مع هذه الأحداث لدليل آخر على الممارسات الخاطئة لقيادة الجبهة، التي دفعت كثيراً من إخوانكم، في الآونة الأخيرة، إلى المطالبة بضرورة النظر في الواقع التنظيمي للجبهة وإعادة بنائها على أسس قوية. وإن مساهمة أكبر عدد ممكن من أعضاء الجبهة في عملية إصلاحها وإعادة بنائها باتت ضرورة لا تحتمل التأجيل.

وإننا نعاهد الله ونعاهدكم على أننا سنستمر في الدفع بحركة إصلاح الجبهة بكل عزم وتصميم، دون تجريح وتشويه، وأنها لن نبخل بأي جهد حتى تتحقق الغايات والأهداف السامية التي قامت من أجلها الجبهة، وحتى تعود جبهتنا إلى مسارها الصحيح، وإلى موقعها الريادي في مسيرة إنقاذ الوطن من قبضة حكم القذافي المجرم. والله من وراء القصد

أعضاء الهيئة القيادية

عمر الفتحي ابريك سويبي خليفة حفتر

عبد المجيد بيوك

الأربعاء 12 جمادى الأولى 1414 هـ

الموافق 27 أكتوبر 1993 م.

بيان إلى الرأي العام
[إعلان عدد من القياديين والمناضلين
الانفصال عن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا]
صدر في 1 فبراير 1994 مبسم الله الرحمن الرحيم

بيان إلى الرأي العام

انطلاقاً من الإيمان الراسخ الذي لا يتزعزع بأن النضال من أجل إنقاذ بلادنا وشعبنا من حكم الظلم والقمع والاستبداد، ومن أجل إرساء معالم مستقبل تصان فيه كرامة الإنسان الليبي وعزته، وتكفل فيه حقوقه الأساسية وحرياته، وتعود فيه للشعب الليبي الكلمة الأخيرة في كل ما يخص حاضره ومستقبل أجياله، هو قبل أن يكون حقاً، واجب على كل ليبي شريف يرى نفسه جديراً بالانتماء إلى ليبيا وترابها الغالي..

ووفاء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا لشهداء الوطن الأبرار، ولأبنائه المغيبين وراء قضبان السجون، ولكافة المضطهدين والمظلومين المستضعفين، بألا نتخاذل ولا نستكين، وألا نستسلم لليأس والإحباط ومشاعر الضعف والعجز، وألا نتوقف عن حمل راية النضال الوطني، حتى يحقق هذا النضال، بعون الله وتأييده، وجهود وتضحيات كافة المناضلين، أهدافه النبيلة المتمثلة في إعادة الشرعية الدستورية وإقامة البديل الديمقراطي..

فإننا -نحن الموقعين على هذا البيان وكافة رفاقنا المناضلين الذين فضلوا عدم إعلان أسمائهم- نعلن إلى أبناء شعبنا الصابر المجاهد، داخل وخارج الوطن، كما نعلن للرأي العام، قرارنا اعتباراً من هذا اليوم الأول من شهر رمضان المبارك عام 1414هـ الموافق للحادي عشر من شهر فبراير عام 1994م، الاستقلال بمسيرة نضالنا الوطني عن مؤسسات الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا.

وإننا، إذ نعلن هذا القرار لرفاقنا المناضلين ولكافة أبناء شعبنا لنحرص أشد الحرص على تأكيد المعاني التالية:

أولاً: اعتزازنا العميق والكامل باتتمائنا للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، التي ناضلنا طوال السنوات الماضية تحت راية المبادئ السامية والشعارات النبيلة التي رفعتها، ونفخر بكل ما حققه ذلك النضال من إيجابيات وصور رائعة من البذل والعطاء، سطرته دماء رفاقنا الشهداء، وعذابات إخواننا المعتقلين في سجون القذافي وآلام المظلومين والمقهورين من أبناء شعبنا داخل أسوار الوطن وفي مختلف مهاجر وديار الغربية.

ثانياً: اعتبارنا أن الوفاء الحق لدماء الشهداء ولعذابات المستضعفين من أبناء شعبنا، إنما يتمثل في الإصرار على مواصلة النضال الوطني ضد حكم الاستبداد والتسلط والظلم، حتى يستعيد شعبنا اللبى حقه المشروع في امتلاك الكلمة الأخيرة في مصيره، وأن هذا الإصرار على مواصلة النضال هو ما يحفزنا للوقوف بحزم وصلابة لرفض حالة العجز والوهن التي انتهت إليها الجبهة، بقيادتها ومؤسساتها الحالية، وللبحث عن صيغة نضالية جديدة، تستجيب لطموحاتنا في أن نظل قادرين على البذل والعطاء من أجل قضية وطننا وشعبنا، من مواقع القوة والفعل والمبادرة، بعد أن قبرت هذه الطموحات طويلاً في مواقع الضعف والانتظار والمراقبة السلبية.

ثالثاً: حرصنا على ضرورة أن تتجاوز هذه الصيغة النضالية الجديدة مختلف السلبيات التي شابت مسيرتنا النضالية الماضية، وحالت دون التعبير الأمثل عن حقيقة وأبعاد طاقات أبناء شعبنا وقدراتهم على العطاء والتضحية والبذل، وعن إيماننا وتمسكنا بمبادئ الديمقراطية والعمل الجماعي المنظم، وذلك بالإصرار على السعي

الحيث والمدروس من أجل بناء القوة السياسية المناضلة، المؤهلة بفكرها ورجالها وبنيتها الديمقراطية الحقّة، لخوض وقيادة الصراع من أجل تجسيد طموحات الإرادة الوطنية الليبية في التحرر من حكم الاستبداد والتسلط، ومواجهة تحديات بناء المستقبل القائم على دعائم الحرية والديمقراطية.

رابعاً: إيماننا العميق بوحدة المعركة التي يخوضها شعبنا داخل وخارج الوطن، ومن خلال مختلف قواه الوطنية المناضلة ضد حكم القذافي، وإيماننا من ثم بالأهمية الحيوية لخوض هذه المعركة وإدارتها من خلال خطة نضالية وطنية، تحسن استثمار وتوجيه الجهود والطاقات، وتؤكد على وحدة كافة القوى الوطنية والتغافها حول المبادئ الكبرى والأهداف الاستراتيجية التي يناضل من أجلها شعبنا الليبي.

إننا، ونحن نعلن هذا القرار على الملأ، ونؤكد تصميمنا على مواصلة النضال ضد حكم القذافي المستبد الظالم الجاثم على وطننا وشعبنا، فإننا نمد أيدينا إلى كافة رفاقنا المناضلين من أبناء شعبنا في

الداخل والخارج، وندعوهم دعوة وطنية صادقة إلى أن نلتف جميعنا حول هذا المسعى الرامي إلى بداية مسيرة نضالية جديدة، تتمكن، بعون الله، وإرادة كافة المناضلين المخلصين المجاهدين، من تجاوز سلبات الماضي وشتى مظاهر قصوره وعجزه، وتتيح لطاقات الإرادة الوطنية الحقبة فرصتها الكاملة في التجسد والتفتح والانطلاق.

عاش نضال شعبنا الليبي البطل..

وعهد الوفاء والصمود حتى تحقيق الأهداف الوطنية في ظل الحرية والكرامة والديمقراطية.

الموقعون:

ابريك عبد القادر سويبي / الصابر محمد مجيد /
حسين نعمان سفراكي/ خليفة أبو القاسم حفتر /
سامي أحمد الصويدق / صالح الناكوع / عبد المنصف
حافظ البوري / عبد السلام المدني / عبد المجيد
الصغير / علي أبو زيد / عمر الفتحي / محمد سالم
العيدي / محمد نوري مصباح/ فتحي سكتة / يونس فنوش

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأول من رمضان المبارك 1414هـ (11 فبراير 1994م)

رؤية سياسية ونضالية

[أغسطس 1994م]

ورقة تضمنت الرؤية السياسية والنضالية التي كان الكاتب
يأمل أن يلتقي حولها المناضلون في الصيغة التنظيمية
الجديدة

تقديم

الحركة الليبية للتغيير والإصلاح:

إطار للعمل السياسي، يتنظم فيه الليبيون الراضون للاستبداد والدكتاتورية، والساعون من أجل إعادة الشرعية في بلادهم، والإسهام في إصلاح أوضاعها المتردية، ووضع الأسس الكفيلة ببنائها من جديد، بإرادة كافة أبنائها وقرارهم المستقل، وطناً للعزة والكرامة، وأرضاً للحرية والديمقراطية، وآفاقاً متفتحة للاستقرار والنماء والتقدم.

والانتماء للحركة متاح لكل ليبي يؤمن بمبادئها ومنطلقاتها الأساسية، وبتبنى رؤيتها النضالية والفكرية وبرنامجها السياسي، ويلتزم بالعمل في أحد برامجها النضالية، من خلال أطرها ومؤسساتها، ويؤدي واجباته ومهامه التنظيمية فيها.

أولاً - مبادئ ومنطلقات أساسية:

يلتقي المناضلون في الحركة على الإيمان بالمبادئ والمنطلقات الأساسية التالية:

1- أهمية العمل السياسي المنظم، كأساس للمجتمع المدني المتحضر، وكإطار لصهر وبلورة طاقات

وقوى المواطنين الأفراد في قوة شعبية واحدة، تعبر عن إرادتهم المشتركة للحياة الحرة الكريمة المزدهرة، وتسعى لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وكفالة حرياتهم وحقوقهم الأساسية، وحماية مكتسباتهم منها، والدفاع عنها ضد أية محاولات للالتفاف عليها والانتقاص منها أو سلبها.

2- الشرعية الدستورية المتجسدة من خلال استفتاء إرادة أغلبية أفراد الشعب، بأسلوب الاقتراع السري الحر المكفولة له كل ضمانات الصحة والنزاهة، كأساس وحيد للحكم، واعتبار أي سلطة لا تستند إلى إرادة الشعب سلطة غير شرعية ينبغي أن تكون موضوعاً للرفض، وهدفاً للمقاومة.

3- الديمقراطية كأساس لنظام الحكم ومنهج للممارسة السياسية، مع التأكيد على ملامحها الأساسية التالية:

• السلطة حق أصيل للشعب، يفوضه بإرادته الحرة لسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، يختارها

بحسب أساليب وآليات يحددها الدستور، وتنظم تفصيلاتها القوانين واللوائح.

- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- تحكيم رأي الأغلبية، مع عدم المساس بالحقوق الأساسية للأفراد، وضمان حق الأقلية في الوجود والمعارضة السياسية السلمية.
- تداول السلطة بحسب تبدل مواقع الأغلبية والأقلية.
- كفالة حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم في إطار التعددية السياسية.
- الممارسة السلمية للعمل السياسي، وتجريم ومكافحة أساليب الإرهاب والعنف المادي والمعنوي.

4- الإسلام باعتباره المصدر الأساسي للتشريع، ومرجعية ثقافية وحضارية يستند إليها كأسس ومعايير ومناهج لتخطيط وقيادة عملية التحول الحضاري الشاملة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق نموذج المجتمع العصري المسلم، الذي يستوعب مختلف المعطيات الإيجابية للحضارة الإنسانية، ويوظفها لإنجاز

مهمة الإنسان في تنمية الحياة وإعمار الكون، من خلال منظومة قيمه الروحية والأخلاقية والإنسانية، التي منها:

- تكريم الإنسان وتشريفه بحرية الاختيار والمسؤولية.
- تقدير قيمة الإنسان وجدارته بمعيار الإيمان المتجسد في صفات العلم والعمل والخلق الكريم.
- انتهاج سبيل الحوار والدعوة السلمية ورفض أساليب الإكراه والإجبار والضغط.
- التوسط والاعتدال والميل إلى التيسير، مقابل التطرف والتزمت.
- اتباع سنة التدرج في التغيير، بحسب الحاجة لمجارات حركة المتغيرات في معطيات الواقع والعوامل المادية والمعنوية المؤثرة فيه.

5- العلم كأساس ومنطلق لإعادة بناء الحياة في ليبيا، في مختلف مجالات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وكمنهج للتعامل مع تحديات وقضايا التحول الحضاري، وكمعيار أصيل لكفاءة وجدارة الأفراد بتحمل مختلف الأعباء والمسؤوليات.

6- الموقع الجوهري الذي تحتله حرية الرأي والتعبير بين مختلف حريات الإنسان الأساسية، باعتبارها قيمة إنسانية ودعامة رئيسة للمجتمع المدني المتحضر، المؤسس على قيمة تكريم الإنسان وتشريفه بمسؤولية خلافة الله في الأرض وإعمار الكون، والسعي من ثم لترسيخ مفهوم جديد للتعامل مع وسائل الإعلام، من حيث وظيفتها، ومن حيث ملكيتها واستخدامها، باعتبارها حقًا وملكًا للمجتمع كله، دون تمييز بين أفراده أو قواه وتنظيماته السياسية والاجتماعية، وليست ملكًا للحاكم أو للسلطة التنفيذية.

7- المكان الجوهري لقيمتي العمل والمبادرة الحرة كدعامتين أساسيتين لاقتصاد حي متطور، يحسن استثمار الموارد والإمكانات المالية والمادية الوطنية، بما يحقق الكفاية والاستقرار والازدهار، وبما يحقق النمو والتنوع والتجدد، في ظل الالتزام المبدئي بجملة القيم التي تكفل تحقيق الموازنة الصحيحة بين المصلحة الفردية حرة المبادرة من جهة، والمصلحة العامة وضوابطها ومحدداتها من جهة أخرى.

8- الأهمية الحيوية لدور المرأة في منظور إعادة البناء والتنمية الحضارية الشاملة البعيدة المدى، باعتبارها الدعامة الرئيسة للأسرة القوية الصالحة، التي تمثل بدورها المدرسة الأولى لإعداد وتكوين المواطنين الصالحين، والمصدر الأساس للقوة العاملة المنتجة، التي ستبنى عليها أمة خطط واقعية للتنمية.

9- التدرج في السعي العملي لإنجاز الأهداف الاستراتيجية للتحويل الحضاري المنشود، من خلال انتهاج أساليب التخطيط العلمي القصير والبعيد المدى، ومن منطلق النظرة المحورية لأهمية التنمية الإنسانية في هذا المسعى الشامل.

10- الخصوصية الوطنية الليبية كمؤثر أساسي في مختلف الاختيارات المتعلقة بتحول المجتمع الليبي من وضعية الاستبداد والفوضى والتخلف الحضاري، إلى حالة الشرعية وحكم المؤسسات الدستورية والنهوض الحضاري الشامل، واعتبار معطيات الواقع المحلي البشرية والثقافية والاقتصادية مقومات أساسية لأصالة تلك الاختيارات وتميزها عن غيرها من الصيغ والمناهج.

11- تأكيد المفهوم الحضاري لوظيفة قوى الأمن، من شرطة واستخبارات، وهي حماية أمن المواطن الفرد على حياته وممتلكاته وحرماته وحياته وحقوقه، وحماية أمن واستقرار الحياة المدنية للمجتمع ككل، وليست حماية السلطة التنفيذية الحاكمة واستمرار بقائها في الحكم.

12- تأكيد المفهوم الوطني والقومي و الإنساني لدور قوى الدفاع الوطني، وهو حماية الشرعية الدستورية وصيانة استقلال ووحدة التراب الوطني ضد الاعتداءات الخارجية، والمساهمة الإيجابية في الجهود القومية والإنسانية لإحلال السلام وكفالة حقوق الشعوب في تقرير المصير.

13- الوحدة الوطنية المتمثلة في وحدة التراب والشعب الليبي، والالتزام المبدئي بدعمها وترسيخها، وحماتها والدفاع عنها ضد النزعات العنصرية والجهوية والقبلية، ومكافحة أية توجهات أو محاولات لضربها أو الانتقاص منها.

14- الانتماء الوطني المتمثل في صفاء وإخلاص انتماء الليبيين، أفراداً أو جماعات وقوى سياسية، إلى وطنهم وشعبهم، والتأكيد على استقلالية الإرادة الوطنية، ورفض مختلف صور الارتباط المادي أو التنظيمي بالدول أو القوى والتنظيمات السياسية الأجنبية، التي قد تشوه الانتماء الوطني بشبهة الولاء لمصالح ومخططات غير وطنية.

15- الانتماء العربي باعتبار ليبيا جزءاً من الأمة العربية، ترتبط بها حضارياً ومصيرياً، ولأهميته الحيوية في منظور التنمية الاقتصادية والأمن الاستراتيجي السياسي والعسكري والحضاري، والنظر إلى الوحدة العربية، المبنية على الاستقرار الجيد والموضوعي للمعطيات المحلية الخاصة بالبلدان والشعوب العربية، باعتبارها حاجة مصيرية واختياراً ضرورياً لا مندوحة عنه، ينبغي السعي لتحقيقه من خلال التحرك المدرس المبني على الخطط العلمية البعيدة المدى.

16- الانتماء الإسلامي، باعتبار ليبيا جزءاً من العالم الإسلامي، من منطلق العقيدة والقيم الإسلامية، تتفاعل معه تأثيراً وتأثيراً وإدراكاً لواقع الأمة المعاصر وقضاياها القائمة.

17- الانتماء إلى المجتمع الدولي بحكم حجم وطبيعة التفاعلات الدولية، والإيمان بدور ليبيا المؤسس على إقامة العلاقات الدولية على مبادئ السلام والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والدول الأخرى.

ثانياً - مفهوم القضية وملامح الحل:
1- مفهوم القضية:

إن الاتفاق على تحليل موضوعي دقيق، مقبول علمياً ومنطقياً، لمفهوم وأبعاد ما يسمى "القضية الليبية" هو في تقديرنا المنطلق الصحيح نحو تبين ملامح ومقومات الحل، وملامح السبيل الملائم والكفيل بالإيصال إليه، وأخيراً ملامح الصيغ والمناهج والآليات العملية اللازمة لذلك.

والقضية في نظرنا هي قضية الاختلاف والصراع بين النظام الحاكم القائم الآن في ليبيا، ممثلاً في الأفراد الذين يتولون مختلف السلطات، وفي الأشكال والمؤسسات التي تتنظم فيها هذه السلطات، وفي الرؤية والفلسفة السياسية التي يقوم عليها الحكم، وبين بقية أفراد الشعب الليبي، الذين لا يعترفون بهذا النظام، ولم يقبلوا رؤيته وفلسفته السياسية، ولم ينخرطوا في مؤسساته، واختلفوا فيما بينهم اختلافات كبيرة في صور وأشكال رفضهم ومقاومتهم له.

ولعلنا نستطيع من منظور تاريخي أن نحدد بداية وجود ما يمكن أن يسمى "القضية الليبية" مع وقوع أكبر وأخطر تحدٍّ للدستور قام به الحكم الملكي، الذي تمثل عملياً في مصادرة إحدى الحريات الأساسية للمواطن، ونعني بها حرية ممارسة العمل السياسي المنظم في إطار الجمعيات والأحزاب السياسية، والذي بلغ في مراحل مختلفة من ذلك العهد حد ملاحقة ومحاكمة المتتمين للأحزاب والتنظيمات السياسية، ثم انتهى في الأول من سبتمبر 1969م إلى الخروج الكامل عن الشرعية، عبر حركة ضباط الجيش الذي سيطروا على

السلطة، وعطلوا الدستور، وأعلنوا نهاية الحكم الملكي وبداية الحكم الجمهوري المستند إلى ما يسمى "الشرعية الثورية"، والذي يتولى فيه مجلسٌ لقيادة الثورة كافة السلطات.

ومهما أمكن الجدل، وكان ثمة مجال للمحاجة، حول الشرعية التي كان يستند إليها النظام الملكي، ومقدار حقيقة وصدق تمثيلها لإرادة الشعب الليبي، إلا أن النظر العلمي المجرد لوقائع التاريخ وحقائقه يؤكد ما يلي:

1- أن قرار إعلان ليبيا دولة مستقلة اتخذ بموافقة الأغلبية المطلوبة من أصوات الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، في ضوء تقرير لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتقصي واستكشاف إرادة أبناء الشعب الليبي، الذي أكد رغبته وتصميمه على الاستقلال وتمسكه بوحدة البلاد.

2- أن الخطوات الأولى لوضع أسس الدولة الجديد قامت بها جمعية وطنية تأسيسية، تكونت بإشراف مندوب الأمم المتحدة، ومجلس العشرة الاستشاري

المكون من قبلها، من ممثلين (60 عضواً) عن ولايات ليبيا الثلاث، اختيروا بالتشاور مع أقطاب النخبة السياسية في البلاد من سياسيين مستقلين أو عاملين في الأحزاب المختلفة.

3- أن الدولة تأسست بناء على دستور وضعته وأقرته الجمعية الوطنية.

4- أن تولي محمد إدريس السنوسي الحكم وتسميته ملكاً للمملكة الليبية المتحدة، تم بناء على مبايعة جمهور النخبة السياسية من كل أنحاء البلاد.

5- أن السلطة ظلت، بحكم الدستور الذي كان معتمداً وسارياً، بيد سلطات ومؤسسات دستورية، ينظم تكوينها واختصاصاتها ويحدد العلاقة بينها الدستور، ويتم انتخابها أو إقرارها من قبل الشعب وممثليه.

إلا أن هذه الحقائق وغيرها مما يمكن الاستناد إليه في الإشارة إلى الأساس الشرعي الذي كان يقوم عليه الحكم في ذلك العهد، لا تكفي لتغطية عدد آخر من الحقائق والظواهر المتصلة بطبيعة وأسلوب ممارسة السلطة التي وجدت وظهرت خلاله، من قبيل الخروج

على بعض مبادئ الدستور، وتعطيل بعض أحكامه، وبخاصة في مجال الحقوق السياسية للمواطنين، وجملة من مظاهر الفساد المالي والإداري والسياسي، وعديد من التناقضات في التوجهات والقناعات السياسية بين فئات الشعب والمجتمع الليبي، وغير ذلك مما أدى إلى تصاعد الصراع السياسي بين الحكم الملكي ومؤيدي بقاءه واستمراره، وبين المعارضين له والمطالبين بتغييره، وإحلال النظام الجمهوري محله.

وقد اختلفت مواقف الليبيين إزاء ذلك اختلافاً كبيراً، بين من كانوا يحرصون على الشرعية التي كانت في نظرهم موجودة ومتحققة من حيث المبدأ، ويؤيدون التغيير الذي يتم عبر المسار الدستوري، من خلال تطوير قدرة الجماهير على فرض الإرادة الشعبية، وإجبار الحكم على احترامها والخضوع لها، وتجسيد آمالها وطموحاتها، وبين أولئك الذين كانوا لا يرون سبيلاً للتغيير إلا من خلال القوة، عبر أسلوب سيطرة "الجيش" على مقاليد الأمور، وهو الأسلوب الذي يسمى عند مؤيديه "الثورة"، وعند المعارضين له "الانقلاب العسكري".

إلا أن هذا الاختلاف لم يكن في المحصلة النهائية، سوى اختلاف حول الأسلوب والمنهج الكفيل بتحقيق التغيير، وفي الأداة التي تنفذه، حيث إن اتفاقاً ضمناً كان موجوداً لدى غالبية الليبيين المتطلعين للتغيير، بمن فيهم أنصار التغيير بالقوة، على أن الشعب هو صاحب الحق في السلطة، وأن أي حكم جديد قد يحل محل الحكم أو النظام الملكي ينبغي في النهاية أن يستند إلى إرادة الشعب وقراره، وأن يتأسس في كل دعائمه وأركانه بمشاركته واختياره الحر. ولم يكن ثمة خلاف على أن الوضع الذي نشأ عن الحركة العسكرية أو الانقلاب كان ينبغي ألا يستمر أكثر من مدة عام أو عامين على الأكثر، يمكن اعتبارها فترة حكم انتقالي، تعود بعدها الأمور إلى أصلها، أي إلى الشعب، ليقرر ويختار ويحدد مصائره بإرادته الحرة. وكان ينبغي، من ثم، على القوة العسكرية من ضباط الجيش الذين قاموا بالتغيير والسيطرة على الحكم، ثم تولوا بالتعاون مع المدنيين إدارته وتوجيهه حسب تصوراتهم وقناعاتهم وأفكارهم، حال انتهائهم من السيطرة الكاملة على الأوضاع العسكرية والمدنية، والتعامل مع مختلف

المشاكل والقضايا العاجلة المتصلة بتصفية أجهزة
ومؤسسات السلطة المنتهية، ووضع السلطات البديلة لها،
كان عليهم أن يعيدوا الأمانة (الحكم) إلى صاحبها، وهو
الشعب، وأن يتموا مهمتهم في تغيير الأوضاع المرفوضة
باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لتحكيم الإرادة
الشعبية، وتنفيذ ما تقره وتختاره أغلبية الشعب، فيما
يتصل بنظام الحكم وانتخاب مؤسساته واختيار الأفراد
والأجهزة التي تقوم عليها سلطاته.

إلا أن هذا لم يحدث، وظلت السلطة القائمة لا تتمتع
بالشرعية الحقيقية المبنية على إقرار الشعب واختياره
الحر، ولا قيمة في هذا الصدد لأية ادعاءات أو مزاعم
مما يتصل بما صار يعرف بـ "سلطة الشعب"، حيث إن
هذه السلطة وما تمثله من نظام سياسي يقوم على
تصور معين لديمقراطية مباشرة، تتجسد من خلال لجان
ومؤتمرات شعبية، ويتخذ من أفكار وطروحات معمر
القذافي في الكتاب الأخضر أساساً فكرياً وسياسياً، إن
هذه السلطة لم تستند إلى قرار الشعب الحر، المعبر
عنه بالأسلوب الوحيد الجدير بالثقة والاعتبار وهو أسلوب
الاقتراع السري المكفولة له كل ضمانات النزاهة

والعدالة والحرية، ولكنها عبارة عن طرح فكري وسياسي، إن لم يكن لا يعبر إلا عن فكر صاحبه المعلن وهو معمر القذافي، فهو لا يمثل في أقصى تقدير سوى طرح وفكر فئة واحدة من فئات الشعب الليبي، وهي قد فُرضت فرضاً على الشعب كله، بأسلوب الهيمنة والإجبار والإرهاب، ولم يُعطَ الشعب الليبي إزاءها حقه المشروع في قول كلمته بالقبول أو الرفض.

ومن هنا، وبصرف النظر عن كل ما التبس بعملية إدارة الحكم والسلطة من ممارسات استبداد وفردية، ثم من ممارسات مصادرة للحريات والحقوق السياسية، وما ترتب عليها من ممارسات قمع وإرهاب، ناهيك عن سائر ممارسات الفساد المالي والإداري والسياسي، والتخبط في توجيه الشؤون العامة، فإن جوهر المشكلة وأصل الداء الذي تسببت عنه كل الآثار والأعراض المرضية الظاهرية هو "فقدان الشرعية"، أي استلاب حق الشعب في تقرير مصيره والسيادة الكاملة على مقدراته وشؤونه، ومن ثم فإن أي حل للمشكلة، وأي علاج للداء الأصلي "الاستبداد بالسلطة"، إن لم يتمحور حول قضية الشرعية، أي إعادة الحق المستلب إلى

صاحبه، فإنه سوف يكون قد جانب الصواب، وضل عن العلاج الصحيح.

ومن هذا المنظور فإن القضية في نظرنا هي قضية مبدأ، تتجاوز الأسماء والأشكال والمظاهر الجزئية الخارجية؛ إنها قضية نظام الحكم وشرعيته واعتباره حقاً مقدساً أصيلاً للشعب، قبل أن تكون قضية: من يحكم؟ أو كيف يحكم؟.

وفي ضوء هذا الفهم فإننا نعتقد أن أية محاولات جزئية تليفقية، تتجه للتعامل مع النتائج والأعراض الخارجية، حتى لو نجحت في التخفيف منها أو إصلاحها أو إنهائها تماماً، فإنها سوف تكون مجرد حلول مؤقتة، وأدوية مسكنة، لن تكفي لمنع تلك النتائج والأعراض من العودة إلى الظهور من جديد بصورة أو بأخرى، ولن تكون كفيلة بإنهاء الأزمة القائمة، التي ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها أزمة وجود الوطن وكيانه وتقدمه، أكثر من كونها أزمة الأفراد، سواء أولئك الذين يحكمون أو أولئك الذين في المعارضة.

واننا نرى أن التحليل الموضوعي لمعطيات الأزمة السياسية في ليبيا ينبغي أن يتمحور حول المبادئ والأفكار والمناهج، بمعزل عن الأشكال أو الأفراد الذين يجسدونها أو يعبرون عن أطراف الصراع فيها. ومن هذا المنطلق فإن الأزمة في تقديرنا تتدرج في جوهرها تحت العنوانين التاليين: الشرعية، الديمقراطية. وإذا لم يتحقق هذان الشرطان، فلا حديث عن حل حقيقي، مهما حدث من تلاعب بالأشكال والمظاهر، أو تبادل في الأدوار والمواقع، ومهما كان مصدر الحركة: النظام وحده أو النظام والمعارضة معا.

2 - ملامح الحل:

في ضوء هذا التحليل للقضية، وهو الذي يركزها في قضية "فقدان الشرعية"، فإن الحل يتمثل عندئذ في "عودة الشرعية"، وبصبح المنطلق الصحيح نحو الحل هو حصول إجماع وطني حول هذه الفكرة، باعتبارها المطلب الوطني الأكبر لأبناء وقوى الشعب الليبي، وباعتبارها الهدف الأساس الذي ينبغي أن تتجه إليه وتوظف لتحقيقه كل الجهود والطاقات.

وإذا صح اعتبار أن للقضية طرفين رئيسين اثنين هما: النظام الحاكم، أي معمر القذافي ومؤيدوه والعاملون في مؤسسات نظامه، والمعارضون، أي سائر أبناء الشعب الليبي الذين لا يعترفون بشرعية النظام، ولا يوافقون على فلسفته ورؤاه، ولا يشاركون في مؤسساته، فإن إمكانية الوصول إلى حل للقضية لا يعود لها إلا سبيلان لا ثالث لهما:

الأول: السبيل السياسي، أي الذي ينطلق من اتفاق طرفي القضية (النظام - المعارضة) على تحليل مشترك لها باعتبارها قضية "فقدان الشرعية"، يؤدي بدوره إلى اتفاق على الحل الذي هو "تحقيق الشرعية"، أي قبول الطرفين بالعودة إلى الاحتمام إلى الإرادة الشعبية، والاستعداد لتقبل ما تقضي به من خلال الخضوع لما تقره أغلبية الشعب.

الثاني: سبيل القوة؛ أي الذي يهدف إلى تحقيق الشرعية من خلال السعي لإرغام النظام على الاستجابة للإرادة الشعبية، باستخدام مختلف وسائل الضغط السياسي والعسكري، التي يمكن أن تتدرج

حتى تبلغ في أعنف صورها حد الإطاحة العسكرية بالنظام بأكمله.

واننا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن السبيل الأول (السياسي) هو السبيل الأمثل، لأنه كفيل بالإيصال إلى الحل بطريقة متدرجة توفر الظروف الملائمة لنضجه واكتماله وترسخ جذوره في تربة الواقع والتطبيق، من خلال الحوار الحر، والتفاعل الديمقراطي الصحيح، بحيث يكون في النهاية مجسداً بالفعل لإرادة أغلبية أبناء الشعب الليبي وقرارهم الحر.

ومن هنا فإننا سوف نركز ونوجه جهودنا وطاقاتنا لاستطلاع وتجربة كل السبل المتاحة والممكنة لتحقيق الحل السياسي للقضية، ونعتقد إن إمكانية تحقق الحل السياسي تتوقف أساساً على اتفاق طرفي الصراع على رؤية مشتركة له، وقبولهما لشروطه التي تتمثل في العودة إلى معيار "الشرعية"، وقبول مبدأ الاحتكام إلى إرادة الشعب لتحقيقها.

ولتحقيق ذلك فإن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تقع على النظام الحاكم، الذي ينبغي أن يقبل بالاحتكام

إلى كلمة الشعب الليبي، التي يقرر من خلالها النظام السياسي الذي يرضاه لنفسه، فإذا قبل النظام بهذا الحل، فإن الطريق تصبح ممهدة لاتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيقه، بمشاركة وتعاون كل الأطراف التي تؤمن بهذه الرؤية له.

أما إذا رفض النظام ذلك، فإنه يغلق كل السبل السياسية المحتملة، ولا يترك للشعب الليبي إلا سبيل السعي لاستعادة حقه المسلوب عن طريق "القوة"، مهما كلف ذلك من تضحيات، واستغرق من وقت، وانطوى على ما لا يمكن تقديره وحسابه من آثار وعواقب الصراع والافتتال والعنف، ومن عدم الاستقرار، وإضافة المزيد من فرص الإصلاح والبناء على الوطن وأجياله القادمة.

ثالثاً - المسؤولية التاريخية:

إننا نعتقد أن المسؤولية الحقيقة عن الحالة المتردية التي انتهت إليها البلاد داخلياً وخارجياً، وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقبل كل ذلك عن المأزق السياسي الذي ما انفكت تختنق

وتتحصر فيه، هي مسؤولية كل الليبيين، سواء أولئك الذين استبدوا بالسلطة وأساءوا استخدامها بدرجات شديدة التفاوت من حسن أو سوء القصد والنية، أو أولئك الذين قبلوا بذلك وسكتوا عليه، ولم يفعلوا ما بوسعهم لدفعه أو مقاومته.

ومن ثم فإنه سوف يكون من العبث الذي لا طائل تحته أن يشغل الليبيون أنفسهم أو يصرفوا كل جهودهم للبحث عن من يتحمل المسؤولية عن الماضي، أو عن من يتحمل القدر الأعظم منها، بدل أن يلتفتوا بالكامل إلى البحث عن فرص وسبل الخروج من المأزق والوصول إلى الحل.

وإذا كانت اللحظات التاريخية الحرجة هي التي تفرز الرجال المخلصين الذين تهيؤهم الأقدار لتحمل مسؤولية وتبعة الجهر بكلمة الحق، والمبادرة إلى الفعل والعمل، فإن هذه اللحظات التي تمر بها ليبيا الآن هي نموذج اللحظات التاريخية الحرجة التي تفرض على الليبيين جميعاً، في الداخل والخارج، وفي النظام وفي المعارضة، أن يرتفعوا إلى مستوى المسؤولية التاريخية،

وأن يبادروا إلى البحث عن صيغ وأطر للعمل الوطني المشترك، من أجل تجنب البلاد مخاطر الاضطراب الداخلي، ومخاطر التهديدات الخارجية، ومن أجل البحث عن مخارج وطنية من جملة المآزق التي انتهت إليها.

وإن في مقدمة من تتجه إليهم الأنظار لتحمل هذه المسؤولية أعضاء وقيادة النظام الحاكم في ليبيا، والمخلصون داخل البلاد، سواء في مواقع السلطة أو خارجها، بالتعاون مع المسؤولين في حركة المعارضة الليبية، السرية منها والمعلنة، وعلى هؤلاء جميعاً أن يضعوا نصب أعينهم أن الأزمة التي تعانيها البلاد، قبل أن تكون هذه أو تلك من الأزمات الجزئية العارضة، هي أزمة التردّي الكامل الذي انتهت إليه ليبيا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، وفي مختلف قطاعات ومجالات الحياة، وهي أزمة المآزق السياسي الناجم عن فرض نظرية سياسية ونظام حكم معين، وحرمان أبناء الشعب الليبي من حقهم المشروع في قول رأيهم فيهما بحرية.

إن الحل الحقيقي للأزمة الليبية ينبغي أن يصل إلى أصل الداء وجوهر المأزق، وهو المتعلق بقضايا الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وينبغي أن يتمثل في اتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات لتمكين الشعب الليبي، بقيادة كافة المخلصين من أبنائه، من قول كلمته، وتحديد خياراته، وفرض إرادته.

رابعاً - أهداف ومناهج نضالية:

1- الأهداف:

في ضوء فهمنا للقضية الوطنية، باعتبارها تتمحور حول مبدئي "الشرعية والديمقراطية"، فإن أهداف تحركنا النضالي سوف تتجه لتوظيف واستثمار الجهود والإمكانات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق هذين المطلبين عبر السبل والمناهج العملية المشروعة والممكنة.

أ) الشرعية:

ونعني بها الاحتكام إلى الإرادة الحرة للشعب الليبي لتمكينه من ممارسة حقه في اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه لنفسه، ووضع الوثيقة الدستورية التي توطر ذلك

الحكم وتحدد فلسفته وأهدافه، وتتص على مؤسساته وحدود سلطاتها وآليات اختيارها وتكليفها ومراقبتها.

وان حرصنا على التعبير عن هذا الهدف من أهداف نضالنا الوطني من خلال مفهوم الشرعية، إنما يستند إلى إدراكنا لأهمية أن تتأسس رؤيتنا السياسية والنضالية على موقف مبدئي ثابت، يتجاوز المعطيات والمظاهر السياسية والإنسانية المحدودة بمتغيرات الزمان والعوامل الظرفية والشخصية، وينبني على معيار له صفات ومقومات الدوام والبقاء في ذاته، بصرف النظر عن يحققه وينجزه ومتى وكيف.

ومن هنا فإننا نرى أهمية التأكيد على فكرة أن منطلق وأساس رفضنا للنظام الحاكم في ليبيا الآن لا يتصل أو يتعلق برفض الأفراد الذين يحكمون الآن، بقدر ما يتصل برفض النظام نفسه، بسبب اتصافه بصفتين سلبيتين أساسيتين هما:

1- أنه نظام غير شرعي، لا يستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

2- أنه نظام غير ديمقراطي، يستند إلى مصادرة حقوق الإنسان الأساسية وحرياته، وفي مقدمتها حرية الرأي والعمل السياسي.

ومن ثم فنحن نرى أن لا معنى للحديث عن تغير في النظام ما لم يوجد البديل الإيجابي المطلوب لهاتين الصفتين المرفوضتين، وهو الذي نعبر عنه بمفهومي: الشرعية والديمقراطية، ونؤمن استناداً إلى ذلك بأن تحقق هدفى النضال هذين لا علاقة له بأعيان الأفراد الذين هم الآن، أو ربما يكونون من بعد، في موقع السلطة، وأن هذا التحقق يمكن أن يتم من خلال النظام الحاكم القائم الآن، إن استجاب أو أرغم على الاستجابة لمطلب "الشرعية"، وهو الاحتكام في مسألة الحكم ونظامه والمكلفين به، إلى رأي الشعب المعبر عنه بأسلوب الاقتراع السري المكفولة له ضمانات الموضوعية والنزاهة والحرية. كما أن تحقق هذا الهدف يمكن ألا يتم بمجرد اختفاء أو تغير الأفراد الموجودين في السلطة، ومن ثم فإن النضال من أجله ينبغي أن يستمر، مهما حدث من تغيرات في الأشكال والظواهر والمسميات أو أشخاص الحاكمين ومواقعهم.

ب) الديمقراطية:

ويمثل تحقيق الديمقراطية الهدف الجوهرى الثانى، أو بالأحرى المكمل للهدف الأول والمحقق لمعناه ومضمونه الصحيح، فنحن لا نفهم فكرة الشرعية فهماً شكلياً خالياً من المضمون، أى ذلك الفهم الذى يحصرها فى مجرد تحقق اتفاق أغلبية أفراد الشعب على اختيار أو قرار ما، ولو تم ذلك الاتفاق فى ظل أكثر الإجراءات نزاهة وحرية، ومن ثم فنحن لن نعتبر أن هدف نضالنا الوطنى قد تحقق حتى لو أمكن جدلاً أن تتفق أغلبية أبناء شعبنا على اختيار نظام حكم استبدادى، لا يكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفى المحور منها حق المشاركة فى صنع القرار العام، وحرية الرأى والتعبير والعمل السياسى المنظم.

إذن فالشرعية التى نعيها، والتى تمثل الشرط الجوهرى لتحقيق الأهداف الوطنية، هى تلك الشرعية التى تقوم شكلاً على قاعدة اتفاق رأى أغلبية أبناء الشعب على شكل نظام الحكم ومؤسساته واختياراته المختلفة، وتقوم موضوعاً ومحتوى على قاعدة ضمان

الشروط الأساسية للديمقراطية، التي تستند على المبادئ التالية:

- 1- سيادة الشعب من خلال معيار حكم الأغلبية.
- 2- الفصل بين السلطات.
- 3- التداول السلمي للسلطة.
- 4- كفالة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
- 5- سيادة القانون.
- 6- الممارسة السلمية للعمل السياسي.

ومن هنا فنحن لا نؤمن بتحقيق أهداف النضال الوطني إذا لم يتوّج تحقيق مبدأ الشرعية بإرساء الدعائم الأساسية للديمقراطية، التي نؤمن بأنها المخرج الوحيد لوطننا وشعبنا من المأزق الذي انحصرت فيه منذ أكثر من ربع قرن من حكم التسلط والاستبداد غير الشرعي، وأنها السبيل الصحيح الذي يفتح أمام شعبنا آفاق تأسيس وبناء وتنمية حياته القائمة على

مرتكزات حرية وكرامة الإنسان، وحق الشعب في
السيادة على مقدراته وتقرير شؤون حاضره ومستقبله.

2- المناهج النضالية:

تبنى الحركة الليبية للتغيير والإصلاح في سبيل
تحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية مناهج العمل
التالية:

أ) المنهج السياسي:

عند استعراض الاحتمالات الممكنة لسبل تحقق
الأهداف الوطنية المشار إليها، وبخاصة الهدف الجوهرى
الأول "الشرعية"، لا نجد إلا سبيلين اثنين هما: السبيل
السياسى السلمى وسبيل القوة. ولقد عبرنا في تحليلنا
لرؤيتنا للقضية وملامح الحل، دون تردد، عن تفضيلنا
وتمنينا أن تنهيا الظروف، بتعاون مختلف أطراف
الخلافاً، لحل القضية عبر السبيل السياسى، الذى من
شانه أن يوفر على أبناء شعبنا وعلى وطننا مخاطر
وآثار الاختلاف والتنازع والصراع، الذى يقود بالضرورة
إلى المواجهة العنيفة والاقتيال، الذى لا يستطيع أى من
أطرافه أن يحسب أو يتحكم فى عواقبه ومدياته ونتائجه.

وسعيًا في هذا الاتجاه فإننا سوف نحاول أولاً اتباع منهج "العمل السياسي" الذي يستهدف ما يلي:

1- تنمية وتطوير الوعي السياسي لدى المواطن الليبي، داخل وخارج الوطن، بهدف كسب المزيد من أبناء الشعب الليبي إلى صف المواطنين السياسيين، الواعين بوجودهم الإنساني والسياسي، وبحقوقهم الأساسية، والمؤمنين بهذا المفهوم الذي نتحدث عنه للقضية الوطنية ولقضية التغيير، بحيث يكون هؤلاء المواطنون هم القوة الحقيقية التي ستقف لتضمن تحقق التغيير الذي يستجيب للطموحات والحقوق الوطنية، ثم تقف للدفاع عن أية مكتسبات تتحقق في هذا الإطار، وتسعى لتحقيق المزيد منها.

ونرى أن هذا المسعى سوف يمر أولاً بالعكوف على بلورة ملامح ومفردات الثقافة السياسية الأساسية التي يمكن اعتبارها ضرورية ولازمة لوجود الإنسان/المواطن المتسلح بالقدر المناسب من الوعي السياسي، وذلك من خلال البحوث والدراسات، ومختلف صور وأنماط النظر العلمي، ثم العمل على نشر هذه

الثقافة على أوسع نطاق ممكن، والعمل على تأكيدها وترسيخها وتأصيلها بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة، التي يمكن في المستقبل توفيرها وإبداعها.

2- العمل على خلق وتكوين أكبر قدر من التأييد والإجماع حول المطالب الوطنية التي تتلخص في الشرعية والديمقراطية على كل الساحة الوطنية، داخل وخارج الوطن، وذلك من خلال مخاطبة أبناء الشعب الليبي، أفراداً وفئات مهنية وقوى اجتماعية وسياسية، دون أي تمييز بينهم بسبب الانتماء الفكري أو التوجه السياسي، أو بسبب العلاقة السابقة أو القائمة بموقع من مواقع السلطة أو المسؤولية في النظام الحالي، وذلك بهدف كسب أكبر عدد منهم لصالح قضية التغيير، المعبر عنها بما نود أن يعرف بالمطالب الوطنية: الشرعية - الديمقراطية.

ونؤمن بأنه، حسب مفهومنا لأهداف النضال الوطني ولمعنى القضية، لا تعود الأهمية للموقع الذي يوجد فيه الأفراد في هذه اللحظة التاريخية، بقدر ما تصبح

الأهمية المطلقة لتبني الموقف الصحيح من المطالب الوطنية.

ومن هذا المنظور فليس ثمة في رأينا أية قيود أو حدود للاتصال والتخاطب مع كل ليبي يرغب ويقبل الخطاب والحوار حول القضية الوطنية، وحول احتمالات وآفاق الحل، من أجل بلوغ الاتفاق حول تحليل ورؤية واحدة للقضية ووقوع الإجماع حول صيغة معينة للحل.

وتأخذ في هذا السياق أهمية بالغة قضية التنسيق مع كل الأطراف والعناصر المؤمنة بنفس التحليل والرؤية للقضية الوطنية في إطار ما يعرف باسم "المعارضة الليبية"، ذلك أننا نؤمن بأن هذه الأطراف جميعها هي عناصر ومقومات أساسية لفعالية ونجاح التحرك السياسي في المنظور الوطني الشامل. ونحن نرى أن بلوغ الغاية من هذه الفعالية سوف يتوقف على مقدار النجاح المتحقق عملياً على صعيد تنسيق الجهود، وإحسان استثمار الطاقات المتاحة في ساحة المعارضة، منظوراً إليها نظرة شمولية تكاملية، باعتبارها، رغم الاختلافات بينها في التوجهات الفكرية

والإيديولوجية، وفي الاجتهادات السياسية العملية، تلتقي وتتفق جميعها حول رؤية واحدة للقضية الوطنية، ولأهداف النضال الوطني المتمثلة في الشرعية والديمقراطية، ويمكن أن تلتقي جميعها حول رؤية واحدة للعمل من أجل تحقيقها، يقوم كل طرف، فرداً مستقلاً كان أم تنظيمًا، بدور معين فيها، وفق ما تتيحه وتسمح به مؤهلاته وإمكاناته وظروفه الحياتية وغير ذلك من العوامل.

وهكذا فإن كل أبناء الوطن يمكن نظرياً ومبدئياً أن يكونوا عناصر فاعلة في مجال العمل السياسي، ولا يعود ثمة من شرط لذلك إلا شرط واحد هو الإيمان بالتحليل المشترك للقضية الوطنية، والالتقاء مع سائر المناضلين من أجلها حول الرؤية المشتركة للحل، المتمثل في تحقيق المطالب الوطنية المشروعة.

3- العمل على كسب المناصرة والتأييد للمطالب الوطنية لدى مختلف الأوساط والأطراف الدولية، التي لها، أو يحتمل أن يكون لها، تأثير في معطيات ومجريات الصراع في إطار القضية الليبية، وذلك من أجل بلوغ

أكبر درجة ممكنة من رفع القضية الوطنية الليبية إلى مستوى الهموم والقضايا الدولية والإنسانية، وجعلها تأخذ موقعاً في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المهمة بقضايا حقوق الإنسان وقضايا الشعوب الساعية للتحرر وتقرير المصير.

وعلى هذا الصعيد فإننا نرى أهمية بذل كل المساعي الممكنة لتقديم قضيتنا الوطنية إلى العالم الخارجي في صورتها الصحيحة الواضحة، الخالية من اللبس والغموض، باعتبارها قضية سعي الشعب الليبي لاستعادة حقه المشروع في السيادة على أموره وامتلاك القرار فيما يتصل بمختلف الاختيارات السياسية المتعلقة بإقامة الحكم الدستوري الديمقراطي الذي يصون كرامة الإنسان ويكفل حقوقه وحرياته الأساسية.

(ب) المنهج العسكري:

إن تأكيدنا على تقديم الحديث عن العمل السياسي، القائم على الحركة السلمية، وعلى تمنينا أن يكون كافياً وكفيلاً بالإيصال إلى الحل المنشود لقضيتنا الوطنية،

وهو الحل الذي يعيد حق القرار وأمانة الحكم إلى الشعب، لا يعني مطلقاً أننا نسلب أنفسنا وأبناء شعبنا، فرادى أو جماعات منظمة، حق استخدام أسلوب القوة لتهيئة الظروف لبلوغ هذه الغاية الوطنية.

ولقد أكدنا في سياق حديثنا عن رؤيتنا لملامح الحل على أن المبادرة في هذا الصدد هي بيد النظام الحاكم، الذي له أن يختار بين سبيلي الحل: السبيل السلمي وسبيل القوة. والذي ، فإن هو أصر على عدم الاستجابة سلمياً للمطالب الوطنية، يكون قد اختار الحل الثاني، ومن ثم يجبر أبناء وقوى الشعب الليبي على بذل ما بوسعهم في إطاره.

وإننا مع احتفاظنا بحقنا المشروع المتساوي مع حق كل أبناء الوطن في انتهاج هذا السبيل، نؤكد على نظرتنا إليه باعتباره خياراً عملياً سوف نلجأ إليه في حالة فشل كل المساعي والجهود المبذولة من خلال الخيار الأول، وهو العمل السياسي السلمي.

ج- المنهج التنظيمي التعبوي:

يكتسب العمل التنظيمي في إطار رؤيتنا لمشروعنا النضالي وأهدافه الاستراتيجية أهمية كبرى، ومكاناً جوهرياً، وذلك لقناعتنا بأن الأمل في تحقيق أي إنجاز على صعيد سائر البرامج النضالية، المرحلية منها والاستراتيجية، سوف يتوقف بدرجة كبيرة وأساسية على مقدار المنجز الفعلي في ساحة العمل التنظيمي، الذي عليه أن يوفر لتلك البرامج المقومات والمواد الأولية اللازمة لنجاحها، وتحقيق أكبر قدر من الفعالية لها.

ومن هنا فإن العمل التنظيمي سوف يهدف إلى "بناء تنظيم سياسي مؤهل وقادر على مواصلة النضال من أجل القضية الوطنية المتمثلة في تحقيق المطالب المشروعة للشعب الليبي وهي الشرعية والديمقراطية، ومؤهل من بعد للمساهمة في بناء البديل الديمقراطي في ضوء رؤيته الفكرية والسياسية المتكاملة".

ونعتقد أن بناء مثل هذا التنظيم سوف يحتاج إلى مقومات أساسية ثلاثة هي:

1- رؤية نضالية وبرنامج سياسي متكامل، يستند إلى هوية فكرية وسياسية محددة الملامح.

2- أعضاء مؤهلون ثقافياً وسياسياً وحركياً، بما يمكنهم من المساهمة في البرنامج النضالي والبرنامج السياسي بأكثر قدر من الالتزام والفعالية والإيجابية.

3- بنية تنظيمية محكمة وفعالة وديمقراطية.

وتأخذ مسألة الرؤية النضالية والهوية الفكرية السياسية للتنظيم موقعاً جوهرياً وأهمية مضاعفة حين توضع في موقعها الصحيح من الرؤية الاستراتيجية للعمل السياسي، ذلك أنه في ضوء اتفاقنا على أن للنضال أهدافاً بعيدة تتجاوز شكلياً ونوعياً جزئية التعامل مع السلطة الحاكمة في ليبيا الآن، لتحتضن آفاق بناء المستقبل بكل ما تطرحه من قضايا ومشكلات وتحديات، فإننا نرى أن الأمل في بلوغ الدرجة المعقولة من القدرة والتأهل للتعامل مع تلك المهام الكبرى سوف يعتمد بدرجة أساسية على امتلاكنا رؤية خاصة بنا حول تلك الآفاق المستقبلية، تشمل على تحليل خاص لمعطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الليبي، ولحاجات انتشاله من الهوية

والمآزق التي انتهى إليها خلال وسبب حكم الاستبداد والتخلف، والأسس والمقومات اللازمة لإعادة بنائه بما يحقق الطموحات والآمال الوطنية.

ومن هنا فإن أول هدف سوف يسعى برنامجنا التنظيمي لإنجازه هو استكمال الأبحاث والدراسات المتعلقة بمختلف جوانب الرؤية النضالية والهوية الفكرية السياسية، عبر مناهج وأساليب البحث العلمي وقنوات وصيغ الدرس والحوار والتفاعل الفكري. وسوف تكون هذه المساعي خطوات أولى وضرورية للشروع بعدئذ في مساعي إثراء تحركنا النضالي في مختلف مجالاته بالمناضلين المؤهلين الذين يستجيبون لشروط ومتطلبات العضوية الإيجابية الفاعلة ذات الفكر والرؤية والمهمة التاريخية.

ونرى أن هذه المساعي ينبغي أن تتطلق من رؤية مختلفة ومتطورة للمناضل في التنظيم، باعتباره امرئاً صاحب فكر ورؤية، وحامل دعوة ووجهة نظر، ومن منظور دوره الريادي القيادي الذي ينبغي أن يستعد ويتأهل للقيام به داخل المجتمع الليبي، حين يزول حكم

الاستبداد والقمع، وبتاح مجال حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم.

ونعتقد أن المساعي لإيجاد البنية التنظيمية المحكمة والفعالة والديمقراطية سوف تكون بعد ذلك هي المحصلة التي تلتقي عندها سائر العناصر والمواد الأساسية، وهي المحتوى الفكري والأعضاء المؤهلون، لينتج من تلاقحها وتفاعلها الحركة المطلوبة الموصلة إلى الأهداف والغايات.

ولعلنا نستطيع أن نحدد خصائص هذه البنية التنظيمية التي سوف نسعى ونحرص على تأطير حركتنا من خلالها في الملامح التالية:

1- الرؤية الوظيفية للعضوية، بمعنى النظر إلى كل عضو باعتباره عنصراً ضرورياً وفاعلاً في التنظيم، بحيث يكون له موقع محدد في الهيكل التنظيمي، وله إلى جانب حقوقه المشروعة فيه، التي يأتي في مقدمتها حقه في المشاركة في صنع القرار، التزامات معنوية وعملية يجب أن يوفي بها.

2- كفالة حق العضو في المشاركة في صنع القرار عبر الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتعبير وذلك من خلال قنوات التنظيم ووسائل التعبير فيه.

3- ترسيخ روح وأسلوب العمل الجماعي والديمقراطي عبر مؤسسات التنظيم في كل مفاصل العمل وقواطعه ومستوياته، وعبر مختلف مراحل تكوين واتخاذ القرار.

4- الفصل بين مؤسسات التنظيم التشريعية والتنفيذية، من أجل ترسيخ هذا المبدأ الجوهرى في المفهوم الديمقراطي، الذي يكفل إيجاد الموازنة اللازمة بين وضع القرار وتنفيذه، وبين مسؤولية التنفيذ ومسؤولية المتابعة والمراقبة والنقد والتصحيح.

مطوية

مبادئ ومنطلقات أساسية

إن الحل الحقيقي للأزمة الليبية ينبغي أن يصل إلى أصل الداء، وجوهر المأزق، وهو المتعلق بقضايا الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يتمثل في اتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات لتمكين الشعب الليبي، بقيادة كافة المخلصين من أبنائه، من قول كلمته، وتحديد خياراته، وفرض إرادته

إن معركتنا -نحن الليبيين- هي معركة تغيير وإصلاح:
تغيير الحكم القائم الذي انتهى بنا وبلادنا إلى الصورة البائسة والأوضاع المتردية التي نعيشها الآن:

- فردية واستبداد بالسلطة.
- مصادرة للحقوق والحريات الأساسية.
- قمع وإرهاب.
- إهدار للثروات المادية والبشرية.
- فوضى وتخبط إداري واقتصادي.

- انهيار للقيم والأخلاق.
 - تردي مستوى المعيشة والخدمات العامة.
 - عزلة عن العالم وسمعة سيئة.
- وإصلاح لكل هذه الأوضاع من أجل إعادة بناء بلادنا ونقلها إلى الصورة التي تتطلع إليها، لتكون دولة:
- يحكمها أبنائها من خلال مؤسسات منتخبة انتخاباً حرّاً.
 - يسودها القانون، والمواطنون كلهم سواء أمامه.
 - يدير شؤونها العالمون المؤهلون من أبنائها.
 - تصان فيها كرامة الإنسان وتكفل فيها حقوقه وحرياته.
 - تستثمر مواردها في توفير الحياة الكريمة المزدهرة.
 - توفر الأمن والعدالة والاستقرار.
 - تعيش في سلام مع العالم، وتتمتع بالقبول والسمعة الحسنة.
- إنها معركة تغيير وإصلاح... كلنا جنودها، وسلاحنا لتحقيق الانتصار فيها:

- رفض النظام القائم، والنضال من أجل تغييره.
 - الاتفاق حول الصورة المرجوة لليبيا، والتصميم على بنائها، ثم الوقوف الجماعي لحمايتها والدفاع عنها.
- وبعون الله تعالى، ثم بتصميمنا وإصرارنا، سوف ينتهي هذا الاستبداد القائم.

ولكي نمتلك القدرة على الصمود في وجه أي استبداد جديد، ونمتلك السلاح الضروري للدفاع عن حقوقنا وحریاتنا، علينا أن نبدأ منذ الآن في تنظيم أنفسنا في كل أشكال العمل السياسي المنظم، فالتنظيم والعمل الجماعي هو سلاح الشعوب للدفاع عن حقها في السيادة، وسلاح المواطنين للدفاع عن كرامتهم وحریتهم.

* * *

رؤية سياسية لمسار التغيير بالقوة

**[ورقة وضعها الكاتب لتأسيس منهج التغيير
بالقوة على رؤية سياسية تلتزم بالأهداف
الاستراتيجية للنضال الوطني: الشرعية
والديمقراطية] بسم الله الرحمن الرحيم**

{وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ
تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}

صدق الله العظيم [الأنفال: 60]

* * *

المقدمة:

لقد كان الإيمان بحق شعبنا الليبي في السيادة
الكاملة على شؤونه ومقدراته وامتلاك الكلمة الأولى
والأخيرة في كل ما يتصل بنظام الحكم الذي يرتضيه
لنفسه، هو الأساس والمنطلق لتأسيس الجيش الوطني
الليبي، ليكون إحدى القوى الوطنية المناضلة، من أجل
تجسيد إرادة شعبنا في التحرر من هذا الحكم الظالم
المستبد، وتأسيس دولة العدل والحرية والديمقراطية
التي يطمح إليها.

وقد كان الإيمان بحق شعبنا في انتهاج كافة السبل
المشروعة الممكنة لتغيير هذا الوضع غير الشرعي
والمرفوض، بما فيها سبيل القوة والكفاح المسلح، هو

منطلق مساعينا في الجيش الوطني الليبي لضم جهودنا إلى جهود أبناء قواتنا المسلحة في الداخل من أجل خوض معركة التغيير وحسمها لصالح شعبنا وقضيته العادلة.

إلا أن إيماننا الراسخ بأن عملية تغيير الوضع القائم في بلادنا لن تكون جديرة بتحقيق أهدافها الوطنية الاستراتيجية، إذا لم تؤد في النهاية إلى تحقيق الشرعية وإعادة حق القرار وأمانة الحكم إلى الشعب، هو ما يجعلنا، نحن المنتسبين إلى الجيش الوطني الليبي، نشعر بالحاجة إلى بيان مفهومنا لقضية التغيير من حيث أهدافها وغاياتها المرحلية والاستراتيجية، ونشعر من ثم بأهمية تحديد وتوضيح رؤيتنا للأبعاد السياسية التي ينبغي أن تشتمل عليها هذه العملية، إذا ما فشلت كل المساعي التي نبذلها في إطار "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح" وتبذلها سائر القوى الوطنية المناضلة لتجربة مناهج التغيير السلمية السياسية، ولم يعد أمام شعبنا إلا سبيل التغيير بالقوة.

فهذه رؤيتنا السياسية لقضية التغيير في بلادنا عبر مسار القوة نقدمها إلى كافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه، عسى أن يقع حولها ما نأمله من التفاف وإجماع وطني، كما نأمل أن تكون هذه الرؤية صفحة من الميثاق الذي يلتقي حوله كل الشرفاء من أبناء الوطن المتطلعين للعزة الكرامة، والمتعاهدين على مواصلة الكفاح حتى تحقيق النصر، وتحقيق الأهداف الوطنية.

* * *

قضية التغيير في ليبيا

رؤية سياسية لمسار التغيير بالقوة

أولاً - هدف التغيير:

لا تختلف قضية التغيير في ليبيا، من حيث مفهومها وأبعادها السياسية والاستراتيجية، بالنسبة لنا -نحن العسكريين اختصاراً أو توجهاً- عنها بالنسبة لأبناء شعبنا بصفة عامة، ولرفاقنا على درب النضال الوطني في مختلف مواقعهم النضالية، ومختلف توجهاتهم أو قناعاتهم الفكرية والسياسية، فهي تتلخص في أنها: "قضية تغيير الوضع السياسي القائم في ليبيا الآن، من أجل تمهيد الظروف لتحقيق هدفين اثنين، لم يعد ثمة خلاف أو جدال حولهما وهما: تحقيق الشرعية وبناء الديمقراطية."

واننا نشارك كافة أبناء شعبنا الراضين للوضع القائم والمتطلعين لتغييره وإحلال بديل له، القناعة العميقة الراسخة بأن السبب الحقيقي والجوهري للأزمة السياسية التي تواجهها بلادنا، والتردي الذي تعانيه في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو تورط السلطة التي قامت بعد حركة الأول من

سبتمبر عام 1969م، التي أنهت الحكم الملكي وألغت مؤسساته وسيطرت على مقاليد الأمور محلها، في لعبة الحكم، وانجرارها الكامل المتسارع في مساعي ومحاولات السيطرة المطلقة على مقاليد الأمور، التي كان من المحتم والمنطقي أن تتحول تدريجياً إلى نهج سياسي متعمد ومقصود نحو الانفراد بالسلطة، ثم الاستبداد بها، والعمل على التثبيت بها بأي ثمن، ولو كان الانجراف إلى ممارسة وارتكاب مختلف أشكال العدوان على حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم.

إن من الحق والإنصاف تاريخياً الإشارة إلى أن ذلك التوجه للانفراد بالسلطة والاستبداد بها لم يكن توجه الأغلبية الساحقة من الضباط الذين قامت عليهم حركة الأول من سبتمبر 1969م، الذين انخرطوا في الحركة، وضحوا بحياتهم في إطارها، إيماناً منهم بمسؤوليتهم الوطنية والتاريخية في تحمل عبء الإقدام والمبادرة لإحداث التغيير السياسي الذي كانت تطلع إليه أكثرية ملحوظة من أبناء شعبنا الليبي، مدنيين وعسكريين، وبخاصة في أوساط فئات المثقفين والمتعلمين منهم، إلا أن هؤلاء الضباط الذين لم تكن تراودهم أحلام

السلطة أو طموحات الهيمنة على مواقع الحكم والنفوذ، كانوا قد آمنوا أن هدف حركتهم هو إزالة الحكم الملكي المرفوض، من أجل إقامة حكم وطني، يعبر عن الشعب الليبي، ويجسد إرادته وطموحاته في اللحاق السريع بركب النهضة والتقدم. ومن ثم فقد كانت قناعتهم بأن مهمتهم سوف تنتهي بتحقيق هذا الهدف، الذي لم يكن له في نظرهم سوى معنى واحد هو تسليم "أمانة" الحكم والسلطة إلى صاحبها الطبيعي و الشرعي، وهو "الشعب"، بعد مرور الفترة المعقولة اللازمة لترتيب كافة الأوضاع الجديدة الناشئة عن نهاية سلطة الحكم الملكي، واتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لتمكين الشعب من قول كلمته وتحديد اختياراته في كل ما يتعلق بوضع أسس نظام الحكم الجديد، ثم انتخاب واختيار مؤسساته التي تكون، حين انتخابها من قبل الشعب انتخاباً حراً نزيهاً، مخولة دستورياً لاستلام السلطة.

لكن الكثيرين من أولئك الضباط بدأوا يفاجؤون مع مرور الأيام بأن رفاقهم الذين تولوا أهم وأخطر المواقع في الحكم، من خلال ما سمي "مجلس قيادة

الثورة" الذي تركزت في يديه، بحكم الإعلان الدستوري المؤقت، كافة السلطات، صاروا ينهمكون وينشغلون أكثر فأكثر بممارسة الحكم، وخوض صراعات ومعارك السيطرة عليه وحمايته من أعدائه الفعليين وحتى الوهميين، مما صرف نظرهم تمامًا عن الهدف الأصلي، ونعني تسليم السلطة، بل وجعل الفكرة نفسها تصبح غير واردة أصلاً، وذلك حين كشف قائد الحركة "معمر القذافي" عبر خطاب زوارة ونقاطه الخمس الشهيرة، التوجه الذي كان في طريقه إلى الترسخ على أرض الواقع نحو الاستبداد المطلق بالسلطة، من أجل تكريس وتطبيق "برنامج" القذافي السياسي الذي أعلنه أولاً فيما أسماه "النظرية العالمية الثالثة"، وأخذ من بعد ومنذ عام 1977م اسم ومفهوم "سلطة الشعب".

استناداً إلى هذا الفهم لأساس وجوهر أزمة الحكم في ليبيا، فإننا نشعر بأهمية التأكيد على ضرورة أن تلتزم أية قوى تتمكن من تغيير الحكم القائم حالياً، التزاماً مبدئياً مسبقاً، أمام نفسها وأمام شعبها وأمام التاريخ، بتحقيق الهدف الوطني من التغيير الذي يجمع عليه كافة أبناء الشعب وقواه السياسية، وهو "تحقيق

الشرعية"، المتمثلة في تحكيم إرادة الشعب، وتسليم السلطة إلى المؤسسات الدستورية التي يختارها ويكلفها بمختلف السلطات.

ونرى من المهم أن نؤكد -نحن منتسبي الجيش الوطني الليبي- على التزامنا، إن كتب الله -سبحانه وتعالى- لنا فضل وشرف القيام بالتغيير وحدنا أو بالتعاون مع أية قوة وطنية أخرى، بهذا الهدف الوطني الذي نؤمن إيماناً راسخاً بأنه وحده الكفيل بخلاص شعبنا ووطننا من المأساة التي يعانينا، ومن المآزق الذي يختنق فيه، وهو وحده الكفيل بوضع أقدام شعبنا على الطريق الصحيح المؤدي إلى نهضة حقيقية، تقوم على أسس متينة صلبة من الحرية والديمقراطية والبناء العلمي المنهجي المدروس.

ثانياً - دور القوات المسلحة بعد التغيير:

1- خلال المرحلة الانتقالية:

إن المسارات المحتملة التي يمكن أن تمر بها عملية التغيير في ليبيا لا تخرج عن مسارين اثنين:

الأول: المسار السياسي، الذي يبنى على اتفاق بين النظام الحاكم والقوى الوطنية المعبرة عن الإرادة الشعبية على مبدأ التغيير، ومن ثم على الإجراءات والمراحل اللازمة لتنفيذه، حتى بلوغ غايته بتسليم مقاليد الأمور إلى الشعب.

الثاني: مسار القوة، الذي سوف يُلجأ إليه عند فشل المسار الأول، والذي يستهدف إطاحة السلطة القائمة وإلغاء مؤسساتها وتولي مقاليد الأمور محلها.

وفي السياق الذي نحن بصدده فإننا سوف نركز حديثنا على المسار الثاني، لمحاولة تحديد ملامح رؤية معينة حول متطلبات وشروط ومراحل التغيير، حتى بلوغ نقطة النهاية بتحقيق الهدف الوطني "الشرعية".

وفي الوقت الذي تتمنى مخلصين أن يبسر الله - سبحانه وتعالى- لقوى الشعب الليبي أن تتجز التغيير بالقوة دون الحاجة إلى إراقة الدماء والافتتال والتنازع الطويل، فإننا نرى أن عملية التغيير، من منظور هذا المسار، سوف يكون لها بالضرورة بداية ونهاية.

ولعلنا نستطيع أن نحدد البداية باللحظة التي يتم فيها إنهاء السلطة القائمة والإعلان عن تولى سلطة جديدة مقاليد الأمور، وأن نحدد النهاية باللحظة التي يتم فيها تسليم السلطة إلى مؤسسات دستورية منتخبة بحسب ما ينص عليه الدستور المقر من قبل الشعب. أما الفترة التي تفصل بين لحظتي البداية والنهاية فهي ما نطلق عليه تعبير "المرحلة الانتقالية".

ولقد درجت بعض القوى السياسية الوطنية التي تناولت عملية التغيير في ليبيا على الحديث عن مرحلة انتقالية، يختلف كثيراً أو قليلاً، من حيث مدتها وطبيعة الإجراءات التي ينبغي أن تتم خلالها، ولكننا نرى أن ثمة حاجة حقيقية لتناول مسألة "المرحلة الانتقالية" على نحو أكثر عمقاً وتفصيلاً، حتى يمكن بلوغ الدرجة المطلوبة من الوضوح والتحديد، بما يساعد على بلورة ما يمكن أن نسميه "الرؤية الوطنية" التي يقع حولها إجماع أبناء الوطن وقواه السياسية وفئاته الاجتماعية.

ونعتقد أن النقطة الأولى في هذا الاتجاه هي الاتفاق على أن محتوى ومضمون المرحلة الانتقالية

أهم بكثير جداً من شكلها وحجمها من حيث الطول أو القصر، فليس المهم في نظرنا أن تكون هذه المرحلة طويلة أو قصيرة، بقدر أهمية كونها مبنية على رؤية سياسية متكاملة، وعلى خطة عملية مدروسة، بما يكفل مرور هذه المرحلة، بين بدايتها وحتى نهايتها، بأكبر قدر ممكن من الانضباط والنظام، ومن الإدراك الناضج لضرورات تغليب المصلحة الوطنية الاستراتيجية على أية مصالح خاصة أو ضيقة، فردية أو فئوية أو غيرها، وكذلك من الوعي بأهمية وإحسان ترتيب الأولويات، والتدرج الدقيق في التعرض لها والاهتمام بمواجهتها.

ومن هنا، وفي ضوء الاتفاق على أن غاية المرحلة الانتقالية هي تمكين الشعب من قول كلمته وتحديد اختياراته، ثم إقرار دستور للبلاد وانتخاب مؤسساته، ثم تسليم السلطة لتلك المؤسسات المنتخبة، فإن محتوى هذه المرحلة يكون هو السعي لإيجاد السبل والمناهج والآليات والترتيبات القانونية المناسبة لتمكين أفراد الشعب وقواه الاجتماعية والسياسية من التشاور والتحاور حول ملامح وأسس النظام السياسي البديل الذي يفضلونه ويتطلعون إليه، بهدف بلوغ درجة معقولة

من تبلور الآراء واتضاح القناعات ونضج القدرات على اتخاذ القرار وحسم الاختيار.

ونحن نعتقد جميعاً أننا سوف نكون بحاجة ماسة إلى وقت كاف تتيح فيه لأنفسنا أن نتعلم كيف نمارس التعبير عن آرائنا بحرية، دون خوف من قهر السلطة الحاكمة، أو سيف القمع والإرهاب المادي أو المعنوي، ونتعلم كيف نتشاور ونتحاور فيما بيننا بطريقة حضارية سلمية، مهما اختلفت آراؤنا واجتهاداتنا، وألا نلجأ إلى إرهاب مخالفينا في الرأي أو استخدام أساليب العنف والقوة لمنعهم من التعبير عن آرائهم أو إرغامهم على التخلي عنها.

واننا نؤمن بأن إدراك القوى الوطنية لأهمية التأسيس الجيد لبناء دولة المؤسسات والحرية والديمقراطية، سيتطلب أن يحدث هذا الإجماع الوطني الشامل الذي نتحدث عنه بين كل أبناء الوطن وكل قواه السياسية والاجتماعية، مهما اختلفت رؤاهم واجتهاداتهم، على تغليب مصلحة الوطن العليا والاستراتيجية، وإيجاد السبل والأطر المناسبة ليتعاونوا وبسهموا إيجابياً في

تحديد وتوضيح وانضاج المبادئ الجوهرية الكبرى التي يتفق الجميع على اعتبارها الأسس التي سيقام عليها المجتمع الجديد الذي نطمح كلنا إليه.

وفي تقديرنا أن هذا سيتطلب من الجميع درجة عالية من النضج السياسي، والحرص على تجنب وتأجيل الخلافات أو المواجهات في الفترة الانتقالية التي ستكون الأولويات الوطنية الشاملة فيها هي الأولى بالتقديم والرعاية وإعطائها الأولوية على القضايا الخلافية التي تحتل التأجيل إلى حين إنجاز عملية التأسيس الوطنية، ونقل السلطات إلى المؤسسات الدستورية.

ومن هذا المنظور فنحن نرى أن دور السلطة في المرحلة الانتقالية ينبغي أن يتركز على تقنين وتنظيم وإدارة عملية ممارسة التعبير عن الرأي، سواء في إطار الأفراد أو في إطار الجماعات السياسية، لضمان أن تتم هذه العملية بأكبر قدر من النظام والانضباط، ولمنع أي شكل من أشكال الفوضى أو العنف، ومن ثم فإن تدخل السلطة في هذه المسألة، مسألة الحوار

السياسي والتعبير عن الرأي، سوف يتحدد بمقدار التزام الأفراد أو الأطراف المهمة والداخلية في عملية الحوار السياسي باتباع أسلوب التعبير السلمي عن الرأي والابتعاد عن أساليب الإرهاب والعنف.

ونعتقد أن هذا المفهوم ينبغي أن ينطبق على سائر جوانب ومجالات الحياة المدنية في البلاد، بحيث تترك إدارة هذه المجالات للعناصر المؤهلة، بحكم الاختصاص العلمي و المهني، وبحكم الخبرة والكفاءة، لإدارتها على أفضل وجه ممكن، في الوقت الذي تلتفت فيه السلطة الانتقالية للقيام بمهمة الحفاظ على النظام العام وحماية أمن المواطنين، وردع أية محاولات أو توجهات من قبل الأفراد أو الجماعات للاعتداء على حرمان المواطنين وحياتهم وممتلكاتهم.

ويكتسب هذا الأمر أهمية الخاصة بالنظر على حجم المشكلات والقضايا المتعلقة التي سوف تورث عن السلطة السابقة، في حالة وقوع التغيير عبر مسار القوة، وبخاصة تلك القضايا ذات الصبغة الإنسانية والاجتماعية المتصلة بالثارات الشخصية ضد من ارتكبوا

جرائم القتل والتعذيب أو استولوا على الممتلكات دون رضا أصحابها أو تعويضهم عنها التعويض العادل.

ونحن نعتقد أن المهمة الكبرى والأكثر صعوبة التي يمكن أن تواجه أية سلطة تقوم بالتغيير هي مهمة التعامل مع هذا الجانب من تركة السلطة المنتهية. وينبغي في تقديرنا أن تستند تلك المهمة على قناعة مبدئية راسخة بضرورة وحيوية أن يتم التعامل مع تلك التركة من منطلق الموضوعية والنزاهة، والحرص المطلق على تحقيق العدل، والبعد الحازم والتام عن الاندفاع العاطفي والنوازع الذاتية. ومن ثم فينبغي ألا يسمح للأفراد بالاندفاع للانتقام أو الثأر لما قد يكون لحقهم من عدوان، أو لاسترجاع ما استلب منهم من حقوق وممتلكات، في الوقت الذي ينبغي أن تتخذ السلطة ما يلزم من إجراءات لطمأنة كل الناس بأن العدالة سوف تأخذ مجراها القانوني والمنظم من خلال السلطات القضائية المخولة للنظر في مختلف المظالم وإصدار الأحكام المناسبة بشأنها.

وإننا نؤمن بأن هذا التوجه نحو تجسيد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرص على العدالة المبنية على اعتبارات أساسية، كمبدأ أن كل إنسان بريء حتى تثبت، بالدليل القانوني إدانته بتهمة معينة. ومبدأ أن أخذ الوقت الكافي للتعين والتثبت من الاتهامات أدعى لتحقيق العدالة وتجنب الخطأ في الحكم الذي يؤدي إلى الظلم.

إن هذا التوجه سوف يكون في نظرنا أكبر وأهم مؤشر على أن الشعب الليبي، وفي مقدمته طليعته الواعية والمسؤولة، يتحول من نظام الاستبداد لتحقيق الحرية والديمقراطية، ويتحول من حكم الظلم والإرهاب والقمع، ليحقق العدالة والسلام والأمان، وأنه حريص على ألا ينجز، بدوافع الغضب والحقد والرغبة في الانتقام واسترداد المغتصب من الحقوق، إلى ممارسة وارتكاب نفس المظالم التي ثار عليها ورفضها.

2- خلال المرحلة الدستورية:

تنتهي المرحلة الانتقالية في اللحظة التي يتم فيها استلام المؤسسات المنتخبة السلطات، بحسب ما ينص عليه الدستور الدائم للبلاد. وتبدأ عندئذ ما يمكن تسميتها

المرحلة الدائمة أو المرحلة الدستورية، وبذلك تنتهي مهمة السلطة المؤقتة التي قادت عملية التغيير وتولت إدارة أمور البلاد، ويتعين على كل من شارك فيها أن يعود إلى موقعه الأصلي ومكانه الطبيعي، مدنيًا كان أو عسكريًا.

وفي الوضع الدائم يتولى الشعب حكم نفسه وإدارة شؤونه من خلال المؤسسات الدستورية التي يختارها ويخولها مختلف السلطات، ويضع لها في الوثيقة الدستورية اختصاصاتها وصلاحياتها، وينظم العلاقات فيما بينها.

وإذا كانت السلطات ذات الصبغة المدنية السياسية لا مفر من أن تتأثر وتخضع بشكل أو بآخر للاختلافات في الآراء والاجتهادات والقناعات الفكرية والسياسية، ومن ثم تكون مادة وموضوعًا للتنافس والصراع السياسي بين الأفراد والجماعات المنظمة (الأحزاب)، وينظم الدستور، من خلال التشريعات والقوانين الخاصة، معايير وضوابط ذلك الصراع، فإن ثمة سلطات تخرج، بحكم طبيعتها واختصاصها عن هذا الإطار المدني أو

السياسي، وتبقى بمعزل عن مجال الصراع أو التنافس بين فئات الشعب، لتقوم بمهمتها ذات الصبغة الوطنية الشاملة، ونعني بها سلطات (الأمن والدفاع).

وفي هذا الصدد فإننا نرى التأكيد على قناعتنا المبنية على الدروس والعبر المستفادة من تجارب الشعوب عبر التاريخ، ومن تجربة شعبنا الليبي خلال العقود الأخيرة، بأهمية هذا الفصل بين القوات المسلحة أو "المؤسسة العسكرية" وممارسة الحكم والسياسة، في منظور بناء المجتمع الديمقراطي القائم على الشرعية الدستورية المتجسدة في حكم الشعب والمؤسسات. ففي مثل هذا المجتمع المستند في جوهره على أسس حرية الرأي ومبادئ التعايش السلمي بين الأفراد والقوى السياسية ذات القناعات والاجتهادات المختلفة، يتحتم ألا يدخل طرفاً في العملية السياسية إلا السياسيون، الذين لا يحملون فيها سلاحاً آخر غير الفكر والرأي والحوار والكلمة.

ومن هنا فنحن نؤمن بأن الأطراف التي يخولها المجتمع امتلاك سلطة الجبر القانوني (قوى الأمن)

وامتلاك السلاح (قوى الدفاع)، ينبغي من ناحية ألا يسمح بدخولها طرقاً في العملية السياسية، لكيلا تختل موازنة التعايش السلمي بين الأطراف السياسية المتنافسة على شؤون الحكم والسلطة، كما ينبغي، من ناحية أخرى، أن يكون اتماؤها للوطن وللشعب كله. وتتحدد وظائفها بما يتصل بخدمة المصلحة الوطنية التي تعلو وتسمو فوق مصالح فئات الشعب أو طوائفه أو قواه السياسية والاجتماعية، لضمان أن يتم التعايش السياسي في المجتمع بالأسلوب السلمي، وألا تلجأ أطرافه إلى استخدام العنف والإرهاب ضد بعضها البعض. ومن هذا المنظور فلعلنا نستطيع أن نحدد وظيفة القوات المسلحة في المجالات الثلاثة التالية:

- أ- الدفاع عن سيادة الوطن وحرمة أرضه ضد الاعتداءات الخارجية.
- ب- الدفاع عن وحدة البلاد ضد النزعات الجهوية أو الانفصالية.
- ج- الدفاع عن الشرعية الدستورية ضد محاولات الخروج عن مبادئ الدستور وضوابطه من قبل الأفراد أو الجماعات السياسية.

هذا مع التأكيد على إيماننا بضرورة أن تخضع ممارسة القوات المسلحة لهذه المهام لجملة من الضوابط والشروط التي يحددها الدستور وبنص عليها، بحيث يتمتع فعلياً، أو على الأقل يكون خارجاً على الشرعية، تحريك أو استغلال القوات المسلحة دون الالتزام بتلك الضوابط والشروط، والتقيد بالإجراءات القانونية المنصوص عليها في الدستور.

ثالثاً - التغيير بين الانقلاب والتحول التاريخي:

إن بلوغ هذه النقطة الأخيرة من مسيرة التغيير، ونعني بها "تسليم السلطة إلى المؤسسات الدستورية المنتخبة انتخاباً قانونياً حرّاً من قبل الشعب"، يعتبر في نظرنا هو المعيار الذي سوف تتحدد بناء عليه الصفة المناسبة التي يصح إطلاقها على عملية التغيير: أهي مجرد "انقلاب" على السلطة، أم أنها "تحول تاريخي"، من حكم الفرد المستبد إلى حكم الشعب المستند إلى الشرعية والديمقراطية.

وإن تأكيدنا على هذه الفكرة يستند إلى الدروس الثمينة التي ينبغي أن يكون شعبنا في ليبيا قد استفادها

من تجربته الخاصة مع حركة التغيير التي تمت في الأول من سبتمبر 1969، ومن مختلف تجارب الانقلابات التي فشلت في اجتياز الاختبار الصعب، وهو العبور من ضفة "الانقلاب" إلى ضفة "الشرعية"، وتورطت، سواء بقصد مسبق مبيت أو بدون قصد، في عملية الحكم والسلطة، ثم في عملية الصراع من أجل المحافظة عليها ضد المنافسين والمعارضين.

ومن هنا فإننا نعتقد بأن القوة التي سيُعَرَّضُها التاريخ لهذا الاختبار في بلادنا، ويسخر لها الله -تعالى- أن تتمكن من إنجاز عملية التغيير، سوف يكون عليها أن تختار بين أن تبقى مجرد قوة تملك السلاح الذي أطاحت به السلطة القائمة، ثم جلست مكانها في مقاعد الحكم والنفوذ، وبين أن تختار موقعها على الضفة الأخرى لتكون "تحولاً تاريخياً"، يضع حداً فاصلاً حقيقياً، بين عهدي الاستبداد والشرعية، وحكمي الفرد والديمقراطية.

وينبغي أن تقوم هذه القوة بالاختيار، وهي تدرك مسبقاً أنها إن اختارت الحل الأول فإنها لن تكون قد

فعلت أي شيء يستحق الشكر والتقدير، إضافة إلى أنها سوف تحكم على نفسها بالتحول حتماً إلى عدو للشعب ومغتصب جديد لحقه في السيادة والحكم، فهو بالتالي مستهدف بمعارضته، وتكرر بذلك المأساة التي يُفترض أن عملية التغيير قد قامت أصلاً لوضع حد لها.

أما إذا اختارت هذه القوة الخيار الثاني، وصممت على الوفاء بالعهد الذي عادة ما تقطعه على نفسها كل قوة تتعرض لمثل هذه العملية، بإنجاز مهمة "التحول التاريخي" إلى الشرعية والديمقراطية، وتسليم مقاليد الحكم والسلطة إلى المؤسسات الدستورية، فإنها تكون قد استحقت مكانها الملائم لها، لا في تاريخ ليبيا وحسب، بل سوف تكون قد استحقت بجدارة مكانة خاصة وذكراً محموداً في التاريخ كله.

خاتمة

كانت هذه صورة تحاول أن توثق تلك الجهود التي بذلها أولئك النفر الذين حملوا همَّ البحث عن وسائل أو مناهج مناسبة لتصحيح المسار، الذي كان قد تبين لهم منذ مرحلة مبكرة من عمر الجبهة، أنه لم يعد المسار الصحيح لمزاولة أي نضال وطني، يستجيب لمختلف المعطيات الواقعية السياسية الإقليمية والدولية، التي لم تعد تسمح بأكثر من نضال سياسي، يتعد تماماً عن أي محاولات لاستخدام القوة لتغيير النظام.

وقد بذل ذلك النفر، ومنهم مؤلف هذا الكتاب، جهوداً حثيثة ومخلصة، لإيجاد منفذ لتحقيق طموحهم في الانتقال بالجبهة من تنظيم، جعل أهم أهدافه، وربما الهدف الأول والوحيد، إسقاط النظام، ثم البحث عن بديل ديمقراطي، إلى تنظيم، يجعل له هدفين أساسيين هما: استعادة الشرعية وبناء الديمقراطية، وبتنهج في سبيل تحقيق هذين الهدفين أساليب النضال السياسي السلمي، الذي ينتهج وسائل الدعوة والإقناع بالحجة والبرهان العقلي،

وأسلوب العمل الجماعي المنظم، بعيداً عن مناهج استخدام العنف والقوة المسلحة.

ولكن محاولات ذلك النفر من الباحثين عن الإصلاح كانت دائماً تصطدم بحرص المقريف، الأمين العام للجبهة، على الحفاظ على الجبهة، كما صممها وخطط لها منذ البداية، تنظيمًا مبنياً على العلاقة المباشرة به شخصياً، يحتفظ هو وحده بخيوط تحريكه وتوجيهه. وقد عشنا جميعنا، كيف أن المقريف لم يتورع مطلقاً عن التخلي عن أقرب المقربين إليه، من مؤسسي الجبهة، بل التمادي حتى الطعن فيهم وفي ذمهم، والصاق مختلف التهم بهم، وهي التهم التي تتجاوز مجرد الطعن في الذمة المالية، إلى حد الاتهام بخيانة القضية، وهي التهمة التي وجهها المقريف إلى الرفيق الحاج صابر مجيد، حيث اتهمه بالوشاية في الجبهة لدى القذافي نفسه. وكانت حلقات المقريف المصورة في برنامج قناة الجزيرة (شاهد على العصر)، وبرنامج قناة ليبيا الأحرار، قمة المباشرة والصراحة التي تبلغ حد السخف والندالة؛ إذ يجاهر المقريف باتهام عدد من العناصر التي يقول إنها قادت عملية الثورة على الجبهة أوائل التسعينيات بالخيانة والتآمر

مع نظام القذافي لتخريب الجبهة وتحطيمها.. وقد ذكر في مقدمة هؤلاء الذين اتهمهم بالخيانة والتآمر كاتب هذه السطور، وشمل في شهادته المناضل بريك سوبسي، والشيخ الجليل الحاج غيث سيف النصر، والرفيق خليفة بلقاسم حفتر، وتوج نذالته باتهام المناضل الحاج صابر مجيد بأخس تهمة على الإطلاق، وهي الوشاية لدى نظام القذافي بالجبهة والمناضلين فيها.

كما بلغت نذالة المقرِّيف حد نكران ذلك الدور الذي قام به الرفيقان المناضلان السيد حسين سفراكي والمرحوم الحاج صابر مجيد اللذان لولا الدعم المالي السخي الذي قدماه، بكرم وروح وطنية لا نظير لها، لما كان للجبهة أن توجد أصلاً، ولما كان لها أن تبقى وتقوم بما قامت به، من أجل القضية الوطنية.. وللتاريخ أذكر أنه لولا دعم هذين الأخوين المناضلين لما كان ممكناً أن نفكر -نحن الذين انفصلنا عن المقرِّيف وجبهته- في أن تشكل تنظيمًا سياسيًا جديدًا، ذلك الذي سميناه (الحركة الليبية للتغيير والإصلاح)..

إن حديث المقرئف هذا أعطاني مبرراً قوياً للتعجيل بنشر هذا الكتاب، ليعرف مواطنونا عددًا من الحقائق حول ما عايشناه من معاناة خلال عملنا في الجبهة، وما بذلناه من مساع وجهود لإصلاح مسارها، وتعديل مناهجها النضالية، ولعل أهم ما سوف يقرؤه مواطنونا من شهادة دونت في هذا الكتاب أن ما يزعمه المقرئف من ربط تلك الجهود بالسعي لإحباط العمل العسكري الذي كان يتم السعي له في ورفلة، غير صحيح بالمرة، وأنه تزييف للحقائق.. ولعل الشهادات الواردة في هذا الكتاب تعطي الدليل القوي على ذلك..

وثائق تاريخية

[في هذا الملحق أنشر نماذج من بعض ما تضمنه
هذا الكتاب مدوناً بخط يد الكاتب، وبعض الصور
الفوتوغرافية ذات الدلالة التاريخية]

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة لعقد مؤتمر وطني للمعارضة الليبية

في هذه المرحلة التاريخية الجاسمة، التي تمر بها القضية الليبية، والتي تتصافر مختلف المتغيرات الدولية لجعلها ترقى الى قمة سلم الاولويات في دائرة الاهتمام الدولي. وفي هذه المرحلة التي تبلغ فيها الاوضاع في بلادنا غايتها من السوء والتردي والتخبط والفوضى، وتحيط بها المخاطر والأطماع من كل حذب وصوب، مستهدفة الأرض الليبية واستقلالها ومقدوراتها، والشعب الليبي وحرية وإرادته.

في هذه المرحلة التاريخية الحرجة يتطلع أبناء شعبنا الليبي إلى كافة القوى والفعاليات العاملة على ساحة المعارضة الليبية، أملين أن يجدوا فيهم النصرة والنجدة، وأن يروهم وقد تعالو وسماوا فوق أية خلافات أو حساسيات، قد تكون عكرت صفوه العلاقة بينهم، وعطلت أو حالت دون أن يتمكنوا من توحيد صفوفهم وتجميع قواهم، وتوجيه طاقاتهم نحو الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الجميع وهو تحرير ليبيا وإعادة الشرعية الدستورية إليها، لتعود وطننا يحظى فيه المواطن الليبي بحقوقه وحرياته الأساسية، وفي مقدمتها حرية في التعبير والعمل السياسي، في إطار ديمقراطي يكفل التعددية السياسية، ويقنن ممارسة العمل السياسي، بالأساليب السلمية البعيدة عن العنف والإرهاب.

وإن الظروف التي تمر بها القضية وعر بها شعبنا داخل وخارج الوطن تفرض علينا استجابة سريعة حاسمة ومستنولة لهذا المطلب الشعبي. مطلب لقاء كافة قوى المعارضة لتوحيد جهودها، وترفع بصوت واحد قوي إلى العالم بأسره، بحكوماته وشعوبه ومنظماته، مطالب الشعب الليبي، المتمثلة في مطلب جوهري واحد، هو التمتع بحقه المشروع في تقرير مصيره، وإقامة نظام حكم دستوري ديمقراطي، يكفل الحقوق والحريات.

وإدراكا للمسئولية التاريخية التي تتحملها قوى المعارضة الليبية في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، تجاه ليبيا وشعبها ومستقبل اجيالها، فإننا نبادر بتوجيه هذه الدعوة لكل المعارضين للنظام الحاكم في ليبيا، لعقد مؤتمر وطني للمعارضة الليبية، من أجل تدارس السبل الممكنة لحشد طاقات المعارضين، تنظيمات وأفراداً، حول أهداف النضال الوطني، وبحث المناهج العملية، الكفيلة بخدمة هذه الأهداف، بما يحقق تطلعات شعبنا نحو الحرية والديمقراطية والنماء والإستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التحالف الوطني الليبي

الاستاذ / منصور الكيخيا

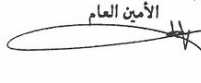
الأمين العام



الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

د. محمد يوسف المقرئ

الأمين العام



الأربعاء ١٥ شوال ١٤١٢ هـ

الموافق ٢٢ ابريل ١٩٩٢ م

التوقيع على الاتفاق بين منصور الكيخيا ومحمد المقرئ
في 22/4/1992 ، وفي الصورة يونس فنوش





الثالث للجهة في دالاس بأمریکا سنة 1992



المجلس الوطني الثالث للجهة في دالاس بأمریکا سنة 1992



صورة ذات دلالة تجمع: حفتر وفنوش والمقرئف

فنونش والمقرئف فف سٲوځو إءاعة الجبهة فف انءامفنا بٲشاد



فنونش وءفٲر فف ٲشاد



صورة تجمع: منصور الكيخيا، خليفة حفتر، عبد السلام العز الدين،
يونس فنوش في واشنطن بأمریکا



في الصورة المقريف، وحفتر، والحاج غيث سيف النصر في تشاد



أخيه الكريم الدكتور محمد

تحيّة طيبة ، وبعد

فإن لم يتح لي خلال هذه الأيام لأدركها فرصة طافية لتتحدث معك وذلك ~~بما~~ بقدر انما كنت
أمتناه من المصاحبة والتفصيل . ولم تكن الكلمات الراهنة الفرصة مناسبة لتطرق كثير من القضايا
والصوم التي كان ينبغي التفكير فيها ~~فيها~~ والرغبة في التحدث اليك بها .

لأخبر عليك أي " أفدت لي فاضلي " فلهذا لم تتصل لي ، ولم تبد ~~تبد~~ حرصاً
ولارغبة خاصة في التحدث الي أو التناوب معي . فربما أجبلك لغير ولكن لا املك نفسي أحياناً
مع العجب أنت تعلم الرجح والقسمة على الاتصال بالوالد عن آخرين مولا محمد صادق رحمه الله
~~و~~ وضع أنه أحوال أنك أجد لك العذر ، إلا أني لم أستطع أن ابلغ نفسي من العمل للظن بأنك
لم تعد مجاهداً إلى رأي ، فقد الخطبة التي بدأت تكلم فيها أنك رأي في حدود القضايا صار يستجد عن
رأيك ، والله يتسوق في مخالفتك ومجادلتك لا تتراجع اليها وربما تسبب لك قدرًا من التكدس أو
التنقيص أو الترسب أنت فيمنه عنه .

~~و~~ وضع كل ذلك فاني حريص على أن ابذل لك الرأي والمصلحة لمسورة ، أدعو لواجب مسرع وخلق
وفاء للسنوات التي قضيتها معاً إخوة ورفاقاً في طريق النضال لضعف في جهدين في سبيل فني عطية
ساعة سبغني أن تظل هي ~~التي~~ اللها فوق أي اعتبار شخصية أو فردية عابرة قد سترأى
معها .

انا لا أدري إن كان قد بلغك ، ولا استبعد أن يبلغك ، أني خلال إقامتي في امرضا قد تحدثت
كثيراً ، مع العديد من الاخوة في الخبرة ، مع مختلف الأصعدة .. ~~فمن~~ في
القيادة وفي القاعدة . وعبرت في هذه الأحاديث عن آرائي وانكاري وتصوراتي لوضع الخبرة الرافلي
~~والتي~~ ولزواجي تمزاجاً ، واستراتيجيتها ، ~~والتي~~ وللتفراج على ساعة ليضام لتعلم القسمة
اللسبية . وقد انتقدت أعمق كثيرة ، حتى يت أغانف من صراخ داخلي كبير ، اتهم فيه نفسي بالوقوع
في دائرة الخيانة أو النفاق أو ما شابه ذلك ، وإن لم ~~أستطع~~ أصرح بالي ~~التي~~ صارتك ~~بالحق~~ بأسرة
كذلك تلت وكبرته في تلك الأحاديث .

أولاً : أوضاع الخبرة ادراخله : لقد كان لنا الموضع من العلم الموضوع التي ظلت تثار الإهتزاز والخير .
وكان محمد ~~الذي~~ كل ذلك ~~بما~~ فلا حظاً أن وضع الخبرة الرافلي سيء جداً ، وأن محاسن التنظير
تعرض مع مرور الأيام لعمية تآكل وانزياح فظيرة . ولا أستطع أن أقدر بأن كنت تشاركين هذه الملاحظة
وإلى أي مدى . ولكن لا املك إلا أن امرضك ~~بالحق~~ لا بما فيها لضعف مني ، ولكن

٥

بهذا الموضوع من رادى الله في أنكم ربما لا تعرفون حقيقة في بحث هذا الموضوع والغرض فيه الى المدى المطلوب . ربما فوجئنا من أن يغير عبارات في الرأي تتعكس سلباً مع تماسك التجربة والتمسك بالعضاد جديلاً -

لا أدري إن كان سكي هذا له أساس من الحقيقة . ولكني أهدرك عن تنافس الراسخة بأنه سيكون من الأفضل لنا والتنظيم والمستقبل لعمل ليس في ليبيا إن فزح الأمر الآن ونحسم أية عبارات قد تكون حوله ، ونهجد لسبيل لبناء تنظيم متساك قوي ، تتأدع الحركة العقالة حال توفر المنافع ليس المناسب ، مما أنا فؤهل حسب الأمر ومواجهته إلى وقت لاحق ، قد لا يتوفر لدينا فيه الفرغ اللازم للعكوف مع مسائل الحوار والتنظير .

وأنا مقتنع أن نجاح هذا الأمر مرهون بمساندة الطاملة له ودعمه للجهود التي سنجر أن تبذل في سبيله . ولك إن شئت البداية الصحيحة أنا ترفع يدي لإستاد ابراهيم عن الموضوع . وكنته لوزهم أقدر منه مع معالجته . وإذا جاز لي أن أفتح شيئاً فهد العقبيل يتلون كهيئة فوضلة ، رأسها الدكتور محمد وعبد فهد الأتوة الذين تعرف أن لهم اهتماماً حقيقياً بالأمر وقدرات مشهدة للتفاعل مع الطريقة علمية مرجية جادة -

إن فطرة وأهمية هذا الأمر تفرض أن نؤمر له ما يستحقه من إعفانية والإعطائيات والجهه المناسب .

العلمية الثالثة هم قضية التعامل مع قضية المعارضين اللبيين . وهي قضية من الواقع اتنا نظل مختلفين حولها اهتماماً غيرتاً . فنظرتك وتصيوك لهم تنو بك إلى حالة اليأس الطامل منهم ومما تم العجز عن التعامل معهم . وأنا ما زلت أقول إن من المصلحة الإستراتيجية للبحرمة وللتنمية أن نجد لك بل نخله إيطاراً مناسباً للعمل المشترك . وأنا ~~مقتنع~~ مقتنع بأننا وبأنك قادرين ، وإن أردنا وأجنا التصرف ، أن نفضل شيئاً في هذا السبل . عموماً هذا رأي في الموضوع وليس لدي من الحجج أو الأدلة ما يكن أن يقنعك . وسأظل هذه البتة منتظماً معلماً إلى أن تثبت تطورات الأمور أي الرئيس بل إن الأقرب الى الصواب .

أضراً آمل أن تكون صدرك قد اتسع بعد لقراءة هذه الكلمات وتقبلها ، ورفوه أنتم تصدم من نية صادقة منلصة ترحم لك الخبر كما ترحوه للبحرمة وللتنمية ولتقبل الوطن . أهول د. يونس يونس

١٩٩٣/٩/١٠

خطوات تحديد ملامح رؤيته الجديدة

- تبنى هذه الخطوات على خطوة اولى كسند الى فرضية تقول:
- " ان الجبهة ليست قادرة على تجاوز اسقاط النظام بالقوة "
- كثمة الفرضية يمكن اعتبارها نتيجة تترسب مع هبل من المعطيات قد تكون كلها أو بعضها صحيحة -- وربما يكون من بينها:
- 1- الفشل في الوصول الى الهدف في أفضل الظروف التي يمكن توظيفها للجبهة بشريا وماديا ودائليا وخارجيا .
 - 2- حالة الوهن المعنوي والتفريط التنظيمي التي عليها الجبهة الآن
 - 3- الأوضاع الراضية غير الحسنة للاستجابة الفعالة مع أي عمل بالقوة
 - 4- الأوضاع الإقليمية التي قد تعيق في أفضل الاحتمالات تغيير النظام ، ولكن ليس بالحد العنت .
 - 5- الأوضاع الدولية التي يعطل عليها التوجه للحدك السياسي .
 - 6- موقف الاطراف الدولية والإقليمية عن الجبهة -- والى أي مدى يمكن البناء على تأييدها التغيير السياسي في ليبيا بقيادة الجبهة

إذا استبعدت هذه الفرضية من أساسها تلغى بالتبعية بقية الخطوات . أما إذا قبلت فبيني عليها نتيجة هي :

" استبعاد برنامج النضال المسلح "

ويمكن التقدم بخطوات اخرى لبحث احتمالات النضال السياسي - وفي هذا الاطار يمكن الحديث عن ثلاثة احتمالات =

الأول : جعل سياسي في إطار الاستراتيجية المقررة والمبينة على هدفين :

اسقاط النظام - إقامة لبريد للديمقراطية
وتوقف امام هذا الخيار عقبة رئيسية تتمثل في المناقشة أو الصعوبة لعملية في "منطقة" و "تسوية" الخطاب السياسي مع الاستمرار في رفع هدف "اسقاط النظام" - وهو تغيير

بأدوار الوسطاء العرب (صني مبارك) والوسطاء اللبيين (بعض رموز وأسماء في المعارضة اللبية) - ولقد برزت عدة مؤشرات في هذا الاتجاه، ظلنا نتخذ منها مواقف الاستهانة والاستخفاف، ونحكم عليها مسبقاً، أحياناً بأنها مجرد مسلمات، وأحياناً بأنها حركات تافهة لا قيمة لها. ونسبنا حكمنا بشأنها على فرضية أن القذافي لن يتغير وأنه متى ما اضطر لذلك فهو قادر ولا يتردد جانباً ولا وعد له.

ولكن في التعامل مع هذه المؤشرات صرت منذ وقت أو يد موقف أخذها وكأنها مؤشرات حقيقية وذات قدر كبير من الاحتمالية، بحيث نحرم على متابعتها بدقة وجمع المعلومات المتوفرة حولها وحول أبعادها والسعي لأن تكون بكل ما قربين منها بحيث لا نترك مجالاً لأيّة مفاجآت قد تأخذنا على حين غرة ولا نكون مستعدين لمواجهةها. وكنت أذهب إلى القول بأننا سنواجه أحد موقفين :

الأول: أن تبين أن هذه المؤشرات كانت كاذبة وغير حقيقية وهذه لن نخسر شيئاً أو على الأقل لن نخسر كثيراً.

الثاني: أن تبين أنه كان لهذه المؤشرات أساس فتكون حينئذ قد تابعتها وفرضنا أبعادها، وربما تكون فلما نلينا إلى تقدير أن لمصلحة تقضي بأن نشارك فيها بكل أو بأكثر.

ومن هذا المنطلق دعوت وسعيت لأن نحاول إعادة بناء الجسر بيننا وبين بقية العالمين في المعارضة، وما كان تقديرنا لقوتهم وضعفهم، وربما كانت حقيقة متأخرنا نحوهم، وربما كان قدرهم في السبب نحونا من إساءات أو حدث من سوء فهم. وذلك لتحقيق عملية من الأهداف، منها :

د- أن نعمل على جميع ما يمكن لإقناعه وضمه من اللبيين تحت اسم المعارضة في جندنا واحد نكون نحن فيه معهم، ويكونون لهم فيه معنا، ونسعى لتلهم موقف موحّد تجاه أية حلول قد تطرح للسألة اللبية، وإيجاد نوع من الانقاس مع ألا يفرد طرف بالبيت عن حل دون بقية الأطراف.

هـ- أن نقطع الطريق على القذافي في محادثاته التي تتابعها للاتصال بأطراف المعارضة والافراد بهم كأفراد، بهدف التأثير عليهم ولاتخاذهم بالدفول مع في صفتات قد تتواءم مع مصالحهم ومصالحهم الشخصية ولكنها لن تحفر للقضية الجوهرية أية مكاسب.

٣- أن نضع - إن استطفنا - ألا يتم أي حل للقضية تستعد منه التجربة .
 وقد كنت أرى أن لسمي في هذا الاتجاه مستطعل بنا قدرًا كبيرًا من المرونة
 وضبط النفس ، وكبت المشاعر الحقيقية ، وإحادة ترتيب الأولويات .
 وكنت أرى أن لضي في هذا الطريق قد يقودنا إلى تلبس خطابنا السياسي بتوب
 مختلف ، ليس بالضرورة مناقضا ومخالفاً بالكامل لخطابنا السابق المقاد ، ولكنه قد يختلف
 في اللون وفي المظهر الخارجي ، بحيث لا يتبادر ولا تقامر بقول ما يخالف ما دنا وناقنا
 الثابتة ، ولكنه يركز منا على ما يتناسب مع العظيمة الخاصة ؛ موطيانا في المنظم
 ومعطيات القضية ككل .

وفي تلميح أن هذه العظيمة لا تناسب مطلقاً الخطاب المنهي على موقفه برفض
 الكامل لأية حلول أو مساومات ، والرفض الكامل لكل أشكال التفاوض أو مساعي
 البحث عن مخرج للأزمة القائمة . وكنت أتنبئ في هذا التحليل القول بأن باصرانا
 المطوع مع رفضه أي حل لا تضمن بصراحة ووضع نزول القذافي وزوال نظامه
 يدب من خطابنا السياسي أي إمكانية للصبول عند أي طرف من الأطراف ذات
 العلاقة ، وهي :

- ١- القذافي وأركان نظامه .
- ٢- الدول العربية والارجنبية المهتمة بالقضية .
- ٣- قوى المعارضة التي تتبنى مواقف الاستعداد للبحث عن حل .
- ٤- الشعب الليبي في الداخل والخارج الذي أشرف في أنه ما زال يجعل نزول
 القذافي شرطاً وجباً لازماً لأي حل ، وصدق أصيل إلى الاعتقاد بأنه بات
 يطرح إلى التغيير والإصلاح الأحوال مع أي طريقه جاء .
 وشاوع على ذلك فقد وصلنا إلى الصنامة بأن باصرانا على موقفه المنزه لكل حتى
 في الوقت الذي لا نملك فيه أي قوة تملكنا من التأثير الفعلي على معطيات المعركة
 لموقف غير عملي وغير واقعي ، وهو موقف عاطفي وابعد ما يكون عن السياسة ،
 وقد كذلك موقفه يمكن أن يتبين أنه ضار ومهلك ، ضار لو صدقت الهواص
 وصحت التخمينات الصائلة بأن " طابحة " كما في طريقنا إلى الإعراد ، وأننا لو
 قضيت قد تكون لها تأثيرات فظيرة بعيدة المدى ، لن يكون أقلها ذي جدت النفاذ
 على القضية في لعبة أخرى يقوم بها القذافي ، ويسبب بها البساط بالحامل

الأخ والأمن بسلام

الإخوة أعضاء الهيئة الإدارية -

تحية طيبة ورحمة

فقد أطلعت على طريق بصيرة في مسودة البيان الذي توضع الجبهة
إصداره مناسبة ذكرى انقلاب سبتمبر . وبالرغم من أن أصل لم يطبع رأي
فيه ، فإنني أود أن لواجه النصح والمسورة أود أن أعب لكم عن رأي في
هذا الشأن ، ولكم أن تأخذ به إذا شئتم .

وإذا قررت موداً سريعاً للملاحظة أن البيان وطول هذا النسبة
لمفهوم البيان السياسي التي لإبداً بوقفه عند أو الذكريات فقط أو نقاط محددة
وصحة ، فإن ملاحظتي الأساسية هي على ~~البيان~~ التي استعملت في البيان
والملاحظات التي صدرت هيبتاً شديداً مع أرائها والتأكيد على

وقد لاحظت أولاً أن لجزء البيان مادة وحسنة ومتعة ورائعة بالجوهرية
وبالرغم من عدم في لغتي الراجعية لفكرة أن القديمي "الحجم" ، ونظام التعمير لإرضي
سكنى أكثر اللغات جيداً وثقافاً وجوهية ، إلا أنني ~~لا أرى~~ أن مثل
هذه اللوحة المتعة يمكن أن تخدم الجبهة بأي شكل من الأشكال . لأنها قد
تؤدي إلى التأكيد على أن الجبهة باقية مع مراقبها ومحافظة على مبارتها وانها لم تضعف
و لم تتنازل . وهذا جيد ، ولكن لا أظن أنه يمكن أن يفيد في شيء . بل إصداركم
القول بأن أرى أنه في هذه المرحلة قد يكون ضاراً أو سلبياً .

أنكم قد تختلفون معي في قراءة التصريحات لبيانية ، والمصباح لقائمة طابعا
والمبرمج تطويع المتعة اللبسية ، ولكن لا أستطيع أن اضغ نفسي من النظر
إلى هذه المتغيرات واطمأنها قدراً من الأهمية ، وبناء بعض الاستنتاجات فيها .
وكرأتى للتغيرات كقد أدى إلى الظن بأن ثمة خطأ يتم الحداد بسرع لتتغيره
سيكون موداه إيجاب حل ما يمكن له ليسه تقوم مع بقا القديمي مع اجراء بعض
التغييرات على وجه نظامه ، ربما تكون في اتجاه اللبس توثيقاً من الجبهة على إصلاح
صياغة ~~البيان~~ وتنظيم نظام السوق الحر وما أسببه ذلك .

و أذكر ما صار شير لدى المراسم والتوقعات أن يكون مثل هذا المبرمج سيتم
التغيير له بالارتقاء بين القديمي ونظامه وبين الدول العربية بالاستعانة بأدوار الوسطاء العرب
(صلى مبارك وغيره) و الدعاة الليبيين (بعض مودر اسماؤ ذ فعاظم الليبية) .
ولقد برزت عدة مؤشرات في هذا الاتجاه . فليكن نتمنى منها مواقف الاستمارة

والاستخفاف، وتلك عليه صفة ~~مستحقة~~ اجابنا بانها اشتمات واجابنا بانها هزات
تأخر لاصح لآ. ونسبنا هكذا من فرضية أن القذافي ~~هو~~ لا يتغير وانه حتى
لا اضطر للتفسير فهو خارج ولا يؤمن جانب ولا وحده .
ولكن في التعامل مع هذه المؤشرات حرت منذ مدة أو يد موقف ~~في~~ أفدها وكأنها
مؤشرات حقيقية وذات قدر كبير من الاحتمالية - بحيث نحرص على متابعتها بدرجة
ووضع المعلومات المؤكدة ~~بملا~~ وحول ابعادها والسر لئلا نكون ~~لن~~ ما قرئين
منها بحيث ~~نستفيد~~ لا نترك مجالاً لذبة مفاجآت قد تأخذها على حين غرة ولا
تكون متصدية لآ .

~~و~~ وكنت اذله في القول باننا سنواجه أمور متفنين :
الأول أن يتبين أن هذه المؤشرات كانت كاذبة وغير حقيقية وعندها
لن نمر شيئا .
والثاني أن يتبين ان لهذه المؤشرات أساساً ~~في~~ فنكون حينئذ قد تابعناها
ووضعنا ابعادها ~~وتحدها~~ وربما نكون ملنا إلى ~~الحد~~ تقدير أن يصلح تقضي باننا
نشارك فيها ~~بشكل~~ أو تأخر .
ويرر لهذا المنطلق دعوت و ~~صحة~~ لأن نخاول إعادة بناء الجسور بيننا وبين
نفسنا ~~بالمعنى~~ في الممارسة ، وما كان تقديرنا لقدوم ~~صفتهم~~ ، ومنها كنت حقيقة
مما عرنا نمرهم ، ربما كان قد برر منهم في السابق خوفاً من ~~إسماح~~ أو
هدت ما سوء فهم . وذلك لتعظيم صلة من الأهدان ، منها :
١- ان نعمل مع جمع ما يمكن اقتناعهم مع الباقين تحت اسم لعارهم في
خندق واحد تكون نحن فيه معهم ويكونون هم فيه معنا ، ونسعى لنفس مرفق
موجه تجاه أية جملك قد تطرح لنا لتبني ، و إيجاد نوع من الاتفاق مع ألا
تفرد طرف بالجمع مما حل دون بقية الأطراف -
٢- ان نقطع الطريق على القذافي في صلاته التي تنابعها للاتصال بالطرف
المعارض والانفراد بهم كما فرأ ~~في~~ بهت اننا نريد منهم وانهم هم بالذوق
مع في صفتهم ، قد تحقق لهم مطالبهم وطامع شخصيه ولكنها لن تحقق
للنفسية الجوهرية أية مكاسب .
٣- ان نضمن ألا يتم أي حل للنفسية تصعد منه الجبهة .
وقد كنت ارجو أن يسرع في هذا الاتجاه سيطلب منا قدرًا كبيراً من المرونة

وضبط النفس، وكبت المشاعر الحقيقية، وإعادة ترتيب الأولويات -
 وكنت أرى أن الضيق في هذا الطريق قد يعودنا إلى ~~الكل~~ بعد تلبسنا
 السياسي بتوب مختلف. ~~لكن~~ ليس بالضرورة منا قضا ومخالفاً بالفاعل لثقلنا
 السابق المقادير. ولكنه ~~يتم~~ قد يختلف في اللون وفي إظهار المرح. بحيث
 لا نبادر ولا نعام بقول ما يخالف مبادئنا وقناعاتنا الثابتة ولكنه ~~يتم~~
 يركز فنرا على ما يتناسب مع المعطيات الحاضرة، معطينا في التنظيم ومعطيات
 العقيدة ككل.

وفي تحليل أن هذه المعطيات لا تناسب مطلقاً الخطاب المستعمل موقف
 الرفض الفاعل لأية حلول أو مبادئ، والرفض الفاعل لكل أشكال التوثيق
 أو ساعي البرية من خارج للأزمة القائمة. وكنت أرى مع هذا التحليل
 أن إصرارنا على رفض أي حل لا يتفهم بصره ووضع زوال التقاضي
~~ويكون~~ وزوال نظامه، يجب به خطاباً سياسياً أي إمكانية للقبول عند
 أي طرف من الأطراف ذات العلاقة ولكن:
 ١- التقاضي وإركان نظام -

٢- الدول العربية وإك صبية -
 ٣- قوى المعارضة ~~التي~~ التي تتبنى مواقف الاستعداد للجمع بين كل -
 ٤- الشعب الليبي في الداخل والخارج الذي أشك في أنه مازال يجعل زوال
 التقاضي شرطاً وحيداً لازماً لأي حل، وصرت أصيل إلى الاعتقاد بأنه
 يطرح إلى التغيير وإصلاح الأحوال من أي طريق جاء -
 وبناء مع ذلك فقد وصلت إلى القناعة بأن إصرارنا على موقف الرفض للترسيم
 في الوقت الذي لا تملك فيه أي قوة تمكننا من التأييد لفعال على معطيات الحركة
 وهو موقف غير محلي وغير واقعي وهو موقف مما طغى وأبعده ما يكون عن ليبيا
 وهو كذلك موقف قد يتبين أنه ضار ومربك، فيا لو صدقت الهواجس
 وصحت التخمينات القائلة بأن "طهجة" كما في طريقنا إلى الإبعاد، وإنما لو نضمت قد
 تكون لها تأثيرات بطرق يصعب المدى، ~~لكن~~ لا يكون أقلها أن يحدث التقاضي
 مع القلبية في لينة ~~من~~ أخرى تقوم بها التقاضي وسحب برز الباطن بالفاعل
 من تحت أقدام المعارضة. وقد يتبين هو ~~من~~ قد يلعب اللعبة مع من الطرف
 المعارضة مع إفراخ هذه الكلمة من مضاهها ومبررات وجودها.

المثلة بسببه :
الوجه لاجتماع وجهي لمرضية الحل .

١

بدأت القضية بسببه تأخذ في الأذنة الأخيرة أبعاداً جديدة لم تكن لها من قبل . وكثرت بتقارير لصحية والإخبارات التي تتحدث عن شوب أزمة فطيرة في إواسط العليا للنظام ، وبالذات بين بعهدة تغزاني من ناحية ، وجمعية أصدقاء مجلس قيادة الثورة بزفارة براند على السلام جلود والعقيد ابو بكر لونس من ناحية أخرى .

• بادئ من أن بعض تقارير عميل إلى ~~المرتبطة~~ أسباب الأزمة في مسألتي لونس وكما الخرافة حول ~~مسألة~~ تسليم أوسع نسيم لمهين في ~~قضية~~ قضية " توكري " ، والخرافه حول زياره " الحجاج " للبينين إلى اسرائيل وما ~~جعله~~ تلك الزياره من ~~قضية~~ تقاضي على الدور في اسرائيل لانقاذ من هلك في الأزمة التي ~~تسبب~~ تسببه على الخنادق يوماً بعد يوم ، فقول إنه بالرغم من هذا التوجه بصحفي لهذه ~~القضية~~ " الخرافة " في هذا الشأن بل إن الحصة في تقديره هي أن ~~القضية~~ الخرافة الخفية هو أكبر أخطاها ، وأعمق أبعادها من ~~التي~~ ذلك ، ~~وتسبب~~ وأخذ موقف التغاضي يتخالف لمهين من اسرائيل واليهود ، وسببه لمرزي المنجبل لسبع كل الجهادي لقومية ، وسبع حمة الوطن والمقاومة مجازة ومستقبله ~~تسبب~~ تسبب من أجل لأخذ نفسه وعلمه ، ~~لم~~ لم يكن يوم القصة " التي قصتها ظهر قدره رفاقه في مجلس قيادة على لونس والتأمل .

ومما كان لمرتبون ، بما في ذلك الكثير من البينين ، إلى التأكيد في مواقف أعضاء مجلس قيادة وتفرغ من كلب أركان النظام ، والتأكيد في قدرتهم بفعالية على اتخاذ مواقف قوية جامسة ~~التي~~ لروصي أو الاقتراض على رغبات وقراءات " الأخر بقائه " ، ~~تحت~~ تحت تأثير بصيرة العادة إلى أنه عندهم والى تصديقهم وأما في صورته لا يتابع والمطعمين ، فأقرب برأي وسعدني شخصية ، إلا أن نظرة الموجهة ، الشخصية عن العاطفة والأخذ بطرحي للصدر ، ينبغي أن تفتح مجال لإصدار أحكام وتقييمات أكثر صفاً للأقارب من الحقيقة .

فالمشكلة التي نراها أعضاء مجلس القيادة وعدوا من أركان النظام على قرب وتعمقوا في مختلف الأوجه والجمالات أنهم ليسوا على تلك الدرجة من السوء وضعف الشخصية ، التي ~~تسبب~~ تسبب وعرض التذاف من عهد ~~على~~ على إرثا عنها عنهم ، ~~فصير~~ فكان سهولة فهمه وتصديقه ، لتصبح ~~تسبب~~ تسبب على قبوله الدرس للوقوف في سببه ، يمكن بسهولة فهمه وتقدير أهدافه ودافعه ، لتصبح صدرته بالتعبير الوحيد الأقوى والأقدر على فهم الأمور والإسالة بزفاري ~~على~~ من تدثر ما كمال أية احتمالات ~~تسبب~~ تسبب لتفكر في أحدهم أو بعضهم ~~كأن~~ كأن في قيام واللغة ولكن حين للقيام بالأمر ~~تسبب~~ تسبب من دونه أو من بعده .

• ~~تسبب~~ تسبب من هنا فإن التمسك من آثار النظام بسببه غير الموضوعية ، على أعضاء مجلس القيادة

وغيرهم من الحكيم والدين الموصوفين الآخرة فحلفت دواهم في الدنيا ، ~~فمنهم~~ ~~بغير~~ ~~سبيل~~ ~~إلى~~
الإقرار بحملة ~~من~~ ~~المراعات~~ ، ~~منها~~ .

١- أنهم ليسوا جميعهم ~~بمجرد~~ أدوات في يد القذافي ، ~~تضع~~ ~~أوامره~~ ~~وتنفذ~~ ~~منظمتهم~~ ، ~~وتوجه~~
لكل عبوديه ~~أهم~~ .

٢- أنهم ليسوا جميعهم قوة للوطن وواقري الإله ليس بعضهم ووصالهم .

٣- أنهم جميعهم ~~بمجرد~~ ~~أدوات~~ ~~في~~ ~~يد~~ ~~القذافي~~ ~~تضع~~ ~~أوامره~~ ~~وتنفذ~~ ~~منظمتهم~~ ، ~~وتوجه~~
ربحيات و أوقات ~~مقدساته~~ ، ~~الدرجة~~ ~~التي~~ ~~لا~~ ~~تعود~~ ~~دون~~ ~~ليطمعون~~ ~~عنها~~ ~~مواصلة~~ ~~لتحمل~~
والصبر والمشاركة فيما يحدث .

~~ومن هذا المنطلق~~ ~~فإن~~ ~~أصل~~ ~~القول~~ ~~بأن~~ ~~ليس~~ ~~بين~~ ~~إظهار~~ ~~بين~~ ~~الغلاف~~ ~~بين~~ ~~الغلاف~~ ~~في~~
أوساط ~~القوة~~ ~~في~~ ~~لدينا~~ ، ~~ليس~~ ~~إلا~~ ~~الجزء~~ ~~بمازج~~ ~~العصيان~~ ~~من~~ ~~قبل~~ ~~الغلاف~~ ~~الذي~~ ~~بدأ~~ ~~بتكون~~ ~~وتراكم~~
مكرراته فوق بعضها ~~مع~~ ~~مرور~~ ~~الأيام~~ ~~والسنين~~ ، ~~فقد~~ ~~أمام~~ ~~الأول~~ ~~لجنة~~ ~~في~~ ~~العام~~ ~~الطبري~~ . ~~وبما~~ ~~ضخم~~
من أمثال ذلك الكثير من المعلومات الأكثرية بلوثة عن قضايا وملايين عملية صنع القرار ، ~~إلا~~ ~~أن~~
المضيق والتفكير من المعلومات التي تنبئ من حين لآخر ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
كثيراً من المرات والقرارات التي اتخذها القذافي ونفذها ~~لم~~ ~~كان~~ ~~موظف~~ ~~بلوثة~~ ~~أو~~ ~~تقبل~~
كل أعضاء القيادة ، ~~أدلى~~ ~~أركان~~ ~~الحكم~~ ~~من~~ ~~مستين~~ ~~وغير~~ ~~كثيرين~~ . ~~وإن~~ ~~قام~~ ~~من~~ ~~تلك~~ ~~المؤسسات~~ ~~وقد~~ ~~عن~~ ~~تلك~~
القرارات ظل يعمل في نفوس وخلف ضللاً آثاراً تعاضد بقوة من الغضب وعدم الرضا والشعر
بتغييره وتأمينه الضمير .

وإن من نظام وعدم الموضوعية القول أو الزعم بأن كل من تحمل مسؤولية ، أو تحمل موقفاً في
أحد مراحف النظام ، ~~كهو~~ ~~مشارك~~ ~~مسؤول~~ ~~مسؤولية~~ ~~مباشرة~~ ~~وتامة~~ ~~على~~ ~~كل~~ ~~ما~~ ~~حدث~~ ~~في~~
لدينا منذ الأول من سبتمبر وحتى الآن . من نصيحتهم أنهم ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
وقر مباشرة على كل أو بعض ما حدث . ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
مشاركهم مباشرة في اتخاذ القرار ~~أو~~ ~~تنفيذ~~ ، ~~وتختلف~~ ~~كذلك~~ ~~بقدر~~ ~~ومدى~~ ~~الاستمرار~~ ~~في~~ ~~بصمة~~
على حاجتهم والمهمة تقع .

ولقد ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
النظر سابقاً تديراً . فمنهم من رفض تحمل المسؤولية منذ إشهار الأدلة للأفكار ، ومع بروز أول تصادم
بين قناعاته و ما له من توجهات في الحكم الجديد ، ومنهم من ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
الكثير ~~لم~~ ~~يكن~~ ~~يصله~~ ~~أو~~ ~~يرافقه~~ ~~عنه~~ ، ~~وما~~ ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
من ~~أهل~~ ~~المؤسسات~~ ~~التي~~ ~~بأن~~ ~~تقول~~ ~~أن~~ ~~الغلاف~~ ~~قد~~ ~~قد~~
سنة أو سنتين ، ومنهم من صبر عشرًا ، ومنهم من لا يزال صابراً حتى هذه اللحظة .

ان تلك الأوراق قد ضاعت في فوضى مكتبتي التي كانت تكبل حركة التنظيم ~~وتجدي~~ وتشل قدرته على الرؤية بصحيحة .

و اذكر أنني قبل مفارقتي أمريكا في صيف عام ١٩٩٢ ، دهر إقامة جامعة دامت أكثر من شهرين لم أتمكن خلالها من مقابلة الدكتور محمد ، ليس لأنني لم أكن راغباً في ذلك ولكن لأنني لم ألتق من جانبه رغبة أو حرصاً مع مقالتي والمخبري عن ~~موضوعي~~ ومنعني توجع من الإحساس بعزلة النفس أن أسأل أنا أو استمري تلك المقابلة غير أن ضميري لم يطأ دعني في أن اثاره أمريكا قبل أن أقول له كلمتي التي كنت أقولها واردها في احاديثي مع اخواني ، حرصاً على أن تصل تلك الكلمة ~~بصحة~~ بي أنا مباشرة وكما اردها ولا تصله مسوولة أو معرفة من الآخرين الذين قد تباعدوا عن نقلها اليه .

وارسلت اليه رسالة بذلك المعنى بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ . أكثر مرة أخرى انه حتم هذه اللوحة ، للأسف ، لم يردت علي شيئاً ، وكنت أعتقد أن يفعل ذلك حتى لو كان يحضر كل ما جاء فيها .

وكان قد حدث قبل ذلك التاريخ بأسبوعين بالتحديد في اواخر أغسطس مؤتمراً آخر شهدهم في رأيي شيئاً ، وجد لي ~~عجباً~~ داء ان لم يكن للمرة الأولى ، جانباً من أزمة القيادة .

فقد وقعت في يدي بالصدفة عودة البيان الذي كان يرصع بإصداره باسم الجبهة بمناسبة الأول من سبتمبر . وكان في رأيي مختلف في ذلك البيان صيغة ومحتوى . ووجهته أن من واجبنا ان نعبر عن وجهة نظري فيه ، مع أن احدنا لم يطبقها مني . فأرسلت مذكرة الى الأخ الأمين العام والامثلة أعضاء اللجنة القيادية . وكان قد تبين لي من احاديثي مع عدد من أعضاء اللجنة القيادية انهم لا يعلمون انهم لم يتشاوروا فيه ولا في صياغته - واذكر أن الأخ الدكتور محمد قد اتصل في حين وصلته مذكري وابتدأ له وجهة نظري فأبدى استيائه لها واقترح علي أن اصوغ بياناً ثانياً . وبعد اطلاعي عليه ابدى موافقته عليه مع تعديل كلمة واحدة . وكنتي فوجئت بعد ذلك بسبب واحد بالبيان السابق ، وكان مذكرة طويلة من عدة صفحات ، يطير ويوزع

وينشر في إحدى صحفهم ، بالرغم من أن عددًا من أعضاء الهيئة القيادية كانوا قد عبروا في سفاهة وكتابة عن تأييدهم لوجهة نظري وعن اعتراضهم على المذكرة التي صدرت ، وأصبح لهم حتى مع أسلوب المهادنة والمهادرة دون حصارهم ومراقبتهم -

وقد جسد لي ذلك الموقف أن لدينا أزمة في القيادة نزداد مع الأيام حدة وتكالبًا ، وبانتت تنذر خطر حقيقي -

في لحظة تاليفة توقفت مسيرة الإصلاح عند تسرع الملتحقين لقيادي ، وقد سمعت فكرته ودعمتها ورائيتها فيها بصيغة من الأمل في إمكانية فعل شيء - وراحته في ذلك جورقة ضمنتها رأيي في وضع الجبهة وأزقتها وفضح السائل معها من أجل الوصول إلى حل .

وإذا كرمه أخرى أن تلك الورقة لم تحظ بدورها بأي اهتمام من قبل عدد من الإخوة في قيادة التنظيم . وكان من دولتي أسفر أن لا الدكتور محمد ولا الدكتور محمد وعبدًا فيها ما يستحق الاهتمام ، فلم يحدثني بشأنها فيها أحد . وظلت الورقة تتداول بين الأيدي ، حتى أوشكت أن تتحول إلى مادة للنسب والتكلم وطغيت في التعامل معها عوامل الخلف التي تحلها جميعا بقية أو آخر - ولم يؤخذ من الورقة كلها إلا هزينة واحدة ، تبرع الكثيرون بالتركيز عليها ، وإساعة فهم مفلوظ لها وهي تلك الجزئية المتعلقة بوجهة نظري في مفهوم اصطلاح النظام التي انتهت إلى أن تعتبر رديًا صغيرًا ساذجًا لفكرة الإصلاح . وهي كلمة وفكرة لم تتعد مع الإطراق لا لفظًا ولا معنى .

وهيأت لي تلك التجربة التي تضارفت مع حملة المراتب التي أدت إلى كفضم الغاء تسرع الملتحقين القيادي ، أنه أزمنا في التنظيم أزمة مستعجلة ، دعة تؤشك أن تكلن مستعجلة مع العلاج -

ومع ذلك فلم أياس من المحاولة وقلت مرة أخرى لعل نظرات لم يصل بعد إلى الدرجة المرجوة من الإنعاش والملازمة ~~لطلب~~ للإصلاح والتغيير . وبعدي للتفكير بأن الحاجة ما زالت تدعو لصل من جديد ودروب ~~للتغيير~~ لإعادة بيت نضج الحياة في النفوس التي أثقلتها آراءات الناس والاصطلاح ، وانعزلت

أخبار وحوادث
حول الأزقة والملاجئ الخبيثة
(مقتطفات من مراسلات أهوية)

الرسالة الأولى : ١٩٩٣ / ١٤ / ١٤
أخي / ...

(...) وهذا صهر الواحد منا يجد تلك الصعوبة البالغة في العودة كعادته كعادته بعد أن أقبل من تحت أقدامه ذلك الأساس القوي من الثقة في النفس ، والأمل في المستقبل ، الذي كان يركز عليه .
أنا لا أدري إلى أي مدى يمكن لعلامي هذا أن يصدق . أو ليبيد من بدون كدر أو كدراً مع الإزعاج وطمينة الأمل . فقلنا لم يسعنا أن نسمعه نبي مثل هذا الكلام من قبل . (...) ونحن اقترعنا منذ آخر لقاء وسيناً سرمان ذلك منذ سنوات - لم تكن الحال هي الحال ، ولا الأوضاع هي الأوضاع ، ولا النفوس والشعور والأشكال هي النفوس والشعور والأشكال . وبين تلك اللحظة وهذه اللحظة التي آتت إلى فليس مرت سنوات ، ووقعت أحداث ، واستجرت تطورات ، جعلت كل شيء لا يعود كدهو ، وصحبت كل شيء يبدو مختلفاً عما كان عليه كل الاختلاف .
وكذلك كبر في أمتك معك الآن في اللغة التي كانت غير أحداثنا في بلادي ، تلك اللغة التي لم تكن تعرف بين مفرداتها كلام من عالم اليأس والإحباط وطمينة الأمل وما أسماه ذلك ، بل كانت تفرح بمعاني القوة والثقة في النفس والأمل في المراسع العريضة في المستقبل .
غير سنوات الثمينة الأخيرة سمعنا في أهوة كثيرين كلمة اللغة الجديدة . وهي لغة صارت تعرفها على نفسي ولغتي الأهل في لسان التي صارت آت كدها وأحاديثها ، موارث صعيدية بعينية الرطبية ، حركة المعارضين المناهضين في سبيلها ، أو صعيدية الجبهة ، كمنظمتي تنتمي إليه ، ورافعاً بالتبصر من وقتنا وجهلاً وخرقنا ، دالامنا وعذابنا ، على قدرته مع استيعاب طموحاتنا الضمنية المحلية ، والسياسية المستقبلية .
ولقد راقبت حركتنا داخل التنظيم ، وخاصة منذ " الخروج " من قادم ونهاية مرحلة " المشروع العكسي " . ولم أجد في هذه الحركة ما يسرني . أو يحفزني في الاطمئنان إلى أننا نسير في إضرام الصيغ . بل على العكس من ذلك . وحدثت عميراً كحياً عن رؤية المتخالفه الموضوعية بعيد النقد والمخافة والارتماء في الامتداد

وأنه لا أمل لنا إلا في البحث عن مخرج يصنع خطانا مع بداية طريق جديد قد تعود إلى حسن،
 ولقد بدأت منذ (١٠٠) سنة عام ١٩٩٠. أجتمع مع الصدام بعملية نقد صحفه، وعمليه مراجعة
 شاملة، ذلك مسارنا ومنهجنا في المرحلة التي انقضت منذ تأسيس الجبهة وهي الخروج من تشاؤم
 والخوف من ذلك بما ينبغي الخوف به من سناجح وأفكار. ثم القيام بعملية بناء جديد للجبهة. تسند
 على دروس الاستفادة من تجارب الماضي، وتسلم وتسيب المتغيرات والمعطيات الجديدة التي صارت
 تحوط وتكيف المعركة من حيث طبيعتها وساحتها وأدواتها وأبعادها.
 وكنت أظن في كل ذلك من صفة، تكونت لدي وكانته ترسخ مع الوقت، بأن المتغيرات
 والمعطيات التي صارت تتوزع لدينا وتحم طبيعة المعركة، سواء في ذلك معطيات لسانه الداخلية في الوطن،
 أو معطيات المعركة السياسية الدولية، أو معطيات الجبهة كتظيم من حيث قدراته البشرية والموثقات المادية،
 إن لغة المعطيات كزمن متغيراً ما يزال مراجعة تامة لكل شيء، وإعادة بناء التنظيم على أسس ومفاهيم
 ومفاهيم جديد، تسيب المرحلة، وتواجه تحدياتها، تختلف ديمياً، بأساليب وهيكل واهلجة مختلفة،
 والأهم من كل ذلك، عقلية مختلفة، كمن التخلص من قيود وأدهام الماضي، وتحنن فهم ظروف الحاضر،
 ومسطبات الحركة فيه.

(١٠٠) وكنت أدركت أن عواجز محافظة والتقليد، وتراكم الأفكار المسددة التي نجحنا في تكديسها
 بها، كانت أكف وأهمل وأقوى مما كنت أظن. ولذا ظم أستطع أن أقنع الكثير بالرغم من أنني
 قد أكون نجت في حين كثيرين يفكرون وينتجون ويراجعون، ويعجبون، مع الأقل في الإحساس بالأزمة
 وفي رؤية المتأخر، وأن ظلوا على جزئي من تحط ذلك المبدأ على رؤية الحل، أو الاعتراف بظروف
 إعادة النظر وإعادة البناء، ولو أدنى ذلك إلى هدم ما هو قائم بالكامل.

(١٠٠) ومع ذلك فإني لا أريد أن أقنع الأمل. لأذ يصعب علي أن أتكلم مع ما يزيد على اثنين عشر عاماً
 من عمرهم، ذهبت خلالها على الجبهة، بأننا قد ضاقت هباءً، والتي لم أستطع خلالها أن أعمل شيئاً
 له قدر من الثبات والديموم والبقاء. ومازلت مصراً على استمرار العمل والمحاولة على أن أتمكن من إحتلال
 آخري من الإخوة الكرام الذين لم يفرقهم ورافقتهم وعاشيت معهم أيام ومرارات السنوات الماضية، بأننا
 لم نقتد به كل الأمل، وبأننا حادون، لو أخلصنا لشيء، أن نعمل سوياً، وأن نجد شيئاً جديداً
 لمواصلة مسيرة الضالعية، بما يعطينا على الأمل شيئاً سياسياً وبيئياً للقيام لنا ضالعين من أجل
 قضية، وكبير كجهد مهاجرين ساعين للبحث عن بلجيا الآمل ولتعمه العيش.

ومن هنا ينطلقون فإني لم أوقفه عن المحاولة. وكنت قد وصلت إلى قناعة بأن الخطوة الأولى
 في جعل أي محاولة للمراجعة والإصلاح، تبدأ من الاعتراف بأن الأسس والمفاهيم والمفاهيم التي
 أقيم عليها بناء الجبهة عند تأسيسها عام ١٩٨١، قد اختلفت وتغيرت بشكل شبه كامل،
 وأن النتيجة المنطقية التي ينبغي أن ترتب عن هذا الاعتراف، هو تسليم بالحاجة إلى "إعادة

بناءً "الجبهة"، أد بالأمرى "المادة" "أسيرة" على ضوء المفردات والمعطيات المختلفة التي نتحرك فيها الآن .
 وكنت أقول إنه أول أساس يحتاج إلى المراجعة هو مفهوم الجبهة كتنظيم يقرم مع "برامج فضال" وليس
 "برامج حكم"، وهو من ثم فتوح لكل المناهضين اليبينين صرف النظر عن انشاء لزم سياسية وفكرية .
 وصرت أنادي بأن كلمة الصيغة لم تعد تناسب المرحلة الجديدة، وأن الحاجة صارت تدعو إلى إعادة
 بناء الجبهة كتنظيم سياسي ذي "كفوية" سياسية وفكرية محددة، ذوي برنامج حضاري ينبغي على
 "رؤية" واضحة للبدل السياسي الذي نسعى لإقامته في ليبيا ما بعد العذابي، بالتعاون أو بالتنافس
 مع سائر القوى السياسية التي ستقوم لدينا أي بديل ديمقراطي قعددي في ليبيا .

(...) ولأن جانب هذا السعي لإعادة بناء الجبهة، كنت أدعو إلى ضرورة إيجاد تغيير جذري في
 استراتيجية تحركنا السياسي، يتناسب ومعطيات المعركة التي صارت معركة سياسية بالدرجة الأولى
 وربما الجديدة . وكنت أدعو إلى ضرورة إهدان كلمة التغيير ولو أدى الأمر إلى مراجعة مفاصلنا
 ومنطقنا الأساسية . فالتمسب العاطفي الأعمى بعقائهم ومفاهيمنا لا يجدي . بل إنّه
 قد يكون ضاراً أشد الضرر . وكنت في دعوتي هذه أدرك أن تحركاً سياسياً مختلفاً سيطلب
 عقلية مختلفة، وفطناً سياسياً مختلفاً، وسيطلب أيضاً مهياً وهياكل مختلفة . وسيطلب
 كذلك جبهة غير مصدرة عن فتح قنوات جديدة، وطرقه سبيل لم نطرقها من قبل، واستخدام لغة
 ربما لم نكن نتصور يوماً أننا نستطيع استخدامها . وقد يأتي في مقدمة هذا فتح قنوات مع الأهل
 وأغني مع القوى والفتنات التي لم نفكر يوماً في مخاطبتها أو الاتصال بها، بما فيها النظام وأركانها
 وكذلك فتح القنوات مع الخارج وأغني مع بقية فصائل المعارضة ورموزها والجهت مبراهن مهين
 وأساليب للعمل المشترك .

(...) ولذا كنا ما زلنا نود لهذا الكيان الذي صار يبري في دننا، ولينضم مع لصنا وعظمتنا، وهو
 الجبهة، أن يستمر مع قيد الحياة، فلا مفر من أن نصل بجهد مع إلهاء عملية تبديل ديمقراطية، تتحلل
 دماً جديداً متدفقاً بالحيوية والنشاط، يرك إلهاء التي فدت وأصابتها حسن والأمراض والعلة .
 وينبغي أن يسكن كل من يحرص مع الجبهة، ويرصد من ثم مع وجوده السياسي والفضالي، ومع مستقبله
 الحضاري، إلى العمل مع لإنجاح عملية تبديل الدم هذه . وأن يكون من بين المهتمين كقبرع بالدم
 الجديد .

(...)

ولقد بات واضحاً وملحاً لدى الأغلبيّة الساعفة من المنتخبي الجبهة ، لاملين والمريدين ، وقياديين وغير قياديين ، أن الامور في الجبهة ، مسترة في السكوت ، وأنها في تفتيم لبعض ، كما تكون قد دخلت مرحلة الاعتصار ، وأنه بات لابد من أحد أو مجئها لإفعاذها ، ولإعادة نبض الحياة إليها فهي مشرّبة لإمالة نهاية مؤسفة ومعقبة لهما قريب .

وحال هذه الحالة كالأني لموسى الحفظا يحول كلامه الذي كان وجهه إلى نصب إيدي حافزاً لإياه لتجربة لوطن إلى " منصب " الجبهة " حافزاً لإياه لتجديدها وإفعاذها وانتشالها من وطأة الصنّف والعجز التي أنتهت إليها ، كما نل لاه :

فوالأم إكدت ! قد لصاحب لوطن وأستقر لاه الهلاك الضرب
وعتى تفعلون باله سينا ليس يكفي لصرخ والتدنية

ومن هنا لمنظرة فاني طفقت أدعو إلى ضرورة توقف لإفعاذ النظر في كل شيء . وإمادة بناؤ الجبهة على أسس ومنطلقات جديد ، تسميم وتفصال مع كافة المفترقات والسيئات التي طرأت مع جملة معطيات لإفعاذ والفعال ، بين فترة التأسيس الأولى ، وفترة إمادة النظر التي نصيرها الآن . ولقد ظلمت في كل الأحاديث والافادات والمواثبات التي اشتركت فيها مع لوطن في الجبهة من مختلف مستوياته ، أدانخ وأروج لفكرة أساسية مؤداها أن طبيعة المرحلة التي نعيشها ، وطبيعة المعطيات التي تتحكم في عملية الفعال برمتها ، تفرض أن تكون المعركة التي مارال بوسفا حوضها ، أو على الأقل لهاهه فيها ، هي معركة سياسية محضه . وأن طبيعة ونوع التنظيم الذي يناسب لهذه المعركة ، التي تقيم تعريفها ، هي معركة مستمرة ، ذات آفاق استراتيجيه ، تتبادر مسألة سقوط النظام الحالي ، إلى لاقامة وقيادة * لإبدال "الديمقراطي" ، وهو التنظيم الحزبي المنتظم حول "هوية" فكرية سياسية محددة ، وحول "رؤية" مضاربه للإبدال ، والذي يتكون من أعضاء يتسبون إلى هذه الهوية ، ويؤمنون بتلك الهوية ، ويتعاهدون على أن يعملوا سوياً ، الآن ومستقبلاً ، من أجل الدعوة للإبدال الذي يردن هملاسه لإفعاذ لوطن ، وترميم جاضرته ، ووضع أسس جديد لمستقبله ، ومن أجل محاولة لإقامة ذلك الإبدال من صلا على ثقة وتعميرين "أغلبية" السب . ولعلك قد عايت وتابعته محاولاتي دفع عملية التفكير والممارك مختلف الشجون وشؤون "الهوية" السياسية " كما أشهه طريفها في مختلف مستويات الجبهة ، عللياً ستمرنا نريد ونترجاه من يلوغ الحد المطلوب من أفعاذ الرؤى والتصورات والأفكار ، ثم تؤدي إلى ما نصير إليه من بلورة أسس طبيعة وإفعية لإقامة تنظيم سياسي بالمعنى المفهوم ، أي بمعنى الكلمة ، تكون له كديته المحددة ، ومراه الواضحة ، وبرامجه المعلنه .

(...) لكن عدم حدود شيء في هذا الاتجاه زاد من ضاعفتي بأن "العلة" التي نحاول فهمها قد تكون أصعب
 والمعقد مما تصورنا، وأنها ربما كانت علة مستعصية مع العلاج بالدواء، فلا يكون من ثم لها علاج إلا بالجراحة.
 وهكذا فقد باتت تترسخ لديّ الفعالة بأنه قد آن الأوان لأن تنفض أيدينا عن محاولات الترقيع
 والإصلاح الجزئي الظاهري، وأن نصمم مع وضع الجبهة "مع منقذة الجراحة"، لكي نتعامل مع عذمتها
 بالسطح - فنتأهل ونبتدئ، حتى يسلم بقية الجسد، ونبرهن من جديد صحتها ومعاني.
 ومن هذا المنظر بدأت في الأونة الأخيرة أُلح وأدعو إلى ما أسميه إعادة البناء والتأسيس
 وهو ما رأيت أنه قد يكون جهد صدق له في فكرة "اللتقى إقبائي" (...) فقد يكون لنا الالتقى
 هو بالفعل آخر أهل لنا في أن نتكلم عن إيجاد رابطة جديد نشأنا إلى بعضنا البعض، ونحفظ
 وجدنا كجسده متعائلة في مساحة الضلال من أجل العنيفة لرضيت، ومن أجل التسعيل.
 وبالي أدرك أن تتعامل مع هذا الالتقى وكأنه مؤتمر تأسيس جديد، ينبغي أن تطرح فيه كل
 القضايا، وخاصة المبدئية والفكرية والسياسية، بجراحة وصرامة وشجاعة، وأن يتم فيه عملية
 مراجعة شاملة لسيرة الماضي، ومعطيات الحاضر، ويصادف مع خبره نتاجي كمنه، لمراجعة، ووضع أسس
 جديدة لبناء جديد يتناسب مع معطيات الحاضر، وصاحبه التسعيل، ويستفيد من تجارب وخبرات السابقين.

الرسالة الثالثة = ١٩٩٣/٤/١٣

(...) فكرت حديثي مع مسألة الحاجة الحيوية للحية التي توأجرت الآن في الجبهة للوقوف ورفعة تاريخية
 حقيقية من أجل النظر والتدبر فيما ينبغي وما يمكن أن نفضله لإنقاذ الجبهة من الوضع السيء المتردي
 الذي تعانيه والذي لم يعد أحد يجادل فيه أو ينكره.
 (...) أنك كواقفي الرأي والانضاح بأن الأمد متروية وسهية، وأن ما يجري لا يبعث على أي
 نوع من التفاؤل. بل تعن العسكر هو الصحيح. نكل ما يدرك يبعث على الشاؤم من أن النهاية آتية
 وبرعة مضمرة لأن تمدت مبادئ قوية وشجاعة وجوهرة لأنشأنا هذا الجسم العزيز علينا من بين
 الأوطار التي تتقاذفه، وتوسك أن تقضي عليه بالفرق الخاطي.
 (...) وأشرت إلى إلحاحي منذ زمن مع ضرورت إعادة النظر في كل شيء، وإعادة تقييم المعطيات التي
 نتحرك في إطارها وسيلها، وما يرضه ويرض إليه كل ذلك من ضرورت إعادة "بناء" الجبهة بما يتواءم
 مع معطيات وصاحبه الوضع في المرحلة الحاضرة، التي يمكن أن نسميها مرحلة "ما بعد قسار".

دوره المدون المقدم الى اجتماع الكليات للبرامج
المشقة لمدينة الرياض سنة ٥ - ١٤/٤/١٩٩٣
كتبت في واشنطن يوم ١٤/٤/١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة موصلة من تاريخ الدعوة للاصلاح

د. بونيس خنوش

تاريخ الدعوة لاعادة النظر في امور الجبهة والبنية على سجل ومنهاج الاصلاح
لم يبدأ منذ شهرين او ثلاثة. ولم تكن نقطة الانطلاق فيه بلذكرة التي صدرت في
التمن والتمنين من اخطاه. فذلك فضل لم يدعه لانه لا يفهم اصحاب تلك بلذكرة
التي اشارت ~~بخطا~~ الى مختلف المجالات والدعوات التي سبقوا في تاريخ الجبهة
منذ سنوات عديدة.

ولما كان مع تاريخ هذه ~~الخطوة~~ الدعوات للاصلاح لم يكتب بعد عما ينبغي منه
الرقعة والتمديد. ولم يدرس بعد مع قولهم مغربي، حيث يكون حاضراً بين أيدينا
فناً قدمه البرورس والصبر، ونستخلص النتائج المناسبة التي يمكن أن نتخذها
منطقاً لأية خطة جديدة أو صيغة تالية، فإني أصدق هذه الصفحات أن أكتب
صفحة واحدة من هذا التاريخ أكثر أن يستفيد منها من يصدر له هذه المهمة
في المستقبل.

ولغرض العمى الى أكبر قدر مما التركز والإختصار فكون اقتصر في حديثي على
المحالات ~~التي~~ أو المسائل التي قمت بها في السنين الأخرتين، لعلها
تكون مفيدة لتاريخي في الكتب الدائم وهم يبحثون هذه المسألة في هذا الإصباح
وسأقتار نقطة محددة أبدأ منها الحديث وهي أذا قرأتم شهر سبتمبر عام
١٩٩١. وذلك حين قدمت الى اجتماع اللجنة التنفيذية في ذلك الحين ورقة
صغيرة اجتمعت مقررته عنهي لدراسة موضوع إعادة النظر في استراتيجية
الجبهة. وقد سجل ذلك المقترح منذ ضمنه ما استحل عليه ~~بعض~~ وجهه نظر
تدعو الى الاتفاق مع أن تأخذ اسرعة لمرة معينة لا سنة كاملة كما سجل
المثال) نعلق فيها بالتحال مع المادة سواء التسلّم من أجل أن تمكن من العودة
الى ساحة الطرح من أجل القضية، ونحن قوة شاملة قادرة لها رؤية جديدة
للقضية وبرايم انزال المرحلية والاستراتيجية تجيب للعطبات المختلفة التي

ان تلك الأوراق قد ضاعت في فضاء ~~بشكل~~ ~~كامل~~ التي كانت تكبل حركة التنظيم ~~وتجدي~~
~~وتشيل~~ قدرته على الرؤية بصيغة .

و اذكر أنني قبل مفارقتي اريها في صيف عام ١٩٩٢ ، وهو اقامة واحة الكز
من شربني لم اتمكن خيرا إلا من مقابلة الدكتور محمد ، ليس لأنني لم أكن راغبا في ذلك
ولكن ~~لأنني~~ لم المس من جانبه رغبة أو حرصا مع مقالتي والحديث عن ~~صحة~~
ونفسي توجع من الإحساس بعزلة النفس أن اسأل أنا أو استجيب ~~تلك~~ ~~للقابلة~~
غير أن ضيري لم يطأ دعني في أن اثاره أمريكا قبل أن أقول له كلمته التي كنت
أقولها واردها في احاديثي مع اخواني ، حرصا على أن تصله تلك الكلمة
بصحة نبي انا مباشرة وكما اردها ولا تصله بسهولة أو معرفة من الأخرين
الذين قد يتبعون بنقلها اليه .

وارسلت اليه رسالة بذلك المعنى بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ . الكبر مرة أخرى
انه حتم هذه اللوحة ، للأسف ، لم يثبت معي لثباتها ، وكنت اقنع أن يفعل
ذلك حتى لو كان يحضر كل ما جاء فيها .

وكان قد حدث قبل ذلك التاريخ بأسبوعين وبالتحديد في اواخر أغسطس سوف
أضربها فمرفأ في الرأي بيننا ، وجسد لي ~~عظي~~ داء لم يكن للمرة الأولى ، جانبا
من أزمة القيادة .

فقد وقعت في يدي بالصدفة عودة البيان الذي كان يرصع بإصداره باسم
الجزيرة بمناسبة الأول من سبتمبر . وكان في رأي مختلف في ذلك البيان صيغة
دمتوى . ووجهته أن من واجب ان اعبر عن وجهة نظري فيه ، مع أن امرا
لم يطبقها مني . فأرسلت مذكرة الى الأخ الأمين العام والامرة أعضا اللجنة
القيادة . وكان قد تبين لي من احاديثي مع عدد من أعضاء الهيئة القيادية
انهم لا يعلمون بعودة البيان وانهم لم يتشارروا فيه ولا في صياغته . واذكر
أن الأخ الدكتور محمد قد اتصل في حين وصلته مذكري وابتدأ له وجهة
نظري فأبدى استنائه لها واقترح علي أن اصوغ بيانا ثانيا . وبعد اطلاعه
عليه ابدى موافقة عليه مع تعديل كلمة واحدة . وكنتي فوجئت بعد ذلك
بعدم واحد البيان لبق ، وكان مذكرة طويلة من عدة صفحات ، يطير ويوزع

وينشر في صحيفة "بالرغم من أن عددًا من أعضاء الهيئة القيادية كانوا قد عبروا في سفاهة وكتابة عن تأييدهم لوجهة نظري وعن اعتراضهم على المذكرة التي صدرت واصلحهم حتى مع أسلوب المهادنة والمهادرة دون عساورتهم وموافقتهم -

وقد جسد لي ذلك الموقف ان لدينا أزمة في القيادة نحتاج مع الأيام حدة وتكالباً، وبانت تنذر خطر حقيقي -

في لحظة تالية توقفت مسيرة الإصلاح عند تسرع الملتحقين لقيادي وقد شجعت فكرته ودعمتها ورائيت فيها بصيرة من الأزمة في امكانية فعل شيء. وراحت في ذلك جورقة ضمنتها رأي في وضع الجبهة وازقتها وفتحت السائل معاً من اجل الوصول الى حل .

واذكر مرة اخرى ان تلك الورقة لم تحظ بدورها بأي اهتمام من قبل عدد من الاخوة في قيادة التنظيم. وكان من دولتي أسفر أن لا الدكتور محمد ولا الدكتور محمد وعبدالله ما يستحق الاهتمام، فلم يحدثني بشأنها فيها أحد. وظلت الورقة تتدور بين الأيدي، حتى أوشكت أن تتحول الى مادة للنسب والتكلم وطغيت في التعامل مع عوامل الخلف التي تحلها جميعاً بقية أو آخر - ولم يؤخذ من الورقة كلها إلا هزينة واحدة، تبرع الكثيرون بالتركيز عليها، وإساعة فهم مفلوط لها وهي تلك الجزئية المتعلقة بوجهة نظري في مفهوم اصطلاح النظام التي انتبهت الي ان تعتبر رديماً صغيراً ساذجاً لفكرة المصالحة. وهي كلمة وفكرة لم تتدمج الاطراف لا لفظاً ولا معنى .

وهيأت لي تلك التجربة التي تضارفت مع حملة المراتب التي أدت الي كفتهم الغاء تسرع الملتحقين القيادي، أن أزمننا في التنظيم أزمة مستعجلة، دالة توشك أن تكلن مستعجلة مع العلاج -

ومع ذلك فلم أياس من المحاولة وقلت مرة اخرى ~~لعل~~ لعل نظرات لم يصل بعد الي الدرجة المرجوة من النضج والملازمة ~~لطلب~~ لطلب الإصلاح والتغيير. وبعدي للتفكير بان الحاجة مازالت تدعو لصل من جديد ودور ~~للتغيير~~ لإعادة بيت نضج الحياة في النفوس التي أثقلتها آراءات الناس والمصالح، وانفردت

الأخوة / الأئمة لعام

الأخوة / أعضاء اللجنة التنفيذية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تحققت بطريق الصدفة على مسودة البيان الذي تزمع الجبهة لإصداره بمناسبة ذكرى انقرب سنين . وبالرغم من أن أمدًا لم يطل رأيت فيه ، فإني أدركت لواجب الفهم والمسورة أدركت أن غير لكم على رأيي في هذا الشأن ، و لكم أن تأخذوا به إذا سئتم .

وإذا عرفت مسبقًا على ملاحظة أن البيان مطول جدًا بالنسبة لفهم البيان السياسي المتجه لإبداء موقف معين أو التركيز على نقطة أو نقاط محددة معينة ، فإني ملاحظتي الأساسية هي على الترجمة التي أتت بها البيان ، وعلى المواقف التي حرصت عليها تحديدًا على إبرازها والتأكيد عليها .

وقد لاحظت أدلًا أن لوجه البيان حادة وعضيفة ومتساردة وبالغية الإجمالية . وبالرغم من عدم مخالفتي لفكرة أن القذافي ونظامه يقضي الإرهابي سخمان أكثر الإجمالات حدة وغمفًا وهجومية ، إلا أنني لا أرى مثل هذه الترجمة المتساردة يمكن أن تخدم الجبهة بأي شكل من الأشكال . لأنها قد تضيد في التأكيد على أن الجبهة باقية على مواقفها ومخاطبة على جادتها ، وأنها لم تضعف ولم تتنازل . ولهذا جيد ، ولكنني لا أظن أنه في الحال التي نحن والقضية فيها ، يمكن أن تضيد في شيء . بل أصرح لكم القول بأنني أرى أنه في هذه المرحلة قد يكون ضارًا وسلبيًا .

لأنكم قد تتفوضون معنى في قرادة التغييرات السياسية ، والمعطيات القاعة حالها والمخاطبة بتطور المسألة الليبية ، ولكنني لا أستطيع أن أمنع نفسي من النظر إلى هذه التغييرات ولوعظاتها قدرًا من الأهمية ، وبناء بعض الاستنتاجات عليها .

وقراءتي الخاصة للتغييرات تعودني إلى لظن بأن ثمة مخططًا يتم بإعداد المسرع لتنفيذها ، سيكون مؤداه بإيجاد حلٍّ للمسألة الليبية يقوم على بقا القذافي مع إجراء بعض التغييرات على وجه نظامه ، ربما تكون في اتجاه إلباسه ثوبًا من الديمقراطية الشكلية وتبني نظام سوق الحر . وما أمته ذلك .

وإن أكثر ما صار يشير لدى المهتمين والتخمين أن يكون مثل هذا المخطط يتم التضير له بالإضافه بين القذافي ونظامه وبين الدول الغربية ، لا سيما

السيرة الحضارية
 قصة للعراق
 (1) الحليم لعمل سياسي منظم

عند التفكير في مواجهة مرحلة ما بعد سقوط نظام بغداد / نظام الاستبداد والديكتاتورية، ولهم مرحلة شغل ان يكون ملحوظ لإسبغ لمودة بشرعية الدستورية الى البلاد، وتوفر حد كفاية من حرية ممارسة العمل السياسي تبين قضية الحليم الى العمل السياسي المنظم المبني على التقاء مجموعة من الناس حول رؤية فكرية وسياسية مشتركة، تعود وتقوم بصيرتها للحياة مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحدد اتجاه المناهج والبرامج العملية للقبلة لها بتحقيق تلك الأهداف مع كافة مستويات تحققها مرحليا واستراتيجيا.

اللقاء في الحزب الوطني لقيادة ليبيا، عند تأسيسها ١٩٨١، ثم كل ايام منطلقات معينة من أهمها:

- ١- اللقاء على اساس واطمئنان وطني
- ٢- اللقاء على اساس برامج فضال وليس على مآثم
- ٣- وظلت هذه الأسس صالحة طوال مرحلة الفضال، وسقطت صالحة طالما استمرت كنه المرحلة. لكن السؤال الذي يحتاج الى اجابه هو: الى اوجه توجه هذه الاسس صالحة للقاء في مرحلة الحكم. أي مرحلة العمل السياسي، ولهم مرحلة تتميز بالآتي:
- ١- اختلاف موضوع الفضال وهدفه، حيث ~~لم~~ سميت الفضال ~~في~~ الى ~~القبلة~~ محاولة اختراع أكبر عدد من الناس بتعبير رؤية فكرية وسياسية، يرى الترفيع الذي يرفعها انها الأصلح والأجدى لقيادة وتوجيه وتنمية الحياة في المجتمع والدولة.
- ٢- اختلاف أطراف الصراع: حيث ستكون بين الافكار والرؤى الكبار ~~محاولة~~ بين ~~الافكار~~ ~~محاولة~~ التي تتبناها ~~المحاولة~~ الموجودة في المجتمع الكثر من كونه صراخا بين طرف مسطر وبقية الناس.
- ٣- اختلاف ادوات الصراع، حيث يكون الصراع بالحولمة وتقابل الآراء وليس باللياقة والقوة والضعف.

٤ - اختراجه مرجعية المقيم واسلوب الفصل في الاختلاف، حيث يمكن
التكلم بين الاقطار المتصارعة، عبر التجمعات والسيارات المنادية بها، هو
قرء الاصلية المعظم والمفتن من خلال المؤسسات والدراسات

إذا اتفقت على أن اسم اللقاء في مرحلة النضال لن تكون كافية للإجابة
لمطلبات مرحلة العمل السياسي، فإن السؤال التالي يكون :
ما هي متطلبات أي عمل سياسي منظم ؟
يفرض الواقع أشكالاً مختلفة وأسماءً متباينة للقاء بين أفراد أي
تجمع، منها :

١ - اللقاء حول قيادة أو زعامة قادرة على استقطاب وجه
دولة ~~والناس~~ الناس .

٢ - اللقاء حول ~~القيادة~~ رابطة قبلية بتجدد الولاء فيها للائتماء
العربي للعيرة .

٣ - اللقاء حول عامل جهوي أو اقليمي أو جغرافي .

٤ - اللقاء حول مصالح مشتركة .

٥ - اللقاء حول فلسفة أو رؤية فكرية للحياة ~~والعمل~~ والعمل
والطمان ودور الانسان فيها .

ولعل الاساس الاضيق هو الاساس ~~الاجتماعي~~ الذي ينبغي ان يتم
حول أي عمل سياسي جدير بهذا الاسم، ذلك ان الاساس الاخرى
جميعها تتكون بالفرز محبوبة وقاصرة، من حيث انها مرتبطة بعوامل
ليست لها صفة البناء والاستمرار ومن حيث انها محدودة بتحقيق مصالح جزئية
فردية أو قومية أو قبلية أو جهوية لا ترضى في الاعتبار المصلحة العامة التي تطلب
لعل أفراد التجمع على حيث لهم أعضاء في جماعة .

إذا فاعلم متطلبات العمل السياسي المنظم وجود فلسفة ورؤية
فكرية للحياة، تحدد فيها مصيلاً لوطنية الانسان واهداف وجوده
على ~~الارض~~ الارض وتوسط ~~وتوسط~~ وسبل بلوغ تلك الاهداف .

وأتى لا مقلدا لهذا الأسس، وهدوا أفراد لؤمنون بهذه الفلسفة ولفهوناً
 فرما بمخيارش ملا ايجادها ومقلباتها، وصيغها ليلك ويصون على
 جميع الناس هولاء وكتب التأييد لها من اهل رؤيتها تتحقق في الواقع، وذلك
 عبر قنوات والى العمل السياسى التى يتجولوا ويقنعوا الدستور.

وهكذا فالسئلة المطروحة علينا الآن هى =

١- هل نحن صريحيون وراغبون فى مواصلة النضال معاً حتى فى مرحلة

العمل السياسى ؟

٢- ما هو الشكل التنظيمى الذى يناسب ذوق النضال من العمل ؟

٣- ما هى الفلسفة والرؤية الفكرية التى تصورها علينا وستكون أسس

نمطنا السياسى المترك ؟

لجميع الأطراف
ادارة شؤون التعليم

بسم الله
السلامة والصحة
قضايا للمدارس
الورقة الرابع

قضايا للمدارس

بسم الله
السلامة والصحة
قضايا للمدارس
الورقة الخامسة

مقالة
علاقة اختراع آباء المجتمع الواحد في الرأي حول مختلف الشئون والقضايا التي
تطرأ على الحياة على الناس، وهي طبيعة طبيعية ومنطقية ولازمية للاختراع بشري. ~~الاجابة~~
الاجابة وتبين عند البحث في طبيعة الاختراع ان فكرة الاختراع في الرأي هي ركيز
الاجابة في هذا المفهوم. وان الاختراع ليس معناه ان يكون تفريغاً بانها " اسلوب
تظيم وضبط اختراع الناس في الرأي".

- 1- هل حق الاختراع في الرأي أم انه حق مقسود له مدور؟
- 2- واذا كان هذا الحق ليس عقلاً بل فطراً فما هو الخلود التي يمكن ان توضع عليه؟
- 3- هل حق الاختراع في الرأي هو الحق؟ كل هو الحق أم الفهم في كنهه
أم هو المجتمع كله؟
- 4- واذا كان الاختراع في الرأي كونه الحق بل هو المجتمع كله فكيف يمارسها
ويحكمها وما هو ضوابطها؟
- 5- هل حق الاختراع في الرأي أم انه يتعلق فقط بحق اعلان هذا الرأي
والتعبير عنه والدعوة اليه.

لعله لا يصعب الاتفاق على أن حق الانسان في أن يكون له رأي خاص به، فإني امر
يوامره الله أن يعقل. ويصلح وجوده وحيلته الخاصة والعامة، وهو حق وطقق
لا يعود له ولا يعود عليه، وهو حق كقوله للانسان الله الذي ربه الذي خلقه
وكرمه بمنزلة العقل واستقله في الارض. من هنا فلا ان مطلع الحرية في أن
يؤمن بما يشاء، ويصنع من الآراء ما يمتنع بجدواه وصلاحه.

بالان الى آلة تأخذ بعداً آخر حين يتعلم الامر بتقييم تداول الرأي
بين الانسان وبقية النسن في المجتمع. أي حين يخرج الفرد من دائرة الذات
الى دائرة الجماعة التي يكون الافان فرداً فيها، تصل ببقية افرادها لمختلف
العلاقات الاضحية والاقتضائية بالاسره. فحينئذ يكتسب ذلك أن الرأي
الذي قد يمتلكه فرد ما في المجتمع، يمكن ان يكون رأياً ذاتياً أو متناقضاً أو
معادياً لتماثلت معناه جميع الغالبية من أبناء المجتمع أو صطلح تصفه هذه لغالبية والعرف الاصطاحي
على اعتبارها تعاريف ينبغي ان يلتزم الجميع باحتمالها وعدم الخروج عليها (كالعصية والعقل الاصطاحي)

1999/7/13

الورقة الحادية عشر -

الإسلام (1)

إذا تم الاتفاق على أن الإسلام هو أحد التوابع الأساسية، من ثباته الأول للجمهور الليبي، فبنا على ذلك إلى أن نجد، بقدر ما نتبع من الدعوة، الأمر والعقيدة التي تعتبر مقومات العقيدة الإسلامية الثابتة، والتي لا تقبل، ولا تستمر أن المجتمع الليبي يمكن أن يقبل، أن يفرض عليها أو تجاؤها أو التعدي عليها، ويكون لها ذلك أثرها صاعداً ومرجعاً للضوابط التي توضع على حرية الأفراد والتجمعات في التعبير والعمل السياسي.

وإذا فبعد لفرض التعبير لهذه النقطة لا تترك، إلا أن هذه المقومات تتلخص في اثنين:

- 1- الاعتراف: أي الاعتراف بربوبية الله وعبادته بأن يقرأ كتاب المنزل الربوبي وأن محمد (ص) هو رسوله الخاتم، والاعتراف بالآخرة والحساب.
- 2- مرجعية الدين في حياة الفرد والمجموعة: أي الاعتراف بأن الإسلام هو الإطار العام لحماية الفرد والمجموعة المسلمة وهو المرجع في تحديد قيم السلوك والعلاقات الاجتماعية.

فإذا اتفقنا على اعتبار هذين العنصرين كالتصنيفين الأساسيين للعقيدة الإسلامية، فبذلك نجد جميع أساليب التعبير والواقع الليبي من حيث أنها صفات ضمن الضوابط التي توضع على حرية التعبير والعمل السياسي.

- 1- عدم التفرقة الملتزم للعقيدة (الوفاق) بالإشهاد أو الإقرار أو الإقرار بالتبجيل.
 - 2- عدم تكوين أندية أو جمعيات سياسية ترضى بها جملة:
- بأنظمة العقيدة:
- انتماء مرجعية الإسلام أي اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع.
 - الدعوة للتفكير من ضوابط الإسلام لا يكون للفرد والجماعة المتمثلة في المجتمعات الثابتة بالأدلة القطعية (إشراك - فتوى نفس - فتوى تاريخية - فتوى فلسفية - فتوى فقهية - فتوى شرعية - فتوى طبية).
 - ولا يتم أن يكون واقعاً أن الحديث هنا يتعلق بحرية التعبير والعمل السياسي. أي أنه لا يتعلق بالحجج المنهجية بحرية الفرد في أن يعقده - بينه وبين نفسه - ما يشاء من آراء، أو يعارض ما يخلو له من أفعال، وكذلك يتعلم بحرية الفرد من تحرير آرائه أو أفعاله إلى دائرة المجتمع، فبعد هذا الحد لا يعود حراً في أن يعارض تبعه أو فعله ما يتفق على أنه ثابت، المجتمع المنزلة للجميع، وهكذا لا يعود من حق الفرد ~~الاعتراض~~ وجوده أو اجتماعه، أي أن يقول أو يفعل ما ~~يعتقد~~ يعتبر مناسبة لمقومات العقيدة الإسلامية التي أشرنا إليها - بعد مقوله قائلاً: لأن في هذا كثير من التفسيرات الخاطئة التي لم تكن مذكورة أنه يتفق مع روح الإسلام وتعاليمه الشرعية وتراثه الثابت. فالإسلام يقوم على حرية الإنسان في الرأي والعقيدة، ولا يكون له الحق في الاعتراض أو قول غيره لما أنت ممنع أن تكون كآخره؟ وإلا لم يكن ذلك من صفاته فضلاً عن أنه غير ممكن أصلاً. ذلك هو لنا أن نمنع من ~~التعبير~~ التعبير عن آرائه كغيره من عقلاء وحشوشة الناس إليه؟ وما الضيف في أن نسمح لغير المؤمن بالتعبير على كفره طالما أن المؤمن قادر على الرد عليه ~~والتصديقه~~ ودواعيته بالحجة والبرهان العقلي.

غير أنه من مبادئ هذا العلم بالعدل بأنه لا يستعمل أن يكون مقبولاً في مجتمع كالتعبير الذي يملك أفرادها وآراءهم محظرون، فمكون يعقدهم ومقدساتها، وهو مجتمع في منضمه فتوى وقيل لمناعة الفكرية ما

(الغلاف الأخير)

المؤلف

الدكتور يونس عمر فنوش. ولد في واحة (جالو) سنة 1944. تخرج في قسم اللغة العربية، بكلية الآداب، بالجامعة الليبية (آنذاك) سنة 1965م. أكمل دراسته العليا بفرنسا، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة السربون سنة 1973م. عمل محاضراً وأستاذاً مساعداً بكلية الآداب، جامعة قاربونس (بنغازي). عين عضواً بلجنة جمع التراث، حيث



أسهم في تحقيق وشرح النصوص التي نشرت بالمجلد الأول من "ديوان الشعر الشعبي" (1977). نشر فيما بعد: كتاب "دراسات نقدية في الشعر الشعبي" (1980)، وكتاب "عبد الله البوييف الدينالي: ديوان ودراسة نقدية" (1999). وصدر له بالتعاون مع آخرين ديوان "خالد رميلة الفاخري" (1998)، وديوان "فضيل حسين الشلماني" (2004)، وديوان "حسين محمد لحلافي" (2004). ثم صدر له كتاب "حالة إنسانية: دراسة نقدية في ثلاثة نصوص من شعر عبد الله بو القوايل" (2006)، وكتاب "الإبل في الشعر الشعبي" سنة 2008م، وكتاب "الهмали شعيب الحضييري: حياته وشعره" سنة 2008م، وكتاب "حول الثورة وقضايا التحول الديمقراطي"، سنة 2015م.

وفي هذا الكتاب يوثق المؤلف تجربته في العمل في إطار الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، ثم مساهمته وآخرين في تأسيس (الحركة الليبية للتغيير والإصلاح).